رقم الترتيب ...../ ك ع إ ت ع ت/ج ب /2015

الجمهـوريـــــة الجـزائريـــــة الديمقـراطيـــة الشـعبيـــة
وزارة التعليـــم العالـــــــي و البحث العلمـــــــي
جـامعـة أمحمد بوقـرة بومـــرداس

كـليـــة العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير

شعبـــة: **العـلوم التجـــاريـــة**
تخـــصص: **تســـويـــق**

الأبعاد التسويقية للمسؤولية البيئية وانعكاساتها على تنافسية المؤسسة الصناعية

دراسة حالة "مؤسسة اسمنت متيجة بمفتاح"

من إعداد الطالب: **تحت إشراف:**

خـالد أعـراب **أ.د/ مـنور أوسرير**

أمام لجنة المناقشة المكونة من :

كمال حوشين	**أستاذ محاضر قسم أ**	**جامعة بومرداس**	**رئيسا**
منور أوسرير	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة بومرداس**	**مقررا**
فاتح جاري	**أستاذ محاضر قسم أ**	**جامعة بومرداس**	**عضوا**
كريمة بكوش	**أستاذة محاضر قسم أ**	**جامعة خميس مليانة**	**عضوا**

السنـة الجامعية:2014 / 2015.

كلمة شكر

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه ، الحمد لله عدد خلقه ورضاء نفسه و زنة عرشه ومداد كلماته ، الحمد لله على نعمه التي لا تحصى ومنها نعمة التوفيق في اتمام هذا العمل.

أما بعد :

أتقدم بالشكر الخالص وجزيل الامتنان الى الأستاذ المشرف أ .د ./ منور أوسرير الذي لم يبخل علي بعلمه وجهده المتواصل و أفكاره القيمة وتوجيهاته النيرة فجزاك الله عنا .خير الجزاء .

كما أشكر كل عمال مؤسسة اسمنت متيجة بمفتاح على مساعدتهم وتقديمهم المعلومات اللازمة وأخص بالذكر لا الحصر.

السيد مراد كانون المدير التجاري والسيد غانم مدير المشاريع المكلف بالبيئة.

موظفي مصلحة التكوين وتنمية المهارات خاصة عمي كمال .

موظفي مصلحة المالية والمحاسبة خاصة السيد ظريف محمد.

الى كل من ساعدنا في اتمام هذا البحث من قريب أو بعيد ولو بكلمة صالحة أو دعاء ولم نذكر اسمه.

الاهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم و أكرمنا بالتقوى و أجملنا بالعافية .

أهدي خلاصة جهدي الى :

الى أعز ما أملك في هذه الدنيا عائلتي الكريمة

الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما و أسأل الله أن يوفقني في رد قطرة من بحر فضلهما علي.

الى من جعلت الجنة تحت أقدامها أمي العزيزة رمز العطاء والحنان .

الى مدرستي الأولى في الحياة أبي الفاضل رمز الطيبة والسخاء.

الى زوجتي الغالية أم حنين رمز السكينة والوقار وعائلتها الكريمة.

الى ابنتاي وقرة عيني نور اليقين و أختها أريج انبتهما الله نباتا حسنا ان شاء الرحمان.

الى اخوتي حسين ، أحسن، عزالدين،كريم و عائلاتهم الى أخي عبد الحميد وسدد الله خطاهم.

الى أخواتي حورية، وردة، رتيبة ، عائشة، سمية وعائلاتهم .

الى جميع الأصدقاء خاصة أصدقاء الطفولة أخواي محمد وسعيد

الى زملاء وزميلات الدراسة خاصة أخي رشيد .

الى كل طالب علم ، الى كل من يؤمن أن الانسان هو جوهر التنمية و هدفها ، وأن بذور نجاح التغيير تكمن داخل ذواتنا.

فهرس المحتويات

قائمة الجداول:.....A
قائمة الأشكال:.....C
قائمة الملاحق:.....E
قائمة المصطلحات:.....F
ملخص بالعربية :.....H
ملخص بالفرنسية :.....I
ملخص بالانجليزية:..... J
المقدمة العامة:..... بـ ز
الفصل الأول: البيئة من منظور اقتصادي وايكولوجي.....**01**
تمهيد:.....**02**
المبحث الأول: البيئة: المكونات وأنظمتها.....**03**
المطلب الأول: مفهوم البيئة.....03
المطلب الثاني: مكونات البيئة الطبيعية ومشاكلها.....08
المطلب الثالث: النظام البيئي (مكوناته، توازنه، اختلاله).....14
المبحث الثاني:الاقتصاد البيئي: نظرة عامة.....**20**
المطلب الأول: الاقتصاد التقليدي و البيئي.....20
المطلب الثاني: فشل نظام السوق.....25
المطلب الثالث: مفهوم الاقتصاد البيئي.....28
المبحث الثالث: التلوث البيئي.....**34**
المطلب الأول: مفهوم التلوث.....34
المطلب الثاني : أنواع التلوث و آثاره.....38
المطلب الثالث : التلوث من المنظور الاقتصادي.....43
المبحث الرابع : جهود حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة. **47**
المطلب الأول :الاطار النظري للتنمية المستدامة. 47
المطلب الثاني : الجهود الدولية لحماية البيئة.....56
المطلب الثالث : الجهود المحلية لحماية البيئية في الجزائر.....59

خلاصة الفصل:..... 66

الفصل الثاني: المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسة.....67

تمهيد:.....68

المبحث الأول : المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. 69

المطلب الأول : المقاربات النظرية في دراسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.....69

المطلب الثاني: النشأة التاريخية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية. .....,...71

المطلب الثالث : تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات 72

المطلب الرابع: أبعاد المسؤولية الاجتماعية 79

المبحث الثاني : المسؤولية البيئية للمؤسسات. 82

المطلب الأول : المؤسسة من منظور بيئي.....82

المطلب الثاني : تطور التفاعل بين المؤسسة والبيئة 83

المطلب الثالث : مفهوم المسؤولية البيئية للمؤسسات. 87

المبحث الثالث : تخضير المؤسسات. 89

المطلب الأول : مفهوم تخضير المؤسسات.....89

المطلب الثاني : ضغوطات ودوافع تخضير المؤسسات.....90

المطلب الثالث : المستويات المختلفة لعملية تخضير المؤسسات.....**98**

خلاصة الفصل:.....100

الفصل الثالث: الاطار العام لإدماج البعد البيئي في المؤسسة الصناعية.....102

تمهيد:.....102

المبحث الأول: نظام الإدارة البيئية في المؤسسة الصناعية.....103

المطلب الأول: طبيعة الإدارة البيئية.....103

المطلب الثاني: مميزات الإدارة البيئية.....106

المطلب الثالث : متطلبات نظام الإدارة البيئية 110

المبحث الثاني: المواصفة البيئية ISO 14000.....117

المطلب الأول: مفهوم المواصفة البيئية ISO 14000.....117

المطلب الثاني: الحصول على شهادة الإيزو 14001.....124

المطلب الثالث: الايزو 14001 و الأداء البيئي.....128
المطلب الرابع : الايزو 14001 في المؤسسات الجزائرية.....134
خلاصة الفصل:.....140
الفصل الرابع: الأداء البيئي وتنافسية المؤسسة الصناعية.....141
تمهيد:.....**142**
المبحث الأول: مفاهيم حول تنافسية المؤسسة.....143
المطلب الأول: مدخل للمنافسة 143
المطلب الثاني: تنافسية المؤسسة و مؤشرات قياسها.....151
المطلب الثالث: الميزة التنافسية المستدامة 163
المبحث الثاني : الأداء البيئي مدخل حديث لاكتساب مزايا تنافسية 175
المطلب الأول : المزايا التنافسية المحققة في ظل تبني الادارة البيئية 175
المطلب الثاني: الإنتاج الأخضر.....181
المطلب الثالث : تخضير التسويق فرص ورهانات.....188
خلاصة الفصل:.....196
الفصل الخامس: دراسة حالة مؤسسة اسمنت متيجة بمفتاح.....197
تمهيد:.....**198**
المبحث الأول: لمحة عن سوق الاسمنت.....199
المطلب الأول : صناعة الاسمنت.....199
المطلب الثاني : صناعة الاسمنت في العالم.....204
المطلب الثالث : قطاع الاسمنت في الجزائر.....206
المبحث الثاني : تقديم مؤسسة اسمنت متيجة بمفتاح: S.C.MI 213
المطلب الأول: تعريف مؤسسة اسمنت متيجة بمفتاح 213
المطلب الثاني : تحليل محيط المؤسسة 216
المطلب الثالث: الجوانب البيئية لنشاط مؤسسة اسمنت متيجة.....225

المبحث الثالث : الاجراءات البيئية وانعكاساتها على تنافسية المؤسسة 229

المطلب الأول : الاجراءات البيئية المتخذة في مؤسسة اسمنت متيجة.....229

المطلب الثاني : الأداء البيئي والأداء المالي للمؤسسة.....234

المطلب الثالث: الأداء البيئي وانتاجية الموارد.....245

خلاصة الفصل:.....249

الخاتمة العامة:.....**250**

قائمة المراجع: 256

قائمة الملاحق 278

قائمة الجداول

الرقم	البيان	الصفحة
1.1	معدلات نمو السكان	13
2.1	توزيع الثروة الوطنية حسب المكونات الاساسية	23
3.1	الانعكاسات المختلفة لأنواع المؤثرات الخارجية	27
4.1	مقارنة بين مبادئ الاقتصاد التقليدي والبيئي	31
5.1	المؤشرات الاساسية للتنمية المستدامة	52
6.1	توزيع البصمة البيئية حول العالم	55
7.1	المؤسسات الجزائرية لحماية البيئة	63
1.2	المقاربات النظرية للمسؤولية الاجتماعية	70
2.2	الأبعاد الخمسة للمسؤولية الاجتماعية حسب ألكسندر	79
3.2	المسؤولية الاجتماعية 7 التزامات و28 أساس عمل	81
4.2	المؤسسات التي تحوي مواقعها الالكترونية على قائمة مستقلة خاصة بالبيئة	92
1.3	أمثلة عن الأهداف والأغراض البيئية	113
2.3	مكونات مواصفات عائلة ISO 14000.	119
3.3	مقارنة بين المواصفات الرئيسية لنظم الإدارة البيئية.	121
4.3	مواصفة الإيزو و المواصفات الأخرى في المؤسسة.	122
5.3	متطلبات نظام الإدارة البيئية وفق المواصفة	124
6.3	تطور عدد الشهادات الممنوحة في العالم	128
7.3	نموذج لقياس الأداء البيئي	131
8.3	قياس أداء النظام البيئي وفق مواصفة الايزو 14000	132
9.3	أبعاد الإستراتيجيات البيئية	133
10.3	عدد المؤسسات الحاصلة على شهادة الايزو 14001 (04 دول عربية)	138
1.4	مخاطر استراتيجيات التنافس	162
2.4	بعض تعاريف الميزة التنافسية	164
3.4	جدول تقييم دورة الحياة	192
4.4	اهتمامات أصحاب المصلحة	193
5.4	عمليا ت ونتائج الأداء البيئي	195
1.5	المؤسسات الرائدة عالميا في صناعة الاسمنت سنة 2009	204
2.5	الانبعاثات الصافية غاز ثاني أكسيد الكربون لكل طن اسمنت منتج	205

3.5	مؤسسات الاسمنت التابعة للمجمع الصناعي لاسمنت الجزائر	208
4.5	احصائيات العمال لسنة 2012	214
5.5	مبيعات مؤسسة اسمنت متيجة (2007-2013)	215
6.5	مصادر التلوث في مراحل انتاج الاسمنت	228
7.5	تكاليف الاستثمارات البيئية	231
8.5	مقارنة بين المصفاة الكهربائية وذات الأذرع	232
9.5	تطور رأس المال العامل في (s.c.mi) خلال الفترة 2009- 20012.	235
10.5	(**BFR**) في مؤسسة (s.c.mi) خلال الفترة 2009 – 2012.	236
11.5	تطور الخزينة لمؤسسة (**s.c.mi**) خلال 2009-2012.	237
12.5	تطور رقم الأعمال لمؤسسة (i **s.c.m**) خلال الفترة 2009-2012	239
13.5	تغيرات القيمة المضافة لمؤسسة (i **s.c.m**) خلال الفترة 2009-2012	240
14.5	تغيرات الفائض الخام للاستغلال لمؤسسة (i **s.c.m**) خلال الفترة 2009-2012	241
15.5	تطور النتيجة الصافية للدورة لمؤسسة (i **s.c.m**) خلال الفترة 2009-2012	242
16.5	تطور نسبة المردودية الاقتصادية لمؤسسة (.S.C.MI) خلال الفترة 2009-2012	244
17.5	تطور نسبة الهامش الصافي (المردودية التجارية) لمؤسسة (.S.C.MI) خلال الفترة 2009-2012.	244
18.5	تطور نسبة مردودية الاستغلال لمؤسسة .S.C.MI خلال الفترة 2009-2012	245
19.5	تطور انتاجية المواد الأولية لمؤسسة (.S.C.MI) خلال الفترة 2009-2012	246
20.5	تطور الاستهلاك المتوسط الغاز لمؤسسة (.S.C.MI) **2010 - 2013**	247
21.5	تطور الاستهلاك المتوسط الكهرباء**2009-2012.**	247
22.5	تطور انتاجية العمل **لمؤسسة** (.S.C.MI) خلال الفترة 2009- 2012	248

قائمة الاشكال

الرقم	البيان	الصفحة
1.1	تفاعل مكونات البيئة	07
2.1	تقسيمات مصادر المياه	09
3.1	دورة الطاقة في النظام الطبيعي	15
4.1	دورة غاز الاكسجين	13
5.1	مقارنة بين النظامين الطبيع والبشري	18
6.1	التداخل بين الاقتصاد والبيئة	24
7.1	المخلفات الصناعية وتلويثها للبيئة	36
8.1	انبعاثات الغازات الدفيئة حسب القطاع	42
9.1	تصنيف التكاليف الاقتصادية الناتجة عن الضرر البيئي	45
10.1	التباين بين التكلفة الخاصة والاجتماعية	46
11.1	الاستدامة الضعيفة	54
12.1	الاستدامة القوية	54
1.2	أصحاب المصلحة	76
2.2	التدفقات الاقتصادية	84
3.2	تحول نظم الانتاج المرحلة 1 الكل في المجاري	84
4.2	تحول نظم الانتاج المرحلة 2 معالجة النفايات واعادة الاستخدام	85
5.2	تحول نظم الانتاج المرحلة 3 تحسين العمليات	86
6.2	النموذج النظري لتأثير محددات التزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية	97
7.2	أبعاد ومستويات تخضير المؤسسات	98
1.3	المجالات الرئيسية و المهام التي تسند لإدارة البيئة في المؤسسات الصناعية	106
2.3	مستويات الطلب البيئية تجاه الموردين	110
3.3	حلقة ديمنج للتحسين المستمر.	118
4.3	نظام الإدارة المدمج	123
5.3	المراحل الخمسة لإجراءات منح الشهادة.	126
1.4	نموذج قوى التنافس الخمس لمايكل بورتر	148
2.4	مربع التنافسية	156

3.4	الاستراتيجية كاستجابة لتحقيق الميزة التنافسية	160
4.4	نظام حلقة القيمة	167
5.4	سلسلة القيمة	168
6.4	عوامل ظهور الميزة التنافسية	169
7.4	المزايا التنافسية الممكنة في اطار استراتيجيات حماية البيئة.	177
8.4	مجالات الإنتاج الأنظف	183
9.4	المبادلات الأساسية للمخلفات بين المؤسسات المشاركة في نظام التكافل الصناعي لكالينديورغ.	187
1.5	تطور مبيعات المؤسسة (2007-2013)	215
2.5	الهيكل التنظيمي لمؤسسة اسمنت متيجة بمفتاح	221
3.5	مراحل صناعة الاسمنت في المؤسسة	226
4.5	علاقة مندوب البيئة بالمصالح الأخرى	231
5.5	تطور راس المال العامل للمؤسسة خلال الفترة (2009- 2012)	235
6.5	تطور (**BFR**) في مؤسسة (**s.c.mi**) **خلال الفترة 2009 – 2012.**	236
7.5	تطور الخزينة لمؤسسة (**s.c.mi**) خلال **2009-2012.**	238
8.5	تطور رقم الأعمال لمؤسسة (**s.c.m**) خلال الفترة 2009-2012	239
9.5	تغيرات القيمة المضافة لمؤسسة (**s.c.m** i) خلال الفترة 2009-2012	240
10.5	تغيرات الفائض الخام للاستغلال لمؤسسة (**s.c.m** i) خلال الفترة 2009-2012	241
11.5	تطور النتيجة الصافية للدورة لمؤسسة (**s.c.m** i) خلال الفترة 2009-2012	242

قائمة الملاحق :

الرقم	البيان	الصفحة
01	خدمات النظم الايكولوجية	280
02	اعلان عن تحقيق عمومي	282
03	السياسة البيئية لمؤسسة اسمنت متيجة	283
04	صورة للمصفاة الكهربائية والمصفاة ذات الأذرع	285

قائمة المصطلحات

المصطلح	التعريف	الملاحظة
البيئة L'environnement	هي الوسط التي تعمل فيه المؤسسة والتي تشمل الهواء و الماء و التربة والموارد الطبيعية والنبات والحيوان و الانسان و تدخلات جميع هذه العناصر. في هذا البحث البيئة بالمعنى الايكولوجي	نجم العزاوي، عبد الله النقار، ادارة البيئة نظم ومتطلبات وتطبيقات الايزو1400، 247/2007.
الاقتصاد البيئي (الأخضر) Economie vert	نظام من الأنشطة الاقتصادية التي من شأنها أن تحسن نوعية حياة الانسان على المدى الطويل، دون تعريض الأجيال القادمة الى مخاطر بيئية أو ندرة ايكولوجية.	www.css.ecswa.org.ib/sdpd/1390/1-roulamajdalani.pts.
التنمية المستدامة Développement durable	التنمية التي تفي باحتياجات المجتمع الراهنة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم.	تعريف لجنة بروتلاند
التلوث البيئي La pollution	ادخال مواد أو طاقة بواسطة الانسان بطريق مباشر أو غير مباشر الى البيئة بحيث يترتب عليها أثار ضارة من شانها ان تهدد الصحة الانسانية أو تضر بالموارد الحية أو بالنظم البيئية أو تعيق الاستخدامات الأخرى المشروعة لها. ونقصد في بحثنا هذا التلوث الصناعي.	عبد الفادر رزيق المخادمي ، التلوث البيئي- مخاطر الحاضر و تحديات المستقبل 25/2006
المسؤولية الاجتماعية للمؤسس La responsabilité sociale des entreprises	التزام المؤسسة تجاه المجتمع والذي يأخذ بعين الاعتبار توقعات المجتمع من المؤسسة في صورة الاهتمام بالعاملين والبيئة بحيث يمثل هذا الالتزام ماهو أبعد من من مجرد أداء الالتزام المنصوص عليه قانونا.	نظام موسى سويدان ، ابراهيم حداد، ألتسويق مفاهيم معاصرة،82/2003.
المسؤولية البيئية للمؤسسة La responsabilité environnementale des entreprises	تهتم بعلاقة المؤسسة بالبيئة وتحوي على التزامات صناع القرار لتحمل مسؤولية الاجراءات التي تهدف الى حماية و تحسين البيئة ككل بما يتماشى مع مصالحها الخاصة.	Dirk Holting & CorinaDogl, journal of international management, 18 (2012) /180.
نظام الادارة البيئي , Système management Environnementale	جزء من نظام ادارة المؤسسة يستعمل لتطوير وتنفيذ سياستها البيئية وتقييم تأثير نشاط المؤسسة على البيئة.	Mouloud kadri, le développement durable : l'entreprise et la certification, marché et organisation,2009/1n°8,p203.
السياسة البيئية Politique Environnementale	وثيقة توضح المبادئ و الاهداف المتعلقة بالأداء البيئي الشامل للمؤسسة والتي تحدد من خلالها اطار عملها البيئي.	خالد مصطفى قاسم، ادارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، 295/2007.

الاداء البيئي Performance environnementale	النتائج المحصل عليها من قبل المؤسسة الخاص بجوانبها البيئية.	منظمة الايزو.
الجوانب البيئية Aspects environnementales	هو أحد نشاطات أو منتجات أو خدمات المؤسسة التي يمكن أن تتفاعل مع البيئة.	خالد محمد قاسم، ادارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، 291/2007.
تنافسية المؤسسة	العنصر الحرج الذي يقدم فرصة جوهرية لكي تحقق المؤسسة ربحية دائمة مقارنة بمنافسيها.	مايكل بورتر
الميزة التنافسية avantage concurrentiel	الميزة التنافسية تنشأ من القيمة التي استطاعت المؤسسة أن تخلقها لزبائنها، وهي هدف الاستراتيجية وتمثل المتغير التابع ويكون الأداء المتغير المستقل،	مايكل بورتر
التسويق Marketing	مجموع العمليات من أجل خلق ايصال وتقديم القيمة للزبائن ومن أجل ادارة علاقة الزبائن بطريقة تجعل المؤسسة و أصحاب المصلحة مستفدين كلهم.	الجمعية الأمريكية للتسويق
التسويق الأخضر Marketing vert	مدخل اداري خلاق يهدف الى تحقيق الموازنة بين حاجات الزبائن و متطلبات حماية البيئة و هدف الربحية.	أحمد نزار النوري، ثامر ياسر البكري، التسويق الأخضر 46/2009
الانتاج الأخضر(الانظف) Production propre	التطوير المستمر في العملية الصناعية والمنتجات والخدمات من أجل التقليل من استهلاك الموارد الطبيعية ، خفض كمية المخلفات و التلوث المتولد عند المنبع، وذلك لتقليل المخاطر على البيئة والبشر.	صلاح حجار، التوازن البيئي و تحديث الصناعة، 167/2003.

الملخص:

أمام تنامي الاهتمام بالأمور البيئية وبروز مفهوم التنمية المستدامة ، وجدت المؤسسات نفسها أمام واقع يحتم عليها تحمل مسؤولية حماية البيئة ، من الاضرار الناجمة عن نشاطها ، كجزء من مسؤوليتها اتجاه المجتمع، حيث أصبحت هذه المؤسسات تخضع لضغوطات متنامية جراء القوانين والتشريعات البيئية وكذا المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال حماية البيئة ، مما دفع العديد منها لادماج البعد البيئي ضمن سياساتها و استراتيجياتها.

في هذا السياق برز موضوع دراسة العلاقة بين ادماج البعد البيئي في المؤسسة و انعكاس ذلك على تنافسيتها.

وبعد معالجتنا للموضوع من خلال ابراز المستجدات التي تدفع المؤسسات للتوجه البيئي ، وطرق دمج البعد البيئي في نظام تسيير المؤسسة ، والأثار المحتملة لهذا الادماج، حاولنا اسقاط الجانب النظري للموضوع على مؤسسة "**اسمنت متيجة بمفتاح**" المتخصصة في إنتاج و تسويق الإسمنت.

خلصت الدراسة الى أن الضغوطات الحكومية والمجتمع المحلي أهم الحوافز لتبني المؤسسة البعد البيئي

ورغم ان اهتمام المؤسسة ضعيف بالادارة البيئية الا أنه هناك أثر ايجابي للاستثمار البيئي – **مصفاة ذات الأذرع** – على أداء المؤسسة .

الكلمات المفتاحية :

التنمية المستدامة، الاقتصاد الأخضر ، المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسة، حماية البيئة ، التلوث البيئي ، التنافسية ، الادارة البيئية ، الانتاج الأنظف.

Résumé :

Devant les préoccupations croissantes sur l'environnement et l'émergence de la notion de développement durable, les entreprises se sont retrouvés devant une réalité qui les oblige à prendre ses responsabilités envers la protection de l'environnement suite aux dommages causés par leurs activités, et ce, dans le cadre de leurs engagements envers la société, où l'homologation de nouveaux textes de lois relatifs à la protection de l'environnement, ainsi que les organisations non gouvernementales activant dans le domaine de la protection de l'environnement ont créée une pression sur ces entreprises, qui ne cesse de croitre au fil du temps, la chose qui a poussée ces dernières à intégrer le volet environnement dans leur politique ainsi que leur stratégie de développement.

Dans ce contexte, il est apparu un sujet d'étude sur la relation entre l'intégration de la dimension environnement dans l'entreprise et sa réflexion sur sa compétitivité.

Après notre étude qui a portée sur ce sujet en mettant en évidence les nouveautés qui poussent les entreprises à une orientation environnementale, ainsi que l'intégration de la dimension environnement dans le système de gestion de l'entreprise, et les éventuels effets de cette intégration, tout en essayant de projeter l'aspect théorique du sujet sur une étude de cas de l'entreprise **« ciment du Mitidja »** spécialisée dans la production et la commercialisation du ciment, sise à Mefteh.

Cette étude a conclu que les pressions du gouvernement et des communautés locales sont les incitations les plus importantes pour que l'entreprise adopte la dimension environnementale.

Malgré que l'administration environnementale dans l'entreprise soit faible, il est à signaler qu'il existe un impact positif sur l'investissement environnemental **- Filtre à manche -** sur la performance de l'entreprise.

Les mots clés : Développement durable, économie vert, la responsabilité sociale et environnementale de l'entreprise, protection de l'environnement, la compétitivité, management environnementale, production propre.

Summary:

With growing concerns about the environment and the emergence of the concept of sustainable development, companies were faced with a reality that force them to take responsibility towards environment protection following the damage caused by their activities, that, as part of their commitment to society, of the approval of new legislation on the protection of the environment, as well as non-governmental organizations active in the field of environmental protection have created a pressure on these companies, with continues to grow over time, the thing that pushed the latter to integrate the environmental dimension into their policies and their development strategy.

In this context, it becomes a subject of study on the relationship between the integration of the environmental dimension in the company and its reflection on its competitiveness.

Our study has focused on this topic by highlighting the innovations that are driving companies to environmental policy, as well as mainstreaming environment in the company's management system, and the possible effects of this integration while trying to project the theoretical side of the subject on a case study of company "cement Metidja" specialized in the production and marketing of cement, based in Mefteh (Blida).

This study concluded that the pressure from the government and local communities are the most important incentives for the company to adopt the environment dimension.

Although the environmental administration in the company is small, it is noted that there is a positive impact on environment investment "Round filter" on the company's performance.

Key words:

Sustainable development, green economy, social and environmental corporate responsibility, environmental protection, competitiveness, environmental management, cleaner production

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

تمهيد :

تطور الفكر التسويقي عبر مراحل مختلفة ، وأسهمت عدة عوامل في صياغة وتبلور كل مرحلة تسويقية ، وقد عرف القرن الماضي تطورا كبيرا في الاقتصاد صاحبته أثارا على المستهلكين والمجتمع والبيئة ومواردها الطبيعية، وظهرت أفكار وحركات تنادي أن تتحمل المؤسسات نتائج نشاطاتها الاقتصادية مباشرة كانت أو غير مباشرة ,فظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة, وذلك نظرا لما حصل من تغير اجتماعي وبيئي كبير ألزم المنظمات في أن تنظر الى تحقيق الحياة النوعية للأفراد وبشكل يوازي ان لم يكن أكثر من سعيها لتقديم منتج أو خدمة ناجحة الى السوق، لأن مفهوم التنمية تجاوز مفهوم النمو الى ضرورة وجود التوزيع العادل لهذا النمو والاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ,من اجل تحقيق التنمية المستدامة وجودة الحياة.

شهد النصف الثاني من القرن الماضي نموا اقتصاديا مذهلا ، ارتكز هذا التطور المذهل على قرصنة الطبيعة واستنزاف مواردها خاصة غير المتجددة :

-أن ثلث أراضي المحاصيل في العالم تفقد الطبقة السطحية من التربة بمعدل يضعف إمكانياتها الإنتاجية على المدى الطويل.

- نصف المراعي تعاني من الرعي الجائر .
- يفقد العالم ملايين الهكتارات سنويا من الغابات.
- ثلثي مصايد الأسماك في المحيطات يتم الصيد فيها بكامل طاقتها أو تزيد.

هذا الإجهاد للطبيعة يجعل استغلال الإنسان لمواردها بنسبة أكبر من قدرة الطبيعة على تجديد تلك الموارد, وهذا ما يعرض الرأسمال الطبيعي إلى الانكماش و الاضمحلال.

ومن جهة أخرى فان التطور التكنولوجي أدى الى ظهور وتطور صناعات وقطاعات ملوثة مثل :

- الصناعات البلاستيكية التي انتشرت منذ الحرب العالمية الثانية بشكل كبير.
- قطاع النقل والخدمات الذي كان وراء تلوث الجو.
- قطاع الزراعة الذي كان وراء تلوث التربة الزراعية نتيجة المبالغة في استخدام الأسمدة والمبيدات .

وهكذا تنوعت و تضاعفت النفايات والملوثات الناجمة عن النشاط الإنساني ,وازدادت خطورة على صحة الإنسان والبيئة وتوازنها الإيكولوجي ، فارتفع انبعاث غاز ثاني أوكسيد الكربون الناتجة عن حرق الوقود الأحفوري من 1.6 مليار طن سنة 1950 الى 06 مليار طن سنة 2000 وهي تتجاوز قدرة كوكب الأرض على تثبيته ، مما لفت أنظار علماء البيئة الى الغازات الدفيئة المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري.

تكاليف التلوث أصبح باهظا على دول العالم ,ففي دراسة للبنك العالمي سنة 2005 توصل الى أن التكاليف التقديرية للتدهور الناتج عن التلوث في الصين يعادل 7.7% من الناتج الداخلي الخام.

ان هذه التكاليف المتزايدة للتدهور البيئي أصبحت تهدد رفاهية المستهلكين ,وتضاعف التدهور البيئي في الأرض أصبح يرهن مستقبل الحياة على هذا الكوكب ،فصارت حماية البيئة قضية عالمية ,يجب أن تتعاون كل الدول لإيجاد مستويات مختلفة من التعاون للوصول الى اتفاقيات دولية ,تحترم مصالح الجميع وتضمن حماية البيئة وسلامتها, وذلك اقرارا بالطبيعة المترابطة والمتكاملة للأرض. واعتبار تقييم الأثر البيئي للنشاط الاقتصادي مشكلة علمية وليست اقتصادية فقط, فقام العلماء باختلاف تخصصاتهم بالأبحاث فجاءت تحذيراتهم العلمية من عواقب تغير المناخ مبكرا, لكن التشكيك استنفذ البشرية زمنا حتى تتجاوز ترددها وتسلم بخطورة المشكلة، وتقر في اتفاقياتها الدولية بالمسؤولية المشتركة والمتفاوتة للدول في ظاهرة الاحتباس الحراري ، وان فشلت الجهود الدولية المتوالية منذ السبعينات الى الوصول الى اتفاقيات ملزمة للحد من الانبعاثات الغازية بسبب تضارب المصالح والرؤى ، إلا أن هناك بعض المؤشرات الايجابية مثل التخفيض الاختياري من بعض الدول في برامج وطنية و تضاعف تجارب ناجحة واعدة في الانتقال الى الاقتصاد الأخضر سيكون لها الأثر الجيد لو تعمم , ففي تقرير استشرافي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لسنة 2011 بعنوان "نحو اقتصاد أخضر" أن استثمار 2%من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في تخضير الاقتصاد العالمي حتى 2050 سيكون العالم أفضل من استمرار العالم في مسيرته بنفس النسق الحالي من حيث النمو و الوظائف والبيئة .

وباعتبار المؤسسة الصناعية هي المسؤول الأكبر عن هذه الأضرار البيئية يجب أن تكون في قلب كل مخطط للانتقال للاقتصاد الأخضر أو سياسة تهدف الى التنمية المستدامة التي ترتكز على المحافظة على البيئة ليس بشن التشريعات المحددة للضوابط البيئية لنشاطها الاقتصادي فقط ، بل بمرافقتها في تحولها من مؤسسات ملوثة للبيئة الى مؤسسات مساهمة في التنمية المستدامة، وتضافر الجهود الرسمية

والقطاعات الفاعلة في المجتمعات والمحيط الاقتصادي لجعل السلوك البيئي للأفراد والمؤسسات مربحا ومجالا للتنافس، فأصبح له موقعا متميزا في الاتفاقيات للاتحاد الأوروبي ,وعلامة من جودة الأداء للمؤسسات في شهادة الايزو المعترف بها عالميا, فأصبحت المسؤولية البيئية أبعادا تسويقية, كل مؤسسة تحاول أن تكون رائدة فيه من أجل إضفاء مزايا بيئية تنافسية لمنتوجاتها تعفيها من العوائق القانونية والضريبية ,وكذا تلبية لرغبات والحاجيات البيئية للمستهلكين المتزايدة بسبب زيادة الوعي البيئي

1. طرح الإشكالية :

الجزائر انخرطت في التوجه العالمي للتنمية المستدامة مؤخرا خاصة بعد التأكيد عليها في التشريعات والقوانين منذ سنة 2003، وبما أن المؤسسة الاقتصادية أهم مستقطب للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية داخليا أو خارجيا, خاصة بعد الانفتاح الاقتصادي ودخول الجزائر في مفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة وبداية التفكيك الجمركي مع الاتحاد الأوروبي .

على ضوء ما سبق يتم صياغة لاشكالية التالية:

كيف يمكن للمؤسسة الصناعية أن تضفي مزايا تنافسية لمنتوجها في ظل تبنيها للمسؤولية البيئية؟

و للإلمام بجميع النواحي التي تتضمنها هذه الاشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية :

1 –ماهي أهم المستجدات التي فرضت على المؤسسة الصناعية الاهتمام بحماية البيئة ؟

2 – ما المقصود بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسة ؟

3 – كيف يتم تبني المسؤولية البيئية في المؤسسات الصناعية ؟

4 – ما هو أثر تبني المسؤولية البيئية على التكاليف في المؤسسة الصناعية؟ وكيف يؤثرهذا التبني على تنافسيتها ؟

5– ما هو واقع المؤسسة الجزائرية محل الدراسة في اطار الاهتمام بالإدارة البيئية ؟

2. فرضيات الدراسة :

وكإجابة أولية لهذه التساؤلات نقترح الفرضيات التالية :

1. هناك عدة مستجدات دولية ومحلية تفرض على المؤسسات الصناعية الاهتمام بالبعد البيئي في أنشطتها.

2. المسؤولية الاجتماعية تعني التزام المؤسسة بممارسات مسؤولة و أخلاقية تجاه أصحاب المصلحة كالمجتمع و المستهلكون والبيئة وحملة الأسهم وغيرهم ممن يؤثرون أو يتأثرون بنشاطات المؤسسة.

3.ان تبني المسؤولية البيئية في المؤسسة قد يحدث تغيرات جوهرية فيها.

4. قد يحقق التوجه البيئي في المؤسسة الصناعية ميزة تركز على نوعية المنتوج ، حيث سيتميز بصفات بيئية خاصة و تكنولوجيا انتاج أنظف مما يساهم في تحسين أدائها.

5. مازال اهتمام المؤسسات الجزائرية بالإدارة البيئية ضعيفا وذلك لأسباب عدة ذاتية و موضوعية.

3.أهمية البحث:

– وجود ندرة واضحة في الدراسات الأكاديمية في الجامعات الجزائرية التي تناولت موضوع المسؤولية البيئية وتنافسية المؤسسة الصناعية.

– يعتبر موضوع المسؤولية البيئية موضوعا مهما نظرا للأثار الايجابية التي تترتب عليه للمؤسسة والمجتمع من نمو وزيادة الرفاه الاجتماعي.

– ترجع أهمية البحث الى أهمية بيان مدى مساهمة وتقيد المؤسسات الصناعية وتبني حزمة من التعليمات و الأنظمة الكفيلة بحماية البيئة ومواردها في تحقيق وفورات للمؤسسة و زيادة رفاه للمجتمع بتقليص هدر موارده.

– قد يساهم هذا البحث في زيادة تحسيس أفراد المجتمع بأهمية حماية البيئة، والمؤسسات بضرورة استعمال تكنولوجيا صديقة للبيئة بالرغم من أنها قد تكون مكلفة على المدى القصير، الا أنها مربحة في المدى البعيد وتكسب المؤسسة ميزة تنافسية مستدامة.

4 .أهداف الدراسة :

لقد جاء اختيار موضوع الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف :

1.لفت انظارالمعنيين الى خطورة عدم التوافق بين النشاط الاقتصادي و ضرورة حماية البيئة.

2.ابراز أهمية البعد البيئي عند رسم السياسة الاقتصادية في اعطاء مزايا تنافسية للنشاط الاقتصادي الأخضر.

3.إبراز الاختلاف بين الالتزام القانوني للتشريعات البيئية و وضع الاهداف البيئية كاطار عام لنشاط المؤسسة.

4. التعرف على حجم الممارسة البيئية في المؤسسة الجزائرية.

5. الوصول الى نتائج يمكن من خلالها صياغة بعض التوصيات التى تساعد المؤسسات على تطوير ادائها البيئي.

5 حدود الدراسة :

الحدود الموضوعية: يتناول هذا البحث انعكاس تبني المؤسسة الصناعية للمسؤولية البيئية الذي يظهر في (وضع نظام للاد ارة البيئية، تخضير الانتاج، تخضير التسويق) على تنافسية المؤسسة الصناعية . واقتصر البحث من وجهة نظر المؤسسة وعدم تناول جانب المجتمع المحلي المحيط بالمؤسسات الصناعية كونه يتطلب دراسة مستقلة.

نظرا لتعقد الموضوع وكثرة المتغيرات فان أخذنا في دراستنا في بعض المواضيع الجانب الذي له علاقة بموضوعنا مثل تنافسية المؤسسة و تخضير التسويق والمسؤولية الاجتماعية.

الحدود المكانية : عينة الدراسة هي مؤسسة اسمنت متيجة بمفتاح ولاية البليدة .

الحدود الزمنية : فيما يخص تقديم المعطيات المتعلقة بعينة الدراسة فقد تطرقنا الى معطيات أربع سنوات (2009 – 2012).

6.منهج الدراسة و أدوات البحث :

ان دراسة موضوع "الأبعاد التسويقية للمسؤولية البيئية وأثرها على تنافسية المؤسسة الصناعية" ومعرفة متغيراته والربط بينها نستخدم :

المنهج الوصفي في الدراسة النظرية وذلك لاعتماده على وصف الظا هرة المراد دراستها واستخلاص وتصوير أهم النتائج الممكن التوصل اليها.

أما فيما يخص جمع البيانات فقد جمعناها بعدة طرق:

– المسح المكتبي لمختلف الكتب والمقالات التي نشرت في هذا الموضوع في حدود جهد وعلم الباحث.

– مواقع الانترنيت.

أما الجانب التطبيقي استخدمنا منهج دراسة حالة مع التركيز على المقابلة في جمع البيانات والمعلومات الضرورية.

7. الدراسات السابقة :

بالنسبة لموضوع المسؤولية البيئية فانه حسب اطلاعنا لا توجد دراسة صيغت بنفس الطريقة أو دارت حولها نذكر اقربها:

- تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة 2011 "نحو اقتصاد أخضر "مسارات الى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر – مرجع لواضعي السياسات–" استعملت هذه الدراسة اساليب التنبؤ والسيناريوهات وخلص الى أن استثمار 2 % من الناتج الاجمالي المحلي العالمي في التحول الى الاقتصاد الأخضر في عدد من القطاعات سيكون أفضل من استثمارها في المسار الحالي.

هذا الانتقال يتطلب شروط وظروف تمكينية أوجزها في :

- ✓ انشاء اطار تشريعي سليم.
- ✓ تحديد أولويات الاستثمار والإنفاق الحكومي في المجالات التي تدعو الى تخضير القطاعات الاقتصادية.
- ✓ الحد من الانفاق في المجالات التي تستنزف راس المال الطبيعي.
- ✓ توظيف الضرائب والأدوات المبنية على السوق لتحويل أذواق المستهلكين وتشجيع الاستثمار الأخضر والابتكار.
- ✓ الاستثمار في بناء القدرات والتدريب.
- ✓ تعزيز الادارة الدولية.

وقد خلص الى نتائج أهمها:

- التنبؤ المتحصل عليه باستخدام النموذج الاقتصادي الكلي للانتقال الى الاقتصاد الأخضر، هو أن التخضير لا يولد فقط زيادة في الثروة ن ولكنه يحقق أيضا مكاسب راس المال الطبيعي ، ويولد أيضا و في فترة ست سنوات معدلا أعلى من نمو الناتج المحلي الاجمالي وهو مقياس تقليدي للأداء.

- تأتي النتائج الثانية في الرابط الذي لا ينفصم بين القضاء على الفقر و المحافظة على رأس المال الطبيعي وصيانته، والذي ينشأ من تدفق المنافع من راس المال الطبيعي للفقراء مباشرة.
- هناك وظائف جديدة تنشأ عند الانتقال الى الاقتصاد الأخضر، وبمرور الوقت يزيد عددها على الخسارة في الوظائف المتعلقة بالاقتصاد الاخضر، بيد أن هناك فترة من فترات فقد الوظائف أثناء الانتقال.

ان هذه الدراسة تتوفق مع فرضيات مايكل بورتر في أن مكافحة التلوث يمكن المجتمع من استغلال أمثل لموارده وزيادة الرفاه، هذا على المستوى الكلي ولكن هل هذا التحليل صحيح كذلك على المستوى الجزئي (مستوى المؤسسة).

- « performance environnementale et économique de l'entreprise » دراسة أجنبية لكل من Stefan Ambec & Paul Lanoie.

في هذه الدراسة التي لخصت أهم الدراسات التي درست العلاقة بين الاداء البيئي و الاداء الاقتصادي والذي ارتكزت حول فرضية مايكل بورتر التي ترى أن التلوث هو اهدار للموارد الطبيعية وعليه فان مكافحة وتخفيض التلوث يساهم في رفاه المجتمع لأنه يضمن الاستغلال الأمثل للموارد وتمكن المؤسسة من تحسين انتاجية مواردها ، فالقوانين البيئة القائمة على دراسات وقواعد سليمة تحث المؤسسات على الابتكار من أجل تخفيض مصادر الهدر ومنه تخفيض تكاليف الانتاج.

هذا يتطلب عوامل تغيير مثل العمل على ايجاد طلب واستهلاك مسؤول ومستدام وتشجيع التحول التكنولوجي الى التكنولوجيا النظيفة و كذا وجود تنظيم وتسيير ملائم و مصادر تمويل .

وقد سرد الباحثان الدراسات الميدانية المختلفة المتصلة بالموضوع المتمثلة في :

- ✓ أثر التشريعات البيئية على الابتكار و التكنولوجيا .
- ✓ أثر التشريعات البيئية على الانتاجية.
- ✓ أثر التشريعات البيئية على الابتكار والأداء الاقتصادي.
- ✓ أثر نظام الادارة البيئية على الاداء البيئي.
- ✓ أثر الأداء البيئي على الاداء الاقتصادي.

خلصت الدراسة الى أنه في ضوء الاهتمامات المتزايدة بحماية البيئة وتشدد السلطات العمومية في القوانين البيئية التي تفرض على المؤسسات بذل جهد أكبر من أجل تخفيض أثارها السلبية على البيئة، هذه السياسات في الغالب تكون مكلفة للمؤسسات في المدى القريب ، لكن هذه التكاليف يمكن أن تتحول الى أرباح بالنسبة للمؤسسات التي تبتكر في عملياتها الانتاجية أو في نظم تسييرها ، أو من خلال الاستعمال الجيد لصدورة المؤسسة صديقة البيئة.

ان المسؤولية البيئية من الموضوعات المرتبطة بالمحيط التي تتواجد فيه المؤسسة و اختلاف المحيط من بلد لآخر يجعل تعميم النتائج المتوصل اليها في محيط ما في بلد ما الى بلد آخر أمرا صعبا، ولهذا فان دراسة المسؤولية البيئية وتنافسية المؤسسة يجب أن يخضع الى دراسة وتحليل السياق التي تتواجد فيه المؤسسات محل الدراسة.

- دراسة لطيفة برني: رسالة ماجستير (دور الادارة البيئية في تحقيق مزايا تنافسية للمؤسسة الصناعية) حالة مركب الكوابل بسكرة جامعة بسكرة 2007/2006. –تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسة–.

.وقد ركزت الباحثة في مدى توفر هذه الادارة في المؤسسة واثار توفرها على مختلف وظائف المؤسسة .ويمكن اجمال النتائج المتوصل اليها في :

.عدم توفر المؤسسة على ادارة بيئية ,والدراسات المنجزة كانت استجابة للقوانين والتشريعات.

.الغياب الكامل لتقييم تكاليف ومنافع الاجراءات البيئية, اضافة الى قلة الاهتمام التسويقي للنفايات القابلة للبيع.

- دراسة حسيبة ابلعيدن : رسالة ماجستير في علوم الاعلام والاتصال بعنوان(البعد البيئي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية – دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن – وحدة دهن الشراق).كلية العلوم السياسية والاعلام – جامعة الجزائر 3. 2012/2011.

وبحكم تخصص الباحثة فقد ركزت على مظاهر اهتمام المؤسسة بالبعد البيئي والتي تعتبر وجود الادارة البيئي مؤشرها و ماهية الاتصال البيئي .

وخلصت الدراسة الى ضعف الاهتمام البيئي في المؤسسة.

وبما أن المسؤولية البيئية هي جزء من المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة فهناك تقاطع في جزء مع البحوث التي اهتمت بالمسؤولية الاجتماعية وتنافسية المؤسسة الا أن هذه العلاقة تدرس عادة من نظر الزبئن والمجتمع.

مجال الاستفادة من الدراسات السابقة :

- تمثل تراكما فكريا أتاح لنا الانطلاق منها لتأطير الظواهر ذات العلاقة بالدراسة الحالية.
- دعمت الدراسات السابقة الجانب النظري في الدراسة الحالية و أثرتها.
- التعرف على منهجية الدراسة وتسلسل فقراتها مما سهل لنا بناء منهجية الدراسة الحالية.
- التعرف على النتائج التي توصلت اليها الدراسات السابقة ، والتي سهلت لنا الانطلاق من حيث انتهى الآخرون أو التطرق الى الجوانب التي لم يتناولوها.

وبعد سرد بعض الدراسات التي وقعت تحت نظرنا يمكن القول أن دراستنا تنفرد بالجمع بين متغيرين هما المسؤولية البيئية و تنافسية المؤسسة اضافة الى محاولة اسقاط الجانب النظري على مؤسسة جزائرية.

8. مساهمة الدراسة :

تتميز هذه الدراسة في كونها تتطرق الى المسؤولية البيئية وانعكاس تبني هذه المسؤولية في المؤسسة على تنافسيتها ، بينما أغلب الدراسات التي تتكلم عن ادماج البعد البيئي تتكلم على المستوى الكلي من خلال الاقتصاد الأخضر و التنمية المستدامة ، وتحاول رصد المستجدات التي ستجعل البعد البيئي عنصر استراتيجي في تسيير المؤسسة ، وكيفية تخضير المؤسسة من خلال عدة مستويات (التوافق مع القوانين، تخضير الوظائف) والأليات التي يمكن أن تساهم في تحسين أداء وتنافسية المؤسسة ، وهذا من زاوية نظر المؤسسة ، كما أن دراسة الحالة ستكون على مؤسسة جزائرية ما يتيح فرصة معرفة درجة تبني المؤسسات الجزائرية للبعد البيئي .

9. صعوبات البحث :

لقد واجهتنا عدة صعوبات أثناء انجازنا لهذه الدراسة سواء ما تعلق بالجانب النظري أو التطبيقي ويمكن حصرها فيم يلي:

– حداثة الموضوع وصعوبة التفرقة بين المصطلحات في المراجع المعتمدة سواء باللغة العربية أو الأجنبية خاصة ما تعلق بالمسؤولية البيئية والاجتماعية.

– قلة المراجع باللغة العربية في اجزاء مهمة وأساسية من البحث في التحليل على المستوى الجزئي.

– صعوبة الحصول على مؤسسة لاجراء الدراسة الميدانية وهذا لقلة المؤسسات المستثمرة في مجال حماية البيئة في الجزائر.

– صعوبة الحصول على بعض المعلومات الضرورية المرتبطة بمستوى التلوث ومؤشرات الأداء.

10. تقسيمات البحث :

بغرض الاجابة على الاشكالية قمنا بتقسيم البحث الى 05 فصول : أربع فصول نظرية وفصل تطبيقي.

– الفصل الأول عنوناه " البيئة من منظور اقتصادي و ايكولوجي" نتطرق فيه الى المفاهيم المرتبطة بالبيئة ، والاقتصاد البيئي ، التلوث البيئي والجهود العالمية والمحلية لحماية البيئة .

– في الفصل الثاني نتطرق الى المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسسة من خلال التطرق الى المقاربات النظرية في دراسة المسؤولية الاجتماعية و ماهية المسؤولية الاجتماعية وأبعادها ن ثم نبين تطور التفاعل بين المؤسسة والبيئة والتعرض الى مفهوم المسؤولية البيئية، وانتهاء بتحليل مفهوم تخضير المؤسسة ومحدداته وتبيان المستويات المختلفة لتخضير المؤسسات.

في الفصل الثالث ، تناولنا الاطار العام لإدماج البعد البيئي في المؤسسة الصناعية ،حيث تطرقنا بداية – بنظام الادارة البيئية، ثم التعرف على المواصفة الايزو 14001 والأداء البيئي ثم انتهينا الى واقع المؤسسات الجزائرية في الحصول على الايزو 14001.

– بينما تطرقنا في الفصل الرابع الى الأداء البيئي وتنافسية المؤسسة الصناعية من خلال مبحث تعرفنا على المفاهيم المتعلقة بتنافسية المؤسسة، ثم مبحث عن الاداء البيئي وتنافسية المؤسسة من خلال التعرف على المزايا التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها في (ظل تبني نظام الادارة البيئية، والانتاج الأنظف ، وتخضير التسويق).

– في الفصل الخامس محاولة اسقاط الجانب النظري على مؤسسة اسمنت متيجة بمفتاح وتطرقنا فيه الى واقع تبني هذه المؤسسة للمسؤولية البيئية وانعكاس تركيب مصفاة ذات الأذرع (انتاج أنظف) سنة 2010 على تنافسية وأداء هذه المؤسسة ، وخلصنا في الأخير الى اختبار الفرضيات التي وضعناها وخرجنا بجملة من النتائج والاقتراحات.

الفصل الأول:

البيئة من منظور اقتصادي وايكولوجي

تمهيد:

تعد الأرض المكان المناسب الذي يعيش فيه الانسان وغيره من الكائنات، فباطن الإرض وسطحها وغلافها الجوي ، تزخر جميعها بالعناصر والمواد اللازمة للإنسان خلال رحلته الطويلة، ولقد أثرت هذه البيئة ولا زالت تؤثر في نشاط الانسان وأسلوب حياته بطرق متباينة .

انسان اليوم أصبح أكثر قدرة على استغلال البيئة ومواردها بالكيفية التي تحقق رغباته وطموحاته ، لكن راح يستنزف موارده المتجددة منها وغير المتجددة دون أن يراعي نواميس الطبيعة وقوانينها، ودون أن يراعي التوازن البيئي بين عناصرها المختلفة، كما نجح في اكتشاف وابتكار أصناف من المركبات الكيميائية الجديدة وتمادى في استخدامها، فكان تلويث البيئة النتيجة السريعة للنشاط الانساني.

هذا ما أدى الى تتابع الاجتماعات والمؤتمرات من أجل التوصل الى حلول ، لوقف الآثار السلبية لتدهور البيئة،فكان أهم هذه الاجتماعات قمة الأرض بريو ديجانيرو الذي أرسى مفهوم التنمية المستدامة.

ازداد الوعي العلمي العالمي بمسائل البيئة و خطورة تلوثها وأدرك الجميع أنه من الضروري المحافظة على كوكب الأرض، وأهمية الأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية عند رسم السياسات والقيام بأي نشاط اقتصادي، فأدخل البعد البيئي في السياسات التنموية ، وأصبح التلوث وحماية البيئة مسألة عالمية.

وقد قسمنا هذا الفصل الى أربعة مباحث ، نتناول في الأول مفاهيم مرتبطة بالبيئةن أما المبحث الثاني فقد تطرق الى ماهية الاقتصاد البيئي فيم تناول المبحث الثالث مفهوم التلوث والذظرة الاقتصادية للتلوث ن وانتهى الفصل بسرد الجهود الدولية والمحلية لحماية البيئة.

المبحث الأول: البيئة: المكونات وأنظمتها.

تعتبر البيئة من المفاهيم الأكثر استخداما، فهي تستعمل في كل العلوم، وهذا ما يصعب وضع تعريف محدد لها، وهذا نظرا لتشعب المواضيع التي تدخل في نطاقها. واختلاف زوايا الرؤيا لها من علم لآخر، حتى قيل إن البيئة لا تعني شيء لأنها تعني كل شيء.[1]

وسنستعرض في هذا المبحث مدلول البيئة.

المطلب الأول: مفهوم البيئة.

أولا: المعنى اللغوي.

يعود الأصل اللغوي لكلمة البيئة في اللغة العربية إلى الجذر (بوأ) الذي أخذ منه الفعل "باء" وباء إلى الشيء رجع إليه. وأبآت المكان أقمت به.[2] وأصلحه وهيأه وتبوأت منزلا أي نزلته ومنها جاءت الباءة. ويسمى النكاح مباءة، لأن من تزوج اتخذ منزلا. ومنه فإن الموضع والمنزل هي أشهر المعاني، حيث نجد في القرآن استخدامها بهذا المعنى، قوله تعالى" **وكذلك مكنّا ليوسف في الأرض يتبوأ منها حيث يشاء نصيب برحمتنا من نشاء ولا نضيع أجر المحسنين**"[3] ، أي يتخذ منها مباءة ومنزلا.[4]وقوله تعالى " **وبوأكم في الأرض تتخذون من سهولها قصورا**"[5]، أي جعل الأرض منزلا لكم.

وتتضح من الآيات الكريمة السابقة، أن أكثر معاني البيئة استخداما في القرآن الكريم هو معنى النزول بمنزل والإقامة بمكان، ولم يختلف استعمال السنة النبوية المطهرة للفظ البيئة، إذ يقول الرسول صلى الله عليه وسلم " من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار"، وتفسير الحديث النبوي الشريف من يكذب على رسول الله، أو يقول ما لم يقل عامدا متعمدا سيكون له مقاما في جهنّم.[6] فالبيئة في اللغة هي المنزل وهي ما يحيط بالفرد والمجتمع ويؤثر فيهما.

ثانيا: اصطلاحا.

لا يختلف المعنى اللغوي كثيرا عن المعنى الاصطلاحي، حتى وان لم يكن محل إتفاق الباحثين باختلاف تخصصاتهم ، فعرفت البيئة أنها ذلك " الإطار النظري يتكون من ثلاث عناصر مع بعضها

---

[1]– عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، " **دور المنظمات الدولية في حماية البيئة**"، دار النهضة العربية القاهرة، 1986، ص 20.

[2]– ابن منظور، " **لسان العرب**"، دار صادر، الطبعة السابعة، المجلد الأول، بيروت، لبنان ، 2011، ص 176.

[3]– سورة يوسف، الآية 56.

[4]– الشيخ حسين مخلوف، "**كلمات القرآن**"، مكتبة رحاب بور سعيد، الجزائر.

[5]– سورة الأعراف، الآية 74.

[6]– راتب سلامة السعود،" **الإنسان والبيئة**"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2010، ص20.

هي البيئة كمصدر للترفيه بالمناظر الطبيعية والبيئة كمستودع لاستيعاب المخلفات"[1]، وهي تبيّن نظرة اقتصادية للبيئة.

وتعرف البيئة بأنّها: "الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان مؤثرا ومتأثرا، وهذا الوسط قد يتسع ليشمل منطقة كبيرة جدا وقد يضيق ليتكون من منطقة صغيرة جدا" ويرى آخر أن البيئة " كل ما يحيط بكائن ما سواء كان حيوانا أو إنسانا".[2]

وعرّفت البيئة كذلك أنها: " المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية وما يحتويه من مواد وما يحيط بها من هواء وماء وتربة وما يقيمه الإنسان من منشآت".[3]

أو هي " الإطار الذي يحي فيه الإنسان ضمن مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي تشكل الدورة الحياتية للإنسان والكائنات الأخرى".[4]

كما اقترح المفكر الإنكليزي بيلكنز Billings 1970 ، " البيئة بالنسبة للإنسان هي الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش ويتأثر ويؤثر فيه، هذا المجال قد يتسع ليشمل منطقة كبيرة جدا، وقد تضيق دائرته ليشمل منطقة صغيرة جدا لا تتعدى رقعة البيت الذي يعيش فيه".[5]

يلاحظ من التعاريف السابقة أنّها تتفق في الإطار العام لمدلول الكلمة، وان كانت تختلف في الجزئيات وفق نوع الدراسة، وهناك معنى ضيق للبيئة هو المعنى الطبيعي الإيكولوجي ومعنى واسع يشمل إلى جانب المفهوم الإيكولوجي ، ما أنشأه الإنسان من نظم اجتماعية وثقافية وسياسية...إلخ.

ومن جهة أخرى فإن التخصص يظهر في تعاريف العلماء والمفكرين، فالاقتصادي ينظر للبيئة كمصدر لعناصر الإنتاج ووسيلة لتلبية واشباع الحاجات الإنسانية ومستوعب لأنشطة الإنسان.

وينظر إليها علماء الأحياء أنها الوسط الذي يعيش فيه مجموعة من الكائنات الحية والمؤثرات التي تساهم في حياتنا ونموها، كما ينظر إليها علماء الآثار والعمران على أنّها متنزهات عامة وأماكن ترفيهية.[6]

---

[1]– محمد مسعودي، "**دور الجباية في الحد من التلوث البيئي**"، مذكرة ماجستير فرع اقتصاد وتسيير البيئة، دراسة حالة الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008، ص 02.

[2]– راتب سلامة السعود، " **الإنسان والبيئة**"، مرجع سابق، ص 21.

[3]– أحمد عبد الوهاب عبد الجواد، "**موسوعة بيئة الوطن العربي**"، الدار العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2001، ص 30.

[4]– خالد محمد القاسمي، وجيه جميل البعيني، "**حماية البيئة الخليجية**"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص 11.

[5]– عادل مشمعان ربيع، حمادي مشعان، ربيع أحمد محمد ربيع، " **التربية البيئية**"، دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص 09.

[6]– سحر أمين حسين، " **التلوث البيئي**"، دار دجلة، الأردن، 2007، ص 06.

وعرّفت البيئة في مؤتمر ستوكهولم 1972 " رصيد الموارد المالية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته".[1]

أما في التشريعات القانونية فإن المشرّع الجزائري عرف البيئة " تتكون من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي وأشكال التفاعل بين الموارد وكذا الأماكن و المناظر والمعالم الطبيعية".[2]

أما المشرّع المصري: فيقول في المادة الأولى من القانون رقم 04 لسنة 1994 بشأن حماية البيئة، هي المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية ،وما يحتويه من موارد وما يحيط بها من هواء وماء وتربة وما يقيمه الإنسان من منشآت."[3]

وعرّف المشرع التونسي البيئة في المادة الثانية من القانون رقم 91 لسنة 1983 بأنّها " العالم المادي بما فيه الأرض و الهواء والبحر والمياه الجوفية والسطحية و الأودية و البحيرات وما يشابه ذلك، وكذلك المساحات الطبيعية والمناظر الطبيعية، والمواقع المتميزة ومختلف أصناف الحيوانات والنباتات، وبصفة عامة كل ما يشمل التراث الوطني."[4]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول : بأنّ البيئة تمثل جميع العوامل الحيوية وغير الحيوية، التي تؤثر على الإنسان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أي فترة من تاريخ حياته.

ثالثا: تقسيمات البيئة.

هناك عدة تقسيمات للبيئة، هدف الدراسة، والاعتبار المعتمد في التقسيم، نسرد أهمها:

1- التقسيم حسب تدخل الإنسان:[5]

تقسم البيئة إلى قسمين رئيسيين هما:

أ.البيئة الطبيعية: عبارة عن المظاهر التي لا دخل للإنسان في وجودها مثل الصحراء، البحار، المناخ، التضاريس، المياه الجوفية والسطحية، وهذه البيئة ذات تأثير مباشر وغير مباشر في حياة أي جماعة حية، من نبات وحيوان وانسان.

---

[1] انظر محمد عبد القادر الفقي ، **"البيئة مشاكلها و قضاياها و حمايتها من التلوث "** مكتبة ابن سينا ، الجزائر ، 1993، ص 28.

[2]- عائشة سلمى كيحلي، "**دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر**"، دراسة ميدانية لقطاع النفط في حاسي مسعود، مذكرة ماجستير، اقتصاد وتسيير البيئة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008، ص 03.

[3]- المادة 04 من قانون رقم 03- 10 المتعلق **بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة** الصادر 19 جويلية 2003، الجريدة الرسمية، رقم 43، المؤرخة في 20/ 07/ 2003.

[4]- أحمد محمد حشيش، " **المفهوم القانوني للبيئة في ضوء مبدأ أسلمة القانون المعاصر**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2001، ص 63.

[5]- سحر أمين حسين، " **التلوث البيئي**"، مرجع سبق ذكره ، ص 06.

ب. البيئة المشيدة: هي النظم الاجتماعية والمؤسسات التي أقامها الإنسان والبنية الأساسية، وهي البيئة التي من خلالها نظّمت المجتمعات حياتها، وغيرت البيئة الطبيعية لخدمة الإنسان، وتشمل أيضا استعمالات الأراضي الزراعية والمناطق السكنية والتنقيب فيها عن الثروات الطبيعية، وكذا المناطق الصناعية والمراكز التجارية والمدارس والمعاهد...إلخ.

والبيئة بشقّيها الطبيعي والمشيد ، هي كل متكامل يشمل إطارها كوكب الأرض.

2- التقسيم حسب مؤتمر ستكهولم 1972:[1] قسمت إلى ثلاث عناصر رئيسية:

أ. البيئة الطبيعية: وهي تتكون من أربع نظم مترابطة ، 1.الغلاف الجوي، 2.الغلاف المائي، 3.اليابسة، 4.المحيط الحيوي، بما تشمله من ماء وهواء وتربة ومعادن ومصادر للطاقة، بالإضافة إلى النباتات والحيوانات، وهي تمثل الموارد التي أتاحها الله للإنسان، كي يحصل منها على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى.

ب.البيئة البيولوجية: وتشمل الإنسان الفرد وأسرته ومجتمعه، وكذلك الكائنات الحية في المحيط الحيوي، وتعد البيئة البيولوجية جزءا من البيئة الطبيعية.

ج. البيئة الاجتماعية: ذلك الإطار الذي يحدد علاقة الإنسان مع غيره وهو الأساس في تنظيم أي جماعة من الجماعات ، سواء بين أفرادها بعضهم ببعض في بيئة ما، أو بين جماعات متباينة أو متشابهة حضاريا، معا أو في بيئات متباعدة، وهي تؤلّف ما يعرف بالنظم الاجتماعية.

وقسما راو و وتون **RAW ET WOOTEN** الوسط البيئي إلى أربع مجموعات هي:[2]

- **البيئة الطبيعة:** وتشمل الأرض بما فيها من تربة وظروف مناخية من حرارة ورياح ونبات وحيوان، علاوة على الموارد الأرضية وموارد الطاقة، ومستويات التلوث الطبيعي ومصادر المختلفة وعلاقتها بالحياة.
- **البيئة الاجتماعية:** وتشمل على الخصائص الاجتماعية للمجتمع وحجمه وتوزيعه، إضافة إلى خدمات المجتمع مثل تسهيلات النقل والخدمات الثقافية والسياسية والصحية والتجارية وغير ذلك من خدمات.
- **البيئة الجمالية:** وتشمل المتنزهات العامة والمناطق الترفيهية والمساحات الخضراء.

[1]- منور أوسرير، محمد حمو، " **الإقتصاد البيئي**"، دار الخلدونية، الجزائر، 2010، ص ص 38. 37.

[2]- بوذريع صليحة، **" تكاليف التدهور البيئي"**، رسالة ماجستير: اقتصاد البيئة ، المركز الجامعي، خميس مليانة، 2008، ص 05.

- **البيئة الاقتصادية:** وتشمل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، مثل عناصر الإنتاج المختلفة، كرأس المال والتكنولوجيا والعمالة والأرض، وما يترتب على ذلك من دخول قومية وفردية تؤثر على الرفاهية الاقتصادية.

ويمكن إظهار تفاعل مكونات البيئة كما يلي:

الشكل(1.1): يوضح تفاعل مكونات البيئة.

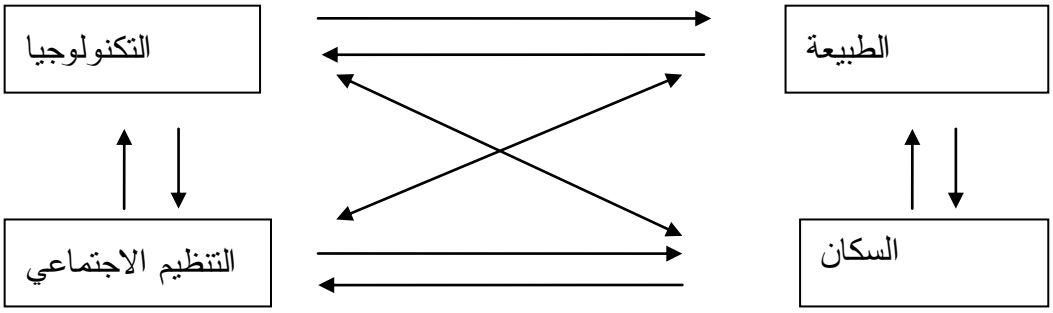

المصدر: راتب سلام السعود، " الإنسان والبيئة "، مرجع سابق، ص 22.

رابعا: علم التبيؤ L'écologie :

يعود مصطلح علم البيئة **écologie** إلى العالم الألماني إرنست هيجل **haeckel ernest** 1866، وعرّفه بالعلم للذي يبحث علاقة الكائنات الحية بعضها مع بعض، ومع الوسط أو المحيط للذي تعيش فيه.[1]

وهو مشتق من الكلمتين اليونانيتين **oikes** والتي تعني المسكن **و logos** والتي تعني علم أو دراسة الوسط المحيط بالكائنات الحية من جميع جوانبها.[2]

وعليه نجد ايكولوجيا الإنسان والحيوان والنبات، وقد اتسع علم البيئة وتعددت فروعه، ونشط للباحثون في أنحاء العالم، وازدادت أهمية هذا العلم وترابطه مع العلوم الأخرى خاصة علم الإقتصاد، مع تفاقم مشاكل البيئة في عصرنا الحاضر، وتدخّل الاقتصاديون والساسة لمحاولة السيطرة على المشاكل البيئية، فأقاموا المؤتمرات البيئية العالمية والجمعيات البيئية للتي تنادي بوقف التلوث، واصلاح ما تم تدميره في النظام البيئي.

[1]- Fn. Wikipedia.org /wiki/Ecologie date de consultation 10.12.2012 20h45.

[2]– منور أوسرير، محمد حمو، " الاقتصاد البيئي"، مرجع سابق، ص 27.

من خلال استعراضنا السابق للمفاهيم المختلفة للبيئة، نجد أن هناك من تندرج ضمن المفهوم الإيكولوجي للذي يرى كل الظروف المباشرة وغير المباشرة المؤثرة في حياة ونمو الكائنات الحية. وهو مفهوم ضيق ولا يربط بين البيئة والعادات والتقاليد التي تربط الإنسان بسلوكه وأنشطته الإنتاجية والاستهلاكية. وكذلك يتجاهل الوسط الاجتماعي للإنسان ومدى رؤيته للبيئة ومشاكلها.[1]

ومفهوم واسع كما تطرق إليه مؤتمر ستوكهولم، وهو مفهوم واسع لدرجة أنه يتطرق لما بداخل الإنسان نفسه من أعضاء ومشاعر وثقافة. وفي بحثنا هذا لن نأخذ بالمفهوم الإيكولوجي فقط ولا بالمفهوم الواسع ووفقا لذلك فالبيئة هي البيئة الطبيعية التي يعيش فيها الإنسان ويستمد منها مقومات حياته الاقتصادية والاجتماعية، كما تتأثر بتطور هذه الحياة وأنماط هذا التطور، فهو مفهوم إيكولوجي تاريخي يأخذ بالجوانب الإيكولوجية إلى جوار الجوانب التاريخية اجتماعيا واقتصاديا في نفس الوقت. بحيث لا يغفل الجوانب الطبيعية للبيئة وبالتالي فهو يتضمن عنصرين رئيسيين:[2]

- **عنصر إيكولوجي:** ويعني الوسط الطبيعي للذي يعيش فيه الإنسان حيث يعكس لنا تصور الإنسان لبيئته الطبيعية وقدرته على فهم الكون والتأثير فيه.
- **عنصر تاريخي:** ويتضمن تاريخ للنظم الاقتصادي والاجتماعي للذي حكم العلاقة بن الإنسان والطبيعة ويعكس لنا مدى ارتباط مفهوم البيئة بنظام اجتماعي معين ونمط اقتصادي معين، وذلك أن ظروف وطبيعة النظام الاجتماعي والاقتصادي للذي يحيط بالإنسان لها دور أساسي في تحديد نظرته إلى البيئة.

المطلب الثاني: مكونات البيئة الطبيعية ومشاكلها.

لقد احتضنت البيئة الإنسان منذ خلق في هذه الأرض، وقد سخرت أسباب، لتكون هذه البيئة صالحة للعيش ضامنة لأسباب الإستمرار، و سنتعرف على مكونات هذه البيئة الداعمة للحياة البشرية، من خلال هذا المطلب.

أولا: المكونات غير الحية.

أ. **الماء:** يقول تعالى: " **وجعلنا من الماء كل شيء حي**" فيعتبر الماء من مقومات العيش في الكوكب الأزرق – كوكب الأرض –، وتتعدد أشكال الماء في الطبيعة سائل أو بخار أو جليد. يغطي الماء بنوعيه العذب والمالح أكثر من 70% من سطح الكرة الأرضية،

[1]- محمد صالح الشيخ، **" الأثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها"**، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002، ص 16.

[2] بكوش كريمة، **"أثر الإبداع التكنولوجي البيئي على ترقية الأداء التسويقي"**، أطروحة دكتوراه، فرع تسويق، جامعة الجزائر 03، 2012،ص 06

ويعتبر الماء مذيب عام تذوب فيه معظم الموارد وبهذه الخاصية يستطيع النبات أن يحصل على الأملاح المعدنية من التربة. إلا أن 1% من المستودع المائي في العالم صالح للشرب واستعمالات الإنسان الأخرى.[1]

و تتعدد مصادر المياه في الطبيعة كما موضح في الشكل التالي

الشكل (2.1): تقسيمات مصادر المياه.

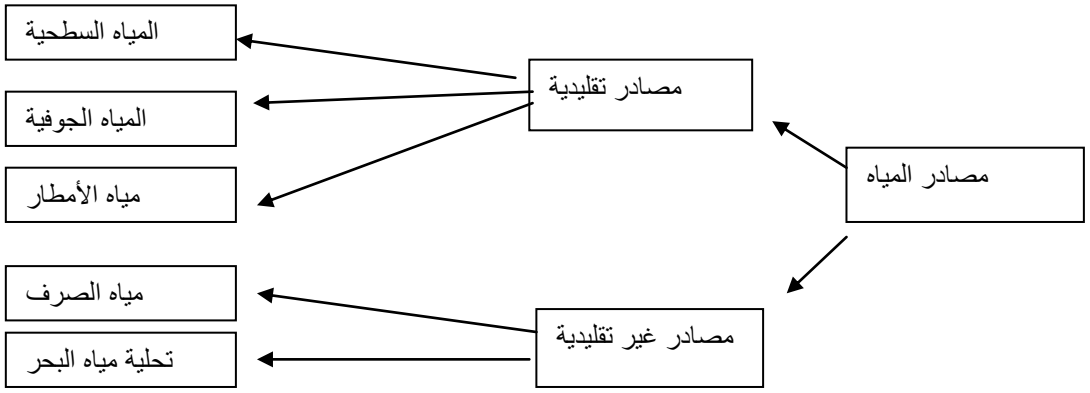

المصدر: محمد مسعود " دور الجباية في الحد من التلوث البيئي"، مرجع سبق ذكره، ص 06، بتصرف.

وهذا ما يفسر ضرورة الاستعمال الكفؤ لهذا المورد الاستراتيجي، والعمل على عدم استنفادة بالاستنزاف و الإستعمال المفرط أو الهدر الكبير أو تلويث مصادره.

فبالنسبة للبلدان العربية – التي تعاني شح الماء بسبب موقعها الطبيعي والمناخي – في ملخص لتقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية المستدامة 2010، أنّ البلدان العربية ستواجه بحلول 2015 "وضعية ندرة حادة المياه"، حيث تنخفض الحصة السنوية للفرد أقل من 500 م^3، وهذا الرقم يقل بأكثر من 10 مرات عن المعدل العالمي الذي يتجاوز 6000 م^3. [2]

وهذا ما أدى ببعض الدول العربية التوجه إلى المصادر غير التقليدية للمياه كتحلية مياه البحر، حيث تقوم الدول العربية بتحلية مياه البحر، وتمثل ما نسبته 50% من الكمية المحلاّت عالميا، وهي تشكل 5% من سكان العالم فقط، ومن المتوقع أن تصل الاستثمارات السنوية في إنتاج وادارة وتشغيل محطات تحلية مياه البحر في العالم العربي إلى ما بين 15و20 مليار دولار خلال العقد المقبل،[3]في

[1] محمد عبد البديع ، **" اقتصاد حماية البيئة"** ، دار الأمين ، مصر ، 2003 ، ص : 17.
[2] - ملخص تقرير أفد 2010، **" الكارثة المائية تقرع أبواب العرب"**، مجلة البيئة والتنمية، العدد 152، نوفمبر 2010، ص 20.
[3] رضوان شكر الله، **" مياه الصرف المعالجة مورد استراتيجي للبلدان العربية "**، مجلة البيئة والتنمية، المجلد 16 ، العدد163 ، ص 23.

حين يبين تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) أن نسبة مياه الصرف المعالجة في البلدان العربية تصل إلى 54% فقط.[1]

ب. **الغلاف الجوي:** الأرض مغلفة بالجو، شأنها شأن جل كواكب المجموعة الشمسية، الجاذبية والضغط الجوي وغازات الهواء وبخار الماء والطاقة تمثل أبرز عوامل جو الأرض، ويعتبر الغلاف الجوي أحد أسباب العيش على الأرض، حيث يمكن الأرض من المحافظة على درجة حرارة مناسبة، ويتكون الغلاف الجوي من بخار الماء ، إضافة إلى خليط من الغازات: النتروجين 72%، الأكسجين 21% ثاني أكسيد الكربون 03%، إضافة إلى غازات أخرى بنسب قليلة.[2]

ويتكون الغلاف الجوي من طبقات هي:[3]

- **طبقة التروبسفير troposphère:** تمتد من سطح الأرض حتى ارتفاع 8–12 كم في العروض الوسطى والعليا و 16–17 كم في العروض الإستوائية، وتقل فيها درجة الحرارة بمعدل درجة واحدة مع كل 150 متر إلى الأعلى، فيها تتكون السحب ، والتغيرات اليومية في الظواهر الجوية تقتصر على هذه الطبقة، وهي مهمة للحياة كونها تحوي الجزء الأعظم من بخار الماء وغازي الأكسجين وثاني أكسيد الكربون.
- **الستراتوسفيد:** تتميز بثبات درجة الحرارة، وهي الطبقة التالية، خالية من العواصف وهي بذلك صالحة للطيران (بمساعدة أجهزة الأكسجين).
- **الميزوسفير:** وهي طبقة ساخنة تصل درجة حرارتها 95° أهم ما يميزها، احتوائها على طبقة الأوزون، وهي بذلك الدرع الذي يحمي الحياة من الأثر المدمر للأشعة فوق البنفسجية.
- **الإينوسفير:** تبدأ هذه الطبقة من ارتفاع 90 كلم ، وقد تصل إلى ارتفاع 360 كلم، تتميز بارتفاع درجة حرارتها، يسود فيها غازي الهيليوم والهيدروجين، تطلق هاته الأخيرة، إلكترونات يستفاد منها في الاتصالات بالراديو.

ج.**القشرة الأرضية (اليابسة):** هي الجزء الذي يقع تحت سطح الأرض امتداد 35–60 كلم، وهي تتكون من المعادن وهي متجانسة غير عضوية تكونت بفعل الطبيعة، وقد يتكون المعدن من مادة

---

[1]- محمد عبد البديع، **" اقتصاد حماية البيئة "**، مرع سبق ذكره، ص 21.

[2]- محمد عبد البديع، **" اقتصاد حماية البيئة"**، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[3] - رشيد الحمد ومحمد سعيد الصابرين، **" البيئة ومشكلاتها "**، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، 1979، ص ص 40- 41 متوفر على شبكة الأنترنيت:
albaaa- moshkikilatiha-0804009.pdf

واحدة كالحديد، والنحاس...إلخ، أو من عدة عناصر على هيأة مركب كيميائي مثل كلوريد الكالسيوم، والمعادن ثروات هامة يزخر بها باطن الأرض وهي أساس الصناعة والتطور، إضافة إلى أن المعادن تدخل في تركيب المادة الحية، والثروة المعدنية موارد غير متجددة، (في مجال القابل للدراسة) ومهددة بالنضوب نتيجة استخدامها المكثف.

إضافة إلى المعادن نجد في القشرة الأرضية الصخور بأنواعها ،التربة هي الجزء السطحي من القشرة الأرضية، والتربة مكونة من مواد معدنية وعضوية مختلفة وهو وسط في تحول مستمر.

ويشكل الغلاف (الجوي، المائي، الأرضي) ما يعرف بالغلاف الحي biosphere وهو المجال الذي توجد فيه الحياة، أو الإطار الحيوي الذي تعيش فيه وتتفاعل الكائنات الحية وفق نظام طبيعي متوازن.[1]

ثانيا: المكونات الحية.

وتتميز المكونات الحية في البيئة الطبيعية بوجود مظاهر الحياة والنمو والتكاثر وهي تشمل:

أ.كائنات حية منتجة: وهي الكائنات القادرة على إنتاج الغذاء ذاتيا وهي تشمل:

- **كائنات حية ذاتية التغذية ضوئية:** وهي تضم النباتات والطحالب الخضراء و تقوم بتحويل المركبات غي العضوية (ماء وغاز H_2O ثاني أكسيد الكربون CO_2) إلى مركبات عضوية وفق المعادلة التالية:[2]

$$6H_2O+6CO_2 \rightleftharpoons C_6H_{12}O6+60_2$$

ضمن ما يعرف بالتمثيل الضوئي.

- **كائنات حية ذاتية التغذية كيميائية:** هي كائنات حية تحصل على غذائها وطاقتها كيميائيا مثل بكتيريا الكبريت التي تأكسد الكبريت للحصول على الطاقة، وبكتيريا النتروجين التي تلعب دورا مهما في دورة النتروجين وفق المعادلة:

$$2S+2H_2O+2O_3 \rightleftharpoons 2H_2SO_4$$

ب. كائنات حية مستهلكة: وهي الكائنات التي تعتمد في غذائها بصفة مباشرة أو غي مباشرة على الكائنات الحية المنتجة، وهي عدة أنواع:

- **آكلات الأعشاب:** هي الكائنات الحية التي تتغذى على النباتات.

[1]- محمد مسعودي ، **" دور الجباية في الحد من التلوث البيئي"**، مرجع سبق ذكره، ص08.
[2]- سامح غرايبية، يحيى الفرحان، **" مدخل للعلوم البيئية"**، الطبعة الثانية، الأردن، 1997، ص 44.

- **آكلات اللحوم:** وتأتي في السلسلة الغذائية كمستهلك ثاني، وهي تعتمد في غذائها على آكلات الأعشاب.
- **آكلات اللحوم والأعشاب:** وهي التي تعتمد في غذائها على اللحوم والنبات معا مثل الإنسان.
- **الطفيليات:** وهي تلك الكائنات الحية التي تعيش على (داخل) كائن حي، وتتغذى منه دون أن يؤدي ذلك إلى هلاكه.

ت. كائنات حية محللة: وتسمى كذلك الكائنات الهادمة، وتعتمد في غذائها على المواد العضوية المرمية، وتلعب دورا هاما ورئيسيا في عملية تحلل الكائنات الحية الميتة.

وهكذا تسري الطاقة في السلسلة الغذائية بكفاءة عالمية كما في الشكل الموالي:

الشكل 3.1: دورة الطاقة في النظام الطبيعي.

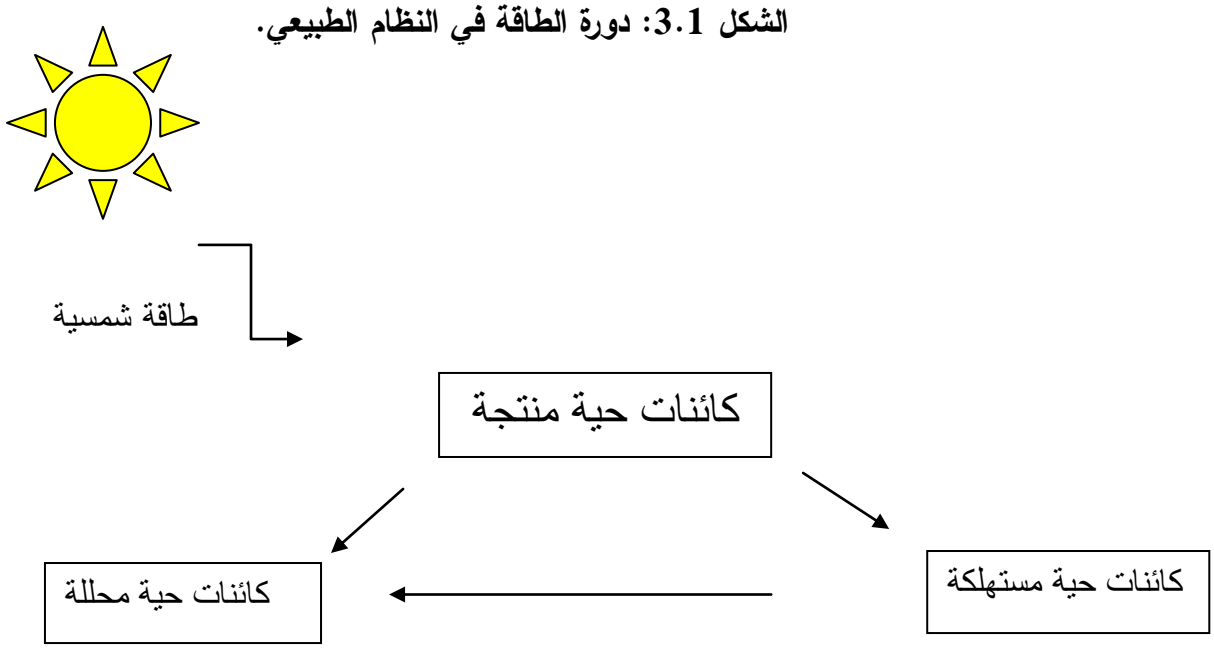

المصدر: سماح غرايبية، يحي الفرجان، " مدخل للعلوم البيئية"، مرجع سبق ذكره، ص 47.

ثالثا: الإنسان ومشكلات البيئة.

احتضنت البيئة الإنسان يوم خلق في الأرض، وكانت الإطار الذي يعيش فيه، فالبيئة مصدر عناصر الثروة لهذا الإنسان ،الذي يستعمل المعرفة والعلم ويوظف قدرته، فيحول هاته العناصر إلى ثروة، واستمرت هذه العلاقة المتوازنة لفترة طويلة ، لو لا أن واكب التحضر السريع والتصنيع من

تغير عميق، وتبدل وخيم في بنية هذه البيئة ونسيجها وتركيبها، قد جعل منها مصدر مضّر، ومباءة مرض، بدل أن تكون مثابة عافية، وسرعان ما أخذ الإنسان يعاني مما جنت يداه.[1]

إن التعامل غير العقلاني للإنسان مع البيئة يظهر في ثلاث مشكلات بيئية رئيسية هي:

- مشكلة الإنفجار السكاني.
- مشكلة التلوث.
- مشكلة استنزاف موارد البيئة.

إلا أن مشكلة النمو المتزايد في عدد السكان – خاصة إن لم ترافقها تنمية مناسبة– تعتبر أم المشكلات البيئية، كما أن أثر أي مشكلة بيئية (التلوث واستنزاف الموارد البيئية) بلا شك، يتناسب مع حجم الزيادة في عدد السكان.[2]

مما لا شك فيه أن التزايد السكاني يفرض احتياجات جديدة يجب أن تلبى (غذاء، مسكن، خدمات صحية...)، وهذا ما يتطلب استعمال أكثر لموارد البيئة، وهذا ما قد يحفز الاقتصاد إذ استغل المورد البشري، ولكن يعني أيضا نفايات أكثر وتلوث أكثر و إجهاد الطبيعة.

ويمكن ملاحظة أثر التزايد السكاني وما يتطلبه ذلك، من خلال الجدول التالي:

الجدول (1.1) معدلات نمو السكان في العالم ومرات التضاعف (مرجعة تاريخية).

الفترة	معدل النمو التقريبي%	فترة التضاعف (سنة)
حتى عام 1650	0.002	35.000
1750 -1050	0.3	240
1900-1850	0.6	115
1950-1930	1.0	70
1980 -1960	2.3	31
منتصف 1990	1.7	43

المصدر: دوناتو رومانو، "الاقتصاد البيئي و التنمية المستدامة"، ورقة مقدمة ضمن المواد التدريبية، المركز الوطني للسيارات الزراعية المصري، أكتوبر 2003، ص 04.

[1]- سعيد محمد الحفار، **"البيئة (المحيط) والصحة البشرية"**، منشورات مجلس الأمة الجزائري ، ندوة 01 جويلية، 2003 ، الجزائر، ص: 11.
[2]- راتب سلامة السعود، **" البيئة والإنسان"**، مرجع سابق، ص 43.

وبالنسبة لكامل التاريخ المسجل، فقد تأثر معدل تغير السكان بشكل كبير بانعكاسات المجاعات والأمراض وسوء التغذية، إلا أن التقدم في الناحية الاقتصادية وتطور الخدمات الصحية، جعل معدل الوفيات حاليا أقل من أي وقت مضى.

من الجدول نلاحظ أن معدل النمو يتزايد باستمرار الى غاية 1980 ثم عرف انخفاض نتيجة الجهود الدولية والمحلية الرامية الى الانفجار السكاني وتحديد النسل.

وقد ساد اتجاهين في دراسة علاقة النمو السكاني والاقتصاد، النظرة المتشائمة والمالتوسية**Malthus**[1] وجماعة روما، التي ترى أن النمو المتزايد للسكان يؤدي لا محالة إلى كارثة لم تشهدها البشرية.

ونظرة متفائلة للتيار الشعبوي، الذي يؤمن بقدرة الإنسان على التأقلم، ويشدد على الأثر الإيجابي المحض للتزايد السكاني على الاقتصاد، والذي يلخصها المفكر الفرنسي جون بودان **Bodin** في عبارته الشهيرة " لا ثروة لا قوة من دون الرجال".[2]

وأثبت التاريخ بأن آراء كل فريق، قد تصح في بعض المجتمعات ولا تصلح في أخرى ، أي لا مجال للتعميم، فأثر النمو السكاني قد يكون بالإيجاب أو السلب حسب طريقة تعامل المجتمع مع هذه الإشكالية، ومع الوضعية الاقتصادية والاجتماعية الراهنة.[3]

المطلب الثالث: النظام البيئي (مكوناته، توازنه، اختلاله).

النظام البيئي هو مجموعة من العناصر التي تتكامل وتتفاعل بشكل منتظم ، لتشكل وحدة واحدة، ووحدة دراسة البيئة ، هو النظام البيئي.

أولا: مكونات النظام البيئي:

النظام البيئي هو وحدة متكاملة تتكون من كائنات حية ومكونات غير حية في مكان معين تتفاعل بعضها بعض وفق نظام دقيق ومتوازن في ديناميكية ذاتية، لتستمر في أداء دورها في إعالة الحياة.[4]

---

[1] - مؤسسها هو توماس روبارت 1789 نشر كتابا " أصل المشكلة السكانية" ومن خلال ملاحظاته لتزايد السكاني في أوروبا و الأمريكيين واستنادإلى قانون تناقص الغل وصل إلى أن الضغط السكاني ظاهرة تخص كل الكائنات وأن عدد السكان يتزايد وفق متتالية هندسية ويتضاعف كل 25 سنة، والغذاء يتزايد في أحسن الأحوال وفق متتالية حسابية. رغم أن هذه النظرية في اتجاهها العام تحمل بعض الحقائق إلا أنها شديدة التشاؤم ، ففي زمن مالتوس كان سكان العالم حوالي مليار، ووفق نظرته يفترض أن يكون العدد اليوم هو 256 مليار وهذا ما لم يحصل.

[2]- أطلق اسم التيار الشعبوي على التيار الداعي إلى تشجيع التزايد السكاني ويجد أصوله في الفكر التجاري.

[3]- زهير طافر، **" النظرية السكانية وانعكاسانها على الاقتصاد والمجتمع"**، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 10، دار بشار، سبتمبر 2010، ص 78.

[4]- عدلي علي أبو طاحون، **" إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية"**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،مصر، 2000، ص 16.

والنظام البيئي هو إذن مساحة من الطبيعة وما تحتويه من كائنات حية ومواد غير حية، تتفاعل مع بعضها البعض ومع الظروف المحيطة بها، وما تولده من تبادل بين الأجزاء الحية وغير الحية، ومن أمثلة النظم البيئية: الغابة، النهر، البحر، المحيط، وبهذا المفهوم فإن أي نظام بيئي يتكون من:

- عناصر الإنتاج (النباتات والطحالب).
- عناصر الإستهلاك (الإنسان والحيوان).
- عناصر التحلل (البكتيريا، الفطريات، بعض الحشرات...إلخ).

والنظام البيئي على جانب كبير من التعقيد، وذلك لما يحتويه من كائنات حية متنوعة، وعلاقات متبادلة فيما بين هذه الكائنات من جهة، وبين الظروف البيئية من جهة أخرى، هذا التداخل هو أحد العوامل الأساسية في سلامة كل نظام بيئي، إذ أنه يحد من أثر التغيرات البيئة، لكن إذا تتابعت هذه التغيرات البيئية وتعاقبت، فإنّها تحدث خلخلة في توازن النظام البيئي وفي صموده.[1]

ثانيا: توازن النظام البيئي.

تعيش الكائنات الحية في توازن طبيعي، تسيطر عليه عدة عوامل بيئية، مثل الحرارة والرطوبة وتوفر الغذاء وعوامل حيوية، مثل افتراس بعض الحيوانات للبعض الآخر، وتطفل بعضها على بعض، فالنظام البيئي مجموعة من الأنظمة الفرعية، والسلاسل المترابطة، وهي تشكل ما يعرف بالدورات في النظام البيئي وهو سر الاستقرار في النظم البيئية.*

من بين هذه الدورات دورة الأكسجين وثاني أكسيد الكربون.

[1] زكريا طاحون، " **أخلاقيات البيئة وحماقات الحروب**"، جمعية المكتب العربي للبحوث والبيئة"، الطبعة الأولى،دون بلد، 2002، ص 46.

*هناك عدة دورات في البيئة منها دورة ماء، دورة النتروجين، دورة الفوسفور، دورة الكبريت. للتوضيح أكثر أنظر سامح غرايبية ويحيى الفرحان ، " مدخل للعلوم البيئية، ص ص 107 /117 .

الشكل رقم (4.1): دورة الأكسجين

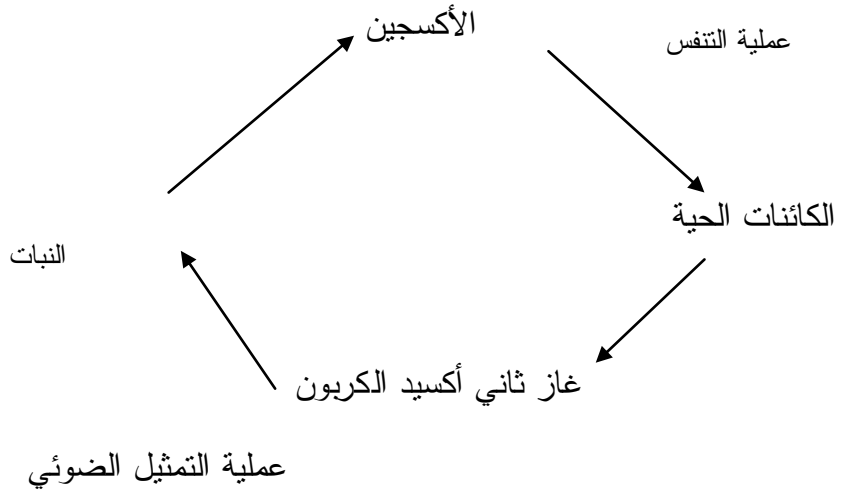

المصدر: سامح غرايبية، يحي الفرحان ، مرجع سبق ذكره، ص: 106.

هذه الدورة المغلقة تمكن من الاستخدام الأمثل لموارد الطبيعة حيث، أنّ النباتات الخضراء تستعمل مخرجات الكائنات الحية، فهذه الاعتمادية هي سبب الاستقرار، لأنّ كل مخرج من عملية يستعمل كمدخلات في عملية أخرى.

فالتوازن في النظام الطبيعي يتيح استمرار حياة الكائنات الحية، وهذا ما ينتج التنوع البيولوجي **biodiversité**، والتي عرفته اتفاقية التنوع البيولوجي " CBD": " التنوع الموجود بين الكائنات الحية من جميع مصادر النظم الإيكولوجية، وتشمل البرية والبحرية والنظم الإيكولوجية المائية الأخرى، ويشمل هذا النوع الواحد وبين الأنواع وبين النظم الإيكولوجية."[1]

وحديثا أصبحت لعناصر التنوع البيولوجي اهتماما في التحليل الاقتصادي، فإدراك القيم الموجودة في النظم الإيكولوجية والمناظر الطبيعية والنواحي الأخرى للتنوع البيولوجي، قد يكون كافيا أحيانا لضمان الاستعمال المحافظ والمستدام للموارد.

ثالثا: تقييم خدمات النظم الإيكولوجية.

رغم صعوبة تحديد قيمة لعناصر التنوع البيولوجي، إلاّ أن هناك محاولات لإعطاء قيم اقتصادية لهاته العناصر من بين الطرق المتبعة في هذا التقييم نذكر:

[1]- تقرير اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي () 2010: **تعميم اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي** ص 07.

1. **طريقة سعر السوق:** يتم تقييم التنوع البيولوجي بالقيم السوقية السائدة لها وذلك متى كان ذلك ممكنا. فمثلا، الأسماك لها سعر في السوق، وعليه يتم تقييم الأسماك في البحار عن سنة معينة بمقدار ما تحصده مراكب الصيد مقوما بالسعر السائد في السوق.
2. **طريقة تكلفة السفر و الإنتقال:** يتم الاعتماد على هذه الطريقة، في تحديد القيمة الاقتصادية لعناصر التنوع البيولوجي التي ليس لها سعر في السوق، مثل الحدائق و المحميات الطبيعية، وعناصر البيئة الحيوانية وعناصر البيئة النباتية.

تكلفة السفر والانتقال= تكلفة تذاكر السفر (خارجي أو داخلي)+ تكلفة الإقامة و المعيشة في المنطقة + تكلفة الفرصة الضائعة.

الفرص الضائعة هي الإيرادات والمكاسب المهدرة بسبب هذه الزيارة (التي لا يمكن أن يكسبها وضيعها الزائر بسبب تفضيله زيارة الحديقة أو المحمية).

3. **طريقة تميز الموقع:** يؤثر موقع التنوع البيولوجي على القيمة الرأسمالية والبيعية لعناصر الممتلكات المحيطة، مثل المباني التي تقع على نهر أو حديقة أو محمية طبيعية. ويعبر عنه بالفرق بين قيمتي نفس المبنى أو العقار. احدهما موجود في منطقة بها تنوع بيولوجي، وآخر موجود في منطقة ليس بها تنوع بيولوجي.
4. **طريقة التكلفة الإستبدالية:** وهي ما ينفق من إحلال القيم الحالية المفقودة لعناصر التنوع البيولوجي من أجل إبقائه على حالته السائدة. مثل التكلفة الواجبة من أجل إنشاء أو تجديد حديقة عمومية أو محمية طبيعية.

هذه الطرق رغم تعددها، إلا أنها لا تأخذ في تقييمها إلا ما يأخذ الاقتصاد أو الإنسان من عناصر التنوع البيولوجي. وهي لا تمثل إلا جزء قليل من خدمات النظم الإيكولوجية وهي الخدمات التموينية، وهي الخدمات الإيكولوجية تصف المخرجات المادية لهذه النظم وتشمل(الغذاء، الماء، موارد دوائية ، وموارد أخرى...).

فهناك خدمات لا تقل أهمية عن الخدمات التموينية، حتى وان لم يستفد منها الإنسان بصورة مباشرة، ولم تكن هذه الخدمات قابلة للتسويق وهي الخدمات التنظيمية، الخدمات الثقافية، الخدمات المساندة.[1]

فالنظام البيئي يقوم بوظائف نوردها فيما يلي:

[1]- للتفصيل أكثر أنظر الملحق رقم (01).

- تقديم قاعدة من الموارد المادية.
- تقديم مجموعة من السلع الطبيعية كالمسطحات الخضراء والبحيرات والأنهار والجبال وغيها مما يتمتع الإنسان بالنظر إليها واستهلاكها مباشرة.
- تقديم النظام الطبيعي للإنسان لإستيعاب المخلفات التي ينتجها والتخلص منها.
- تقديم النظام الطبيعي كنظام لدعم وتطوير حياة الإنسان بشكل عام.

رابعا: الإنسان واختلال النظام البيئي.

لقد اتسمت علاقة الإنسان بالبيئة منذ ظهور الثورة الصناعية بالاستغلالية، فالإنسان يقوم بتحويل الموارد الطبيعية وهذا ما يخلف نفايات أثناء عملية التحويل، وكذلك بعد استهلاك المنتج النهائي يصبح نفايات، وعليه يقوم الإنسان أثناء نشاطه الاقتصادي في النموذج التقليدي بإضعاف القدرة البيولوجية للنظام البيئي، من خلال استغلال واستنزاف الموارد، ومن خلال التلوث الناجم عن أنشطة الإنسان، وهذا ما يسبب خللا في البيئة.

ويمكن إجراء مقارنة بين نظام استغلال الموارد الطبيعية في النظام البيئي والنظام البشري كما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (5.1): مقارنة بين النظامين الطبيعي والبشري

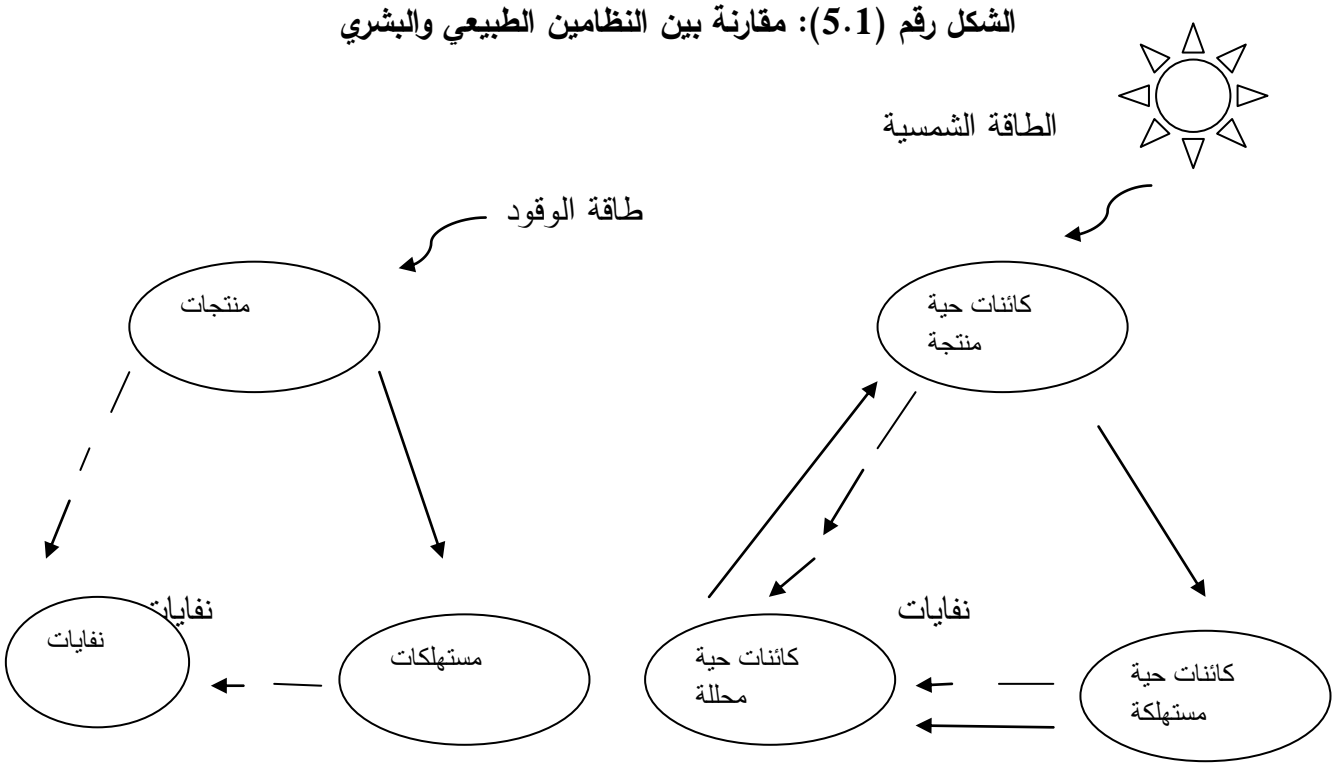

المصدر: سامح غرايبية يحيى الفرحان، – مرجع سابق – ص 169.

ويمكن إجراء مقارنة بين النظامين و إبراز أسباب استقرار النظام الطبيعي في حالة عدم تدخل الإنسان وتسببه في حدوث اختلال هذا النظام:

- تعد الشمس مصدر الطاقة في النظام البيئي الطبيعي، وهو مصدر لا ينضب ولا يسبب أي نوع من التلوث، وهذا عكس استعمال الطاقة الأحفورية غير المتجددة وهي طاقة غير نظيفة.
- لا تنتج النظم البيئية الطبيعية مواد سامة غريبة عن الطبيعة وهذا عكس العمليات الإنتاجية في الاقتصاد، التي استحدثت مواد جديدة عديدة ومتعددة ليس لها مثيل في الطبيعة.
- يكفل وجود الحلقة المحللة في النظام البيئي الطبيعي، تحلل جميع المخلفات و إعادة استخدامها من جديد وبكفاءة، هذا عكس مخلفات ونفايات العملية الإنتاجية ، التي ترمي بنفايات في أغلب الأحيان غير قابلة للتحلل تستلزم وقتا طويلا لذلك، مثل النفايات الحديدية والمطاط و....الخ.

وعليه من أجل رفع كفاءة النظام الإنتاجي، والاقتراب من كفاءة النظام الطبيعي وجب العمل على:

- العمل على رفع كفاءة الطاقة الأحفورية والاستثمار في الطاقات المتجددة .
- العمل في تطوير صناعة إعادة تدوير النفايات والمخلفات.
- العمل على ابتكار وتطوير منتجات قابلة لإعادة الاستخدام، وطرق إنتاج نظيفة.

المبحث الثاني: الاقتصاد البيئي – نظرة عامة–.

سنتناول في هذا المبحث ، المفاهيم المرتبطة بالإقتصاد البيئي ، الذي يهتم بدراسة وتحليل آثار الأنشطة الإقتصادية على البيئة، وذلك من خلال التطرق إلى مرتكزات الإقتصاد البيئي، وأهم محاوره الرئيسية.

المطلب الأول: الاقتصاد التقليدي و البيئي

الانسان يعيش **في** البيئة ويستمد منها الموارد و تقوم باستيعاب مخرجات أنشطته، فالبيئة والاقتصاد على علاقة دائمة سواء أخذ الانسان هذه العلاقة بعين الاعتبار أم تجاهلها.

أولا: علاقة الاقتصاد بالبيئة

العلاقة بين الاقتصاد و البيئة تتجلى في جانبين، الجانب الأول يتمثل في اعتماد الأنشطة الاقتصادية على البيئة كمصدر للموارد الطبيعية اللازمة للأنشطة الإنتاجية الرامية إلى إشباع حاجات الأفراد، و بالتالي، فإنّ أي ضرر يلحق بالبيئة نتيجة لسوء الاستخدام يؤثر على كمية و نوعية هذه الموارد، أما الجانب الثاني للعلاقة بين البيئة و الاقتصاد، فيتمثل في أن البيئة هي مستوعب مخلفات الأنشطة الاقتصادية سواء الإنتاجية أو الاستهلاكية.

رغم هذا، إلاّ أن الاقتصاد في أسسه و نماذجه التقليدية كان يقف موقف الإهمال و ربما المحرض لإتلاف البيئة، فمادامت عناصر البيئة لم يتم تنقيدها (أي تحويلها إلى نقد)، فإنها بلا قيمة في النظرة الاقتصادية، رغم أن الحياة الإنسانية تعتمد عليها مثل الموارد (الهواء، الماء...).

ومن أجل تحديد العلاقة بين الاقتصاد و البيئة التي أدت إلى تفاقم المشكلات البيئية، و شجعت الأنشطة الاقتصادية على ذلك، فإننا نورد الملاحظات الأساسية الآتية لطبيعة الاقتصاد و آليته[1]:

1- إن الاقتصاد قام على المصلحة الفردية بوصفها المحفز الذي لا يجارى في تعزيز الملكية الفردية، التي تعتبر غاية الغايات في النظام الاقتصادي القائم على السوق، و هذه الملكية يمكن أن تعمل لغير صالح البيئة.

2- إن الاقتصاد افترض و لفترة طويلة أن البيئة تتمتع بموارد و إمكانيات لا متناهية، و هذا أرسى افتراضات مفعمة بالهدر في الإنتاج، و كرس طلبا متزايدا و استهلاكا غير رشيد، و

[1] نجم عبود نجم، "**البعد الأخضر للأعمال –المسؤولية البيئية لرجال الأعمال–**"، الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص ص 79-83.

هدر غير مبرر، استمر لفترة طويلة، لموارد البيئة التي تتميز في قسم كبير منها بقابليتها للنفاذ في غضون عقود قليلة في ظل الطلب و الاستهلاك المفرطين.

3- إن الاقتصاد يعمل وفق نظرة آلية، تكرّسها القيمة الزمنية للنقود و اعتبار السيولة أفضل أنواع الأموال، و كان هذا يعني أن خير المناجم، من يعطي أقصى ما لديه في هذا العام و أفضل الغابات التي يمكن تجريدها من أشجارها في أقرب فترة قادمة، أما النظرة طويلة الأمد التي تعمل على إطالة عمر المنجم و استدامة الغابة، فإنّها تعمل عدم تأكد و مخاطرة لا يمكن قبولها من الناحية الاقتصادية.

4- إن الاقتصاد يتعامل مع الأضرار البيئية و الاجتماعية الناجمة عن النشاط الاقتصادي كخارجيات (**externalités**)، و كسلع عامة لا تؤثر بشكل مباشر على عمليات السوق.

5- أولوية النمو على البيئة★: فالنمو جيد، لأنّه يوجد النشاط و يخلق فرص العمل و ينمي الثروة، و هذه الفضائل تبرر أن يكون النمو ثم النمو ... ثم النمو هدف في حد ذاته، و ان تكون بالمقابل البيئة هي الوسيلة أو أن تكون الضحية، و لأن حماية البيئة ستحد من النمو، فإنّها ستشكل عائقا يجب استبعاده، و الواقع يجد أن آليات النمو، هي وحدها من تحدد أين يقف النشاط، و هذا ما ينطبق حتى على الأنشطة البيئية، فما دام النشاط مربحا (العائد أكبر من التكلفة) فإن النشاط يستمر بالنمو و التزايد حتى يصل إلى الحد الأمثل.

6- طريقة قياس النمو: منذ عام 1929 فإنّ طريقة قياس النمو تعتمد الناتج الداخلي الخام "**PIB**"، وعادة ما يعتبر هذا المقياس مكافئا للوفرة و الرفاه في المجتمع، إلاّ أنّ هذا المقياس محل انتقادات.

★ أي هذا الاعتماد الراسخ في النمو مرتبط بالنموذج الحداثي في التنمية و التي تتصف:

- الأولوية للرفاهية الاقتصادية التي ستقود إلى تحقيق الرفاهية في مجالات الحياة الأخرى.
- النزعة التقدمية أي أن التقنية ستجد حلولا لكل المشاكل و أن الحالة الانسانية سوف تتحسن بالتدريج من خلال الوفرة.
- النزعة التصنيعية أي أن الإنتاج على نطاق واسع سيؤدي إلى تحقيق الوفرة و التي بدورها تخلق نزعة استهلاكية.
- النزعة الاستهلاكية أي أن استهلاك السلع المادية هو مصدر السعادة البشرية.
- النزعة الفردية التي تشير إلى التنافس على المنفعة الفردية و إعطاء المصالح الفردية أولوية على المصالح العامة.

و رغم أن هذا النسق الاجتماعي –الحداثة– له انجازات كبيرة إلا أنه أنتج نموذج اقتصادي رأسمالي استخلاصي يستنفذ الموارد و يحولها إلى سلع، فكان الاستغلال المفرط للبيئة و تلويثها نتاج هذا النموذج، توجب البحث عن اقتصاد يراعي البيئة.

للتوسع أنظر مقال لـعبد الله بن جمعان الغامدي تحت عنوان "**التنمية المستدامة –بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية و المسؤولة عن حماية البيئة–**"، جامعة الملك سعود،2007.

يتم احتساب معيشتنا من حيث الأسعار السوقية للسلع التي يتضمنها، و هذه الأسعار لا تفرق بين السلع و الخدمات التي لا تحتاجها حقا من ناحية، و الأساسيات مثل الهواء و الماء و الطعام غير الملوث التي يجب أن تعتمد عليها صحتنا من ناحية أخرى ، و قد حدد منتقدو الناتج الداخلي الخام كمقياس، عدة مشكلات رئيسية مرتبطة به[1]:

1- استبعاد العمل غير مدفوع الأجر و المنزلي الذي تقوم به المرأة بصورة رئيسية: إن اقتصاديات الكفاف في العالم و في الاقتصاديات الأساسية في البلدان الأكثر تقدما التي يعتمد عليها الاقتصاد الموسع ،لا تعتبر ذات قيمة من الناحية الاقتصادية.

2- الكوارث البيئية و الاجتماعية تزيد من الناتج المحلي الإجمالي **(PIB)**: تعد كارثة ناقلة البترول أحد الأمثلة التي كثيرا ما تستخدم في الأوساط الخضراء، للتدليل على عدم مواءمة الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للرفاهية الوطنية، فعندما تجنح ناقلة البترول، ينظر لذلك عالميا على أنه "أمر سيئ"، بينما تزيد هذه الكارثة في الواقع من الناتج المحلي بعدة طرق: نشاط إضافي لتنظيف الشواطئ، فرص العمل التي يتم خلقها من أجل أداء أعمال التصليح، و العمل الطبي الإضافي من أجل الأطفال الذين يعانون من مشكلات في التنفس، و ربما من ضرر صحي طويل المدى، و على العكس من ذلك ، نظرا لأن التلوث و الحياة البرية لا يقاسان في الحسابات الوطنية، فلن يكون هناك قيد سالب لموازنة هذه القيود الموجبة.

3- اللامساواة: حتى إذا كانت حسابات الدخل القومي تقيس الأشياء الصحيحة، فإنّها ستظل غير كافية من حيث قياس الرفاهية الإنسانية، لأنّها لا تعطي فكرة عن الكيفية التي يتم بها الاشتراك في السلع المنتجة، و تتجاهل المحاسبة الوطنية اللامساواة في التوزيع، و من ثم فهي تعطي دلالة ضئيلة عن جودة حياة أي فرد معين في الاقتصاد.

4- الحسابات الوطنية تقيس حركة النقود و ليس مخازن الثروة: ينبع عدم كفاية الناتج المحلي الإجمالي –في جانب منه– عن إخفاق النظم المحاسبية في معالجة "رأس المال الطبيعي" محاسبيا بالكامل، و توجد أدلة كثيرة على هذه المحاسبة غير الكاملة، برغم أن الحكومات قد تعالج محاسبيا الخشب المستخرج من الغابات، فإنّها لا تعالج محاسبيا خدمات النظام الايكولوجي المقدمة من تلك الغابة و تشمل تخزين الماء، تثبيت البرية، المحافظة على

[1] موليلي سكوت كاتو، "**الاقتصاد الأخضر**"، (ترجمة علا أحمد إصلاح)، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2010، ص ص 170، 172.

المواطن الطبيعية للحيوانات و الطيور البرية و تنظيم الغلاف الجوي و المناخ، و للأسف فإنّ تكاليف فقدان خدمات النظم الايكولوجية الجوهرية هذه لا تصبح واضحة، إلاّ عندما تبدأ في الانهيار.

فالاقتصاد التقليدي تعامل مع رأس المال الطبيعي على أساس القيمة السوقية، فما يمكن أن يتحول إلى سلع من رأس المال الطبيعي (كالأسماك، الأخشاب و النفط)، يكون له قيمة، و ما لا يتحول إلى سلع سوقية يكون من الخارجيات أو القيم المعطاة المجانية، رغم أن الثروة الوطنية تتكون* من:

الجدول رقم (2.1): توزيع الثروة الوطنية حسب المكونات الأساسية

رأس المال	الدولة المتقدمة	مصدر المواد الأولية	الدول النامية
رأس المال الانتاجي	%16	%20	%16
رأس المال الطبيعي	%17	%44	%28
الموارد البشرية	%67	%36	% 56
ثروة العالم	%75.6	%15.9	%4.6

المصدر: نجم عبود نجم، مرجع سابق، ص 100.

من الجدول نلاحظ أن هناك اختلاف كبير بين تركيب الثروة الوطنية لدول العالم، فالدول المتقدمة التي تمثل 75.6% من ثروة العالم ترتكز على المورد البشري في تكوين ثروتها ، في حين تعتمد الدول المصدرة للمواد الأولية على رأس المال الطبيعي ، في حين تعتمد الدول النامية على الموارد البشرية بنسبة 56 % في خلق ثروتها الوطنية ، هذا ما يبرز خطورة الاعتماد على رأس المال الطبيعي بصورة مفرطة في اقتصاد ما ، هذا المورد الذي ينضب بسبب الاستغلال المفرط والتدهور البيئي.

* رأس المال الانتاجي (المادي): القيمة الاقتصادية للآلات و المصانع و الجوانب الأخرى في البنية التحتية.
رأس المال الطبيعي: قيمة الغابات و مكامن الخامات و الأرض و الأصول البيئية الأخرى.
الموارد البشرية: الأفراد و مستوى التعليم و الخبرات و الدراية الفنية التي يتمتع بها السكان في البلد.

ان تكاليف التدهور البيئي أصبح كبيرا، و له تكلفة مؤثرة في الناتج الداخلي الخام، و أصبح يؤثر على قدرة النظام البيئي، و يرهن موارد و مدخلات الأنشطة الاقتصادية و مستقبل الإنسان، فظهر من المفكرين و العلماء و التقارير التي تقول بحدود النمو، خاصة علماء الاقتصاد الأخضر الذي يقولون باستحالة النمو اللامتناهي للاقتصاد في نظام بيئي متناهي، و هذا ما يظهر و يقول به "كينيث بولدينغ"*.

و يمكن إظهار العلاقة بين الاقتصاد التقليدي الاستخلاصي و البيئة في الشكل التالي:

الشكل رقم(6.1): التداخل بين الاقتصاد و البيئة

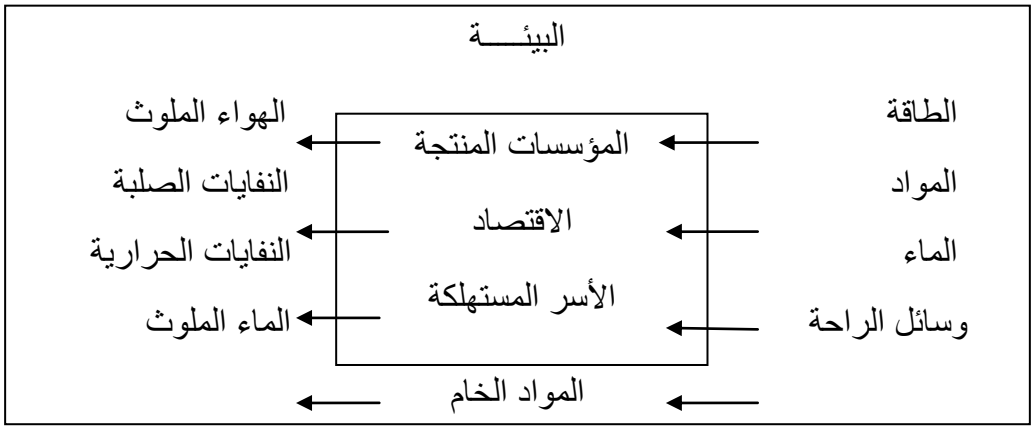

المصدر: منور أوسرير، محمد حمو، مرجع سابق، ص 50.

وهناك دراسات ظهرت حديثا، تعمل من أجل الوصول إلى ناتج داخلي خام معبّر أكثر للواقع، بإجراء بعض التعديلات منها دراسة "تيم جاكسون "**Tim Jakson**" و "**تيك ماركس**"، بالاعتماد على مؤشر المملكة المتحدة، يسمى "مؤشر الرفاهية الاقتصادية المستدامة **Index of Sustainable Economic Welfare**"، وذلك بإضافة بعض المجاميع (تعليم الدولة، خدمات السلع الاستهلاكية المعمرة ، الإنفاق على الصحة...) ،وطرح بعض المجاميع (اللامساواة، التلوث، نضوب الموارد، الضرر البيئي على المدى الطويل) من الناتج الداخلي الخام.

*كينيث بولدنغ "Kenneth Boulding" (1910، 1993): اقتصادي ولد في لفربول درس في هارفاد و أكسفورد، درّس الاقتصاد في متشجن، مزج بين البيولوجيا و الاقتصاد في كتاب "الاقتصاد الاحيائي" عام 1944، نادى بتجاوز النظرة الاقتصادية البحتة القاصرة، و الاعتماد على عدة علوم في التحليل العلمي، ذاع صيته بسبب مقولته المشهورة "إن أي شخص يعتقد أن النمو المطرد ممكن في عالم متناه يكون إما مجنونا أو عالم اقتصاد". مأخوذ من www.citation-ou-proverbe.fr, le 15/01/2013, 10h30.

ووجد أنّه منذ عام 1974 ورغم استمرار ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة، هبط مؤشر الرفاهية لاقتصادية المستدامة، و أنّه بحلول عام 1990 كان أعلى نسبة 3% فقط مما كان في عام 1950، و خلص التقرير إلى أن "فوق مستوى معين للاستهلاك، لا توجد علاقة واضحة بين النمو الاقتصادي و جودة الحياة★[1]"

المطلب الثاني: فشل نظام السوق*

إن الاقتصاد في أحد تعاريفه هو علم الخيارات و البدائل، و معيار تقييم هذه البدائل هو الأسعار، و حتى يستطيع نظام السوق تحقيق التوازن بين قوى العرض و الطلب يستلزم أن تسود حالة المنافسة الكاملة، و ذلك بتوافر شروطها** و افتراضاتها***.

في هذه الحالة يمكن لنظام السوق أن يقوم بدوره كموزع للموارد و ضمان الاستخدام الأمثل لها، فيتحقق الربح الأمثل للمنتجين و الإشباع الأمثل للمستهلكين فنكون عند ما يعرف بأمثلية باريتو****،

★ هناك دراسات حديثة تقول أن تأثير الدخل كلما ارتفع يضعف تأثيره في إحداث الرضا و السعادة، هذا ما يلاحظ في عدة بلدان التي زادت و تضاعف متوسط الدخل الفردي إلى أن مؤشر السعادة بقي ثابتا، و منه هناك عدة عوامل تساهم في رضا و سعادة المواطنين و الدخل أو النمو الاقتصادي هو أحد هذه العوامل إضافة إلى صيغة العلاقات الاجتماعية، البيئية و الشعور بالأمان...الخ. أنظر:

- Isabelle Cassiers et Cathrine Delain, "**la croissance ne fait pas le bonheur : les économistes le savent-ils**, Problèmes économiques n2938, Janvier 2008, pp 03-10.

-Claude Bordes, **la croissance ne fait pas le bonheur mais elle y contribue**, problèmes économiques n2897, Avril 2006, pp 37-48.

[1]. موللي سكوت كاتو،مرجع سابق، ص 176

*عرف السوق على أنه المكان الذي يجتمع فيه البائعين الذين يعرضون سلعهم و المشترين الذين يرغبون في شراء هذه السلع مقابل سعر معين، لكن حديثا أصبح هذا الالتقاء غير ضروري. يعرف السوق على أنه مجموعة الطالبين و العارضين الذين يقومون ببيع و شراء سلع معينة في فترة محددة من الوقت

**تتمثل شروط المنافسة الكاملة في ما يلي:

- وجود عدد كبير من المنتجين و المستهلكين.
- حرية الدخول إلى السوق و الخروج منه دون قيد طبيعي أو إجرائي.
- حرية انتقال عناصر الإنتاج بين المناطق و الأسواق و الصناعات.
- المعرفة التامة و المتساوية للأعوان الاقتصاديين بجميع ظروف السوق.

تجانس السلع و الخدمات الموجودة في السوق.

***افتراضات نظام السوق هي:

- الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج و حرية التصرف في هذه الملكية و مواردها.
- حرية المستهلك في اقتناء السلع و الخدمات الاستهلاكية بما يلائم رغباته و يشبع حاجاته.

يقوم نظام السوق عبر آلية اليد الخفية

****هو ولفريد فرينز باريتو ولد بباريس (1848-1923) هو عالم اقتصاد و اجتماعي شهير له عدة إسهامات منها الأمثلية التي تعبر عن الكفاءة المثلى في السوق عندما لا يمكن أن يستفيد شخص ما دون أن يؤدي ذلك بالأضرار بمصالح شخص آخر، و هو صاحب مبدأ 20: 80 في علم الإدارة الذي يقول أن 20 % من الأسباب تؤدي إلى 80% من النتائج.

غير أن في الواقع تكون هذه الأمثلية محل نظر في حالة غياب شرط من شروط المنافسة الكاملة، أو إذا أدرجنا الاعتبارات البيئية في التحليل، فنكون في عدة حالات أمام إخفاق نظام السوق، من هذه الأسباب المؤدية لهذا الإخفاق:

أولا: الآثار الخارجية

أدى الاهتمام المتزايد بحاجات الإنسان و بمحيطه، إلى الاهتمام بالآثار الخارجية الناجمة عن الأنشطة الاقتصادية، من أجل بيئة إنسانية تحقق رفاهية أعلى لأفراد المجتمع.

و مع تصاعد الاهتمام بالبيئة، أصبحت المؤسسة مجبرة على مواجهة رهانات جديدة تدفعها مسؤولياتها باتجاه المجتمع و البيئة، نظير ما ترسله و ما تحدثه من آثار لأنشطتها المختلفة التي تطرق إليها "ألفريد مارشال" سنة 1890 تحت مسمّى الاقتصاد الخارجي **(l'économic externe)**[1]، وقسمها جون ميد **Jaune Meade** عام 1973 إلى فوائض لما تكون أثار إيجابية أو تكاليف عند حدوث آثار سلبية، و تم تعريفها بأنّها الأوضاع الاقتصادية، حيث تؤثر عملية إنتاج أو استهلاك عون اقتصادي معين، ايجابيا أو سلبيا على أوضاع اقتصادية لأعوان آخرين دون إرادتهم، ودون أن يدفع ثمن الاستفادة المكتسبة أو يتقاضون تعويض التكلفة المحتملة[2]، و تقسم هذه الآثار حسب عدة مؤشرات:

حسب المؤشرات الاقتصادية إلى آثار ايجابية و سلبية، وحسب المنبع إلى آثار استهلاكية و إنتاجية.

و يمكن توضيح بعض الأمثلة عن الآثار الخارجية في الجدول التالي:

[1] Jean-Baptiste Lessourd,"**économie et gestion de l'environnement**", Libraire droz, Genève, 1996, p 56.

[2] Wikipedia.org/wiki/externalité, le 14/02/2013.

جدول رقم (3.1): جدول يبين الانعكاسات المختلفة لأنواع المؤثرات الخارجية.

المتلقي / المصدر	مؤسسات منتج		المستهلك	
	آثار إيجابية	آثار سلبية	آثار إيجابية	آثار سلبية
مؤسسات المنتج	مربي النحل و منتج التفاح	منتج التلوث البحري و الصيادين	الابتكارات التكنولوجية	منتج التلوث البحري و سباحة السياح
المستهلك	آثار إيجابية	آثار سلبية	آثار إيجابية	آثار سلبية
	عناية الفرد بحديقته يطل عليها جار له	زحمة المرور	تأثير نماذج استهلاك مجموعة أفراد على إنتاج سلعة ما	زحمة المرور و توزيع المنتجات

المصدر: محمد فرحي، "إشكالية تقييم المؤثرات الخارجية و مسؤولية العدالة الاجتماعية" الملتقى الدولي "سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة و العدالة الاجتماعية"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 20-21 نوفمبر 2012، ص 6.

إنّ توسيع التحليل الاقتصادي، يأخذ الآثار الخارجية بعين الاعتبار إلى توسيع التوازن العام إلى الأبعاد ومعطيات التوازن الاجتماعي، حيث أن منتج الفوائض لا يقبض ثمنا من المستفيد، و هذا ما قد يؤدي إلى اكتفائه بكميات إنتاج أقل مما يحتاج المنتج*، و كذلك منتج الآثار السلبية لا يتحمل تكاليف إضافية لتعويض المتضررين، و هذا ما قد يدفعه إلى إنتاج كميات أكبر من احتياجات المجتمع**.

ثانيا: السلع العامة***

* كما في حالة التعليم، حيث أن للمتعلم آثار إيجابية عليه و حتى على المجتمع، حيث يكون أكثر احتراما للقوانين.

** كما في حالة التدخين فإن المدخن لو يدفع آثار استهلاكه للتدخين على من حوله (التدخين السلبي) فإن ذلك يؤدي إلى حضر التدخين في الأماكن العامة.

***هناك فئات عن السلع و هي:

- السلع الخاصة الصافية: التي يمكن أن يقتصر استهلاكها على بعض الأفراد دون أن يكون هناك منافسة (مثل زجاجة المياه المعدنية).

السلع العامة، و هي نوع آخر من إخفاقات السوق، حيث لا يحصل سعر السوق على الفوائد الاجتماعية من السلع أو الخدمة المقدمة، و السلع العامة هي تلك السلع التي تتاح بشكل كاف لجميع السكان، تقليل الكمية المتاحة للسكان الآخرين، و يتم تقديمها من خلال الحكومة في الغالب، و هي توفر نفس المنفعة لكل شخص بغض النظر عن عدد المستخدمين.

و من مميزات السلع العامة (الصافية)[1]:

1- عدم الاقتصار: أي أنّه من غير الممكن أو من المكلف جدا منع استخدامها من قبل من لا يدفعون، مثل المناظر الطبيعية.

2- عدم المنافسة: أي أنّ استهلاكها من طرف الفرد(أ) لا يمنع استهلاكها من قبل الفرد (ب)، مثل المعرفة التكنولوجية.

المطلب الثالث: مفهوم الاقتصاد البيئي

نتطرق في هذا المطلب الى مفهوم الاقتصاد البيئي من خلال:

أولا: تعريف اقتصاد البيئة

لقد شهد الربع الأخير من القرن الماضي، ميلاد فرع جديد في علم الاقتصاد، استقطب اهتمام الاقتصاديين في الدول المتقدمة بدرجة كبيرة و بدرجة أقل في الدول النامية، غير أن الاهتمام ما لبث يتزايد و بشكل سريع عبر العالم، بالموازاة مع تزايد الوعي البيئي العالمي، ظهر الاقتصاد الأخضر★أو ما يسمى بالاقتصاد البيئي، و قد تميز الاقتصاد الأخضر عن النموذج الاقتصادي السائد حسبما يمارسه الساسة و يدرس في الجامعات، في ثلاث نواحي رئيسية هي[2]:

1- إنّه معني بالعلاقة الاجتماعية بصورة متأصلة، فبالنسبة للاقتصاد التقليدي يمثل اقتصاد الرفاهية عنصرا إضافيا و جزءا ثانويا من علم الاقتصاد لا تتم دراسته إلا بصورة هامشية

- السلع المشتركة (نصف فردية أو نصف جماعية): التي يقتصر استهلاكها مع من يدفعون و لكن استهلاكها ليس تنافسيا (مثل الطرقات الرئيسية غير المزدحمة) و هي عادة تكون مرفوقة بدعم الدولة.

السلع العامة الصافية: غير تنافسية من حيث الاستهلاك و التي لا تقتصر على من يدفعون مثل الرقابة لمنع استيراد الأمراض للحيوانات و النباتات، و كذا الرقابة على التلوث و حماية البيئة.

[1] دوناتو رومانو، مرجع سابق، ص 93.

★ لقد هيمن اللون الأخضر، فالأخضر يرمز إلى المحافظة على البيئة، فظهر الاقتصاد الأخضر، و كذا تطلق عمليات التحويل إلى الأنشطة صديقة البيئة، فظهرت مصطلحات تخضير الاقتصاد، تخضير الشركة و تخضير وظائف الشركة، من أجل التحول إلى اقتصاد صديق للبيئة أو أقل كربون، فيصبح لدينا بعد إدماج البعد البيئي في اقتصادنا و أنشطتنا و شركاتنا و إنتاجنا و استهلاكنا اقتصاد أخضر و مستهلك أخضر.

و هي أكثر تداولا في الواقع العملي، عكس الاقتصاد البيئي الذي يتداول أكثر في الجانب الأكاديمي.

[2] موللي سكوت كاتو، مرجع سابق، ص ص 27، 28.

فقط، أما بالنسبة لعلم الاقتصاد الأخضر فتقع المساواة و العدالة في قلب ما نفعله و تكون لها الأسبقية على بعض الاعتبارات مثل الكفاءة.

2- برز الاقتصاد الأخضر من منظمي الحملات البيئية و السياسيين الخضر بسبب حاجتهم إليه، و اتخذ نموه مسارا اتجه من أسفل إلى أعلى، و من أولئك الذين يشيّدون في الواقع العلمي اقتصادا مستداما و ليس من نظريات مجردة.

3- الاقتصاد الأخضر ليس – بعد – علما أكاديميا يحتل مكانا رئيسيا في الجامعات، و هذا ليس لأنّ الاقتصاد الأخضر لديه القليل ليقدمه، بل لأن النقاش الاقتصادي حول علم الاقتصاد في الجامعة يسيطر عليه النظام الاقتصادي المعولم، الذي تشكل سيطرته و هيمنته تهديدا للبيئة.

و عرف الاقتصاد الأخضر حسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة: "نظام من الأنشطة الاقتصادية التي من شأنها أن تحسن نوعية حياة الإنسان على المدى الطويل، دون تعريض الأجيال القادمة إلى مخاطر بيئية أو ندرة إيكولوجية خطيرة"[1].

كما يعرف بعض الباحثين اقتصاد البيئة "العلم الذي يعنى بدراسة تأثير الاقتصاد غلى البيئة و أهمية البيئة للاقتصاد و الطريقة الملائمة لإدارة النشاط الاقتصادي بما يحقق الموازنة بين الأهداف البيئية و الاقتصادية و سائر الأهداف الاجتماعية"[2].

ثانيا: مستويات اقتصاد البيئة

يميز الاقتصاديين البيئة بين مستويين لاقتصاد البيئة، اقتصاد البيئة الجزئي و اقتصاد البيئة الكلي.

1.اقتصاد البيئة الجزئي:

1.1.على مستوى المؤسسة (المنتج)[3]:

على مستوى المؤسسة يمثل اقتصاد البيئة الجزئي جزء من اقتصاد المؤسسة، الذي يهتم و يحلل علاقة المؤسسة بالبيئة الطبيعية و التطور النوعي للبيئة المحيطة، و أثر السياسات البيئية على المؤسسة، و لإقتصاد البيئة على مستوى المؤسسة المهام التالية:

---

[1] رولى مجدلاني، "**مبادئ و مفاهيم الاقتصاد الأخضر**"، على الموقع

Css.ecswa.org.lb/sdpd/1390/1-Roula Majdalain.pts, le 13/01/2013, 23h50.

[2] محمد مسعودي، "**دور الجباية في الحد من التلوث البيئي دراسة حالة الجزائر**"، مرجع سابق ، ص 34.

[3] Marefa.org/index.php, le 15/01/2013, 17h45.

- دراسة و تحليل إجراءات حماية البيئة و أهدافها، و على تعظيم الأرباح فيها.
- تقديم المنشورات و النصائح المناسبة للمؤسسة و المنسجمة مع متطلبات حماية البيئة.
- المساهمة في توجيه الإنتاج بما يقتضيه التوجهات و التعليمات و اللوائح البيئية.
- دراسة الاستثمارات التي تحد من الأخطار البيئية و تكاليف حماية البيئة و نفقات الاستثمار و تأثير حماية البيئة على حسابات الأرباح ، و تحليل الجدوى البيئية للمشاريع.
- اعطاء النصائح و تحليل المشاكل، و دراسة آفاق المستقبل لبعض فروع الاقتصاد الوطني في ضوء التطورات البيئية كمنشآت الخدمات و النقل و صناعة حماية البيئة.

2.1.على مستوى العائلة (المستهلك):

هي ذلك العون الاقتصادي المستهلك في الحلقة الاقتصادية، و الذي يفترض فيه الرشادة الاستهلاكية التي تهدف إلى تعظيم المنفعة بتلبية حاجات بأقل ثمن و بأقل ضرر للبيئة، كما تقتضي هذه الرشادة وجود ثقافة بيئية لدى العوائل في استهلاكهم.

2.اقتصاد البيئة الكلي:

يعالج اقتصاد البيئة الكلي مشاكل البيئة على مستوى الاقتصاد ككل، و من أهدافه الوصول لمستويات الرفاه الاجتماعي المستدام و الذي يأخذ بعين الاعتبار المحافظة على البيئة.

و يهتم اقتصاد البيئة الكلي بالنقاط التالية:

- التقييم المادي و النقدي للأضرار البيئية.
- تقييم التحسينات البيئية الناجمة عن انتهاج أو تطبيق سياسات بيئية، سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص.

و لإقتصاد البيئة مجموعة من الوظائف يجب أن يقوم بها نذكر منها:

- تقديم المعلومات و الاستشارات التي يمكن على أساسها اتخاذ القرارات البيئية الفعالة.
- تقييم كل من الأضرار البيئية، و إجراءات حماية البيئة بما يترتب عليها من نتائج.
- تقييم التطور الذي يشهده تطبيق أدوات السياسة البيئية الرامية إلى الحفاظ على البيئة.
- تحليل انعكاسات سياسة حماية البيئة على الأهداف الاقتصادية الكلية، و تحديدا على العمالة و النمو الاقتصادي.

ثالثا: الاقتصاد البيئي و الاقتصاد التقليدي

يمكن تعريف الاقتصاد البيئي أنه فرع متميز من علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة قيمة البيئة و وضع الخيارات القائمة على أسلس تلك القيمة، فإنه يمكن إدراج المقارنة بين مبادئ الاقتصاد التقليدي و الاقتصاد البيئي.

الجدول رقم (4.1): مقارنة بين المبادئ الأساسية للاقتصاد و الاقتصاد البيئي

مبادئ الاقتصاد	مبادئ الاقتصاد البيئي
1.مبدأ الندرة: **امتلاك أكثر من سلعة واحدة عادة، يعني امتلاك الآخر قدرا أقل منها**	**1.مبدأ الندرة البيئية: بالنسبة للموارد غير المتجددة، فإن امتلاكها أو استهلاكها قد يؤدي إلى قدر أقل منها للجيل الحالي و الأجيال القادمة.** **بالنسبة للموارد المتجددة: فإن امتلاكها يؤدي إلى قدر اقل منها للآخرين و تكلفة أكبر للحصول على نفس المقدار في الفترة القادمة و أن يكون مقدار ما يستهلك محدودا و بمستوى القدرة على تجديده.**
2.مبدأ التكلفة المنفعة **عدم القيام بالنشاط ما لم تكن منفعته الحدية على الأقل أكبر من تكلفته الحدية.**	**2. مبدأ التكلفة ، المنفعة البيئية: عدم القيام بالنشاط ما لم تكن منفعته الاجتماعية (المنفعة الكلية) أكبر من التكلفة الاجتماعية (التكلفة الكلية) أي احتساب ما يعتبر خارجيات ايجابية و سلبية في مبادئ الاقتصاد التقليدي.**
3.مبدأ التكلفة غير المتكافئة: بعض التكاليف (الفرصة البديلة أو الحدية) مهمة في صنع القرار، بينما تكاليف أخرى (كالعاطفة)لا تكون كذلك.	**3. مبدأ التكلفة المتكافئة: إن التكاليف (الحدية أو البديلة) ضمنها التكاليف المتعلقة بالبيئة المستدامة مهمة في صنع القرار.**
4.مبدأ الميزة النسبية: **كل فرد يقوم بالأفضل عندما يركز على النشاط الذي يكون أكثر إنتاجية أو كفاءة فيه.**	**4. مبدأ الميزة النسبية البيئية: إن الفرد يقوم بالأفضل عندما يركز على النشاط الذي يكون أكثر كفاءة بيئية دون أن يعيق ذلك أن يكون ذا كفاءة اقتصادية.**

5.مبدأ زيادة تكلفة الفرصة البديلة: **استخدام الموارد ذات تكلفة الفرصة البديلة الأقل قبل العمل بتكلفة الفرصة البديلة الأعلى.**	**5.مبدأ تكلفة الفرصة البيئية البديلة: استخدام الموارد المتجددة أو الأقل ضررا للبيئة ذات التكلفة، الفرصة البديلة الأقل قبل العمل على خيار التكلفة البيئية الأعلى.**
6.مبدأ التوازن: السوق في حالة توازن لا يترك فرص غير مستغلة للأفراد و لكن قد لا تستغل كل المكاسب القابلة للتحقيق من خلال النشاط الاجتماعي.	**6. مبدأ التوازن البيئي: البيئة في حالة توازن عند استغلال مواردها يتم بطريقة متوازنة مع قدرة الطبيعة الاسترجاعية يضاف إليها النشاط التصحيحي و قد لا تستغل بعض الموارد البيئية لتحقيق الصالح العام في المناطق المجمعة.**
7.مبدأ الكفاءة: الكفاءة هدف اجتماعي مهم لأنها عندما تزداد و تكبر الفطيرة الاقتصادية فإن شريحة كل واحد ستكون أكبر.	**7.الكفاءة البيئية المستدامة: الكفاءة البيئية هدف اقتصادي – اجتماعي– طبيعي أشمل، حيث البيئة الأفضل هي التي تف بطريقة أفضل بحاجات الجيل الحالي و الأجيال القادمة.**

المصدر: نجم عبود نجم، البعد الأخضر للأعمال ،مرجع سابق، ص ص. 78– 79.

رابعا: المحاور الرئيسية لاقتصاد البيئة

تدور الدراسات في مجال اقتصاد البيئة على محاور عديدة، نبرز أهمها في النقاط التالية[1]:

- يهتم بدراسة الموارد الاقتصادية المختلفة سواء المتجددة أو غير المتجددة، و يحاول إعطاء القيمة الاقتصادية الحقيقة لمختلف الموارد و الأصول البيئية حتى يتم تداولها في السوق بكفاءة، كذلك يعنى بدراسة تأثير الأساليب المختلفة لاستغلال مثل هذه الموارد على درجة الاستفادة منها، و يبحث عن أفضل السبل المؤدية إلى تعظيم تلك الاستفادة و الوصول إلى المستويات المثلى للاستخدام بما يضمن عدم تدهورها، مع الحفاظ عليها أطول مدة زمنية ممكنة.
- يسهم بشكل كبير في اتخاذ قرارات بيئية فعالة، ترتكز على أسس اقتصادية سليمة، إذ من المتعارف عليه أن كل القرارات المرتبطة بالبيئة، لا بد أن يتم تقييمها اقتصاديا نظرا لأنها تتضمن تخصيصا للموارد الاقتصادية النادرة الموجهة لأنشطة تؤثر و تتأثر بالبيئة، و يتم التقييم الاقتصادي و البيئي لمختلف الأنشطة من خلال القياس النقدي لكل المنافع و التكاليف سواء المباشرة أو غير المباشرة المرتبطة بكل نشاط من هذه الأنشطة، الأمر الذي يسهل اتخاذ القرار الفعال بيئيا و المقبول اقتصاديا.

[1] محمد عبد الكريم و محمد عزت، "**اقتصاديات الموارد البيئية**"، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000، ص 27.

- يتناول بالتحليل مختلف الأساليب المنتهجة للحد من السلوك السلبي المؤدي إلى تلوث البيئة ، وتنوع هذه الأساليب، بين ما هو اقتصادي كعرض الضرائب و الغرامات أو منح المعونات والقروض الميسرة، و بين ما هو تنظيمي كوضع المعايير البيئية و الاعتماد على الإلزام باستخدام التشريعات البيئية، كما يهتم بتقييم التأثيرات المختلفة لهذه الأساليب على المجتمع بقطاعاته المختلفة، وهذا لأجل الوقوف على السلبيات و تثمين الايجابيات بما يكفل الوصول إلى السياسة المثلى لحماية البيئة و تحسينها.
- يدرس الاقتصاد البيئي آثار السياسات المختلفة و لا سيما السياسات البيئية على الاقتصاد ككل، كما يؤكد على أن الحسابات الوطنية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد البيئية حتى يتسنى معرفة حقيقة العائد الصافي من النمو و التنمية في الدولة، و هذا ما يعني أن عملية التنمية أو النمو لا بد أن تأخذ في اعتبارها التأثيرات على الموارد البيئية حتى يمكن لها تحقيق الاستمرارية.
- قد يتسع اقتصاد البيئة ليشمل المبادلات الدولية، أي التعاملات السلعية بين الدول و مدى تأثيرها و تأثرها بالبيئة، و في هذا الصدد نميز جانبين: الجانب الأول يتمثل في مدى تأثر البيئة بالسياسات التجارية و المبادلات الدولية للسلع و الخدمات، بينما يرتبط الجانب الثاني بتأثير الاعتبارات البيئية بما في ذلك الاتفاقيات البيئية الدولية على اتجاهات التجارة العالمية.

المبحث الثالث: التلوث البيئي.

لقد شهد القرن الماضي نمو الوعي البيئي مع انتشار التلوث البيئي و تجاوز نتائجه و انعكاساته السلبية الحدود الوطنية و الاقليمية (التغير المناخي، الاحتباس الحراري، الأمطار الحمضية، تآكل طبقة الأوزون تدهور التذوع البيولوجي.....) وظهرت حتمية تظافر الجهود المحلية و الدولية من أجل مكافحة ظاهرة التلوث البيئي ، فأصبحت مشكلة التلوث البيئي مشكلة متعددة المستويات بين عالمية و اقليمية و محلية ، و متعددة الأوجه ، اجتماعية و اقتصادية و سياسية.

المطلب الأول: مفهوم التلوث

أولا : تعريف التلوث

التلوث لغة هي القذارة أو دنس يصيبان الجو أو الماء أو البيئة و يؤديان الى تسمم أو أمراض[1] ، و له معنيان، مادي و هو اختلاط أي شيء غريب عن مكونات المادة بالمادة، و معنوي و هو التغير الذي ينتاب النفس فيكدرها و تستعمل كلمة " فساد "[2]، أمّا اصطلاحا فتعددت و تباينت تعريفات التلوث: التلوث هو كل تغير كمي أو كيفي في مكونات البيئة الحية و غير الحية، لا تقدر الأنظمة البيئية على استيعابه دون أن يختل اتزانها[3].

كما عرفه آخرون انّه ظهور عدد من المواد الجديدة في وسط من الاوساط البيئية (الماء، الهواء، التربة) لم تكن موجودة فيه من قبل، أو انّها كانت موجودة و لكن زاد تركيزها[4].

و حسب القانون الدولي للتلوث الصادر عن الأمم المتحدة سنة 1974، تم تعريف التلوث " مختلف الانشطة الانسانية التي تؤدي بالضرورة لزيادة أو إضافة مواد أو طاقة جديدة إلى البيئة ، حيث تعمل هذه الطاقة أو المواد على تعريض حياة الانسان أو صحته أو رفاهيته أو مصادر الطبيعة للخطر سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر"[5].

و هناك من عرف التلوث انّه ادخال مواد أو طاقة بواسطة الانسان بطريق مباشر أو غير مباشر الى البيئة، بحيث يترتب عليها اثار ضارة من شأنها ان تهدد الصحة الانسانية أو تضر بالموارد الحية أو بالنظم البيئية ، أو تعوق الاستخدامات الاخرى المشروعة لها .

---

[1] جبران مسعود، **"الرائد"**، دار العلم للملايين ، ط 03، بيروت، 2005، ص 274.
[2] ابراهيم سليمان ، **"تلوث البيئة"** ، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010، ص 20.
[3] راتب سلامة السعود، **"الانسان و البيئة"**، مرجع سابق، ص 53.
[4] فتحي دردار، **"البيئة في مواجهة التلوث"**، نشر مشترك بين المؤلف و دار الأمل، تيزي وزو، الجزائر، 2003، ص 99.
[5] محمد مسعودي ،مرجع سابق، ص 34.

من خلال التعاريف السابقة نجد أن التعريف الاخير أهمها ، ذلك أن العديد من الاتفاقيات و المعاهدات الخاصة بالتلوث قد اعتمدته مع بعض التعديلات البسيطة[1]. و يمكن اعتبار هذا التعريف الأكثر احاطة للأسباب التالية:

1. رغم أن هناك نوعان من التلوث ، تلوث طبيعي ناجم بشكل أساسي عن العواصف الغبارية ، الفيضانات الطبيعية ، الحرائق . إلا أن التلوث الناجم عن الأنشطة الانسانية هو الاكثر الخطورة و القابل للدراسة و التحكم .
2. لا ينظر هذا التعريف الى أن التلوث خطره يقتصر على الانسان فقط ، بل يتعداه ليشمل كل الكائنات الحية الأخرى المتواجدة في البيئة.
3. يركز على الطاقة و المادة و ما يمكن أن ينجر عنهما من إخلال بالتوازن البيئي ، بحيث أن لكل بيئة تركيز طبيعي للموارد و العناصر المتضمنة فيها ، و في حال إدخال أو إخراج كمية من المادة في الحدود الطبيعية فان هذا لا ينعكس بالسلب على البيئة، و إنما يحدث التلوث في حال إدخال أو إخراج مادة أو طاقة ما، بشكل يفوق المستويات الطبيعية المسموح بها.

ثانيا: أنواع الملوثات.

تعرف الملوثات أنها المواد أو الميكروبات أو الطاقة التي تعرض صحة الانسان و سلامته للخطر، و تؤدي إلى الاخلال بتوازن الانظمة البيئية سواء كان ذلك بصورة مباشرة او غير مباشرة . و يمكن تصنيف الملوثات حسب عدة معايير نذكر منها:

1.تصنيف الملوثات حسب مصدرها:

أ. الملوثات الطبيعية: وهي الملوثات التي لا يتدخل الانسان في إحداثها، مثل الأبخرة و الغازات المتصاعدة من البراكين، أو اضطرابات الطقس أو انتشار حبوب اللقاح في الجو من النباتات التي تنمو طبيعيا في البيئات الحيوية او الكائنات الدقيقة (البكتيريا، الفطريات و الفيروسات) التي تنتشر طبيعيا في الجو، المياه ، أو غيرها من الأوساط بدون تدخل الانسان.

ب. ملوثات صناعية: هي الملوثات التي استحدثها الإنسان من خلال نشاطه الصناعي، كالغازات و الأبخرة و المواد التي تنتج في المصانع (النفايات) و عوادم السيارات ، و أيضا المخلفات الناجمة عن

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، **"التلوث البيئي – مخاطر الحاضر و تحديات المستقبل"**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 02، الجزائر، 2006، ص 25.

نشاط البشر و حركتهم و معيشتهم، فعمليات الانتاج و الاستهلاك تلقي بشتى المخلفات (السائلة، الغازية و الصلبة) في مختلف مراحلها كما يبين الشكل التالي:

الشكل رقم(7.1): المخلفات الصناعية و تلويثها للبيئة

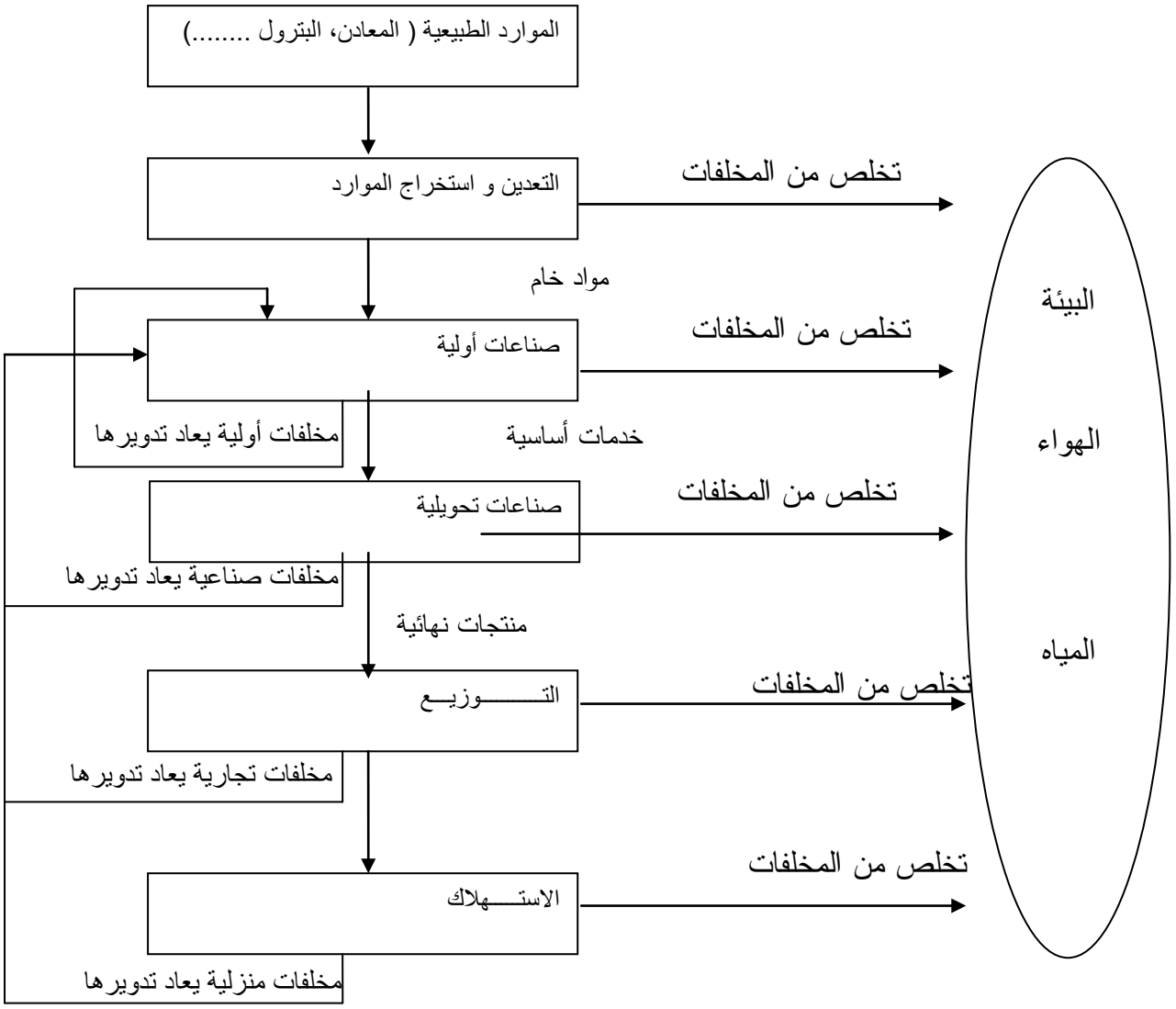

المصدر : محمد مسعودي ، مرجع سابق، ص 37.

2. تقسيم الملوثات حسب خصائصها: تقسم الملوثات حسب خصائصها كما يلي:

أ. الملوثات ذات الطبيعة الفيزيائية : و هي الظواهر الفيزيائية المادية ، مثل بعض الجسيمات الاشعاعية أو المادية كالأمواج الكهرومغناطيسية، و هذه الملوثات تتداخل مع الخصائص الفيزيائية لعناصر البيئة أو المادة الحية، و من أكثر الملوثات الفيزيائية شيوعا في البيئة : الاشعاع (و هو أشدها

خطرا على البيئة و الأحياء) ، الحرارة ، الضوضاء، الاهتزازات، الضوء، الأمواج الكهرومغناطيسية بمختلف أطوالها الموجية[1].

ب. الملوثات ذات الطبيعة الكيميائية: هي المواد الكيميائية التي يتعامل بها الانسان سواء كانت غازية أو سائلة أو صلبة، كالمبيدات بأنواعها المختلفة (الحشرية، الفطرية، الحشائشية)، أيضا المنظفات الصناعية و المعقمات الكيماوية و نواتج الصناعات البترولية ، و صناعة الغزل و النسيج و الحديد و الصلب و المفرقعات و الاسمدة و غيرها[2].

ج. الملوثات الاحيائية : هي كائنات حية مجهرية في الغالب، و تعمل على تغيير بعض الصفات أو الخصائص البيئية عند وجودها فيها، أو ذات أضرار بصحة الانسان، و تعتبر من المكونات الاحيائية الطبيعية ، و منها ما هو حر المعيشة ومنها ما هو طفيلي قد يسبب حالة مرضية ، كما هو الحال بالنسبة للطفيليات المعوية التي ليس لها تأثير صحي ضار كما في حالة العديد منها ، إلا أن ممارسات الانسان الخاطئة تجاه البيئة أدت الى خلق مشاكل بيئية و صحية عديدة ، و بالتالي تتحول هذه الاحياء إلى ملوثات بيئية[3].

3. تقسيم الملوثات حسب قابليتها للتحلل:

أ. ملوثات قابلة للتحلل العضوي: و تشمل الملوثات سريعة التحلل مثل مخلفات الصرف الصحي، و هي قد تمثل مشكلة بيئية إذا اضيفت للتربة بمعدل يفوق معدل تحللها.

ب. ملوثات غير قابلة للتحلل : و تشمل الملوثات غير القابلة للتحلل في البيئة الطبيعية أو التي تتحلل ببطئ، مثل المخلفات الصناعية كالبلاستيك و علب الالومنيوم .....الخ.

ثالثا : العوامل المساعدة على انتشار التلوث.

لم تتعرض البيئة منذ فجر التاريخ لإضطراب سببه النشاط الانساني إلاّ منذ الثورة الصناعية، فمع اعتماد الإنسان على الآلة و التقدم العلمي السريع، و الذي أنتج تقنية هائلة مكنت الانسان من السيطرة على البيئة، فظهرت ملامح الضرر البيئي في صورة مشاكل بيئية عالمية أصبحت تهدد النظام الايكولوجي، و يمكن ايجاز أسباب حدوث انتشار التلوث الصناعي إلى[4] :

---

[1] منى عبد الرزاق، **"التلوث البيني"**، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص 19.

[2] أحمد عبد الفتاح و اسلام ابراهيم، **"أضواء على التلوث البيئي"**، المكتبة المصرية للطباعة و النشر ، ط 01، مصر ، 2007، ص 24.

[3] منى عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[4] بكوش كريمة، **"أثر الابداع التكنولوجي البيني على ترقية الأداء التسويقي"**، مرجع سابق، ص12.

- الزيادة السريعة في عدد السكان على المستوى العالمي، و هذه الزيادة تؤدي ظهور عدة مضاعفات منها الضغط على الموارد الطبيعية و استنزافها.
- الاستغلال غير المخطط للموارد و استنزافها، إما بأساليب بدائية أو بتكنولوجيا متقدمة لم تعرف آثارها البيئية مسبقا.
- إنشاء المناطق الصناعية دون تخطيط أو دراسة أو بيان اقليمي من شأنه أن يؤدي الى ظهور عدة مشاكل و صعوبات و هذا ما يقع في الجزائر حاليا بسبب:
  - النقص الفادح في قواعد الوقاية و الأمن الصناعي داخل المؤسسات الصناعية.
  - غياب سياسة التسيير في إنشاء أو تنمية المناطق الصناعية على المستوى الاقليمي و الوطني.
  - نقص وسائل التمويل التي لا تسمح بوجود نمو متوازن في المناطق الصناعية ، اضافة إلى أن مبدأ التكفل بالمشاكل المطروحة بقي حبرا على ورق.
  - حالة التجهيزات التكنولوجية داخل المصانع التي لا تفي بالغرض (نشاط صناعي لا يتعارض مع البيئة).

المطلب الثاني : أنواع التلوث و آثاره.

هناك عدة تقسيمات لتلوث البيئة حسب هدف الدراسة ، و استنادا الى عدة معايير، حيث يقسم حسب المصدر أو إلى درجة التلوث و شدة التأثير على البيئة، كما يقسم بالنظر إلى نوع البيئة.

أولا : تقسيمات التلوث البيئي

اجمالا يمكن تقسيم التلوث الى :

1.التلوث الهوائي :

يعرف التلوث الهوائي بأنّه : " حدوث خلل في النظام الايكولوجي الهوائي نتيجة اطلاق كميات كبيرة من الغازات و الجسيمات، تفوق قدرة النظام على التنقية الذاتية ، مما يؤدي الى حدوث تغير كبير في حجم و خصائص عناصر الهواء، فتتحول من عناصر مفيدة صانعة للحياة كما قدر الله إلى عناصر ضارة (ملوثات) تحدث الكثير من الضرر"[1].

[1] منصور مجاجي، **"المدلول العلمي و المفهوم القانوني للتلوث البيئي"**، مجلة الفكر، العدد الخامس، بسكرة، ص 108.
Univ-biskra.dz/fac/droit/images/revues/mf/r5/mf5a7.pdf, date de consultation le 15.01.2013 à 20.30.

فالهواء النقي يحتوي على الاوكسيجين بنسبة 20.14% و النتروجين بنسبة 78.09% و الارجون بنسبة 0.93% و ثاني اوكسيد الكربون بنسبة قليلة جدا و قد يحتوي على بخار الماء، و يحدث تلوث الهواء من تدخل الإنسان في تغيير نسب الهواء و ذلك بالمخلفات و العوادم التي تخلفها الصناعة، و يؤثر هذا التلوث على الإنسان، الحيوان و النبات تأثيرا مباشرا، و يخلق آثارا بيئية، صحية و اقتصادية واضحة متمثلة في التأثير على صحة الإنسان و انخفاض كفاءته الانتاجية، كما ان للتلوث الهوائي تأثيرات غير مباشرة ، متمثلة في التأثير على النظام المناخي العالمي مثل الإحتباس الحراري و تآكل طبقة الأوزون و الأمطار الحمضية.

2.التلوث المائي :

الماء أهم شيء في الطبيعة لأنه المصدر الأول للحياة ، و لأنه المصدر الذي يمد النبات الاخضر بمقومات نموه، و بداية السلسلة الغذائية. فالماء سر الحياة لكل من دب على الارض.

و يمكن حصر مصادر تلوث المياه في مياه الصرف الصحي و الفضلات الصناعية، الزراعة و التلوث بالإشعاع، كما تتعرض البحار و المحيطات بصفة خاصة إلى التلوث بالنفط (يعتبر اخطر تلوث ، ذلك الذي ينشأ عن غرق احدى الناقلات البترولية، و الذي يأخذ شكل بقعة تغطي مساحة كبيرة من سطح الماء و تؤدي إلى قتل الأحياء البحرية في هذه المساحة[1] ، ففي كارثة التسرب النفطي في خليج المكسيك لشركة "BP" "بريتيش بتروليوم" تلوث نحو 200 كلم من الخط الساحلي، و كبّد قطاعي الاسماك و السياحة خسائر ببلايين (مليارات) الدولارات ، و أهلك مئات ألوف الطيور و السلاحف البحرية و الدلافين و الأسماك، 15% من المأكولات البحرية الامريكية تأتي من خليج المكسيك بقيمة 6.5 مليار دولار سنويا، و 14 مليون فرد يعيشون على امتداد الساحل في الخليج و تدر السياحة 60 مليار دولار سنويا و تؤمن نحو مليون وظيفة[2].

3.تلوث التربة :

لم تسلم التربة من ظاهرة التلوث، بل تعرضت لتلوث خطير مصادره الأساسية : الأسمدة الكيماوية، المبيدات الحشرية و المخلفات الصلبة، فمن خلال ممارسة الإنسان لنشاطاته، تتعرض التربة لأنواع عديدة من الفضلات سواء الغازية المتحررة في الجو، أو السائلة التي تصرف في المياه أو

[1] محمد عبد البديع، **"اقتصاد حماية البيئة"**، مرجع سابق، ص 138.

[2] راغدة حداد، عماد فرحات، **"الكارثة النفطية الأفظع في التاريخ"** ، مجلة البيئة والتنمية ، المجلد 15، العدد 148، جويلية 2010، ص 23.

الصلبة أو الاشعاعية، فاذا تفاعلت مع مكونات التربة تغيرت خصائصها، و هذا ما قد يوقف التربة عن أداء مهامها، و هذا ما يؤدي الى عواقب وخيمة مثل تصحر الأراضي الخصبة[1].

4.التلوث الاشعاعي :

يعود اكتشاف النشاط الاشعاعي إلى العالم انطوان هنري بيكريل عام 1896 م[2]. و تنافست الدول في امتلاك التكنولوجيا النووية ، و هذا لفائدتها في الاستعمالات المدنية السلمية، و كذا قوتها في الاستعمالات العسكرية، و هكذا تطورت الصناعة النووية و ازدادت اخطار التسربات الاشعاعية، خاصة في حالة حدوث كوارث و حوادث، كما كان في حادثة شرنوبيل، و قد صاحب تطور الصناعة الذرية انتشار المواد المشعة بصورة كبيرة .

5.التلوث الفيزيائي (الضوضاء) :

تعتبر الضوضاء شكلا من أشكال التلوث، فلم تعد مشكلة تعاني منها فئة ضيقة من الناس تتحدد في العمال الذين يعملون في المصنع، و يتعرضون بصورة مباشرة للأصوات الشديدة التي تنطلق من الآلات و الماكينات ، انما اتسعت دائرة المعانين من الضوضاء، لتشمل في عصرنا جميع الناس باختلاف طبقاتهم العمرية و الوظائفية[3].

6.التلوث الغذائي :

يقصد به عملية تحول المادة الغذائية من حالة نافعة إلى حالة ضارة (الغذاء الفاسد أو الغذاء السام)، أو هو احتواء الأغذية على الجراثيم أو سموم البكتيريا أو الفطريات أو الفيروسات أو المواد الكيماوية، الأمر الذي يؤدي الى الإضرار بكل من يتناول هذه الأغذية.

ثانيا : آثار التلوث على البيئة.

ان أضرار التلوث أصبح ظاهرا للعيان ، و تعددت هذه الاضرار و كثر ضحاياها ، من هذه الاضرار ما يلي :

- أضرار تلحق بصحة الانسان من خلال تلوث الهواء و الماء و تلوث الغذاء بمواد كيميائية و أخرى مشعة.
- أضرار تلحق بالمحاصيل الزراعية و النباتات و المياه و التربة و الحيوان كالأمطار الحمضية.

---

[1] برني لطيفة، **دور الادارة البيئية في تحقيق مزايا تنافسية للمؤسسة الصناعية** –دراسة حالة مؤسسة EN.I.C.A.BISKRA، مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007، ص 23.

[2] صفاء عبد المنعم، **"التلوث الاشعاعي اسبابه و مصادره"**، مقال.20.35 à 19.01.2013 le beatona.net/CMS/indexphp ?

[3] اسماعيل محمد المدني، **من أجل وعي بيني خليجي** ، المطبعة الحكومية لوزارة الاعلام ، البحرين، 1989، ص 99.

- أضرار تلحق بالنواحي الجمالية للبيئة مثل الدخان و الغبار و الضوضاء و الفضلات.
- الأضرار التي لا يظهر اثرها إلاّ في المدى البعيد ، و لكنّها ذات أثر تراكمي، مثل المواد التي تؤدي الى الاصابة بأمراض السرطان و المواد المشعة و الضوضاء.

رغم أنّ هذه الأضرار خطيرة و مكلفة، إلاّ ان هناك مشاكل و نتائج أخطر للتلوث، حيث أصبحت مشكلات عالمية تهدد مستقبل الكوكب الأزرق، و ترهن حاضر و مستقبل الجنس البشري و الحياة على كوكبنا، منها:

1.الاحتباس الحراري :

لقد هيأ الله أسباب الحياة على كوكب الارض، و من هذه الأسباب الاعتدال في درجة حرارة هذا الكوكب، إلاّ أنه منذ الثورة الصناعية و التطور المذهل في المجال العلمي و التقني، أدّى الى تطور أساليب الانتاج و زيادة الانتاجية و زيادة ايضا انبعاثات الغازات السامة التي اثرت على اعتدال درجة الحرارة ، من أهم هذه الغازات غاز ثاني اوكسيد الكربون، غاز الميثان، اوكسيد الكبريت ، هذا ما يؤدي الى احتباس أشعة الشمس في الغلاف الجوي و منه ارتفاع درجة حرارة الارض ، و التي إن حدثت تسبب مشاكل عدة، مثل ذوبان كمية كبيرة من الجليد في القطبين ، و منه ارتفاع مستوى البحار و من ثم غمر عدد كبير من المدن، فشهد القرن الماضي ارتفاع في مستويات البحار بلغ 17 سم، و تكهن التقرير التقييمي الرابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) الذي نشر عام 2007، بارتفاع مستويات البحار حتى 59 سم بحلول 2100[1].

و يمكن ابراز انبعاثات الغازات الدفيئة (أهمها غاز ثاني اوكسيد الكربون و الميثان) حسب القطاعات كما في الشكل رقم (8.1).

من خلال الشكل نلاحظ أن قطاع الصناعة يتسبب في اطلاق 19 % من الغازات المسببة الدفيئة ، في حين يسهم قطاع الطاقة 26 % من الغازات الدفيئة ، وهذا ما يبين أن القطاع الصناعي له مسؤولية كبيرة عن انبعاث الغازات الدفيئة.

[1] ايمان غنيم، **"دراسة بالاستشعار عن بعد أي شواطئ عربية يغرقها ارتفاع البحار"**، مجلة البيئة و التنمية، المجلد 15، العدد 142، جانفي 2010، ص 16.

شكل رقم (8.1): انبعاثات الغازات الدفيئة حسب القطاع

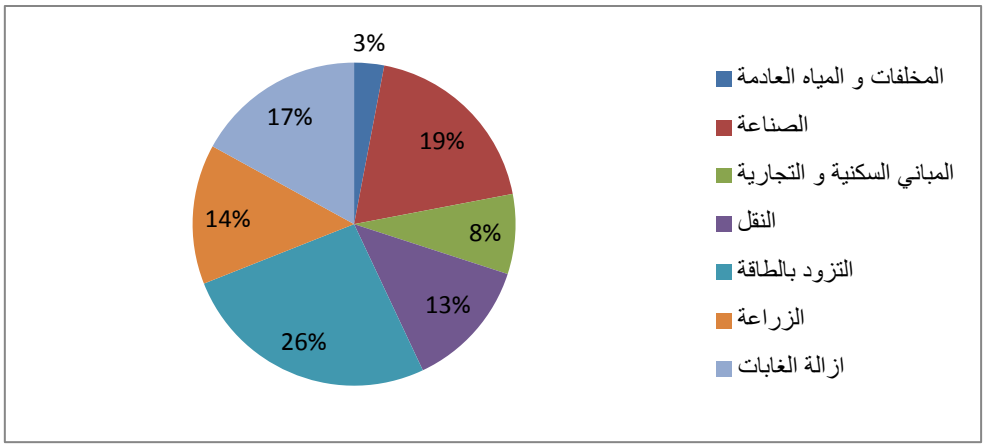

المصدر : الموارد الطبيعية متوفر على الموقع: ftp.FAO.org.pdf تاريخ الاطلاع 20.01.2013 ، 15.30.

2.الأمطار الحمضية (Acid Rain) :

المطر الحمضي هو أي هطول (امطار) يحتوي على احماض نتيجة لإطلاق أكاسيد الكبريت و النتروجين[1] عن طريق احتراق النفط و الفحم و الغاز الطبيعي و من انبعاثات الصناعة، و للأمطار الحمضية تأثيرات عديدة :

- زيادة نسبة حموضة مياه الأنهار و البحيرات ، مما يؤدي الى نقص في أعداد الأسماك و الأحياء البحرية، كما أن تلوثها يؤثر على صحة الإنسان بسبب تلوث غذائه منها.
- اتلاف الأشجار و مساحات واسعة من الغابات.
- ارتفاع نسبة الحموضة في التربة و التأثير سلبيا في معدل انتاجية الارض.
- حدوث تدهور في صحة الإنسان و اضطرابات في الجهاز التنفسي ، و شيوع أمراض الرئة و القلب نتيجة لزيادة نسبة ثاني اوكسيد الكبريت .

3.تآكل طبقة الاوزون :

يمثل غاز الاوزون 90% من الجزء العلوي لطبقة الستراتوسفير ، و تقوم طبقة الأوزون (O3) بامتصاص جزء مهم من الأشعة فوق البنفسجية المنبعثة من الشمس، و بذلك فهي تحمي الكائنات الحية فوق سطح الأرض.

[1] الامطار الحمضية، jor1jo.com/showthreadphp ? le 17.01.2013 , à 13.22

و يعد غاز "الكلوروفلور الكربون" "CFC" ، الغاز الذي يحدث أكبر ضرر لطبقة الأوزون ،وهو المسؤول عن ما يعرف الآن بثقب الأوزون ، الذي أصبح أهم الظواهر البيئية العالمية الخطيرة [1]، و يستعمل غاز "CFC" في أجهزة التبريد عموما ، و لذلك فإن هناك مطالبات دولية من أجل منع استعمال هذا الغاز.

ان تدمير طبقة الأوزون يؤدي إلى زيادة كميات الأشعة فوق البنفسجية التي تصل إلى الأرض ، و هذا ما يمثل خطورة على الإنسان و كل الكائنات الحية على سطح الأرض.

والأشعة فوق البنفسجية، تلعب دورا مهما في الإصابة بالأورام الجلدية ، و من الأخطار الصحية الأخرى لمشكلة تدهور حالة طبقة الاوزون ، ضعف المناعة عند الإنسان و ترهل البشرة و تجعدها، التأثير في العينين ، وذلك بإصابة عدسة العين بعتمة ، تهيج الأغشية المخاطية للجهاز التنفسي و ظهور أمراض السعال و الاختناق و وهن الرئتين و الالتهاب و الانتفاخ الرئوي[2].

المطلب الثالث : التلوث البيئي من المنظور الاقتصادي.

إن أهم سبب لإرتفاع درجة التلوث، راجع إلى الرغبة في اشباع كافة الاحتياجات ، فالتلوث نتيجة مباشرة للنشاط الاقتصادي، لذلك تعد المشكلة مشكلة اقتصادية بالدرجة الأولى[3] ، و تلازم زيادة النشاط الانتاجي و النمو الاقتصادي مع زيادة افساد الطبيعة، يجعل المنافع المتولدة من النمو الاقتصادي (الذي يقاس بالناتج الداخلي الخام) لا تمثل المنفعة الصافية ، حيث تقابل بتكاليف اجتماعية تقلل من اثر تلك المنافع الاقتصادية ، ومن بين هذه التكاليف :

1- حجم الموارد الطبيعية المستنزفة .

2- معدل افساد الطبيعة (تكاليف التلوث).

و عليه فان الإنسان يواجه مشكلة مزدوجة، اعتماد رفاهيته الاقتصادية على الانتاج و النمو الاقتصادي، و ضرورة الحصول على بيئة نظيفة تساهم في تحسين مستوى معيشته، و عليه فان التحليل الاقتصادي للتلوث يبحث في مستوى التلوث الأمثل، و الذي يكون في حدود الطاقة الاسترجاعية للبيئة.

أولا : التكاليف الاقتصادية للتلوث البيئي.

[1] عدنان الأحمد و اخرون، **"التربية البيئية و السكانية"**، منشورات جامعة دمشق، ط 01، دمشق، 2004، ص 49.
[2] خالد شوكات، **"الجريمة البيئية"** ، جمعية أفاق للتربة و التعليم ، ط01، القاهرة، 2001، ص 24.
[3] رمضان محمد مقلد و اخرون، **"اقتصاديات الموارد والبيئة"**، الدار الجامعية،الاسكندرية ، مصر ، ص 373.

ان للمشكلة البيئية عدة مستويات، فهناك مشاكل و ظواهر واقعة مثل تلوث الماء و التربة، و اخرى افتراضية غير مدركة مثل تغير المناخ و الاحتباس الحراري، و الاقتصاد البيئي يعتمد في تحليلاته على مفهوم الضرر البيئي، و الذي يعبّر من الناحية الاقتصادية عن التغيرات السلبية لخواص المحيط الطبيعي من جراء النشاط البشري، سواء أحدث بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، و يصعب تحديد التكاليف المرتبطة بالتلوث بسبب وجود آثار سلبية خارجية على البيئة، و في هذا الصدد يجب التمييز بين تكاليف تلوث البيئة أو الأضرار الخارجية لتلوث البيئة التي تتحملها البشرية ، و بين التكاليف التي يتحملها المجتمع سواء كان أفراد أو حكومة أو شركات، لمنع حدوث التلوث الناتج عن النشاط الاقتصادي[1].

و في هذا السياق يمكن تحديد الطبيعة الاقتصادية للمشكلة البيئية من خلال ثلاث دوال هي [2]:

1.دالة الأضرار البيئية : وهي تشمل النفقات و التكاليف التي لحقت بعناصر النظام البيئي من جراء تدهور الأوضاع البيئية و حدوث التلوث، مثل الخسائر التي تلحق بصحة الانسان ،الغياب عن العمل، نقص الانتاجية، هبوط خصوبة الارض، خسائر الثروة السمكية، خسائر السياحة، فضلا عن الخسائر المباشرة التي تلحق بالمشروعات الانتاجية و الزراعية من التلوث.

2.دالة العلاج : و هي تشمل النفقات التي يتحملها المجتمع و الوحدات الاقتصادية لمعالجة و ازالة بعض آثار التلوث، منها مصاريف معالجة المياه الملوثة، نفقات العلاج و الدواء ..... الخ.

3.دالة النفقات الواقية : و تشمل النفقات التي تتحملها الدولة و عناصرها الاقتصادية من أجل منع حدوث التلوث أو جعله في حدود المستويات المقبولة بيئيا.

ونظرا للطبيعة الترابطية للبيئة و الاعتمادية بين عناصرها، فإن عملية قياس التكاليف البيئية و التحديد النقدي لها، تصادف عدة مشاكل نظرية و عملية، فتكاليف القضاء على البيئة و التنوع الحيوي و ما تمثله للبشرية (حياة البشرية تعتمد عليها) غير ظاهرة تماما، لكن يمكن احصاء التكاليف الاقتصادية المتمثلة في تعويض الأضرار و محاولة الحد من استمراريتها، و تقسم هذه التكاليف في كثير من الاحيان حسب ما يبينه الشكل الموالي:

---

[1] طلعت الدمرداش، **"الاقتصاد الاجتماعي"**، مكتبة الزقازيق، ط 01، مصر، 2006، ص 398.

[2] سلمى عائشة كيحل، سليمة غدير أحمد، يوسف قريشي، مداخلة **"التكاليف الاقتصادية للمشكلات البيئية و أهم طرق التقييم البيئي المستخدمة"**، ملتقى دولي "سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات العدالة الاجتماعية و التنمية المستدامة" ، يومي 20 و 21 نوفمبر 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 464.

من خلال الشكل (9.1) نلاحظ أن للتلوث البيئي تكاليف غير قابلة للقياس وتكاليف قابلة للقياس الكمي والنقدي ، هذه الأخيرة تنقسم الى تكاليف مباشرة وتكاليف غير مباشرة تمتد الى أعوان يصعب ققياسه بالدقة المطلوبة.

شكل رقم (9.1): تصنيف التكاليف الاقتصادية الناتجة عن الضرر البيئي

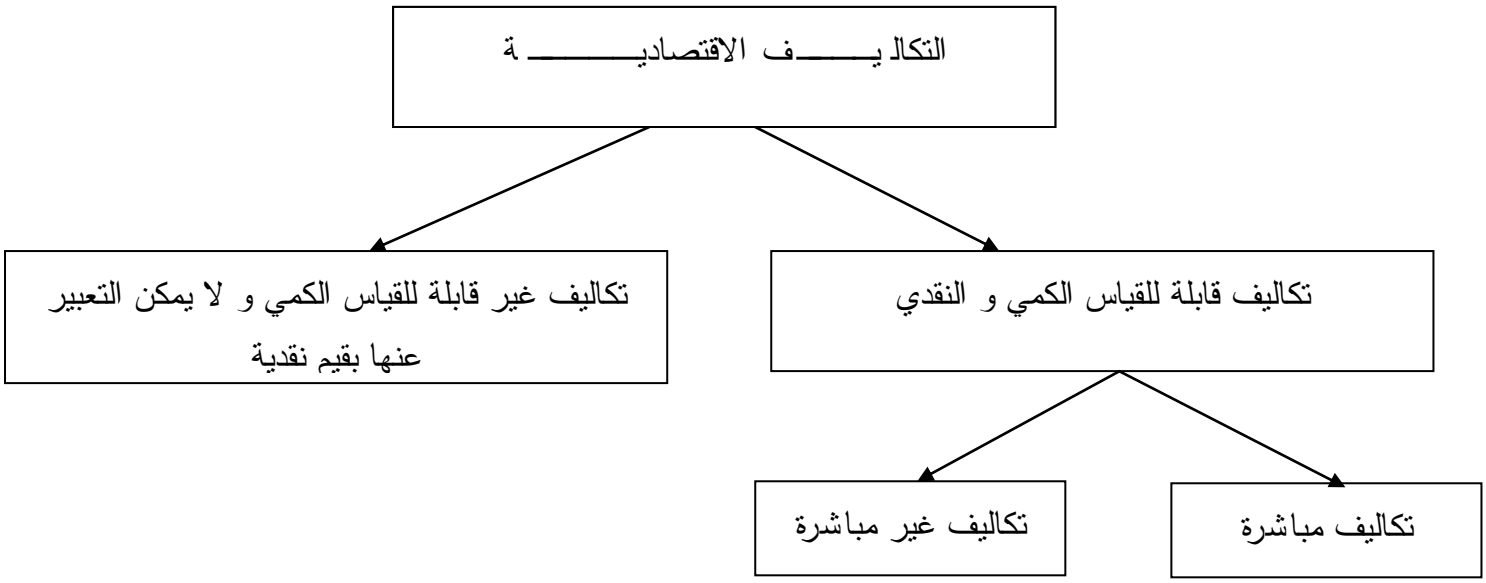

المصدر: عائشة سلمى كيحلي و اخرون، مرجع سابق، ص 463.

ثانيا : الدراسة الاقتصادية للتلوث

للتلوث اثار سلبية تحمّل المجتمع تكاليف اضافية غير مدرجة في تكاليف المؤسسة الصناعية، و هذا ما يجعل هناك فارق بين التكاليف الخاصة بالنسبة للمؤسسة و التكاليف الاجتماعية من وجهة نظر المجتمع.

التكلفة الخاصة : هي التكلفة التي يتحملها مستهلك او منتج سلعة معينة أو مورد انتاجي معين.

التكلفة الاجتماعية : هي التكلفة الخاصة مضافا اليها ما قد يترتب على هذا الاستخدام من أضرار أخرى تلحق طرفا اخر لم يكن مقصودا[1].

وفي حالة الآثار السلبية (كما في التلوث)، يمكن اظهار التباين بين التكلفة الخاصة والإجتماعية ، كما في الشكل التالي:

[1] رمضان محمد مقلد و آخرون ، **"اقتصاديات الموارد البيئية"** ، مرجع سابق، ص 374.

الشكل رقم(10.1): التباين بين التكلفة الخاصة و التكلفة الإجتماعية

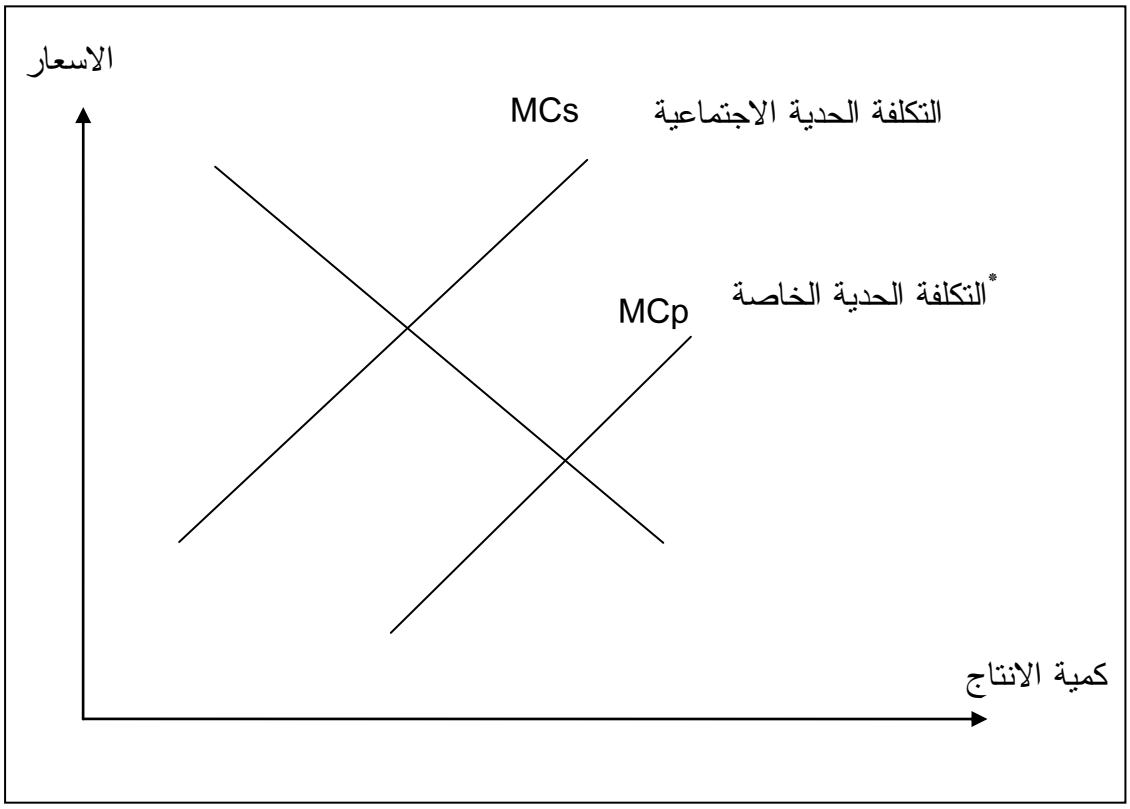

Source : Sylvie Francheux, Jean Francois Noel, op.cit, p 181.

من خلال الشكل رقم(10.1) السابق، والذي يمثل حالة المؤسسات الإنتاجية التي تنتج مخرجات تؤثر سلبا على الرفاهية الإجتماعية (كحالة التلوث مثلا): هنا تكون تكلفة المنتجات بالنسبة للمجتمع أكبر من تكلفتها بالنسبة للمنتج .

المبحث الرابع : جهود حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة.

شهد القرن الماضي إضرارا كبيرا بالبيئة جراء الانشطة الاقتصادية للإنسان، حيث تسببت في تغيّر الانظمة البيئية على الأرض بصفة جذرية ،في الغلاف الجوي والمحيطات والغابات ...، فضلا عن تهديد التنوع البيولوجي، فأصبح الاهتمام بالبيئة وحمايتها، من أهم سمات دول العالم ،واجتياز المعايير البيئية أحد شروط التصدير للعديد من الأسواق الدولية، وأصبحت الاعتبارات البيئية لها الأهمية عند رسم السياسات العامة .

المطلب الأول :الاطار النظري للتنمية المستدامة.

أدت المشاريع التنموية التي قام بها الإنسان، خاصة بعد عصر الثورة الصناعية الى ازدهاره ،وزيادة الانتاج ورفع الدخول وتوسع الاستهلاك ،الاّ أن ذلك تم باستنزاف موارد البيئة وتلويثها بمخلفات العملية التصنيعية والعمليات الاستهلاكية ،مما جعل الباحثين يهتمون بدراسة العلاقة بين البيئة والتنمية ،وبحث شروط التوافق بين البيئة والتنمية ،ومدى امكانية احداث تنمية دون الإضرار بالبيئة ،وذلك بإدماج الاعتبارات البيئية والاجتماعية الى جانب تلبية الاحتياجات الاقتصادية في تعريف التنمية ،فتبلور تدريجيا مفهوم التنمية المستدامة، فكان مفهوما جديدا[1]،ويمكن إدراج أهم الاحداث المرتبطة بظهور مفهوم التنمية المستدامة كما يلي:

- **1968** :انشاء نادي روما الذي يضم رجالات العلم والأعمال، ودعى إلى اجراء بحوث تخص حدود النمو في الدول المتقدمة .
- **1972** :نادي روما ينشر تقريره حول تطور المجتمع البشري وعلاقته باستغلال الموارد الطبيعية ،ونشر توقعات حتى سنة 2100، وكان أبرز نتائجه أن مصادر النمو الاقتصادي في العالم سوف تنهار خلال القرن 21 اذا استمر وضع الاقتصاد العالمي على ما هو عليه .
- **1972** :انعقاد قمة الأمم المتحدة حول البيئة البشرية في ستوكهولم ،التي اقرت مجموعة من القرارات وضرورة الترابط بين البيئة والمشاكل الاقتصادية .
- **1987** :انشاء اللجنة الدولية للبيئة والتنمية، ونشر تقرير تحت عنوان "**مستقبلنا المشترك** " والذي اشتهر بتقرير بورتلاند – نسبة الى رئيسة اللجنة وزيرة النرويج – والذي تم فيه رسميا بلورة مفهوم التنمية المستدامة .

[1] باتر محمد علي وردم، **العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة** ،الدار الأهلية للنشر ، ط 1،عمان الأردن2003 ، ص185 .

- **1992** :انعقاد قمة الأرض في ريو دي جانيرو وظهور ما يعرف بأجندة القرن 21 .
- **2002** : اجتماع أكثر من 100 رئيس دولة، والتوقيع على معاهدة تضبط مساعي المحافظة على الموارد والتنوع البيولوجي بجوهانسبورغ.

أولا: تعريف التنمية المستدامة.

قبل التطرق إلى تعريف التنمية المستدامة، نتعرض إلى بعض المصطلحات القريبة منها.

النمو الاقتصادي : يعني النمو التلقائي لشيء موجود أصلا[1]، والنمو الاقتصادي تتمثل في زيادة حصة الفرد من اجمالي الناتج المحلي الحقيقي عبر الزمن .

التنمية الاقتصادية : يعد هذا المفهوم أشمل من مفهوم النمو الاقتصادي، لأنّه يضم مختلف ميادين التنمية ، كتحسين نوعية حياة السكان، ويجعل من زيادة الدخل العامل الأساسي لبلوغ هذه الغاية [2].

والتنمية عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن، وتتضمن عملية التنمية التغيير والتطوير وتنمية الطاقات البشرية والارتقاء بالبيئة الأساسية [3].

وهناك عدة تعريفات للتنمية المستدامة منها :

- **تعريف لجنة برونتلاند** : "التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم "[4]
- **تعريف الفاو** "منظمة الأغذية والزراعة ": (التنمية المستدامة هي ادارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسساتي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار ارضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية).[5]

وتعددت الاجتهادات وتنوعت التعريفات، حيث عدّد تقرير 1992 بجوهانسبورغ أكثر من 20 تعريف، مقسّم إلى أربع مجموعات حسب أبعاد التنمية المستدامة .

من الناحية الاقتصادية، يركّز التعريف على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك بالحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية المستدامة، بشرط المحافظة على الموارد الطبيعية ونوعيتها ،أي السعي إلى خفض كبير ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، واحداث تحولات جذرية في الانماط

---

[1] عبد العزيز قاسم محارب ،**" التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور اسلامي "**، دار الجامعة الجديدة، مصر،2011 ،ص 152 .

[2] كربالي بغداد وحمداني محمد **"استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر"** ، مجلة العلوم الانسانية ،السنة السابعة ،العدد 45 ،2010، ص 05 .

[3] عبد العزيز قاسم محارب –مرجع سبق ذكره- ص 153 .

[4] François Bonnieux et Brigitte Desaigues**," Economie et politique de l'environnement"**, précis Dalloz, 1998, p7

[5] كربالي بغداد حمداني محمد –مرجع سبق ذكره- ص 11.

الحياتية السائدة في الانتاج والاستهلاك[1]، وهذا يعني أن نظمنا الاقتصادية، ينبغي أن تدار بحيث نعيش على أرباح مواردنا ونحتفظ بقاعدة الأصول المادية وتحسينها.

وهكذا ينظر الى التنمية المستدامة بالنسبة الى الدول الصناعية ،السعي الى خفض استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية ،أما بالنسبة الى الدول الفقيرة، فتعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان والحد من الفقر.

أما من الناحية الاجتماعية (البشرية)، فإنّ التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق الاستقرار في النمو السكاني ، من خلال رفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية ، وكذا تحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية.[2]

ومن الجانب التكنولوجي، فالتنمية المستدامة هي التنمية التي تؤدي بالمجتمع إلى استخدام الصناعات ذات التقنية النظيفة ، التي تقوم باستخدام أقل قدر من الطاقة والموارد الطبيعية وينتج عنها أقل حد من الغازات الملوثة الحابسة للحرارة والضارة بطبقة الأوزون .

ومن الناحية البيئية تعني التنمية المستدامة تحسين العلاقة بين البيئة والتنمية ، والمحافظة على الموارد الطبيعية ،والاستخدام الأمثل لها بطريقة لا تؤدي الى فنائها.

ونلاحظ أن جّل هذه التعاريف، تتفق في أنه لكي تكون التنمية مستدامة، يجب أن تتوفر فيها ما يلي :

- أن لا تتجاهل الاحتياجات والمحددات البيئية.
- أن تؤدي الى تطوير الموارد البشرية .
- أن تحدث تحولات في القاعدة الصناعية السائدة.[3]

وعليه يمكن القول أن الانسان والتكنولوجيا، يحظيان بدور مهم في مفهوم التنمية المستدامة ، يتجلى ذلك في :

مكانة الانسان ضمن التنمية المستدامة: ذلك أن تنمية الانسان عن طريق رفع مستوى التعليم والرعاية الصحية والرفاه الاجتماعي ،هو السبيل لضمان استمرارية هذه التنمية وذلك بتوفر العامل البشري الكفؤ.

[1] المرجع السابق، ص 11 .
[2] أسامة الخولي ، **"مفهوم التنمية المستدامة "**، مجلة البيئة والتنمية، العدد 09،نوفمبر 1999، ص 44 .
[3] نادية حمدي صالح ، **"الادارة البيئية (المبادئ والممارسات)** ،المنظمة العربية للتنمية الادارية ،القاهرة ،2003،ص31.

مكانة التكنولوجيا في اطار التنمية المستدامة: التنمية المستدامة تتطلب تكنولوجيا جديدة نظيفة وقادرة على الاستغلال الاكفأ للموارد والحد من التلوث من أجل حماية البيئة.

ثانيا :أبعاد التنمية المستدامة.

ترتكز التنمية المستدامة على عدة أبعاد يمكن حصرها فيما يلي:

1 .البعد الايكولوجي (البيئي) : ويسعى أساسا إلى[1] :

- منع التلوث والحد منه.
- رفع ادارة الموارد البيئية وتحسين استغلالها .
- الحفاظ على سلامة الأنظمة الايكولوجية .
- الحفاظ على التنوع البيولوجي .
- الاهتمام بالقضايا البيئية على المستوى العالمي ،ومن أهمها حاليا مشكلات ،التصحر ،التلوث، التغيرات المناخية.....الخ.

2.البعد الاقتصادي :

ويتمحور حول عنصرين أساسين هما: تحقيق النمو والكفاءة في استغلال الموارد ،فالنمو يؤدي إلى تحسين مستوى الدخل الوطني والفردي ومنه تحسين مستوى المعيشة ،أما الكفاءة فيقصد بها حسن استغلال الموارد المتاحة ، وذلك بتحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع بأقل الموارد والتكاليف.

إنّ إحداث تغييرات جوهرية في السياسات الاقتصادية والتخطيط على المستوى الوطني والاقليمي، هو متطلّب لمواجهة المشاكل البيئية والوصول إلى التنمية المستدامة.[2]

3.البعد الاجتماعي (البشري) :

تسعى التنمية المستدامة في البعد الاجتماعي إلى :

- تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع فيما يتعلق باستغلال الموارد في نفس الجيل ،أو بين الأجيال المتعاقبة.
- الاقلال من مستويات الفقر.
- تشجيع الحريات وزيادة الترابط الاجتماعي.
- مشاركة الأفراد في اعداد البرامج الحفاظ الهوية الفردية .

[1] لعلي بوكميش ،**"التنمية المستدامة ومشكلة التسلح"** ،مجلة الحقيقة ،جامعة أدرار،العدد الثاني،مارس 2003،ص257.

[2] عماري عمر ، **"اشكالية التنمية المستدامة وأبعادها "**، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستغلالية للموارد،سطيف 08/07 ماي 2008 ،ص 94.

4 .البعد التكنولوجي:

تعتبر التكنولوجيا من اهم عوامل نجاح التنمية المستدامة، وذلك من خلال :

- استعمال تكنولوجيا نظيفة من أجل تحقيق صناعة صديقة للبيئة.
- العمل على زيادة كفاءة الطاقة الأحفورية ، وايجاد مصادر للطاقة أقل ضررا بالبيئة أو طاقة نظيفة .

ثالثا: مؤشرات التنمية المستدامة*.

رغم انتشار مفهوم التنمية المستدامة، إلاّ أن المشكلة التي عرفت التجاذب، هي الحاجة الماسة إلى تحديد المؤشرات ، التي يمكن من خلالها قياس مدى التقدم في التنمية المستدامة ، وتقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعلي، فظهرت مؤشرات التنمية المستدامة، لكن انتقدت لطابعها الجزئي والساكن ، ولعل المؤشرات الأكثر دقة وشمولية، وقدرة على عكس حقيقة التطور في مجال التنمية المستدامة، تلك التي طورتها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة مرتكزة على الاطار المنهجي الذي سطرته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، واطلق عليها "مؤشرات الضغط – الحالة – الاستجابة ".

فمؤشرات الضغط البيئية، تبين أثر النشاطات الانسانية: مثل التلوث، انبعاثات الكربون، وغيرها ومؤشرات تقييم الحالة الراهنة ، مثل نوعية الهواء والماء والتربة ، ومؤشرات الاستجابة مثل: المساعدات التنموية. [1]

ويوضح الجدول التالي قائمة المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة .

*المؤشر تعبير على شكل مطلق أو نسبي أو تعبير لفظي عن حالة سائدة أو عن حالة معينة ،ويستعمل لمقارنة بين الظواهر أو تقييم الأداء

[1]سمير بوعافية ،مرجع سابق،ص60.

الجدول رقم (5.1) المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة

المؤشرات الاجتماعية	النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في الفقر–تفاوت الدخول – معدل البطالة–نسبة متوسط المرأة الى الرجل–النسبة المئوية للأطفال دون 15 سنة الذين خارج البيوت–الحالة الغذائية للأطفال– معدلات وفيات بين الأطفال دون 5 سنوات –متوسط العمر المتوقع عند الولادة–نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب المأمونة –نسبة السكان الذين لديهم مرافق صحية ملائمة لتصريف مياه المجاري – النسبة المئوية من السكان الذين تتوفر لديهم امكانية الانتفاع الرعاية الصحية الأولية – التحصين ضد أمراض الأطفال المعدية –معدل انتشار وسائل منع الحمل –نسبة اكمال الدراسة الابتدائية والثانوية –معدل المام الكتابة والقراءة بين البالغين –نصيب الفرد من مساحة البيت– عدد الجرائم المبلغ عنها لكل 1000 نسمة –معدل النمو السكاني –سكان المستوطنات الحضرية وغير الحضارية
المؤشرات البيئية	انبعاثات الغازات الدفيئة استهلاك المواد المستنفذة لطبقة الأوزون – تركز الملوثات في المناطق الحضرية – مساحة الاراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة بمحاصيل دائمة – استخدام الأسمدة –استخدام المبيدات الحشرية – مساحة الغابات كنسبة من مساحة الأراضي الاجمالية – كثافة قطع الأشجار –الأراضي المصابة بالتصحر –مساحة المستوطنات الحضرية –تركز الطحالب في المياه الساحلية – مجموع السكان في المناطق الساحلية _ المحصول النوعي من السمك – مجموع المياه السطحية والجوفية المستخرجة سنويا كنسبة مئوية من المياه المتوفرة –الطلب البيولوجي والكيميائي على الأوكسجين في الكتل المائية – تركز البكتيريا في القولونية الغائطية في المياه العذبة –مساحة بعض النظم الرئيسية –المساحة المحمية كنسبة من المساحة الاجمالية – انتشار بعض الأمراض الرئيسية .
المؤشرات الاقتصادية	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، حصة الاستثمار في الناتج القومي الإجمالي، الميزان التجاري، نصيب الفرد من الاستهلاك السنوي من الطاقة، كثافة استخدام الطاقة، إعادة تدوير واستخدام النفايات، نسبة استهلاك موارد الطاقة المتجددة،
المؤشرات المؤسسية	استراتيجية رصينة للتنمية المستدامة –تنفيذ الاتفاقات الدولية المبرمة – عدد أجهزة الراديو واشتراكات الأنترنت لكل 1000 نسمة – خطوط الهاتف الرئيسية وعدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة – الانفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الانتاج المحلي الاجمالي، الخسائر الاقتصادية والبشرية الراجعة الى الكوارث السطحية .

المصدر :سحر قدوري الرفاعي ،"**التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الادارة البيئية** ":اشارة خاصة الى العراق ،مداخلة في المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنظم من المنظمة العربية للتنمية الادارية المنعقد في الجمهورية التونسية سبتمبر 2006،ص ص 28/27 .

ونظرا لتعدد المؤشرات المرتبطة بالتنمية المستدامة، ظهرت الحاجة إلى وجود مؤشر مركب، يتكون من عدة مؤشرات ويعطي الدلالة الكافية لكل بعد من أبعاد التنمية المستدامة ، فكان الدخل القومي الاجمالي في الجانب الاقتصادي ، ومؤشر التنمية البشرية في الجانب الاجتماعي والتنمية البشرية، فغياب استخدام المؤشر المركب في الجانب البيئي، يؤدي الى صعوبة قياس الأداء البيئي ، فبرز مؤشر الكوكب الحي الذي يجمع المؤشرات في مؤشرين رئيسيين هما: مؤشر السعة البيولوجية ومؤشر البصمة البيئية [1] من بين أهم خصائص هذا المؤشر نجد:

- المرونة :حيث يمكن قياس البصمة البيئية للعالم ،لدولة ،لشخص، لمؤسسة .
- الديناميكية : حيث تتطور حسب عدة عوامل ، مثل النمو الديمغرافي والاستهلاك المتوسط للفرد، التقدم التكنولوجي ...الخ.
- الربط المباشر بين أهم نقطتين للتنمية المستدامة، وهما الحاجة والموارد.

فحياة الانسان ورفاهيته ترتبط بسلامة البيئة ،اذ لا يمكن لمجتمع أن يستمر دون توافر الأصول البيئية من غابات ،ومصادر مياه نظيفة، وأراضي خصبة وغير ذلك، مما تزّود المجتمع بالموارد وتمتص مخلفات ينتجها الإنسان.

والاقتصاد الأخضر، يعطي أهمية بالغة للمؤشرات البيئية التي تبيّن مدى تأثير النشاط البشري على البيئة وأنظمتها الإيكولوجية و انعكاسات ذلك على السعة أو القدرة البيولوجية ، فالاقتصاد الأخضر يولي أهمية للكفاءة البيئية بنفس قدر الاهتمام بالكفاءة الاقتصادية أو أكثر ، وهذا لأنّ التنمية المستدامة تتطلب ابتداءا، استدامة بيئية.

وهنا يظهر الفرق الجوهري الى تصور العلاقة بين البيئة والإنسان[i] وكذا دور الاقتصاد في المجتمع ، بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الأخضر ، فالاقتصاد التقليدي يرى أن نظام السوق والاقتصاد هو محور المجتمع وقائده ، ومن أجل الوفاء بمتطلبات النظام الاقتصادي يتم استنزاف الطبيعة ، أي أن البيئة تخضع للمجتمع و انظمة المجتمع تخضع لمنطق السوق والاقتصاد كما في الشكل (11.1) .

أما في الاقتصاد الاخضر فيرى أن النظام الاقتصادي هو أحد الانظمة التي أوجدها الانسان ، لذا يجب أن يتوافق مع الانظمة الأخرى اجتماعية أو ثقافية ..الخ.

وعلى المجتمع أن يعيش في تناغم مع البيئة وضمن حدودها وطاقاتها.

---

[1] خيس عبد الرحمن رداد ، **"المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة "** ، المؤتمر الاحصائي الثاني، ليبيا،2-4 /2009/11 ،ص74 .

وهذا ما يجعل علاقة الاقتصاد والمجتمع والبيئة علاقة متناغمة كما في الشكل التالي (12.1).

الشكل(11.1) الاستدامة الضعيفة (الغطاء الاقتصادي)

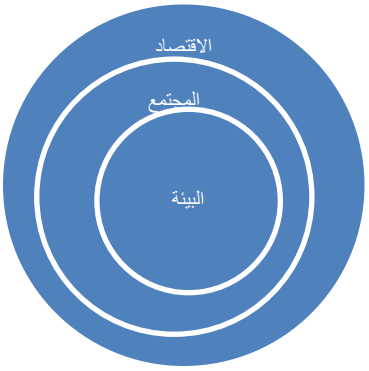

المصدر: الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة–حالة سوناطراك– مذكرة ماجستير –اقتصاد وتسيير البيئة –جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،2007،ص 31.

الاستدامة الضعيفة، تفترض درجة من الاحلال بين مختلف أشكال رأس المال، بحيث يكون رأس المال الشامل ثابت.

الشكل (12.1) الاستدامة القوية (الغطاء البيئي)

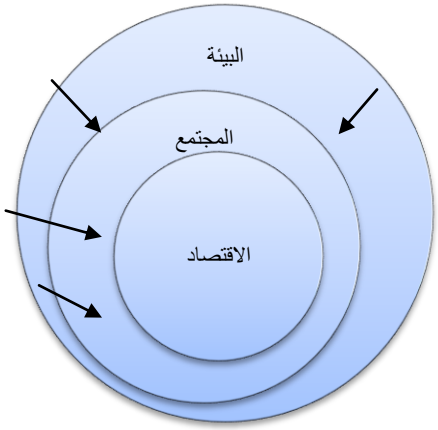

المصدر: نفس المرجع السابق ص 31.

يمثل الشكل رقم(1.12) السابق، الاستدامة القوية حيث أن امكانية التوسع نحو الخارج، يجب أن تتم في اطار الحدود البيئية ، لهذا فهي ترفض فكرة الاحلال بين مختلف أشكال رأس المال ...وتدعّم ضرورة بقاء جزء من مخزون رأس المال الطبيعي ثابت .

والبصمة البيئية:[1] هي اجمالي ما يستهلكه سكان دولة معينة من الموارد سواء من الانتاج الذاتي أو المستورد ،وحجم الضرر الذي يولده استخدام هذه الموارد على الطبيعة .ويتم تقييم هذا الاستهلاك بالهكتار العالمي(هو هكتار معياري لحساب الانتاجية العالمية لمساحة من الأرض والمياه في سنة معينة) ويشمل الأراضي الزراعية والغابات وأماكن الصيد اللازمة للحصول على الغذاء، كما يشمل تواجد البنى التحتية لممارسة الانشطة البشرية المختلفة اضافة على القدرة على استيعاب الآثار التي تنتج جراء الانشطة البشرية .

السعة (القدرة) البيولوجية : تعرف أنّها قدرة النظام الحيوي على انتاج مواد بيولوجية نافعة واستيعاب النفايات الناتجة عن الأنشطة البشرية في الوقت الراهن.

ويتم الحصول على الاحصاءات الانتاجية للزراعة والغابات ومصائد الأسماك من قاعدة بيانات الفاو، ويتم الحصول على احصاءات الانتاجية الخاصة بانبعاثات ثاني أوكسيد الكربون من الوكالة الدولية للطاقة ،وتستعمل هذه البيانات لاحتساب الطلب على كل من أنواع الأراضي الستة قيد الدراسة ،أي الأراضي الزراعية والأراضي الرعوية ومصائد الأسماك والأراضي المبنية والغابات المخصصة لإنتاج الخشب وحطب الوقود والغابات المخصصة لامتصاص الكربون من أجل تقليص البصمة الكربونية[2].

بلغت البصمة البيئية على مستوى العالم، لعام 2005حوالي 17.5 مليار هكتار عالمي موزعة كما يلي:

الجدول رقم(6.1) : توزيع البصمة البيئية على مستوى العالم لعام 2005

البند	البصمة البيئية بالمليار هكتار عالمي
1 .أراضي المحاصيل الزراعية	4.13
2 .أراضي المراعي	1.69
3 .الغابات	1.52
4. صيد الأسماك	0.56
5 .الكربون	9.11
6. أراضي المباني	0.44
المجموع	17.5

المصدر: خيس عبد الرحمن رداد ،مرجع سابق ،ص 89.

[1] l'empreinte écologique البصمة البيئية أو في كتابات البصمة الايكولوجية وهي بنفس المعنى

[2] سوزان ساكمار وآخرون ،**"البصمة البيئية الحد الفاصل بين سخاء الطبيعة وطمع البشر"**،مجلة البيئة والتنمية،العدد 157،افريل 2011،ص21

في حين أن السعة البيولوجية تشمل : أراضي المحاصيل الزراعية، المراعي ، صيد الأسماك ، الغابات، المباني .

وقدرت السعة البيولوجية للعالم ، في سنة 2005 بـــــ: 13.4 مليار هكتار عالمي ، وبذلك يلاحظ وجود عجز ايكولوجي حجمه 4.1 مليار هكتار عالمي ، أي أن الاستهلاك يزيد30% عن قدرة الكوكب. وفي عام 1961 كانت البصمة البيئية للبشرية تقارب نصف ما يستطيع المحيط الحيوي تجديده و احتجازه، وفي أوائل ثمانينات القرن العشرين تعجى الطلب البشري القدرة البيولوجية للأرض للمرة الأولى، واستمر هذا التجاوز في التزايد فبلغ 44% عام 2006.[1]

أمّا بالنسبة للدول العربية، ففي تقرير للمنتدى العربي للبيئة والتنمية لسنة 2012 تحت عنوان "البيئة العربية :خيارات البقاء" والذي أنجز من قبل الشبكة العالمية للبصمة البيئية ، وهو يبين أن متوسط البصمة البيئية للفرد في البلدان العربية ارتفع بنسبة 78 % بين العامين 1961 و 2008 ،فيما زاد عدد السكان 250 % ما يعني أن البصمة البيئية الاقليمية الشاملة زادت أكثر من 500 في المائة.، وان كان النمو في الانتاج المحلي الاجمالي هو المقياس، فخلال الخمسين سنة الماضية ارتفع معدل دخل الفرد أربعة أضعاف، إلاّ أنه لم يحقق بالضرورة نوعية حياة أفضل ، ولا هو حسّن من فرص العيش المستدام في المستقبل ،حيث شهد هبوط حاد في الموارد الطبيعية في المنطقة إلى النصف مما كانت عليه ، ورافق تدهور متسارع في الأنظمة الإيكولوجية.[2]

المطلب الثاني : الجهود الدولية لحماية البيئة.

شهد النصف الثاني من القرن الماضي، الاهتمام بالبيئة وغدت حماية البيئة مطلبا انسانيا على مستوى الأفراد والجماعات والدول ،فأنشئت وزارات للبيئة تتبنى السياسات والبرامج التي تضع هذه الحماية موضع التنفيذ ،كما شهدت التشريعات والقوانين الرامية لحماية البيئة تطورا كبيرا ، وأضحى مطلب حماية البيئة مطلبا دوليا تتبناه الأمم المتحدة.

ويتجلى الإهتمام العالمي بحماية البيئة، من خلال الاهتمام العلمي وكذا من خلال جهود بعض المنظمات.

من أهم هذه المؤتمرات نذكر:

[1] المرجع السابق ،ص 21.

[2] www . **almaghribia .ma** le 15/02/2013 للمزيد انظر كذلك سوزان ساكمار وأخرون –مرجع سابق – ص ص 22- 26 .

1 . مؤتمر ستوكهولم للبيئة البشرية : المنعقد بين 5-16 جويلية 1972

هو أول مؤتمر تعقده وترعاه الامم المتحدة يركّز بصفة اساسية على حماية البيئة ،حضره ممثلو 113 دولة، اضافة إلى ممثلي المنظمات غير الحكومية الذين حضروا المناقشات، وكان التركيز الاساسي في موضوعاته على[1]:

- تلوث الماء والهواء في البيئات الصغيرة.
- مشكلات النمو الحضري .
- المحافظة على البيئات الطبيعية وصيانتها.
- دراسة مسائل الطاقة وأخطار القوى النووية.
- حماية التنوع البيولوجي .
- تحليل الترابط بين البيئة والتنمية.

وفيه ظهر تعارض وجهات النظر بين الدول النامية ،التي أكدت أن ثلثي سكان العالم يعيشون في بيئة انسانية يغلب عليها الفقر وسوء التغذية والمآسي، كما اتهموا الدول المتقدمة بمحاولة ابطاء معدلات النمو في الجنوب بحجة التحكم في التلوث وحماية البيئة. وطالبوا بضرورة تضييق الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة ،إلاّ انه تم الاتفاق على أنه من الضروري ادماج الاعتبارات البيئية في استراتيجيات التنمية الوطنية، وقد صدر عن هذا المؤتمر في ختام أعماله، اعلانا عن البيئة الانسانية متضمنا أول وثيقة دولية تخص مبادئ العلاقات بين الدول في شأن البيئة، وكيفية التعامل معها والمسؤولية عما يصيبها من أضرار بالإضافة إلى خطة العمل الدولي، وهي تتكون من 109 توصية و 26 مبدأ، ومن أهم نتائجه كذلك، انشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة .

2. مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية :

في 1992 انعقد بـــــ: ريو دي جانيرو البرازيلية مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي أشتهر بمؤتمر "قمة الأرض " ، وكان أكبر اجتماع عالمي حيث ضم أكثر من ممثلي 178 دولة ، وحضره أكثر من 100 رئيس دولة أو حكومة ، 2400 من ممثلي المنظمات غير الحكومية [2] ، وكان هدف هذا المؤتمر حماية كوكب الأرض وموارده ومناخه ووضع سياسة للنمو العالمي ، والقضاء على الفقر

[1] محمد مسعودي ، مرجع سابق ، ص 25 .
[2] ar.wikipedia.org/wiki/ قمة _ريو

مع المحافظة على البيئة، وكان "اعلان ريو " الذي ضم 27 مبدأ يجب الاستناد إليها للحفاظ على البيئة العالمية وتهذيب عملية التنمية .

وقد أرفقت بإعلان ريو، خطة عمل مفصلة عرفت باسم "جدول أعمال القرن 21" أو أجندة القرن الواحد والعشرين، وهي عبارة عن وثيقة رسمت للعالم ، الطريق الذي يجب أن يسلكه بغية تحقيق التوافق مع المتطلبات البيئية وهذا بالتركيز على العناصر التالية[1] :

- ✓ التعامل مع قضايا البيئة بطريقة متوازنة، تعمل على اشباع الحاجات وتحسين مستويات المعيشة للمجتمع ، وفي نفس الوقت حماية وادارة أفضل للأنظمة البيئية.
- ✓ ترسيخ ادارة سياسية على أعلى مستوى، تعنى بتفعيل التعاون بين الدول ودراسة التنمية بأبعادها المختلفة ، الاقتصادية والاجتماعية دون اغفال الاطار البيئي.
- ✓ الاقرار بأن التنمية المستدامة هي في المقام الأول، مسؤولية الحكومات ، الاّ أن الحكومات الوطنية يجب ان تتكامل مع جهود المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة للمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني .
- ✓ توفير المساعدات المالية الكافية للدول النامية حتى تتمكن من تحقيق أهداف التنمية من جهة ،والتغلب على الاثار السلبية للمشكلات البيئية العالمية من جهة أخرى .

3.بروتوكول كيوتو : في ديسمبر 1997 انعقد الاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف في كيوتو اليابانية، المتضمن اجراءات وسياسات عامة لكافة الدول ،مع تحديد أهداف محددة ومتجانسة لأعوام 2005 – 2010–2020.

وقد دعى إلى تثبيت تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون كحد أعلى 550 جزء من المليون وأن تتكفل الدول الصناعية منفردة أو مجتمعة بتخفيض مجموعة انبعاثات الغازات الدفيئة حتى الفترة الممتدة من عام 2008 الى 2012 بنسبة 5.2 % [2] مقارنة بانبعاثات 1990 ، كما أكد على ضرورة حماية الدول النامية التي تتعرض اقتصاداتها الى آثار ضارة ، إلا أن عدم توقيع الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول صعّب من تطبيق هذا البروتوكول، مدعية أنّ توقيعها يؤدي إلى تراجع النمو وتقليص أرباح الشركات وزيادة البطالة باعتبارها أول ملوث للبيئة.

[1] نادية حمدي صالح ،مرجع سابق ، ص ص 27-28 .
[2] منور أوسرير محمد حمو –مرجع سابق- ص219 .

حيث ألزم الاتحاد الاوروبي بتخفيض قدره 8%،والولايات المتحدة 7%،واليابان بنسبة 6% وتشمل هذه الانخفاضات ، غازات ثاني اوكسيد الكربون ،الميثان ،بالإضافة الى ثلاث مركبات فلورية.

كما تم التأكيد على ضرورة الحفاظ على مستودعات الغازات الدفيئة كالغابات والعمل على زيادتها، تعزيز كفاءة الطاقة ،تعزيز أشكال الزراعة المستدامة ،اجراء البحوث الجديدة والمتجددة للطاقة وتكنولوجيا تنحية ثاني اوكسيد الكربون ،الخفض أو الانهاء التدريجيان لنقائص السوق .

وكان توجه المجتمع الدولي في السنوات الاخيرة نحو الاهتمام بمعالجة مشاكل البيئة وما يترتب عليها من آثار على مستوى دولي واقليمي ،حيث تناول هذا الموضوع عدد من المحافل الدولية والاتفاقات الدولية ، ووفقا لبيانات برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بلغ عدد الاتفاقات الاقليمية الدولية نحو 150 اتفاقية[1].

4. مؤتمر جوهانسبورغ للتنمية المستدامة :

انعقد مؤتمر التنمية المستدامة في مدينة جوهانسبورغ 2002، الذي عرف "قمة الأرض الثانية" وهو يعتبر تأكيدا على المضي في طريق التنمية المستدامة ،فقبل ثلاثين سنة اتفق في استكهولم على ضرورة التصدي لمشكلة التدهور البيئي ،ومنذ عشرة أعوام اتفق في مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية بريو على أن حماية البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية أمور لابد منها للتنمية المستدامة استنادا إلى مبادئ ريو، وحاولت هذه القمة تحديد أولويات العمل خلال العشر سنوات القادمة .وطرح على المؤتمر خطة عمل من عدة نقاط ركزت أهمها :توظيف العولمة في خدمة التنمية المستدامة ،القضاء على الفقر، تحسين مستوى المعيشة، تغيير طرق الانتاج وعادات الاستهلاك المضرة بالبيئة ،تسهيل وصول الفقراء الى المياه النظيفة ذات التكلفة المعقولة ،توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية وتقديم الدعم المستدام لتنمية أفريقيا، إضافة إلى الاهتمام بالقضايا البيئية والتنمية في الدول الفقيرة.

المطلب الثالث : الجهود المحلية لحماية البيئية في الجزائر :

تعاني البيئة في الجزائر من عدة مشاكل ،حيث كشفت دراسة أجراها البنك العالمي أن الجزائر تضيع سنويا 870 مليون دولار بسبب الاهمال البيئي ،فيما كشفت الجمعية الوطنية لحماية البيئة في 23 نوفمبر 2005 أن الجزائر تنتج سنويا 1.14 مليون طن من النفايات ومشاريع معالجتها لم تحقق

[1]محسن أحمد هلال ،**التجارة والبيئة في مفاوضات التجارة العالمي**ة،المؤتمر العربي الرابع حول مستقبل مفاوضات تحرير التجارة في ظل منظمة التجارة العالمية ،المنعقد في صنعاء فبراير 2009، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية ،مصر ،ص 327.

أي نتيجة ،[1] هذا ما أدى بالدولة إلى العمل على حماية البيئة ،ومحاولة ايجاد الاطار التشريعي والمؤسساتي لذلك، تماشيا مع تعهداتها الدولية إثر توقيعها لاتفاقيات دولية .

أولا : الاطار القانوني لحماية البيئة في الجزائر.

لقد تضمنت المواثيق الجزائرية على حماية البيئة كما نص ذلك ميثاقي 1976 و 1986 ويعتبر المرسوم التنفيذي رقم 83-03 المؤرخ في 5 فبراير 1983 بداية ظهور الاهتمام البيئي عقب ظهور بوادر للتدهور البيئي ،وكان هدف هذا المرسوم تنفيذ سياسة وطنية لحماية البيئة ترمي إلى [2]:

- حماية الموارد الطبيعية واستخلاف هيكلة واضفاء القيمة عليها .
- تحسين اطار المعيشة ونوعيتها .
- اتقاء كل أشكال التلوث ومكافحة أضراره.

بعد هذا دخلت البيئة في السياسات العامة للبلد ،وتوالت القوانين الهادفة إلى حماية البيئة من مختلف الجوانب .

1. اهم القوانين المتعلقة بحماية البيئة:

- **القانون المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة[3]** : جاء تماشيا مع توجهات العامة لمبادئ التنمية المستدامة لإعلان ريو سنة 1992 ،وقد نص أن حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة على الخصوص إلى:
  - تحديد المبادئ الاساسية وقواعد تسيير البيئة.
  - ترقية تنمية وطنية مستدامة وذلك بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان اطار معيشي سليم .
  - الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة وضمان المحافظة على مكوناتها.
  - تدعيم الاعلام وتحسيس وتفعيل مشاركة الجمهور ومختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة.
- **القانون المتعلق بتسيير والرقابة والتخلص من النفايات** :[4] جاء كضرورة ملحة للحد من الاثار السلبية للنفايات خاصة الصناعية منها ،هذه الاثار السلبية خاصة على الصحة العمومية والبيئة،

[1] عئشة سلمى كيحلي – مرجع سابق – ص 25 .
[2] قانون رقم 83 -03 المتعلق بحماية البيئة ،الجريدة الرسمية ؛العدد 06 ، 1983،ص380 .
[3] القانون رقم 03-10 - 2003 ، المؤرخ في 20 جوان 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، المادة الثانية .
[4] القانون رقم 01-19 الصادر في 2001/12/12 ، المتعلق بالتسيير والتخلص من النفايات ،الجريدة الرسمية رقم 77 .

محددا الاطار العام للرقابة والتخلص منها تجسيدا لمبادئ التسيير العقلاني والسليم للنفايات من خلال جميع مراحله، وذلك بخفض درجة خطورة النفايات من المصدر.

- **القانون المتعلق بجودة الهواء وحماية الجو** [1]: يركز اساسا على:
  - الوقاية ،الاشراف ،الاعلام .
  - اعداد أدوات التخطيط.
  - ترتيب الاجراءات التقنية ،الرقابية ،العقابية ،الجبائية ،والمالية.

وينص على اجبارية القيام على مستوى التجمعات التي تزيد 500 ألف نسمة ،بالرقابة على جودة الهواء.

- **المرسوم التنفيذي الخاص بمنشآت معالجة النفايات** :يحدد هذا المرسوم القواعد العامة لتهيئة واستغلال منشآت معالجة النفايات وشروط قبول النفايات على مستوى هذه المنشآت وقد اوضح أن كل منشاة موجهة لتثمين النفايات وتخزينها وازالتها تعتبر منشأة معالجة النفايات [2].
- **المرسوم التنفيذي المتعلق بدراسة مدى التأثير على** البيئة : والذي يحدد قائمة الأنشطة التي لا بد أن تخضع لدراسة تأثير، ويبين مراحل انجاز دراسة التأثير على البيئة ، كما يبين المؤسسات الخاضعة للترخيص والمؤسسات الخاضعة للتصريح .

كما نجد العديد من المراسيم التنفيذية منها :

- المرسوم التنفيذي رقم 339/98 المؤرخ في 1998/11/03 المتعلق بالمنشآت المصنفة .
- المرسوم التنفيذي رقم 144/07 المؤرخ في 2007/05/19 يحدد قائمة المنشآت المصنفة حسب درجة ضررها لحماية البيئة.
- المرسوم التنفيذي رقم 145/07 المؤرخ في 2007/05/19 يحدد مجال تطبيق محتوى وطرق تطبيق دراسات و موجز التأثير على البيئة.

2. بعض الاتفاقيات والمعاهدات الدولية :

موازاة مع الاهتمام المحلي بالبيئة، فإن الجزائر وقّعت على عدة اتفاقيات دولية نذكر منها :

- ✓ المعاهدة الدولية الخاصة بالأضرار الناتجة عن التلوث بالنفط التي تمت المصادقة عليها في بروكسل 1969 ،واعتمدتها الجزائر بالأمر رقم 75-17 المؤرخ في 17 جوان1972.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 06-02 المؤرخ في 2006/01/7،الذي يضبط القيم القصوى وأهداف نوعية الهواء الجريدة الرسمية رقم 01 .
[2] المرسوم التنفيذي رقم 04-410 المؤرخ في 14 ديسمبر 2004، الجريدة الرسمية ،المادة 03.

- ✓ المعاهدة الخاصة بحماية البحر المتوسط من التلوث ، ببرشلونة في 16 فيفري 1976 ،و صادقت عليها الجزائر في 15 ديسمبر 1978 ،واعتمدتها الجزائر في مرسوم رقم 82-440 الصادر في 11 ديسمبر 1982.
- ✓ الاتفاقية الدولية الخاصة بحماية البحر الابيض المتوسط ضد التلوث البري التي أعتمدت بتاريخ 17ماي 1980 ، ووافقت عليها الجزائر بمقتضى المرسوم 02-441 الصادر بتاريخ 1982/12/11.
- ✓ اتفاقية دولية للوقاية من تلوث ناقلات النفط تعرف باتفاقية ماربول .
- ✓ الاتفاقية الدولية لحماية طبقة الاوزون *اتفاقية ريو دي جانيرو المتعلق بتغير الطقس في 0اجوان 1992.
- ✓ اتفاقية ريو دي جانيرو حول التنوع البيولوجي المؤرخ 2003/15/16

اضافة إلى هذا، فقد سعت الجزائر الى ابراز اهتمامها بالبيئة على المستوى الاقليمي والعالمي حيث صادقت على اكثر من 20 اتفاقية أو بروتكول مرتبط بالبيئة .

ثانيا: الهيئات المكلفة بحماية البيئة.

لقد جاء في القانون رقم 83-03 المؤرخ في 1983/02/05 المتعلق بحماية البيئة: "تمثل المجموعات المحلية ،المؤسسات لتطبيق تدابير البيئة" ويمكن توضيح الهيئات التي تم انشاؤها بالجزائر لحماية البيئية في الجدول التالي :

الجدول رقم (7.1): المؤسسات الجزائرية لحماية البيئة

السنوات	المؤسسة للبيئة
1974	المجلس الوطني للبيئة
1977	حل المجلس وتحويل مهامه الى مديرية الري
1979	انشاء كتابة الدولة للغابات والتشجير للحفاظ على البيئة
1981	كتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي
1983	تأسيس الوكالة الوطنية للبيئة
1984	وزارة البيئة والغابات
1988	وزارة الداخلية والبيئة
1990	تحويل مهام البيئة الى وزارة البحث والتكنولوجيا
1992	تحويل مهام البيئة الى وزارة التربية الوطنية
1993	تحويل مهام البيئة الى وزارة الوزارة المكلفة بالجامعات
1994	دمج قطاع البيئة في وزارة الداخلية والجمعات المحلية والبيئة
2001	انشاء وزارة تهيئة الاقليم والبيئة والمفتشيات البيئية لكل ولاية

المصدر: الهام يحياوي ،"**اثار تطبيق الأيزو 14001 على التلوث البيئي بشركة الاسمنت الجزائرية** "،الملتقى الدولي الثالث بمركز خميس مليانة حول حماية البيئة ومحاربة الفقر في الدول النامية، 3 – 4 ماي 2010، ص 07.

هذا إضافة إلى تدعيم عمل الوزارة الخاصة بالبيئة، بمؤسسات ذات طابع تحسيسي وتربوي ورقابي :

- ✓ المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة أسس في أفريل 2002 يعمل على جمع ومعالجة ونشر المعلومات حول البيئة في المجال العلمي والتقني ،ومن مهامه الرصد وتزويد المجتمع المدني بالمعلومات حول حالة البيئة قصد التحسين ، وغرس التربية وتنمية الوعي البيئي عند الأفراد.
- ✓ المركز الوطني للطاقة النظيفة أحدث عام 2002 ويعمل على :
  - مساعدة المشاريع الاستثمارية فيما يخص تكنولوجيا الانتاج الأنظف.
  - البحث والتحليل والنشر الخاص بالاختبارات المتعلقة بالتكنولوجيا النظيفة .
  - تصميم قياسات تكوينية ملائمة مخصصة لمديري الاعمال والعمال .

ثالثا: الاجراءات الاقتصادية.

ان الاستراتيجية التي تبنتها الجزائر في اطار حماية البيئة والتنمية المستدامة، تركز على الأدوات الاقتصادية المتمثلة في الجباية البيئية وتحويل الدعم أو رفعه تدريجيا على الموارد الطبيعية الرئيسية (الطاقة والمياه والوقود)وفيما يلي أهم الاجراءات :

1.الجباية البيئية :

سعت الجزائر إلى اقرار مجموعة من الضرائب البيئية، من اجل مكافحة التلوث وخاصة تلوث الهواء والماء ،وتبعا للإصلاح الجبائي الأخضر تم ادخال أول ضريبة بيئية من خلال قانون المالية 1992، بحيث تم فرض الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة أو الخطيرة (TAPD) إلاّ أن تجسيد الجباية البيئية كأداة اقتصادية لم يتم إلاّ من خلال السنوات القليلة الماضية ،حيث تم استحداث عدة ترتيبات جبائية من خلال قوانين المالية للسنوات 2003.2002.2000. وفيما يلي أهم أنواع هذه الرسوم [1]:

أ.الرسوم الخاصة بالنفايات الصلبة: وتتمثل في :

– رسم اخلاء النفايات العائلية (TEOM) : وتتراوح قيمة الرسم هذا الرسم 640 و1000 دج/سنويا للعائلة .

– رسم تحفيزي على عدم تخزين النفايات الطبية المتعلقة بالنشاطات الطبية: ويقدر هذ حسب قانون المالية لسنة 2000 ب :24000 دج /طن .

– الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة : ويقدر حسب قانون المالية 2002 ب :10500 دج /طن. ويمنح المستغل مهلة تقدر بثلاث سنوات ابتداءا من تاريخ اقرار الرسم لإنجاز التجهيزات للتخلص منها:

– الرسم على الأكياس البلاستيكية : تم ادخال هذا الرسم بموجب قانون المالية 2004 ويشتمل وعاؤه جميع الأكياس البلاستيكية سواء المنتجة محليا او المستوردة ، ويقدر مبلغ الرسم :10.5دج /كغ .

ب. الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة والخطرة على البيئة (TAPD):

يخضع هذا الرسم، المؤسسات المصنفة التي ينجم عن نشاطها الاستغلالي أخطار ومساوئ قد تكون لها أثار سلبية على الصحة العمومية ،النظافة والأمن والفلاحة ،حماية الطبيعة والبيئة، المحافظة على الآثار والمعالم وكذلك المناطق السياحية ،وقد تم تقدير قيمة مبلغ الرسم ضمن قانون المالية لسنة

[1]محمد حمزة بن قرينة حدة فروحات ،**"تقييم دور المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية في الجزائر "**، الملتقى الدولي : سلوك المؤسسات الإقصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الإجتماعية ،20-21 ، نوفمبر، 2012، ورقلة ، ص ص 21 -22 .

2000 بحيث قدر بـــــ :9000 دج بالنسبة للمنشآت المصنفة ضمن الانشطة الخاضعة للتصريح، و20000 دج بالنسبة للمنشآت المصنفة ضمن الأنشطة الخاضعة لرخصة رئيس المجلس البلدي، و 120000 دج بالنسبة للمنشآت المصنفة ضمن الانشطة الخاضعة لرخصة وزارة تهيئة الاقليم والبيئة

ج. الرسم الخاص بالانبعاثات السائلة الصناعية :

تم ادخال هذا بموجب قانون المالية لسنة 2003، حيث تم انشاء الرسم التكميلي على المياه المستعملة الصناعية، ويحسب بنفس طريقة حساب الرسم التكميلي على التلوث الجوي و تخصيص نسبة 30%من هذا الرسم لصالح البلديات.

د. اتاوة المحافظة على جودة المياه :

أدرجت هذه الأتاوة ضمن قانون المالية لسنة 1993، وهي اتاوة تجبى لحساب الصندوق الوطني للتسيير المتكامل للموارد المائية، وتحصّل لدى مؤسسات انتاج المياه وتوزيعها (بلدية ،ولائية وجهوية) وتم تحديد المعدلات التالية :

4%من مبلغ الفاتورة المياه الصالحة للشرب أو الصناعية أو الفلاحية بالنسبة لولايات الجنوب.

2% من مبلغ الفاتورة المياه الصالحة للشرب أو الفلاحية او الصناعية ، بالنسبة لولايات الجنوب الآتية: ورقلة ،الأغواط غرداية، الوادي تندوف، بشار ،اليزي ، أدرار، تمنراست.

خلاصة الفصل:

لقد بدأت قضايا البيئة ، تطرح نفسها في السنوات الأخيرة بشكل أدى إلى العديد من الجهود لعلاج مشكلاتها ، ممّا أثار العديد من التساؤلات حول علاقة هذه المشكلات البيئية بالأنشطة الاقتصادية والتنموية.

وقد سادت نظرة اقتصادية للبيئة ، بصفتها مجال غير محدود ومصدر للموارد ومكان لرقي نفاياته، وهذه البيئة غير محدودة وقادرة على استيعاب هذه النفايات دون أن تتأثر أنظمتها البيئية .

وفي ظل هذه النظرة وفي غياب الربط بين البيئة والتنمية الاقتصادية ، أدى ذلك إلى الاستخدام المفرط للموارد الطبيعية واستخدام تكنولوجيا غير ملائمة وملوثة ، مما ساهم في تفاقم الآثار السلبية للأنشطة الإقتصادية.

لذلك أصبح الإهتمام بالبيئة ، من أهم المواضيع حظيت باهتمام كبير في الآونة الأخيرة، خاصة مع ارتباط بمفهوم التنمية المستدامة ، التي تدعو إلى تبني نمط جديد في التنمية ، يحافظ على مخزون الموارد الطبيعية المتاحة ويستحدث بدائل نظيفة لا تدمر البيئة.

ولتحقيق هذا النمط من التنمية اتخذت بلدان العالم مجموعة من الإجراءات والتدابير في شكل قانوني و اقتصادي، مطالبة المؤسسات الإقتصادية المساهمة ، في بذل جهود من أجل أن تكون أنشطتها تساهم في الوصول إلى ايجاد تنمية مستدامة، والقيام بمسؤوليتها اتجاه المجتمع حتى لا تكون التنمية والبيئة طرفان متعارضان بل متكاملان، ممّا أدى إلى ظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات الإقتصادية.

الفصل الثاني:

المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسسة

تمهيد:

تسعى المؤسسات الاقتصادية على اختلاف طبيعة نشاطها، إلى تحقيق الأداء الاقتصادي الذي يهدف إلى تعظيم الأرباح ، إلاّ أنها تحدث خلال نشاطها مجموعة من الآثار الخارجية – سلبية أو ايجابية – على المجتمع والبيئة، خاصة مع تعاظم دور المؤسسات الاقتصادية –ظهور الشركات متعددة الجنسيات–وفي ظل تزايد الوعي البيئي، وانتشار نشاط المنظمات غير الحكومية.

وفي ظل هذه التطورات وزيادة المنافسة العالمية، أصبحت للمؤسسات الاقتصادية رهانات جديدة للاستجابة إلى الاهتمامات الجديدة للمجتمع، من أجل الوفاء بمتطلبات مسؤولياتها تجاه المجتمع، وتحقيق رفاهية أفراده وتكون دافعا لاستمرار هذه المؤسسات.

إن ظهور مقاربة جديدة للتنمية ، تفرض نظام نمو و إنتاج و إدارة تقوم على إدماج ثقافة جديدة مشتركة تجعل تحقيق هدف حماية البيئة والصحة مسؤولية مشتركة بين[1]:

- الدولة (من يقرر) .
- المؤسسات الصناعية (من ينتج).
- المواطن، المستهلك (من يستهلك).

في ضوء هذا السياق تبلورت الجهود الدولية لحماية البيئة (مؤتمرات، اتفاقيات، بروتوكولات، معايير دولية....الخ)، وتنوعت طرق مساهمة الدولة في إدماج البعد البيئي في النظام الاقتصادي (قانوني، اقتصادي...الخ)، و زيادة قوة ضغط المنظمات غير الحكومية في اتجاه حماية البيئة، أصبحت حماية البيئة بالنسبة للمؤسسات الصناعية ، تمثل رهانات في غاية الأهمية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

وستناول في هذا الفصل المسؤولية البيئية والاجتماعية في المؤسسة ، وذلك من خلال التطرق إلى:

- المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات.
- المسؤولية البيئية للمؤسسات.
- تخضير المؤسسات.

[1]Bernard Cazeneuve, « **la responsabilité du fait des produits** » , Dunod paris 2004, p 09.

المبحث الأول : المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

مصطلح المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ترجمة للمصطلح « responsabilité sociale des entreprises » أو المصطلح الانجليزي « Corporate Social Responsibility ».

والظاهرة المعروضة تحت عنوان المسؤولية الاجتماعية ليست نتاجا للقضايا المعاصرة ، والمعروفة لدينا بشكل دقيق، أو أنّها ترتبط بالجوانب الذاتية للموضوع، إذ أن علاقتها ترتبط بالمتغيرات الأساسية الحاصلة في المجتمع وبشكل موضوعي، وبالتالي فإنها ليست ظاهرة جديدة، أو حالة سطحية تمثل استجابة للضغوط الاجتماعية الطارئة، والتي يمكن تهدئتها بأنشطة العلاقات العامة[1]. وان جرى الربط عادة بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ومفهوم التنمية المستدامة أو الايكولوجية إلا أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية عرف قبل هذه الظواهر[2] .

نتطرق في هذا المبحث إلى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بالدراسة، من خلال التطرق إلى المقاربات المختلفة في دراستها ومحاولة تحديد مفهومها ومراحل تطورها نظريا وعمليا.

المطلب الأول : المقاربات النظرية في دراسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

إن اختلاف الخلفيات الفكرية للباحثين والدارسين للمسؤولية الاجتماعية ،وتباين الأنظمة الاجتماعية السائدة في أرجاء العالم، وتنوع المشكلات التي تعاني منها هذه المجتمعات ، وتطور تفاعل المؤسسات مع محيطها، جعل هناك اختلاف في كيفية دراسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وتتعدد المقاربات النظرية في دراسة هذه الظاهرة .

يمكن الإشارة إلى أن هناك تصورين أساسيين ،التصور الأنجلوسكسوني والتصور اللاتيني، فالتصور الأنجلوسكسوني Anglo saxonne يرى أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هو التزام اختياري استنادا إلى الفكرة القائلة أننا يمكن الثقة في السوق من أجل التسوية ذاتيا واراديا، أما التصور اللاتيني « latin » فيرى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كواجب على المؤسسات في اطار التنظيم العام[3].

ويمكن استعراض المقاربات النظرية كما أوردها Jean pascale Gond et Jacques Igalens

---

[1] ثامر ياسر البكري ،**التسويق والمسؤولية الاجتماعية** ،دار وائل للنشر ،ط الثانية 2009 ،عمان الأردن ،ص18 .

[2] Ahmed atil et abdelouahab dadane**, la notion et le concept de la rse dans les PME algériennes** :entre une perception floue et une représentation controversée, colloque international sur les comportements des entreprises économiques face aux enjeux du développement durable et de l'équité sociale, Ouargla 20et 21 novembre 2012 ,P 06.

[3] Bruno Boidin**, les enjeux de la responsabilité sociale et environnementale des entreprises dans les pays en développemen**t, monde en développement, 2008/4 n° 144, P 08.

كما موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم(1.2): المقاربات النظرية للمسؤولية الاجتماعية .

مقاربات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات	المنظور على واجهة المؤسسة / المجتمع	التوجه والمفهوم الرئيسي	تعريف المسؤولية الاجتماعية
المسؤولية الاجتماعية كوظيفة تسوية	المقاربة الوظيفية: كيفية دمج أهداف المجتمع والمؤسسة.	الموضوعية/التسوية. الإدماج، الاستقرار، تسوية، تقارب.	المسؤولية الاجتماعية وسيلة للضبط الاجتماعي بين المؤسسة والمجتمع.
المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كعلاقة قوة	مقاربة اجتماعية سياسية (sociopolitique): كيف يمكن للمؤسسة أن تكون مهيمنة على المجتمع أو العكس .	الموضوعية/التغيير. السلطة، ميزان القوى، المواطنة.	تعبير عن السلطة: تعكس المسؤولية الاجتماعية قدرة الفاعلين الاجتماعيين وأصحاب المصلحة التأثير على المؤسسات وجعلها تنظر في اهتماماتهم.
المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كمنتج ثقافي	مقاربة ثقافية Approche culturaliste : كيف يمكن للمؤسسة التكيف مع محيطها ؟	الذاتية Subjectivisme /التسوية. القيم، التمثيل الاجتماعي، الثقافة.	المسؤولية الاجتماعية نتاج للثقافة، مضمونه يعكس العلاقة المرغوبة بين المجتمع والمؤسسة.
المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كبناء معرفي اجتماعي . **RSE comme construction sociocognitive**	مقاربة بنائية Approche constructiviste كيف يمكن للمؤسسة والمجتمع إقامة بناء مشترك؟	الذاتية/التغيير التعلم، ترتيب التفاوض، الأدائية performativité.	المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات نتيجة للبناء الاجتماعي المعرفي ،الذي استقر مؤقتا نتاج مفاوضات بين المؤسسة والمجتمع ،آخذة بعين الاعتبار الهويات والقيم والمشاكل الاجتماعية.

Source : Flouriane bouyoud," **le management stratégique de la responsabilité sociale des entreprises**", thèse doctorat en science de gestion, conservatoire national des arts et métiers, avril 2010, P43.

من خلال الجدول السابق ، نستعرض الملاحظات التالية :

- إن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ظاهرة مركبة ومتعددة الأبعاد، فهي ان كان بعدها الأساسي اقتصادي فلها أبعاد ثقافية واجتماعية وسياسية، ولا بد الأخذ بعين الاعتبار بمختلف هذه الأبعاد عند دراستنا لهذه الظاهرة .

- كل مقاربة تسلط الضوء على جانب من المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وعليه فهي محصلة هذه المقاربات فهي وظيفة للضبط الاجتماعي ونتاج البناء المعرفي والثقافي ومحصلة التفاعل و التجاذب بين المؤسسة والمجتمع .

المطلب الثاني: النشأة التاريخية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.

إن فكرة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات عرفت تطورا في مفهومها وأبعادها مع تطور المجتمعات، فهي تعود لاعتقاد رجال الأعمال أولا أن مسؤوليتهم تجاه مجتمعهم هو تحقيق وتعظيم الأرباح، والشيء الوحيد الذي يكبح جماحهم هو التنظيم القانوني الذي يحدد العمليات التي يقومون بها .

فيشير آدم سميث Adam Smith في كتابه " ثروة الأمم " (إن رجال الأعمال يسعون لتحقيق منفعتهم الذاتية وتعظيم الربح الذي يحصلون عليه) مفترضا أن وجود السوق التنافسية تقود إلى زيادة إجمالي الثروة الوطنية والتي تنعكس على تعظيم المنفعة للصالح العام[1] وذلك بتقديم منتجات وخدمات عالية الجودة وبأسعار منخفضة .

ظلت هذه النظرة سائدة خلال القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين، ليس على مستوى الفكر الاقتصادي ولكن انسحب الى القيم والأهداف السائدة في المجتمع .

إن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات أخذت جذورها في الولايات المتحدة الأمريكية، فالكتاب الأمريكيين هم من طرحوا "Corporate social responsibility " منذ خمسينيات القرن الماضي اعتمادا على مرتكزات أخلاقية ودينية[2]، أول إسهام في مجال المسؤولية الاجتماعية كان من جون موريس كلارك في مقالة بعنوان The changing basis of Economic Responsibility عام 1916 والذي اقترح فيه رقابة اجتماعية للأعمال[3].

إلا أن الكثير من الباحثين يتفقون أن المرجع النظري الأساسي في المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هو للاقتصادي **هوارد بوان** –Howard R Bowen– سنة 1953 تحت عنوان" المسؤولية الاجتماعية لرجل الأعمال" - Social responsibility of businessman - [4] قدم فيه مقاربة ترتكز على أهمية

[1] ثامر ياسر البكري ،التسويق والمسؤولية الاجتماعي ، مرجع سآبق ص19 .

[2] Hamidi youcef et Khelfaoui Mounia," **la perception de la RSE chez les dirigeants d'entreprises (PME) algériennes**" : quelle forme de RSE implicite ou explicite, colloque Ouargla 2012, op cit, P23.

[3] Flouriane bouyoud, Op Cité, P44.

[4] Voir Aurélien Acquier et Jean Bascal Gond, **aux sources de la responsabilité sociale de l'entreprise :à la (re)découverte d'un ouvrage fondateur**, finance contrôle stratégie, volume10,n°2,juin2007,p5-35.

المساهمة الاختيارية لرجل الأعمال في مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب.

وركز على مبدأين، الأول: يقول أن رجال الأعمال لا يأخذون إلا القرارات التي تنسجم مع توجهات و القيم المرغوبة من قبل المجتمع، أما الثاني: فيقول أن الاهتمام بالمتطلبات الاجتماعية من قبل المؤسسات يكون اختياري.[1]

عرف مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تطورا مهما في سنوات سبعينيات القرن الماضي أين كانت تستحضر هذه المسؤولية في مناسبات عدة : حوادث صناعية ، أزمات بيئية...الخ.

في هذا السياق ساد مفهومين للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات :

المفهوم الأول: يرى فريدمان « milton friedman » أن المسؤولية الوحيدة للمؤسسات هي الحصول على الربح للمساهمين، وهذا ما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد وتعظيم المنفعة بالنسبة للمجتمع .

المفهوم الثاني: الذي يرى أن مسؤولية المؤسسة اتجاه المجتمع تتجاوز المسؤولية الاقتصادية إلى المسؤولية القانونية والأخلاقية اتجاه أصحاب المصلحة (الأفراد أو مجموعة أفراد لها حصة أو مطلب أو مصلحة في أنشطة وقرارات المؤسسة) وتضم إلى جانب الشركاء التقليديين (المساهمين، الزبائن، الموظفين) يمكن أن نجد الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، السكان المحليين والمسؤولين الحكوميين المحليين، والهيئات الدولية وغيرها).

أن المؤسسة في قلب مجموعة من العلاقات مع شركاء لا يقتصرون على أصحاب الأسهم فقط، بل بالفاعلين المهتمين والمتأثرين بأعمال وقرارات المؤسسة و عليه فالمؤسسة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح كل هذه الأطراف.[2]

المطلب الثالث : تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

يكون من الصعب في كثير من الأحيان تحديد تعريف معين يفي بإعطاء مضمون شامل وجامع ومتعمق لظاهرة ما ، وتزداد هذه الصعوبة كثيرا إذا ما اقترنت بالعلوم السلوكية والبحث في المجتمع ، لكن هذا لا يمنع من استعراض عدد من التعاريف التي انطلقت من زوايا نظر مختلفة ، تمكننا في الأخير من محاولة الإحاطة بمعنى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات .

[1] Moez ben Yedder et Férid zaddem," **la responsabilité sociale de l'entreprise (RSE) voie de conciliation ou terrain d'affrontements** "? revue multidisciplinaire sur l'emploi, le syndicalisme et le travail (REMEST),2009 vol 4 N° 1 ,P86 .

[2] Frank Aggeri et Olivier Godard," **les entreprises et le développement durable**", entreprise et histoire, 2006/4 N° 45, P13.

فعرفت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات "أنها ترتكز على تعظيم الأرباح لحملة الأسهم والمالكين" أو "أنها المسؤولية الرئيسية لمنظمة الأعمال والمتمثلة بتقديمها الأسعار العادلة لعموم المستهلكين"[1]

وعرفتها اللجنة الأوروبية "المسؤولية الاجتماعية تشير إلى الإدماج الطوعي للاهتمامات الاجتماعية والبيئية من قبل المؤسسات في أنشطتها التجارية وفي علاقاتها مع مختلف أصحاب المصلحة "[2].

وعرفها البنك العالمي عام 2004 " تطوع (أو إلزام) عالم الأعمال المساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة، بالعمل مع الموظفين و عائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين نوعية الحياة بصورة جيدة لكل من التنمية و الأعمال"[3]

وهناك من عرفها " الدرجة التي يؤدي بها مديرو المنظمة أنشطتهم نحو حماية المجتمع وتحسينه بعيدا عن السعي لتحقيق المنافع الفنية والاقتصادية المباشرة للمنظمة"، في هذا التعريف نجد أن هناك مبالغة في اعتبار المسؤولية الاجتماعية تعني انجاز الأنشطة من قبل المؤسسة التي من شأنها أن تساعد المجتمع حتى وان كان ذلك الأداء لا يحقق مساهمة مباشرة في تحقيق الأرباح للمنظمة [4].

وعرفت منظمة التعاون والتنمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات «عموما نشير أن المؤسسات في الاقتصاد العالمي تدعى إلى لعب دور أكبر وأبعد من خلق فرص العمل و الثروة ،فالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هو مساهمة هذه المؤسسات في التنمية المستدامة . وأن يكون سلوك المؤسسات لا يهدف فقط من أجل ضمان قسط الأرباح للمساهمين، والأجور للموظفين، والمنتجات والخدمات للمستهلكين ولكن يجب الاستجابة لاهتمامات وقيم المجتمع والبيئة »[5]. ونرى في هذا التعريف أن هناك ربط بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والتنمية المستدامة .

ويعرف MC williams المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات « نحن نعرف المسؤولية الاجتماعية مجموعة الإجراءات التي تبرز تحسين المنفعة العامة (السلع العامة) متجاوزا مصالح الشركة وما هو مطلوب قانونا، يؤكد هذا التعريف أنه في رأينا المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تذهب إلى أبعد من الالتزامات القانونية البسيطة ».[6]

---

[1] ثامر ياسر البكري ،التسويق والمسؤولية الاجتماعية ،مرجع سابق ، ص27.

[2] Frank Aggeri et Olivier Godard, op cité, P12.

[3] Bruno Boidin ," **les enjeux de la Responsabilité sociale et environnementale des entreprises dans les pays en développement**, op cité ,P 07.

[4] ثامر ياسر البكري ،**التسويق والمسؤولية الاجتماعية** ،مرجع سابق، ص 25.

[5] Ahmed Atil et abdelouahab dadane, op cité, P08.

[6] Julie bastianutti et Hervé Dumez," **pourquoi les entreprises sont –elles désormais reconnues comme socialement responsable**s" , Annales des mines – gérer et comprendre, 2012/3 N° 109, P 51.

مجمل هذه التعاريف، تبين أن هناك عدة مقاربات و تعدد منظور الدارسين للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، ويمكن القول بوجود مجموعتين من النظريات: النظريات الكلاسيكية ونيوكلاسيكية التي تعتمد على كفاءة السوق ،وترفض كل فكرة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة غير تلك المرتبطة بتحقيق الربح للمساهمين.[1] والنظريات الأخرى التي تقول أن هناك مسؤولية لمتخذي القرارات تجاه المجتمع والأجيال القادمة، وعليهم أن يوازنوا بين مصلحة المجتمع التي تكون عادة على الطويل ومصلحة المؤسسة .وقد تختلف هذه النظريات في وضع الحدود لمسؤولية المؤسسات تجاه المجتمع، ونعرض أهم هذه الاتجاهات والنظريات .

1. **مقاربة نيوكلاسيك :** تجد هذه المقاربة خلفية في أفكار آدم سميث التي تنصب في جانب منها على كون كافة منظمات الأعمال تسعى لتقديم أفضل المنتجات والخدمات لعموم المجتمع ، وتحقيق أعلى مستوى ممكن من الأرباح بما ينسجم مع الأحكام القانونية والقواعد الأخلاقية.[2] ويوافق هذا فريدمانMilton Friedman واقتصاديو مدرسة شيكاغو، فالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في إطار مسؤوليتها القانونية هي أخذ القرارات من أجل تحسين المردودية المالية بالنسبة للمساهمين. وكفاءة السوق هي من تضمن أحسن استغلال وتخصيص للموارد وفي حالة وجود خلل فالدولة تصلحه وتتدخل بوسائل مباشرة وغير مباشرة،فلا يمكن للفرد أن يقرر ما هو صالح للمجتمع.[3]
2. **مقاربة أخلاقيات الأعمال Éthique Des Affaires :** ترتكز هذه المقاربة على القيم الأخلاقية والدينية للمديرين، ظهرت أولا في الولايات المتحدة الأمريكية في كتاب "المسؤولية الاجتماعية لرجل الأعمال" للكاتب هوارد بووان 1953 فالمؤسسة باعتبارها شخص معنوي، أفعالها ترتكز على أخلاقيات مسيريها، عليها أن تضمن رفاهية العمال وعائلاتهم، ومن بعدهم المجتمع، هذه الأعمال الاجتماعية الطوعية تستهدف بصفة عامة إصلاح الأضرار الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية للمؤسسة[4]. وهي أنشطة تدرج أنشطة خارج الاستغلال. وتطورت هذه المقاربة تبعا للسياق الذي عرفته الولايات المتحدة الأمريكية بعد الأزمة الكبيرة لعام 1930، وظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتطورت في ستينيات القرن الماضي مع ظهور الحركات المدنية المهتمة

[1] Michel capron, **l'économie éthique privée** :la responsabilité des entreprises à l'épreuve de humanisation de la mondialisation, UNESCO 2003. P11.

[2] ثامر ياسر البكري، التسويق والمسؤولية الاجتماعية ،مرجع سابق،ص 34.

[3] Michel capron, **l'économie éthique privée**, Op Cité, p12.

[4] Françoise Quairel et Michel Capron, "**le couplage responsabilité sociale des entreprises- et –développement durable - : mise en perspective, enjeux et limite**s", revue Française de socio-économique,2013/1n°11,p127.

بحماية المستهلكين، وحماية البيئة، محاربة التمييز العنصري، والتي عملت من أجل احترام حقوق الإنسان والبيئة والمستهلكين في سلوك وأنشطة المؤسسات خاصة الكبيرة[1].

3. **مقاربة المنفعة الاستراتيجية L'approche stratégique utilitariste:** ظهرت أولا في الولايات المتحدة الأمريكية في سبعينيات القرن الماضي، وعرفت تطورا كبيرا في نهايته، ارتكزت على المتطلبات الاقتصادية من وجهة نظر المؤسسة، فالسلوك الاجتماعي للمؤسسة يجب أن يخدم أدائها الاقتصادي. أدى هذا التوجه الجديد في الأوساط الإدارية والأكاديمية إلى الاهتمام بدراسة العلاقة بين الأداء الاجتماعي والاقتصادي للمؤسسة[2]، ومحاولة إثبات علاقة ايجابية بينهما، إلا أنه لم يتم ذلك بصورة حاسمة، ففي 51 دراسة خلال 25 سنة الماضية (2003)،20 دراسة خلصت إلى علاقة سلبية و22 دراسة خلصت إلى علاقة ايجابية فيما لم تصل 09 دراسات إلى نتائج حاسمة وبقت دون خلاصة.[3] إلا أن هذه الدراسات دعمت في بعض الأوساط الإدارية فكرة أن هناك فائدة من الإدماج الطوعي للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات .

أصبح هذا الخطاب يقدم حجج قد تشجع المؤسسات على تطوير وتنفيذ استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية من أجل اكتساب ميزة تنافسية، وانتشر هذا الرأي في أوروبا على نطاق واسع مع تواجد تربة خصبة أعدت منذ السبعينيات من خلال الاهتمام بالانشغالات الاقتصادية والاجتماعية في الأوساط الإدارية والأكاديمية.

4. **نظرية أصحاب المصلحة la théorie des parties prenantes:** إن أول من استعمل مصطلح أصحاب المصلحة في مجال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هو فريمان Freeman سنة 1984[4] ، إلا أن فكرة أصحاب المصلحة بدأت من أعمال آدم سميث Smith Adam سنة 1759 م وأعمال Means et Berle سنة 1932 م و Bernard سنة 1938 م، أما ظهوره كمفهوم فيرجع لاجتماع عام 1963 في معهد ستانفورد للأبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد ذلك تنوعت نظرة المتخصصين إلى هذا المفهوم عبر الزمن[5]. إن نظرية أصحاب المصلحة

[1] Article de Michel Capron « RSE » .ww.mtpf.mlab-innovation.net/fr/assets/ressources/pdfok/capronvf.pdf. p03. Date de consultation le 13/02/2013 14 :30.

[2] Michel capron," **déconstruire la RSE pour retrouver le sens des relations entreprise-société. Jalons pour un nouvel agenda de recherche**", Revue de l'organisation responsable, 2011/1 vol.6, p9

[3] Michel capron**, l'économie éthique privée**, op cité p12.

[4] Samuel Mercier," u**ne analyse historique du concept de parties prenantes : quelles leçons pour l'avenir ?",** management et avenir, 2010/3 ,p142.

[5] حمزة رملي و اسماعيل زحوط ،**"دور ادارة العلاقة مع أصحاب المصلحة في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية "**، ملتقى ورقلة 20.21 نوفمبر 2012 ،مرجع سابق ،ص 326 .

stakeholder الأكثر استعمالا من قبل الباحثين أو الفاعلين في المؤسسات. فهي تمثل المؤسسة في قلب مجموعة من العلاقات مع شركاء لا يقتصر فقط على أصحاب الأسهم، بل كل الفاعلين الذين يمكن أن يؤثروا أو يتأثروا بنشاط وقرارات المؤسسة. فأصحاب المصلحة هي تلك المجموعات التي تعتبر حيوية لبقاء ونجاح المؤسسة، وعرفها فريمان و وافقه كثير من الكتاب والمنظرين "الجماعات والأفراد التي يمكن أن تؤثر أو تتأثر بأهداف و انجازات المؤسسة "[1].

أصبحت نظرية أصحاب المصلحة تستعمل لتعريف واعطاء معنى للمسؤولية الاجتماعية :فالمسؤولية اتجاه المجتمع أصبحت المسؤولية اتجاه أصحاب المصلحة، وهناك عدة تقسيمات لأصحاب المصلحة أبرزها:[2]

- **تقسيم فريمان:** أصحاب المصلحة الرئيسيين مدرجين ضمن العملية الاقتصادية ولهم عقد صريح مع المؤسسة : أصحاب الأسهم، الموظفين، الزبائن، الموردين....الخ. وأصحاب المصالح الثانويين لهم علاقات اختيارية أو غير اختيارية مع المؤسسة في إطار تعاقد ضمني أو أخلاقي : المنظمات غير الحكومية...الخ.
- أصحاب المصلحة الداخليين و الخارجيين.

هناك عدة تقسيمات أخرى إلا أنه يمكن أن نوضح أهم أصحاب المصلحة للمؤسسات كما في الشكل التالي:

الشكل رقم (1.2): أصحاب المصلحة

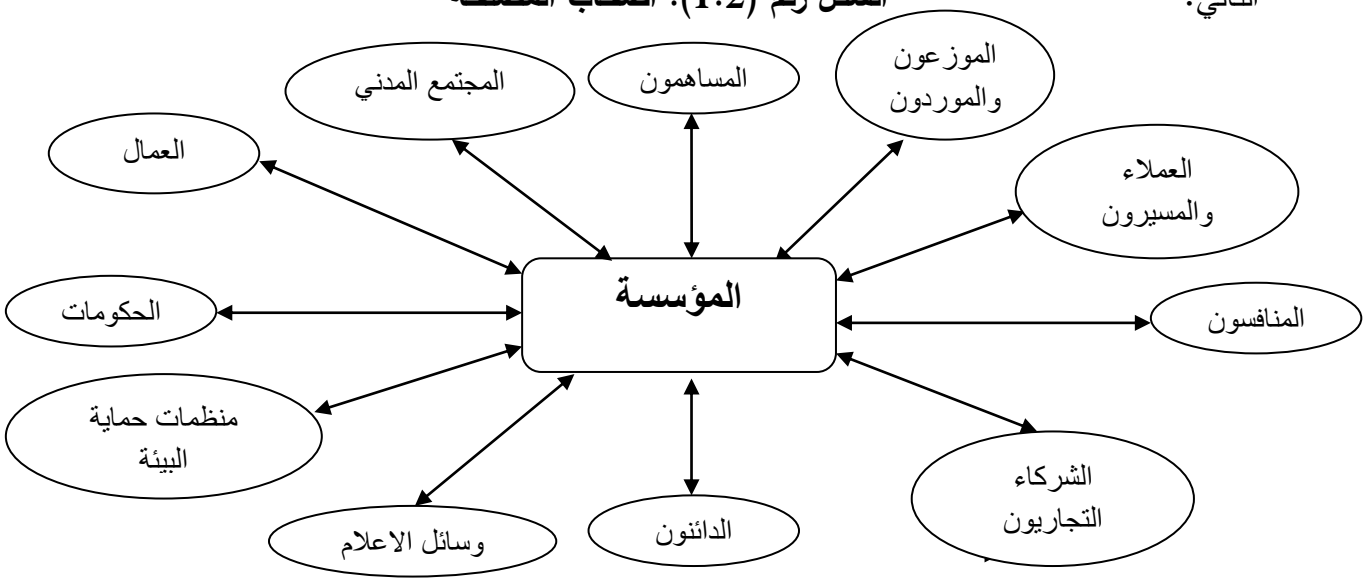

Source : Aurélier Acquier et Frank Aggeri, **une généalogie de la pensée managériale sur la RSE**, Revue française de gestion,2007/11N°180, p143 .

[1] نفس المرجع السابق ،ص 326.

[2] Michel capron, l'économie éthique privée, Op cité , P14.

من خلال الشكل السابق، نجد أن أصحاب المصلحة يختلفون من خلال شرعيتهم والسلطة التي يمكن أن يمارسوها على المؤسسة (الزبائن الموردين المساهمين) العمال أو الجمعيات البيئية ،وبالتالي تختلف درجة ضرورة الاستجابة إلى مطالبهم ، إلا أنه يجب الإصغاء إلى جميعهم ومحاولة التوفيق بين مختلف مطالبهم واحتياجاتهم.

أصبحت نظرية أصحاب المصالح أداة أساسية وحاسمة لأخذ بعين الاعتبار وبشكل ملموس الجهات الفاعلة في المحيط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمؤسسة ،واقامة اطار تحليلي لتوقعات المجتمع المدني (أصحاب المصلحة) ووسائل ترضيته.

5. **مقاربة الاستدامة:** ظهرت في تسعينيات القرن الماضي خاصة في الدول الأوروبية، وتعتبر الأكثر حداثة ومازالت في طور التبلور والنضوج، ترتكز هذه المقاربة على فكرة أن المؤسسة ليست موجودة في السوق فقط ولكن أيضا في المجتمع.[1]

فالمؤسسة إذن يجب أن تكون حساسة لضغوط المجتمع المدني أو تحدياته ،وعليها أن تتفاعل مع الرهانات والمخاطر الرئيسية التي تواجهها الإنسانية ويتحملها كوكب الأرض ،فالمؤسسة لا يمكنها أن تنجح وتنمو وتستمر دون وجود بيئة صحية وقابلة للحياة. فينبغي أن يكون سلوك المؤسسات غير مدمر للموارد التي تضمن استمرارية هذه المؤسسات.

وهناك من يطلق على هذا المقاربة "المفهوم البيئي للمسؤولية الاجتماعية"، و مرتكزات هذا المفهوم كما يلي[2] :

أ) القيم العقلانية لإدارة المؤسسة تتمثل في تحقيق مصلحتها الذاتية ولكنها مسئولة في نفس الوقت عن مصالح المجتمع، في ضوء القرارات التي تتخذها ،وعليه فما هو نافع وضروري للمجتمع من شأنه أن ينال اهتمام المؤسسة. فالأرباح شيئا ضروري وجوهري للمؤسسة ولكنها لا تمثل هدفها الوحيد فالأفراد هم الأكثر أهمية لها.

ب) العلاقة مع المستهلك ترتكز على كونها مسئولة عن تجهيزه بالسلع والخدمات التي يحتاجها بالوقت والمكان الملائم مع ضرورة مراعاة النوعية والمعلومات التي يحتاجها ن وبما يحقق رفاهيته ويشبع حاجته منها.

[1]Michel capron, article « RSE » site internet, op cité, p09.

[2]ثامر ياسر البكري ،**التسويق والمسؤولية الاجتماعية** ، مرجع سابق ؛ص ص 42 – 43 .

ت) النظرة إلى العاملين في المؤسسة تنطلق من أن لكل فرد كرامته، والفرد عندما يشغل في المؤسسة فانه لا ينفصل عن كونه إنسانا وكونه رجلا اقتصاديا بنفس الوقت ،لذلك فان الإدارة تستوعبه بالكامل وبما يحمل من مشكلات ومن خلال تنظيمه كعنصر مساهم في عمل المجموع وأكثر من أن تلوح له بعصا العقوبة والتهديد.

ث) القيم التكنولوجية لها أهميتها ولكن لا يجب أن تطغى على قيم الأفراد.

ج) القيم التي تمليها الحكومة يكون من الضروري أخذها بعين الاعتبار في تحقيق مبدأ "نوعية الحياة" أكثر من أن تتخذ الإدارة موقفا سلبيا أو معارضا الحكومة ،وبذلك فإن الإدارة تخلق روح التعاون بينها وبين الحكومة ،وفي العمل على تجاوز ومعالجة المشكلات التي يعاني منها المجتمع.

ح) المحافظة على البيئة وجعلها مسؤولية الجميع فعلى الإدارة أن تساهم في تحقيق نوعية الحياة للأفراد والمجتمع.

خ) القيم الجمالية يجب أن تدرك من قبل الإدارة لما لها من تأثير كبير في الأفراد وفي كونها جزءا من الحياة التي يعيشونها.

وعليه فان المؤسسات مطالبة بالتحول إلى سلوك مسئول يساهم في إنتاج وصيانة الملكيات المشتركة (السلع العامة)، وهذا يأتي كقبول لعواقب ومخاطر أعمالها في محاولة لاستباق الأمور (وليس فقط إصلاح الضرر) واعادة استيعاب التكاليف المتكبدة من قبل المجتمع ،وبالتالي فالأهداف الاجتماعية والبيئية تدمج على نفس المستوى في قلب حرفة المؤسسة ولا تكون أجزاء في مصادر خارجية.

فهذا المفهوم للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يتعرض إلى المشكلات الكلية في إطار التنمية المستدامة ،ويقحم تعريف للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كمساهمة هذه المؤسسات في التنمية المستدامة، إن المزاوجة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة مر بعدة مراحل أهمها إعلان ريو[1] ففي دراسة لأكبر 250 مؤسسة في العالم حول تقاريرها المالية في 2005 تضمنت 70 % من التقارير تقرير التنمية المستدامة ،في حين سنة 2002 ضمت فقط 20 منها تقرير بعنوان (الوقاية، الأمن، البيئة).[2]

[1] Voir Françoise Quairel et Michel Capron, le couplage « RSE » et « DD », OP cité, P P 131 -140.
[2] Ibid , p 131.

إن العرض السابق يمكننا من القول أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تطورت وتبلورت تبعا لتطور العلاقة بين المؤسسة والمجتمع وتغير دور المؤسسة في محيطها.

المطلب الرابع: أبعاد المسؤولية الاجتماعية

إن الاختلاف في تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يظهر أيضا عند تحديد مكونات وأبعاد هذه المسؤولية ففي دراسة Alexander Dahlsrud أن هناك 05 أبعاد للمسؤولية الاجتماعية من خلال 37 تعريف للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ما بين 1980 إلى 2003 .

الجدول رقم (2.2): الأبعاد الخمسة للمسؤولية الاجتماعية حسب ألكسندر

الأبعاد	التعريف يرتكز على	أمثلة
البعد البيئي	البيئة الطبيعية	.بيئة نظيفة .الإشراف البيئي .دمج الاهتمامات البيئية في العمليات التجارية
البعد الاجتماعي	العلاقة بين المؤسسة والمجتمع	.المساهمة في بناء مجتمع أفضل .دمج الاهتمامات الاجتماعية في العمليات التجارية .بحث النطاق الكامل لتأثير المؤسسة على المجتمع.
البعد الاقتصادي	مظهر اجتماعي اقتصادي أو مالي يعرف المسؤولية كعمليات تجارية ومالية	.المساهمة في التنمية الاقتصادية .المحافظة على ربحية العمليات التجارية
بعد أصحاب المصلحة	الأطراف المعنية أو مجموعات أصحاب المصلحة	.التعامل مع أصحاب المصلحة .كيف تتعامل المؤسسة مع العاملين، الموردين، الزبائن، والمجتمع
البعد الاختياري	إجراءات وأفعال غير ملزمة قانونا	.ترتكز على الأخلاقيات .تجاوز الالتزامات القانونية

Source: Alexander Dahlsrud,” **How Corporate Social Responsibility is Difined: an analysis of 37 Difinitions**” , Corporate Social Responsibility and Environmental Management,15 (1-13) 2008,p4.

من الجدول السابق نرى أن ألكسندر يقسم المسؤولية الاجتماعية إلى 05 أبعاد متفاوتة، إلا أن هناك تقسيمات أخرى مثل التقسيم الذي يرتكز الى طبيعة المسؤوليات (الاقتصادية، القانونية، الأخلاقية،

التقديرية) حسب كارول 1979 و وود 1991 "A.B caroll 1979 et D.J wood 1991"، وتكون كل مستوى لهذه المسؤولية رهانات كما يلي[1]:

أ) **المسؤولية الاقتصادية:** تعني اضطلاع المؤسسة بإنتاج السلع والخدمات وعرض مناصب عمل وكذا خلق الثروة للمساهمين بعرض منتجات وخدمات بأسعار تعكس التكاليف الحقيقية مع إدماج التأثيرات الخارجية للإنتاج ، واتباع أساليب إنتاج غير ملوثة ما أمكن ذلك.

ب) **المسؤولية القانونية:** وتتطلب احترام القوانين والتشريعات والتجاوب مع السياسات العامة الرامية الى حماية المنافع العامة والاستفادة من تسهيلات المراسيم التنظيمية من اجل إدماج الاعتبارات البيئية في المؤسسة.

ت) **المسؤولية الأخلاقية responsabilité éthique** : بإتباع المبادئ الأخلاقية الأساسية مثل الأمانة.

ث) **المسؤولية التقديرية responsabilité discrétionnaire:** التصرف بمثابة مواطن نموذجي في كل الميادين أبعد مما يفرضه القانون أو تتطلبه قواعد الأخلاقيات ، وعدم الاكتفاء بعدم تقديم تأثيرات سلبية إلى المجتمع ،بل العمل على خلق أثار ايجابية .

من خلال مما سبق نجد أن للمسؤولية الاجتماعية ثلاث أبعاد (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي) وهناك من يضيف أبعاد أخرى، إلاّ أنها تصب في الأخير في الأبعاد الثلاثة السابقة.

ظهرت عدة مواصفات ومعايير وطنية ودولية تهتم بالمسؤولية الاجتماعية منها المواصفة الأمريكية8000 sa* و أصدرت منظمة الايزو مواصفة للمسؤولية الاجتماعية سنة 2010 وهي ISO 26000 (لا تمنح شهادة لها) .

ويمكن توضيح أهم الالتزامات المرتبطة بتطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة كما يلي:

[1] Mourad Aftarça & Thierry Jacquot, " **la représentation de la RSE : une conformation entre les approches théorique et les visions managériales**", 16 conférence internationale de management stratégique, pays de la Loire Angers 2005.p 6.

*المواصفة8000 SA هي أول مواصفة في المسؤولية الاجتماعية تعتبر اطار للمؤسسات في مجال أخلاقيات الأعمال من اصدار جمعية غير حكومية أمريكية سنة 1998 ترتكز على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تهتم بشروط العمل وتمكن المؤسسات من الاتصال الجيد بأصحاب المصلحة وتركز على الجوانب الاجتماعية للتنمية المستدامة وتضع اطار لقياس العمليات المرتبطة ب: الحق في النقابة .استعمال عمالة الأطفال .أوقات العمل .الصحة والسلامة المهنية. الأجر العادل.

الجدول رقم (3.2):المسؤولية الاجتماعية 7 التزامات و28 أساس عمل

الالتزامات	أساس العمل
احترام مصالح الزبائن والمستهلكين	1. ضمان سلامة المنتجات و الخدمات وصحة المستهلكين 2. توفير معلومات دقيقة وواضحة لتكوين واستخدام وصيانة وتخزين و التخلص من المنتجات. 3. تجنب الادعاءات المضللة و تقديم المنتج أو الخدمة بعد التزام الجودة والشروط التعاقدية. 4. ضمان للزبائن النظر في شكاويهم وطلباتهم وتسويتها بسرعة . 5. احترام خصوصية الزبائن والمستهلكين وحماية مصلحتهم الشخصية.
حماية البيئة	6. الأخذ في الاعتبار الآثار البيئية (الاحتباس الحراري. فقدان التنوع البيولوجي.....)عند اتخاذ القرار. 7. تحديد إطار عمل يساعد في حماية البيئة بما في ذلك تحسين الأداء البيئي. التدريب وتوعية الموظفين والتواصل والتعاون مع المجتمات المحلية 8. السيطرة على استهلاك الماء والطاقة والمواد الخام. 9. الحد من التلوث البيئي المتعلقة بأنشطة المؤسسة في الحالة العادية أو الحوادث .
العمل بولاء ومسؤولية في الأسواق	10. تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والمقاولين والموردين وإدماج المعايير الاجتماعية والبيئية في عملية الاختيار. .11 تشجيع إنشاء علاقات دائمة مع الموردين. 12. منع أي عمل فساد. 1 احترام قواعد المنافسة وحقوق المنافسة.
تطوير رأس المال البشري	14. توفير معلومات دقيقة عن مختلف عناصر الأجر . 15. تنمية مهارات الموظفين وضمان معلومات دقيقة عن معايير وطرائق التقييم المهنية والترقيات. 16. تجنب الإفراط في استخدام العقود التي تنطوي على انعدام الأمن. 17. متابعة التشريعات المتعلقة بالنظافة و الصحة والسلامة ووضع إجراءات للوقاية من الحوادث و الأمراض المهنية. 18. احترام قانون العمل والاتفاقيات الجماعية في الوقت المحدد وضمان الربط بين العمل والحياة الخاصة. 19. تعزيز الحوار الاجتماعي.
احترام الحقوق الأساسية للأفراد	20. احترام الحق في تنظيم وتشجيع المفاوضات الجماعية. 21. منع جميع التمييز وتعزيز تكافؤ الفرص. 22. الامتناع عن استخدام عمالة الأطفال والعمل الشاق وجميع الأعمال غير المشروعة. 23. احترام الكرامة والحقوق الأساسية.
الجمع بين مصالح المؤسسة والمصلحة العامة	24. المساهمة في التنمية البشرية والاقتصادية لمجتمعات موطن المؤسسة. 25. تعزيز امكانية الوصول الى المنتجات والخدمات ذات المصلحة العامة. 26. المشاركة في المبادرات ذات المصلحة العامة.
ضمان الشفافية في نظام الرقابة واتخاذ القرار	27. التأكد أن الهيآت الإدارية والإشرافية يضمنون تماما مسؤولياتهم. 28. ضمان استخدام أجهزة الرقابة والتدقيق لضمان الاعتماد على ادارة المخاطر الرئيسية.

Source : Sobczak André et Cam Cécile , « **Certification RSE : la quête du label** », L'Expansion Management Review , 2013 /4 N° 151, p. 13.

المبحث الثاني : المسؤولية البيئية للمؤسسات.

لم يسبق أن حظيت البيئة بهذا الاهتمام في أي وقت مضى، كما لم يسبق أن واجهت المؤسسات خاصة الصناعية منها نقدا واتهاما بالمسؤولية عن تدهور البيئة، مع تزايد التأكد أن حماية البيئة أضحت المجال الأكثر اهتماما سياسيا وثقافيا وتسويقيا، والمجال الذي يحمل رهانا وتحديا للأعمال بسبب تفاقم المشكلات البيئية.

وسنتناول من خلال هذا المبحث ما يلي:

- المؤسسة من منظور بيئي.
- تطور التفاعل بين المؤسسة والبيئة.
- مفهوم المسؤولية البيئية للمؤسسات.

المطلب الأول : المؤسسة من منظور بيئي.

يختلف مفهوم المؤسسة باختلاف زاوية النظر إليها، فهناك المنظور القانوني والتنظيمي والمنظور النظمي والمنظور البيئي.

1. **من منظور قانوني :** تعد المؤسسة الاقتصادية تجمع بشري يتم من خلاله توحيد جهود أعضائه وتضافرها ،من أجل تحقيق أهداف مشتركة أنشأت المؤسسة من أجلها ،وفق إطار قانوني يحدد الحقوق والواجبات والصلاحيات التي تربطهم ببعضهم و بالمحيط الخارجي للمؤسسة.
2. **من منظور تنظيمي :** تعد المؤسسة جملة من الوظائف والمهام و المسؤوليات تتصل فيما بينها ضمن قنوات متعددة ، حيث يختلف كل هذا باختلاف تلك الوظائف والمهام و قنوات الاتصال ،إذ لكل منها البناء التنظيمي الذي يلائمها، ويتم كل ذلك وفق جملة من التقنيات والمهارات تتمثل في التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة وصنع القرار .
3. **من منظور النظم :** تعد المؤسسة نظاما متشابكا مفتوحا يتكون بدوره من مجموعة من الأنظمة الفرعية يؤثر ويتأثر ببيئة الأعمال المحيطة به ،حيث يمثل العملاء والموردين والمنافسة وتقلبات الأسواق وغيرها الأكثر تأثيرا فيه ،علاوة على المكونات الاقتصادية الأخرى والقانونية والمناخ السياسي و الثقافي والاجتماعي وغيره.
4. **من منظور الانتاج :** إن محصلة وظائف المؤسسة الاقتصادية تتمثل في الإنتاج التي يعبر عنها "عمليات خلط وتحويل المدخلات (المواد) المادية والبشرية وتناسقها وفق نسب معينة ،تعطي

في الأخير مخرجات من سلع وخدمات جاهزة للاستعمال ،تتعدد فيها المنافع و المزايا لطالبيها ومسيريها وعامليها وللمجتمع بأسره.

5. **مدخل الموارد :** إن المؤسسة تأخذ مواردها من البيئة التي تحوي ومن هنا تنشأ علاقتها الأولى معها، هذه البيئة التي تمثل أيضا المصدر الأول لدوام وتواصل أسباب الحياة عموما والتنمية على وجه الأرض.

مما سبق يمكن إدراج الملاحظات التالية:

- إن المؤسسة الاقتصادية تمثل بعدا اقتصاديا بالدرجة الأولى يتمحور حول مجمل النشاطات التي تقوم بها ،والمتمثلة في مختلف عمليات تحويل المدخلات بمنتهى الإتقان وباقتصاد كبير في التكاليف والجهد والوقت، بالتوافق مع احترام متطلبات الزبون مما يمكنها من تقديم منتجات ذات جودة عالية وبأسعار تنافسية.
- إن المؤسسة الاقتصادية تمثل بعدا قانونيا من خلال الخضوع لجملة القوانين التي تحدد وتنظم مختلف نشاطاتها وعلاقات أفرادها فيما بينهم ومع العالم الخارجي.
- إن المؤسسة تمثل بعدا اجتماعيا وثقافيا من خلال العلاقات الاجتماعية التفاعلية المختلفة التي تربط أفرادها وسلوكياتهم وتصرفاتهم وأفكارهم، حيال المؤسسة ضمن ما يعرف بالثقافة التنظيمية .
- كما أن للمؤسسة أبعادا سياسية وتكنولوجية وبيئية وغيرها من الأبعاد.

المطلب الثاني : تطور التفاعل بين المؤسسة والبيئة

إن تعامل المؤسسات مع البيئة مر بعدة مراحل هي:

1. **مرحلة البيئة المجانية :** هذه المرحلة تمتد إلى النصف الثاني من القرن الماضي وكانت البيئة بالنسبة للمؤسسات والاقتصاد كمعطى مجاني خارجي تمتاز بموارد لا محدودة ، فكان الاستهلاك المفرط للموارد من أجل الإنتاج الواسع ، وكان من نتائج ذلك : الكبير جميل، المؤسسة العملاقة ذات مزايا كبيرة في قيادة التكلفة . والطاقة متاحة بأسعار لا تذكر في هذه الظروف كانت المؤسسات الصناعية لا تضع في أجندة أعمالها التلوث أو الرقابة عليه.[1] ويمكن توضيح ذلك كما يلي :

[1] نجم عبود نجم، مرجع سابق، ص46.

الشكل(2.2): التدفقات الاقتصادية

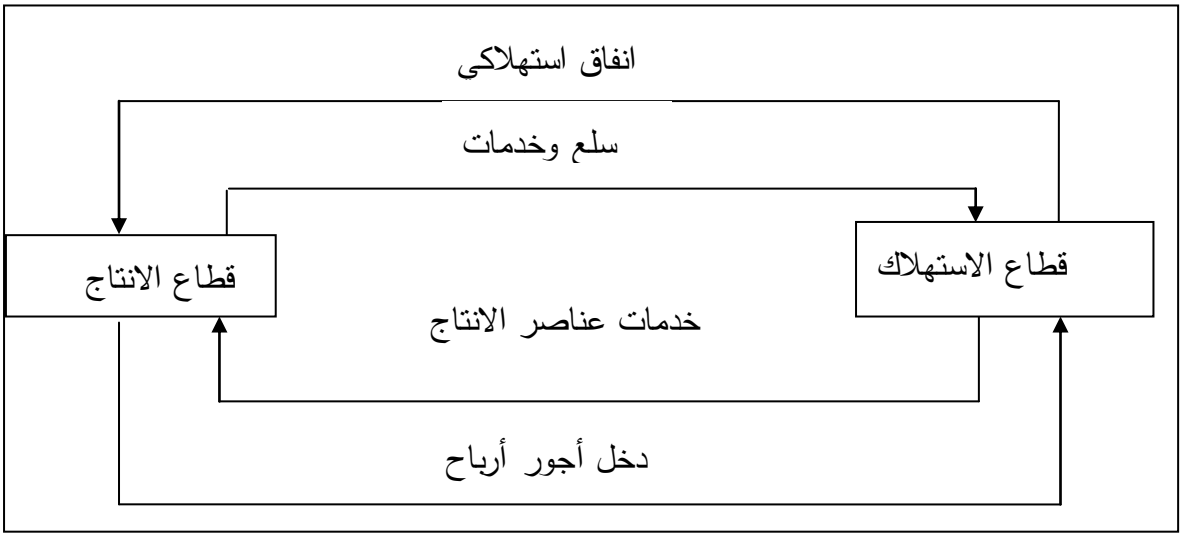

المصدر: المرسي سيد حجازي، **تطور العلاقة بين الاقتصاد والبيئة دراسة تحليلية**، مجلة الملك سعود للعلوم الإدارية، المجلد الثامن، العدد 16، الرياض، 1996، ص278 .

يبين الشكل السابق ، أن قطاع الأعمال يزود قطاع العائلات بالسلع والخدمات، وفي المقابل يتلقى منه الموارد الإنتاجية. التي يستخدمها في عملية إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية ولذا فان حجم الناتج الداخلي الخام في هذا النموذج على حجم الموارد الاقتصادية وليس الموارد البيئية لأنها اعتبرت موارد مجانية لكونها غير نادرة.

في هذا النظام ساد نموذج انتاجي لا يكترث للبيئة أو التلوث أو الموارد البيئية ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

الشكل (3.2): تحول نظم الانتاج المرحلة 1 الكل في المجاري

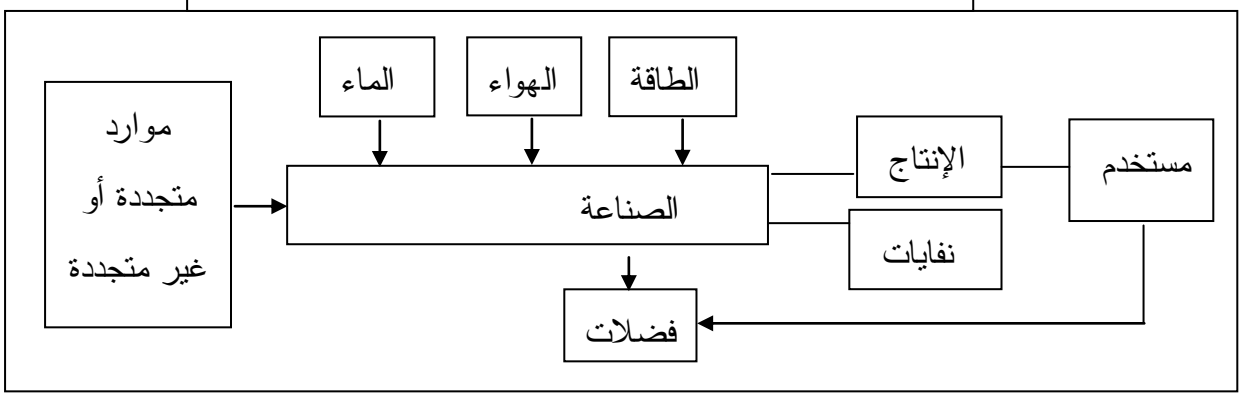

Source :Pierre André, Claude E declisle et Jean Pierre Revéret,**l'évaluation des impacts sur l'environnement**, Presse internationales polytechnique,3 Emme édition Canada 2010,P22

من خلال الشكل السابق، نلاحظ أن كل مدخلات النظام الاقتصادي ستتحول إلى نفايات بشكل مباشر أثناء عملية الإنتاج، أو بشكل غير مباشر بعد الاستعمال (نهاية دورة حياة المنتوج).

2. **مرحلة الاهتمام بالأعمال مع حماية البيئة** :امتدت هذه المرحلة من أوائل الستينيات إلى ثمانينات القرن الماضي، فبعد تفاقم المشاكل البيئية (كما رأينا في الفصل السابق) ومع تزايد تكاليف الأخطار والحوادث البيئية، برزت العديد من التساؤلات حول إمكانية استمرار الأنشطة الاقتصادية مع تزايد تأثيراتها على البيئة، وبما أن النمو الاقتصادي الهدف الأكبر للمجتمعات اتجه التفكير نحو محاولة التحكم في الخسائر البيئية مع استمرار النشاط الاقتصادي واتجه العمل على تنفيذ المستويات المسموح بها من التلوث فتم إنشاء وحدات حكومية في مختلف الدول لحماية البيئة بهدف الإشراف على مدى التزام الصناعات بالحدود القصوى المسموح بها، واللازمة لحماية الصحة البشرية والكائنات الحية الأخرى .

الشكل (4.2): تحول نظم الانتاج المرحلة 2 معالجة النفايات واعادة الاستخدام

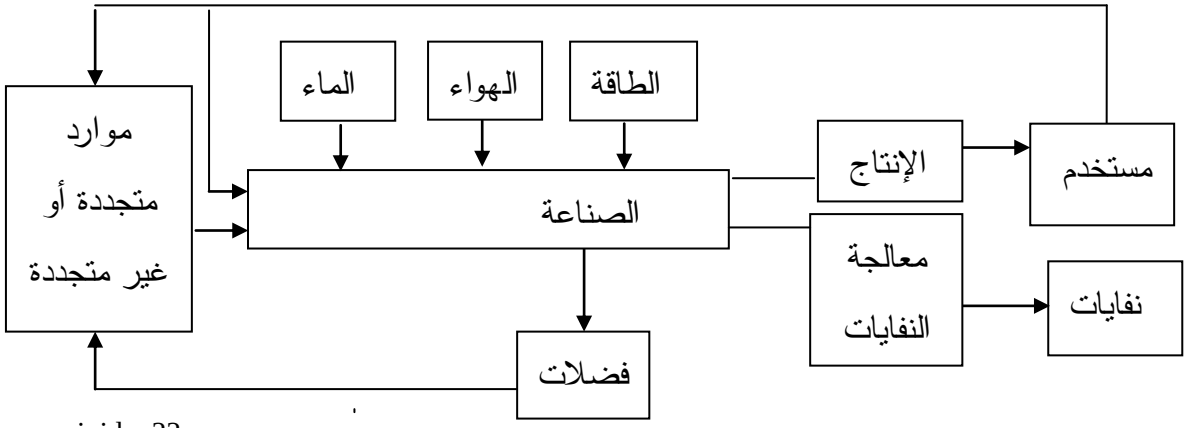

Source :ipid, p22.

3. **مرحلة التنمية الاقتصادية البيئية:** بدأت هذه المرحلة من منتصف الثمانينات ولازالت تلقى الاهتمام الكبير من قبل الاقتصاديين في الوقت الراهن، في هذه المرحلة تعززت ضرورة وجود تكامل بين النظم الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وأن هناك قيدا جديدا عن النمو الاقتصادي وهو حجم الرأسمال الطبيعي وهذا المورد يتطلب إدارة رشيدة وهنا محاربة التلوث في المنبع من خلال التصميم لمنتوجات خضراء تتطلب مواد صديقة للبيئة ما أمكن ذلك وتنتج بطريقة تضمن كفاءة في استعمال الطاقة وهذا من أجل تحسين عمليات الإنتاج وتخفيض الاحتياجات من الموارد والعمل على الاسترجاع الداخلي للمواد كما يبين الشكل التالي:

الشكل رقم (5.2): تحول نظم الانتاج المرحلة 3 تحسين العمليات

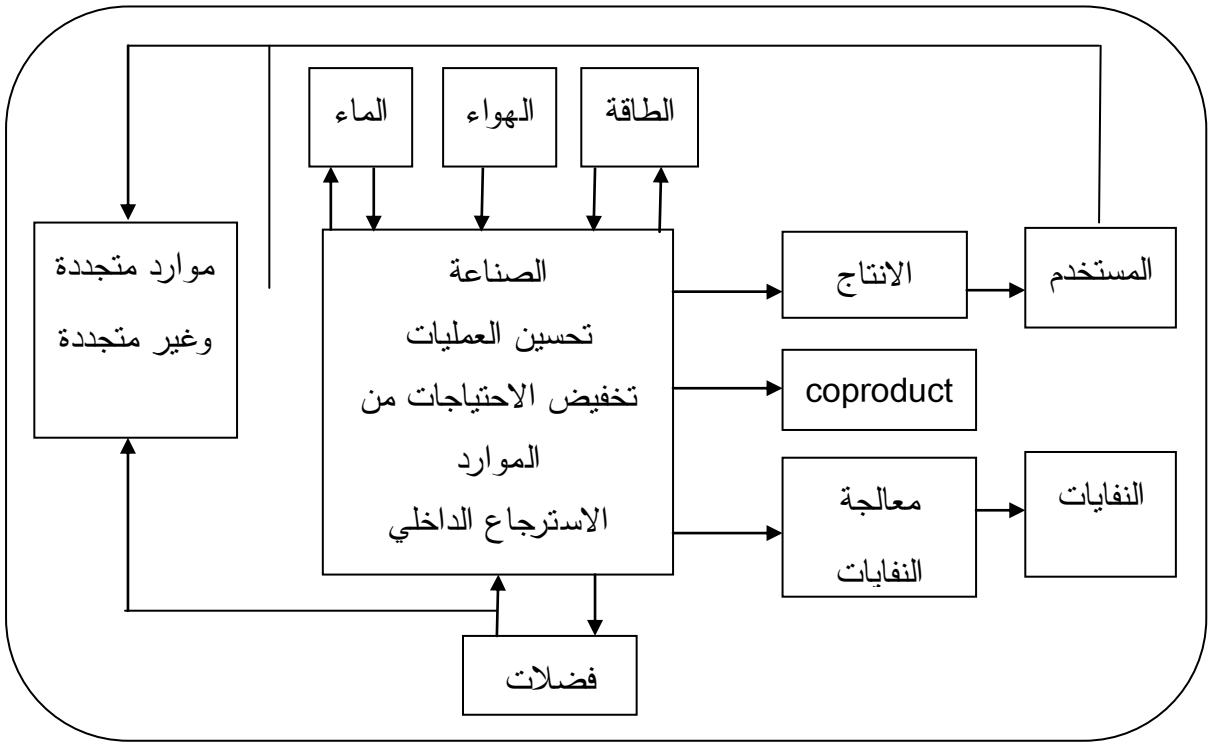

Source :ibid ,p22.

من خلال الشكل التالي يمكن أن نورد الملاحظات التالية :

- الاسترجاع الداخلي للفضلات والنفايات واعادته إلى نظام الإنتاج.
- العمل على كفاءة الطاقة في العملية الإنتاجية.
- العمل على كفاءة في استغلال الماء والمواد الأولية.

من الأشكال السابقة ، نلاحظ أن نظم الإنتاج قد تطورت تبعا لتطور العلاقة بين عالم الأعمال والبيئة، هذه العلاقة فيها محددين أساسيين هما التكنولوجيا* والمنافسة، فهما المتهمان في التأثيرات

*التكنولوجيا يعني التطبيقات العلمية للعلم والمعرفة في جميع المجالات ،وهي ركيزة أساسية في التطور الصناعي والاقتصادي ، وبذلك أسهمت في رفع مستوى المعيشة وزيادة قدرة الانسان على اشباع حاجته ،إلا ان سادت لوقت طويل تكنولوجيا ملوثة مستندة الى النظرة الضيقة الاقتصادية للبيئة على أنها مجانية ومواردها غير منتهية ،فكانت عمليات الانتاج متلفة للموارد مبذرة للطاقة غير قابلة للتدوير وتتصف بكثرة التلف والنواتج الجانبية المضرة ،وقد شاع لوقت طويل أن التكنولوجيا قادرة أن تحل كل المشكلات وحتى المشكلات المرتبطة بالبيئة .هذا ما أدى الى تفاقم المشكلات البيئية ،وبذلك فان التحول الى اقتصاد بيئي (أخضر) يتطلب تحولا تكنولوجيا نحو التكنولوجيا الخضراء النظيفة وقد تكون هذه التكنولوجيا اما جديدة كليا كنتاج للابتكار الاخضر او هي نتاج لتحسينات المستمرة في التكنولوجيا الحالية لتصبح أكثر ملائمة مع مطالب البيئة المستدامة أو أقل ضررا على البيئة .ان هذه التكنولوجيا تعزز نمطا جديدا من الابتكار والتحسين المستمر ،وتكون مستدامة ماكان ذلك ممكنا من خلال اعتمادها على مواد وطاقة متجددة وقابلة لاعادة التدوير وذات كفاءة عالية باستخدام مواد أقل لمخرجات أكثر،وتعمل على تخفيض الانبعاثات والنفايات الى أقل مايمكن ، وهذه التكنولوجيا لا تهدف الى معالجة النفايات في نهاية الأنبوب بل تعمل على الوقاية من التلوث ابتداءا.ان هذا التحول التكنولوجي يتطلب تعاونا دوليا ونقل للتكنولوجيا النظيفة والتجارب الناجحة لأن الابتكارات تكون في الدول المتطورة .ان التحول التكنولوجي عملية تراكمية تكتنفها حالة عدم اليقين من حيث توجهها ونتائجها ويشير التاريخ أنه ليس هناك ليس هناك حيلة تكنولوجية بسيطة لتغيير الانتاج والاستهلاك وان احداث هذا التغيير الجذري في التكنولوجيا سيترك أثارا قوية متفاوتة بين البلدان وداخلها ؛ ويتطلب هذا التحول التكنولوجي الاهتمام بالصناعة والاهتمام بأنظمة

السلبية للأعمال على البيئة وهما في نفس الوقت العاملان المحفزان في تحسين العلاقة بين الأعمال والبيئة، ففي المرحلة الأولى وتحت ضغط المنافسة وانتشار التكنولوجيا الملوثة وعدم الاهتمام بالبيئة كان الإنتاج يحول الموارد الطبيعية إلى نفايات بطريقة مباشرة أثناء الإنتاج أو بطريقة غير مباشرة بعد الاستعمال النهائي، أما في المرحلة الثانية ومع ظهور تشريعات بيئية تضع حدود التلوث المسموح بها، دأبت المؤسسات على محاولة تخفيض تأثيراتها السلبية وباستعمال التكنولوجيا المتاحة وذلك بخفض المخرجات الملوثة ومعالجة الملوثات وكانت ترى إلى هذه الاستثمارات كمشروعات اقتصادية على أساس تحليل التكلفة – العائد. أما في المرحلة الثالثة فان تم التحول ما أمكن إلى التكنولوجيا الخضراء ومحاولة محاربة التلوث من المنبع وذلك بالعمل على تحسين كفاءة العمليات وتخفيض الاحتياجات من الموارد والاسترجاع الداخلي والعمل على خلق منتجات خضراء.

المطلب الثالث : مفهوم المسؤولية البيئية للمؤسسات.

إن البعد البيئي أحد أبعاد المسؤولية الاجتماعية ، وأخذ يكسب هذا البعد أهمية أكثر مع تفاقم المشكلات البيئية، واعتبار التدهور البيئي مشكلة عالمية تتجاوز الأوطان والأقاليم ، مع تكاثف الجهود الدولية لحماية البيئة، عرّفت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بالالتزام الطوعي للمؤسسات بالمساهمة في تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية (اللجنة الأوروبية 2002)، فمن خلال هذا التعريف المسؤولية البيئية هي جزء مضمر في المسؤولية الاجتماعية حتى إذا لم يتم تضمين البيئة في اختصار المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

في الواقع العديد من الدراسات تستخدم مصطلح المسؤولية الاجتماعية في المناقشات حول تخضير المؤسسات (إدماج البعد البيئي في المؤسسات) وبذلك اعتبرت كأحد أطراف أصحاب المصلحة العديدين، وعليه فالمؤسسة التي تتصرف بطريقة مسؤولة اجتماعيا تجاه أصحاب المصلحة، تكون مسؤوليتها اتجاه البيئة كجزء من هذه المسؤولة الكبيرة وبذلك فتعريف المسؤولية الاجتماعية البيئية للمؤسسات هو نفسه المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات[1].

فالمسؤولية البيئية للمؤسسات بالنسبة لـــــــ: (HUCKEL 1995) " تهتم بعلاقة المؤسسة بالبيئة وهي تحوي على التزامات صناع القرار لتحمل مسؤولية الإجراءات التي تهدف إلى حماية

الوطنية للابتكار (النظام التعليمي ومعاهد البحث العلمي والتقني ومراكز تطوير المنتجات في الشركات...) والتحول الى الطاقة المستدامة . ان هذا التحول سيكون مكلفا ماديا واجتماعيا الا ان نتائجه تكون أفضل من أجل الانتقال الى اقتصاد مراعي للبيئة.

انظر تقريرالأمم المتحدة دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم 2011 " التحول التكنولوجي الكبير من أجل اقتصاد مراعي للبيئة "

[1] Jennifer K lynes, Mark Andrachuk**," motivations for corporate social and environmental responsibility: A case study of Scandinavian airlines**", Journal of international management 14(2008), p378.

وتحسين البيئة ككل وهذا بما يتماشى مع مصالحها الخاصة ". و تعرف كذلك أنها " الممارسات التي تعود بالنفع على البيئة (أو التخفيف من الآثار السلبية للأعمال على البيئة) التي تتجاوز ما هو مطلوب من المؤسسات قانونا إلى ما أقره مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة " [1] .

فالمسؤولية البيئية هي مشروع بالشراكة مع أطراف أخرى هدفه تطبيق وتطوير العديد من المبادرات البيئية في قطاع الأعمال يركز على [2]:

أ) الالتزام البيئي للمؤسسة : حيث تقوم المؤسسة بتضمين مبادئ الاستدامة في عملها حتى تكون أثار أعمالها ايجابية على البيئة.

ب) إدارة الموارد والطاقة : والتي من خلالها المؤسسة تكون منتبهة لتأثير نشاطاتها على النظام البيئي.

ت) الشفافية في تصريح المؤسسة عن نشاطاتها حيث يكون هذا التصريح كاملا وسهل الوصول اليه من قبل أصحاب المصلحة.

وقسم اسطو ESTEO مجالات المسؤولية البيئية الى[3] :

- مجال المساهمات العامة .
- مجال الموارد البشرية .
- مجال الموارد الطبيعية و المساهمات البيئية .
- مجال مساهمات المنتوج أو الخدمة .

هذه المساهمات تكون هدفها حماية البيئة بطريقة أو بأخرى، ومع زيادة الاهتمام بالبيئة احتل موضوع المسؤولية البيئية اهتمام الباحثين والدارسين ومخابر البحث حيث شهدت نشر 54 بحث ومقال حول هذا الموضوع في (12) من أكبر المجلات والدوريات المحكمة المتخصصة العالمية مابين 1997 و 2011.[4]

[1] Dirk Holtbrugge & Corinna Dogl**," How international is corporate environmental responsibility? A literature review**", journal of international management,18(2012), P180.

[2] www.kaun group.com/corporate –sociale-and-environmental-responsibility/ le 15/08/2013 .14 :30.

[3] ساسي سفيان و منية غريب ،**المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والمسؤولية البيئية (بين التشريع والتطبيق)** ملتقى ورقلة 20 -21 نوفمبر 2012، ورقلة ،مرجع سابق،ص 353.

[4] Dirk Holtbrugge & Corinna Dogl, OP cité, P183.

المبحث الثالث : تخضير المؤسسات.

لقد اخذت تتطور الإتجاهات البيئية الخضراء من أجل إعادة تخضير البيئة عموما، وكذلك تخضير بيئة الأعمال الداخلية والخارجية ووظائفها وعملياتها بشكل خاص.

فما نعني بتخضير الشركة ووظائفها وعملياتها ؟

المطلب الأول : مفهوم تخضير المؤسسات

إن تخضير المؤسسات أو إدماج الاهتمامات البيئية في المؤسسات أو الاهتمام بالبعد الأخضر للأعمال (النشاط الاقتصادي) يمثل الاتجاه الجديد للأعمال ،ورهان اقتصاد القرن الواحد والعشرين، فعلى المؤسسة أن تضع البيئة في صلب حرفتها ، وأن تترجم هذا في نطاق واسع بإجراءات وعمليات وبرامج وسياسات وعلاقات المؤسسة .

وتشير عملية تخضير المؤسسة إلى تبني المؤسسة لسياسة بيئية شاملة أو جزئية تساهم في جعل المؤسسة متلائمة مع البيئة ،ولوائحها واتجاهاتها الأساسية الآخذة بالتنامي والتأثير على قطاع الأعمال برمته ،فان كان الالتزام البيئي (الالتزام بالتشريعات) المحرك الأساسي لأي تقدم في مجال حماية البيئة،[1] إلا أنها الخطوة الأولى في عملية التخضير حتى تصبح المؤسسة منسجمة مع البيئة ومحققة ميزتها من خلال ذلك ،حتى تكون المؤسسة صديقة للبيئة وتحمي البيئة خلال نشاطها والتي يعني أن تعمل المؤسسة على[2] :

- تخفيض استهلاك المواد الأولية.
- تخفيض استهلاك الطاقة.
- تخفيض كمية وأضرار النفايات.
- استعمال المواد المسترجعة.
- تمديد مدة عمر المنتجات .

أو تصل المؤسسة إلى أن تكون مخرجاتها خضراء صديقة للبيئة، " يكون المنتج نظيف إذا كان مصنوع بشكل نظيف وقابل للاستعمال بشكل نظيف وقابل للرمي بشكل نظيف"[3]. أو تصبح

[1] Jaque Salamitou**," management environnementale**", Dunod, paris 2004, P24.

[2] Emmanuelle Raynoud**," les déterminants de comportement de protection de l'environnement des entreprises**", thèse doctorat institut d'administration des entreprises , Marseille 1997, p29.

[3] عائشة سلمى كيحلي ، مذكرة ماجستير ، مرجع سابق، ص 58.

المؤسسة بإمكانها أن تستجيب إلى حاجات البيئية للمستهلكين الخضر (المستهلكين الذين يشجعون المنتجات الصديقة للبيئة).

المطلب الثاني : ضغوطات ودوافع تخضير المؤسسات.

يتحدد موقف المؤسسة تجاه حماية البيئة نتيجة التأثير الذي تحدثه مجموعة من العوامل ،قد تكون ذاتية (مرتبطة بالمؤسسة ذاتها) وقد تكون نابعة من محيط المؤسسة. أثر هذه العوامل مجتمعة هو الذي يحدد مستوى سعي المؤسسة في عملية التخضير وحماية البيئة، من أهم هذه العوامل:

1.الضغوطات الحكومية : تلجأ السلطات العمومية في أغلب الأحيان إلى وضع مجموعة من التدابير الردعية والمحفزة من أجل دفع المؤسسات إلى إدماج الاهتمامات البيئية في إدارتها، هذه التدابير قد تكون نتيجة توقيع البلد على اتفاقيات وبروتوكولات دولية وتختار الدولة بين أنواع من الأدوات من أجل تنفيذ سياستها البيئية وأهم هذه الأدوات :

أ. **الأدوات التنظيمية** : هي مجموعة من المعايير على المؤسسة أن تتقيد بها وان لم تلتزم بها تكون تحت طائلة العقوبات وهناك أربع معايير أساسية[1] :

- معايير جودة البيئة : هي أهداف عامة لجودة البيئة تتحدد تبعا لقدرة الوسط البيئي على تحمل نوع معين من الملوثات مثل الحد الأقصى لتركيز غاز ثاني أوكسيد الكربون في الجو.
- معايير الإنبعاثات : تحدد الكميات القصوى لانبعاثات ملوث معين في مكان محدد مثل تحديد قوة الضجيج الصادر من السيارات.
- معايير المنتج : تشير إلى الخصائص المتعلقة بالمنتج مثل مستوى الرصاص في البنزين.
- معايير الطرائق : تحدد الطرق والأساليب التكنولوجية الواجب استعمالها في العملية الإنتاجية ،مثل أساليب الإنتاج الأنظف أو التي يجب أن تتوفر في التجهيزات .

ب. الأدوات الاقتصادية:

- الضريبة: هي مبلغ من النقود تحصله الدولة من الأشخاص جبرا عنهم بصفة نهائية بدون مقابل، بهدف تحقيق أغراض عامة[2]. وانطلاقا من هذا التعريف يمكن القول أن

[1] محمد عادل عياض، **"دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة في المؤسسة "**،مجلة الباحث ، جامعة ورقلة،عدد 07/ 2009.2010 .ص 12.
[2] عبد الهادي مقبل ،**"نظرية الضريبة "**،مكتبة جامعة طنطا ، مصر ،2000،ص 8

الضريبة الخضراء (البيئية) هي اقتطاع اجباري يدفعه الممول جبرا بهدف حماية البيئة[1].

- الرسوم : تفرض على المخلفات أو المنتجات المتأتية من استعمال أساليب انتاج ملوثة وهدفها محاربة التلوث .
- الأتاوات :تفرض على جمع ومعالجة النفايات مثل التخلص من النفايات الطبية .

من الناحية النظرية ينظر إلى الرسوم على أنها أداة تسمح بإدماج الآثار الخارجية للأنشطة الاقتصادية وتحاول أن تضيف الفرق بين التكلفة الخاصة والتكلفة الاجتماعية للأنشطة الاقتصادية ،وحتى يتحقق ذلك يجب أن يتم تقييم التكلفة الاجتماعية بطريقة صحيحة، إلا أنه على المستوى التطبيقي فان هذه العملية تعترضها صعوبات ،وبذلك فان الرسوم البيئية تهدف إلى تحقيق الهدف البيئي بأقل تكلفة جماعية.[2]

2 . ضغوطات أصحاب المصلحة :

تنشأ هذه الضغوطات في بادئ الأمر على مستوى المحيط البعيد للمؤسسة والمتمثل في الرأي العام (هناك عدة أطراف فاعلة في صناعته والتأثير فيه) ثم تنتقل هذه الضغوطات تدريجيا إلى المحيط القريب من المؤسسة، هذه الضغوطات تضع المؤسسة أمام مشكلة شرعية نشاطاتها عندما تكون هناك تجاوزات في المجال البيئي.

من أهم هذه الأطراف: المساهمين، المستخدمين، المستهلكين الموزعين البنوك مؤسسات التأمين البنوك جمعيات غير الحكومية خاصة منها جمعيات حماية البيئة....الخ.

أ. المساهمون:

رغم أن هذا الموضوع (اهتمام المساهمين بقضايا البيئة) يعتبر أمر حديث نسبيا ، إلا أن وكالات التقييم بدأت تهتم بوضع مؤشرات للممارسات المسئولة (اجتماعيا وبيئيا) وأصبحت ترفق بتقارير اجتماعية وبيئية ليكون المساهمين على علم بمستوى الأداء البيئي[3]. فالعديد من الدراسات أشارت إلى أغلب المساهمين ينظرون إلى الاستثمار في المؤسسات التي تتميز بأداء بيئي ضعيف على أنه مخاطرة كبيرة .كما أن رغبة المساهمين في الحفاظ على سمعة المؤسسة

[1] نزيه عبد المقصود محمد مبروك ،**"الضرائب الخضراء والرخص القابلة للتداول كأدوات لمكافحة التلوث"**،دار الفكر العربي،ط01 الاسكندرية 2011 .ص 37.

[2] Beaumais O & Cheroleu – Assouline M, **Economie de l'environnement**, Bréal, Paris,2001, PP 78-79.

[3] الأداء البيئي هو النتائج الكمية القابلة للقياس لنظام الادارة البيئية ذات العلاقة بالأبعاد البيئية والتي تم وضعها على أساس السياسة والأهداف البيئية للمنظمة .

هو الحافز الأساسي لهم للاهتمام بقضايا حماية البيئة، لذا فهم يضغطون على الهيئة الإدارية من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا المجال .[1]

ففي بحث حول المواقع الالكترونية للمؤسسات التي تحوي مواقعها الالكترونية على قائمة مستقلة بالبيئة (صفحة مستقلة خاصة بالبيئة) في سنة 2008 كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم(4.2): المؤسسات التي تحوي مواقعها الالكترونية على قائمة مستقلة خاصة بالبيئة

المناطق	اجمالي المؤسسات	عدد المؤسسات التي تحوي مواقعها الالكترونية صفحة مستقلة خاصة بالبيئة	النسبة
أسيا	124	65	% 52
أوروبا	184	158	% 86
أمريكا الشمالية	167	116	% 70
بقية العالم	25	14	% 56
المجموع	500	333	% 71

Source :Daejoong Kim, Yoonjae Nam & Sink Kang, **An Analysis of Corporate environmental responsibility on the global corporate Web sites and their dialogic principales**, Public Relations Review, 36(2010),P 286.

من الجدول السابق، نلاحظ أن 71 % من المؤسسات تضع في مواقعها الالكترونية صفحة خاصة بالجانب البيئي

إلى جانب هذا فان هذا كان تماشيا مع تزايد نمو الاستثمارات المسؤولة اجتماعيا investissement socialement responsible وهي رؤوس أموال يولي أصحابها اهتمام كبير للمسائل الاجتماعية والبيئية والأخلاقية .

ب. الزبائن والمستهلكين :

ترتب على تزايد الاهتمام بحماية البيئة من مختلف الأضرار التي تتعرض لها، وزيادة الاهتمام الإعلامي والنقاش الدائر حول تدهور البيئة ،و أثره على جودة الحياة ومستقبل الأرض، أدى إلى نمو الوعي البيئي لدى الأفراد، وأصبح هؤلاء يأخذون في الاعتبار المعايير البيئية عند تقييمهم للمنتجات قبل اتخاذ قرارات الشراء. وقد لعبت الجمعيات البيئية والمهتمة بحماية المستهلك والعلمية دورا كبيرا وأصبح لها تأثير في أسواق المستهلكين، إن تزايد الوعي البيئي لدى المستهلكين والذي يتمثل في شرائهم للمنتجات التي لا تسبب أضرار للبيئة ،يعتبر

[1] محمد عادل عياض ، مرجع سابق ،ص 15.

من العوامل الأساسية التي أدت إلى اهتمام المؤسسات بالقضايا البيئية بطريقة جدية، وذلك بهدف اشباع حاجيات المستهلكين والزبائن الخضر، حتى لا تتعرض لمخاطر فقدان حصصها السوقية ،وقد أوضحت إحدى الدراسات أنه نتيجة لتزايد اهتمام المستهلكين بالقضايا البيئية فانهم على استعداد لدفع مبالغ اكبر من أجل شراء منتجات لا تسبب أضرارا للبيئة .[1]

إن نمو الوعي البيئي لدى المستهلكين والزبائن حفز المؤسسات على اظهار التوجه البيئي والاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية وذلك باستعمال وسائل عدة من العنونة البيئية (ملصق بيئي) لإضافة مصداقية للقيمة البيئية.

وظهر مفهوم المستهلك المسؤول اجتماعيا "الفرد يأخذ بعين الاعتبار التأثيرات العامة لاستهلاكه الشخصي ويستعمل قوته الشرائية لإحداث تغييرات في المجتمع" [2].وفي دراسة لمكتب الدراسات THEMA للسوق الفرنسي ضمت 10000 مستهلك توصلت إلى أن 15 % منه يعود إلى الاستهلاك المسؤول[3].

ت. المستخدمون (الموظفون) :

قد تشهد المؤسسات التي تعرف سلوك غير مسؤول تجاه البيئة استنكار من قبل الموظفين وقد يلجؤون إلى العديد من الهيئات داخل المؤسسة (لجنة الصحة والأمن أو البيئة.....الخ) من أجل حماية البيئة داخل المؤسسة لكي تكون سليمة وغير خطيرة على الموظفين، هذا التحرك بسبب الارتباط الوثيق بين الوضع البيئي وصحة وسلامة الموظفين.[4] كما أن الاعتبارات الأخلاقية تجعل الموظفين المنتمين لمؤسسات رائدة في مجال البيئة يشعرون بالفخر والاعتزاز بالانتماء لهذه المؤسسة. على عكس المؤسسات التي لها أداء بيئي ضعيف. وهذا ما ينعكس على قدرة المؤسسة في استقطاب الموظفين الأكفاء.

ث. البنوك ووكالات التأمين :

يرتبط استمرارية المؤسسة بشكل كبير بعلاقتها مع البنوك نظرا لكونها مصدر أساسي في التمويل الذي يعد بمثابة شريان حياة لها، وبالرغم من أهمية البنوك لدى المؤسسات، إلا أن الضغوطات التي تمارسها البنوك ليست كبيرة، إلا إن بعض البنوك تفرض على المؤسسات

[1] عائشة سلمى كيحلي ،مرجع سابق ،ص 69.

[2] Angès François Lecompte," **la consommation socialement responsable : oui mais …**", reflets et perspectives de la vie économique , 2009/4 tome XL Vlll. P90.

[3] Ipid, p90.

[4] Boiral O," **protéger l'environnement naturel et la santé des travailleurs**", Revue Internationale de gestion, volume 22,N°4, Montréal, 1997,P51.

الملوثة إعداد دراسة تدقيق معمقة للأثر البيئي لنشاطها كشرط مسبق لأي نقاش حول مشاريع تمويل محتملة.[1]

كما أن المؤسسات تتعرض لصعوبات كبيرة في حال مشاكل تلوث، زيادة عن الخسائر الاقتصادية المترتبة عن حادث أو كارثة بيئية، فان هناك تكاليف عالية يجب تحملها من أجل تطهير المواقع والأراضي الملوثة، من أجل تجنب ذلك تلجأ المؤسسات إلى مؤسسات التأمين.

إلا أن مؤسسات التامين أصبحت تستثني المخاطر البيئية من أشكال التأمين العادية نتيجة الصرامة المتزايدة من طرف القانون.

ج. ضغوطات العلماء ،الجمعيات البيئية ووسائط الإعلام :

الجماعات البيئية، العلماء ووسائط الإعلام تلعب دورا هاما عند الرأي العام ،فالجماعات البيئية أصبحت في العديد من الدول المؤسسة الأكثر مصداقية عند عموم المجتمع ،فهي تلعب دور القاضي المنصف من جهة ومن جهة ،أخرى تقوم بإشهار المؤسسات الخضراء والتشهير بالمؤسسات الملوثة، كما يعمل هؤلاء الفاعلين على توجيه نظر السلطات والمستهلكين إلى ضرورة حماية البيئة من الممارسات المهددة لها من طرف المؤسسات واقامة الدعاوي القضائية في الحالات التي تتطلب ذلك.

إضافة إلى ما سبق، فان البعض يؤكد على أهمية الدور الايجابي التي يمكن أن تلعبه هذه المجموعات بالتعاون مع بعض المؤسسات ،في تنفيذ بحوث مشتركة لمعالجة التأثيرات السلبية المترتبة على أنشطتها والمساهمة في تطوير منتجات جديدة بهدف تخفيف التأثيرات السلبية، أما العلماء فيشغلون مكان مؤثر في أدبيات التسيير، فالعلماء يقدمون معلومات جديدة، ووسائط الإعلام تقوم بإيصال هذه المعلومات إلى للجمهور الكبير، أي لها دورا في نشر الوعي الجماعي بنقلها لمعلومات قد تكون أفلتت منهم ولا يدركونها.

ح. الهيئات القطاعية :

يقصد بالهيئات القطاعية الإطار التنظيمي الذي تجتمع فيه المؤسسات الناشطة في نفس القطاع الاقتصادي، هذه الهيئات تلعب دورا متزايدا في تحسيس المؤسسات بمسؤوليتها تجاه البيئة، كما أن التوجهات البيئية للهيئات القطاعية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في تطور الأدوات التنظيمية للسياسة البيئية باعتبارها (هذه الهيئات) قوة اقتراح .

[1] محمد عادل عياض ،مرجع سابق ، ص17.

بما أن التكاليف الناتجة عن إدماج الاعتبارات البيئية في المؤسسة سترفع من تكلفة المنتجات تتدخل هذه الهيئات القطاعية بطرق مختلفة، ويضل الأسلوب الأكثر انتهاجا هو مصادقة جميع المتعاملين على اعتماد سلوك بيئي مسئول .

3.الفرص الاقتصادية:

إن تخضير المؤسسة قد يكون نتيجة رغبة المؤسسة في اقتناص بعض الفرص الإقتصادية:

أ. **المحفزات التسويقية:** يتعلق الأمر هنا باعتماد مقاربة تسويقية على إظهار المؤسسة كمؤسسة مسئولة بيئيا ،وواعية بالتزاماتها اتجاه البيئة وبأن منتجاتها صديقة للبيئة ، فالمؤسسة تنتهج سلوكا بيئيا بهدف الرفع من قيمة صورتها ومنتجاتها ، غير أن الجهد التسويقي الذي يرتكز على الإشهار ليس مضمونا ،وقد تكون نتائجه سلبية لأن العديد من الدراسات أشارت إلى ميل المستهلكين إلى التشكيك في خطاب المديرين الذين يظهرون بأن البيئة من أولى أولوياتهم. [1]

ب. **التميز التنافسي:** مع اشتداد المنافسة ورغبة المؤسسة في التميز، أصبح السلوك المسؤول بيئيا والمنتج صديق البيئة طريق المؤسسة لتميزها ،خاصة في سوق شديد المنافسة تختار المؤسسة استراتيجية التميز في المنتج .من أجل كسب حصة سوقية أكبر وهذا لتعلق شريحة كبيرة من المستهلكين بالمنتجات الأقل أضرارا بالبيئة ،غير أن لجوء المؤسسات للتقليد سيفقد المؤسسة هذه الخاصية .

ت. المردودية :[2] كان ينظر إلى الاستثمارات البيئية للمؤسسة على أنها هدر لأموال طائلة في مجالات لن تعود بأية مردودية وتقلل من فرص تحقيق الأرباح ، لكن في الوقت الراهن ، تم تجاوز هذه النظرة الاقتصادية التقليدية التي تجعل من إدماج البعد البيئي عائقا من تحقيق المردودية .هذا المنظور الجديد يسمى فرضية بورتر والذي يعتبر من أوائل من فندوا صحة المنظور التقليدي .ويرى أن قيام المؤسسة بالاستثمار في التكنولوجيات النظيفة أو في تثمين واعادة تدوير النفايات يمكنها من الاقتصاد في المواد الأولية وفي الطاقة ، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج.

[1] محمد عادل عياض ،مرجع سابق ،ص18.
[2] نفس المرجع السابق ، ص 18.

4.الخصائص الشخصية للمديرين:

الخصائص الشخصية للمديرين تؤثر في عملية تخضير المؤسسة ،لأن لها ردودا مباشرة على خيارات المديرين في إدارة الأعمال ،فالمدير يشكل عنصرا أساسيا لتطوير ثقافة المؤسسة من خلال مواقفه ،فقد يضع أسلوبا جديدا أو قيم ومعايير جديدة لبرامج الوقاية من التلوث.

أو يساهم في إيجاد أعراف يسترشد بها الموظفين في كل المستويات الإدارية، فإن كانت الغاية تحسين نوعية القرارات البيئية فإن المبادرة يجب أن تكون من المديرين.

5.العوامل الموقفية [1]:

هناك عدة دراسات تشير إلى دور العوامل الموقفية في توجه المؤسسة نحو التخضير ويمكن حصر أهم هذه العامل : حجم المؤسسة، عمر المؤسسة، التوجه الاستراتيجي للمؤسسة، الانتساب الدولي...الخ.

أ. **حجم المؤسسة:** إن حجم المؤسسة من المحددات الأكثر تأثيرا على توجه المؤسسة نحو التخضير وهذا للاعتبارات التالية:

- الاستثمارات البيئية تكون عادة مكلفة ماديا.
- القدرة المالية الكبيرة للمؤسسات الأكبر حجما وتوفرها على الموارد البشرية المؤهلة.
- كلما يزداد حجم المؤسسة تزداد الحاجة إلى ضرورة التنظيم والإجراءات الشكلية ،هذا ما يسهل من إدماج نظم الإدارة البيئة.

ب. **عمر المؤسسة:** إن تخضير المؤسسة يتطلب القيام بتغيير في التنظيم وتكنولوجيا الإنتاج وهذا ما يصعب في المؤسسات قديمة النشأة وهذا لسببين:

- اختلاف القدرات التكنولوجية : فالمؤسسة قديمة النشأة ترث في أغلب الأحيان عتادا ملوثا ،على عكس المؤسسات الحديثة التي تتمتع بتكنولوجيا أقل تلويثا.
- تأثير العادات والتقاليد المكتسبة في مقاومة التغيير: الزمن يعطي صبغة مؤسسية للعادات والتقاليد الإدارية التي تسود لفترة طويلة ،حتى وان ثبت خطئها مع الوقت .كما أن سلوك الموظفين يصبح تغييره صعبا إذا اعتادوا على سلوك معين لفترة طويلة.

[1] المرجع السابق ص 19.

ج. **الانتساب الدولي:** يشير الانتساب الدولي إلى الارتباط القانوني للمؤسسة بمؤسسات ومجمعات عالمية ، وبالتالي يمكن تبني سلوك بيئيا فعالا كاستجابة للضغوطات التي تمارسها المؤسسة الأم الحريصة على الحفاظ على سمعتها ومكانتها على المستوى المحلي والدولي، كما أن جمعيات حماية البيئة تزيد من ضغوطاتها على هذه الفروع لأنها ترى أن لها قدرات مالية كبيرة بحكم انتمائها إلى مجمعات صناعية كبيرة .

ويمكن توضيح هذه المحددات التي تساهم في تحديد مستوى التخضير في المؤسسة كما يلي :

القسم الأول: تتأثر المؤسسات بعوامل خارجية من أجل الالتزام البيئي منها التأثيرات الناجم عن المنظمات الدولية والاتفاقات المبرمة من طرف الدولة، إضافة إلى تأثيرات السياسات المتبعة في كل قطاع والمعايير الموضوعة والاتفاقات المبرمة في القطاعات الصناعية.

أيضا التأثيرات الموجودة في محيط المؤسسة الناجمة عن التفاعلات بين الأنظمة الأربعة .

- **الأسواق:** ترتكز سياسة المؤسسة على تحليل التكلفة/العائد لمزايا المؤسسة من انتهاج استراتيجية ما.
- **النظام السياسي:** ترتكز وضع سياسة المؤسسة على الثقافة السياسية ونظام الحكم التي تعمل فيه المؤسسة.
- **النظام العلمي:** ترتكز وضع سياسة المؤسسة على أساس المعرفة العلمية بين السبب والأثر.
- **النظام الاجتماعي:** يتم وضع سياسة المؤسسة نتيجة تبادل المعرفة حول السوق و السياسة والمعرفة.

الشكل (6.2): النموذج النظري لتأثير محددات التزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية

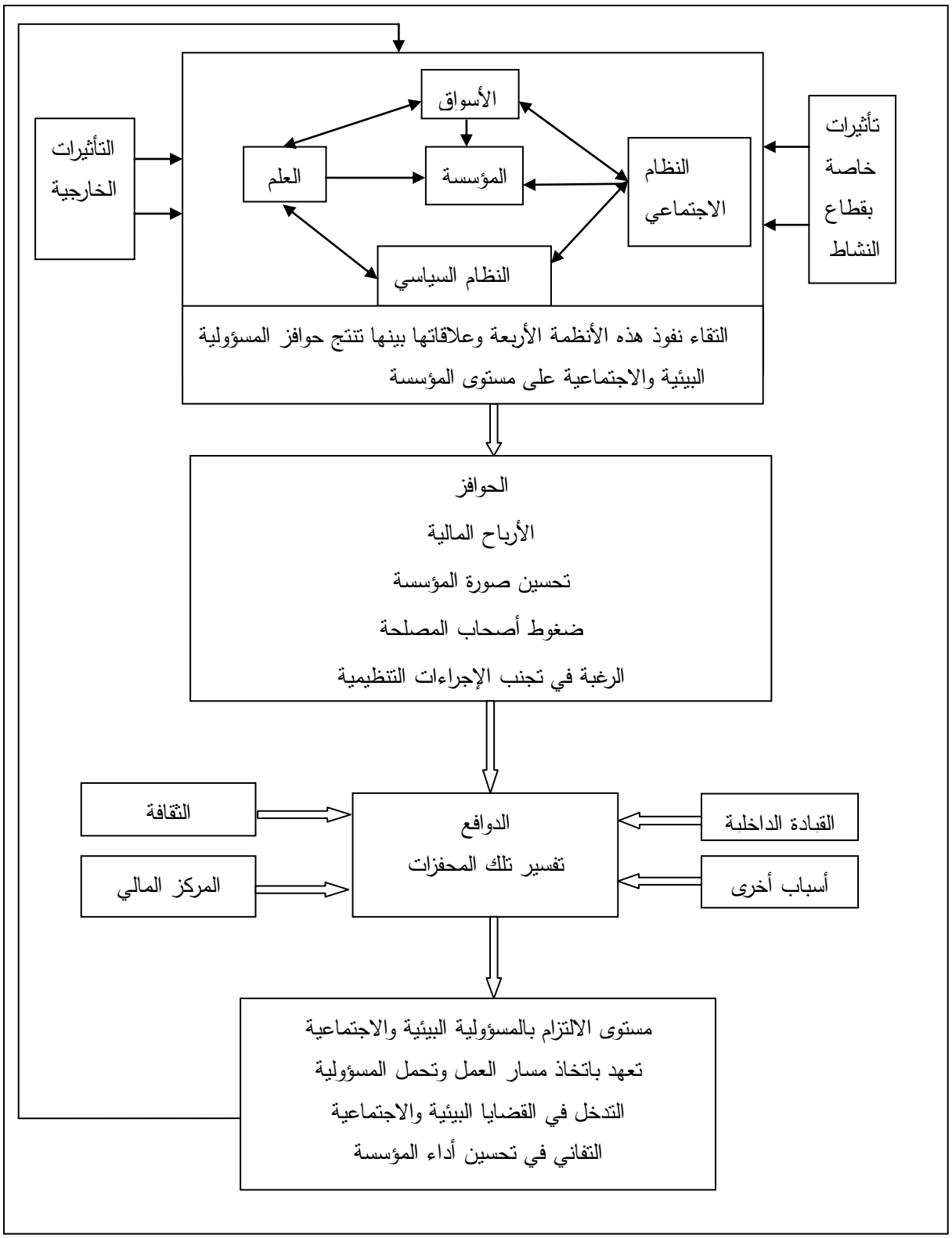

Source : Jennifer K. Lynes, Mark Andrachuk, Motivations for corporate social and environmental responsibility: op cite , P379.

من خلال الشكل السابق، يمكن تفسير وبشكل معقول إلى حد ما الاختلافات في تبني البعد البيئي في النشاط الاقتصادي بين الدول من خلال اختلاف في طبيعة وهيكلة النظم الاقتصادي والاجتماعي ومدى الرغبة والوعي والالتزام السياسي بالتنمية المستدامة كنهج للتنمية وكذا مدى وعي النخبة والمؤسسات الممثلة لها وايمانها بقضايا البيئة.

المطلب الثالث : المستويات المختلفة لعملية تخضير المؤسسات.

رأينا أن هناك أسباب مرتبطة بمحيط المؤسسة البعيد مثل التأثير الخارجي مثل الهيئات الدولية (منظمة التجارة العالمية، منظمة الايزو...) أو المحيط الوطني(السياسات العامة والتشريعات البيئية والسياسات الصناعية والقطاعية ...الوعي البيئي في الأوساط العلمية وتأثيرها في المجتمع. مدى انتشار الاستهلاك الأخضر الذي يأخذ بعين الاعتبار المسائل البيئية عند الاستهلاك....) والأسباب الذاتية المرتبطة بحالة كل مؤسسة (المنافسة في قطاع النشاط، إمكانات المؤسسة الداخلية....) هي من تنتج بالتفاعل مستويات مختلفة في دمج المؤسسات للبعد البيئي في أنشطتها وسياساتها.

ويمكن توضيح الأبعاد المختلفة لتخضير المؤسسات في الشكل التالي:

الشكل رقم (7.2) أبعاد ومستويات تخضير المؤسسات

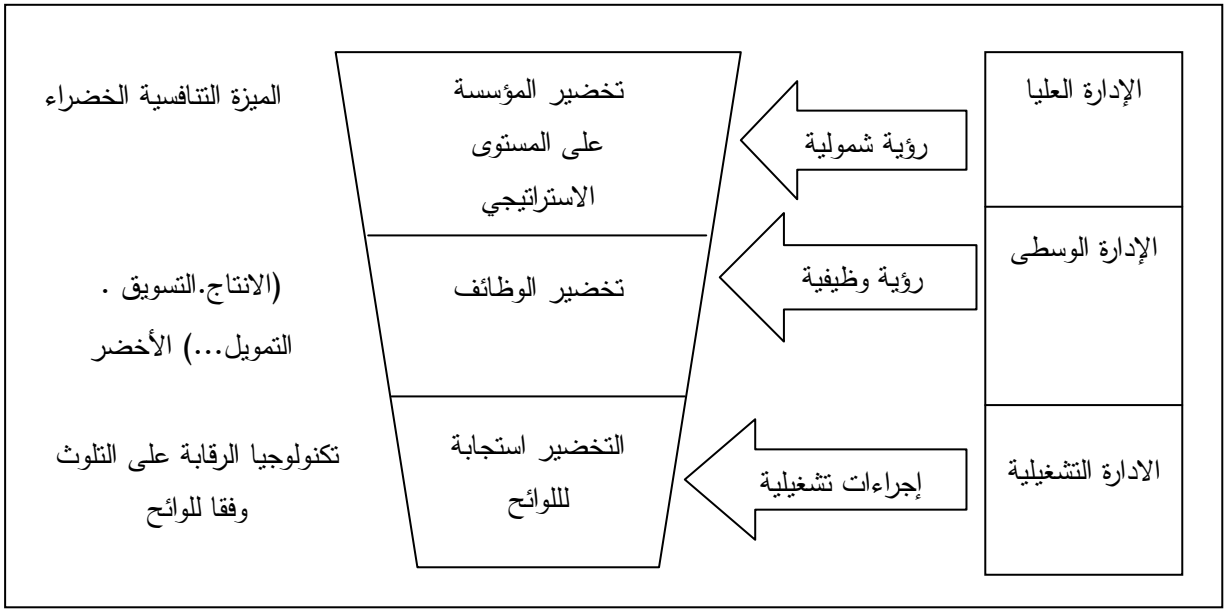

المصدر : نجم عبود نجم ،مرجع سابق، ص 170.

لكل مستوى من المستويات الثلاثة دوافعه وحوافزه ورهاناته ومكتسباته وهي :

1. **تخضير المؤسسة من خلال الاستجابة للوائح البيئية:** وهي مرحلة إدارة الالتزام القانوني ويمثل الحد الأدنى المطلوب من أجل مجابهة الزيادة في الضغوطات الخارجية وعدم التعرض لعقوبات المسؤولية القانونية، وهذا المستوى من التخضير يقوم على تبني تكنولوجيا الرقابة على التلوث والحد منه إلى المستوى المطلوب في الأنظمة، لذا فانه ينصب إلى معالجة أو استبعاد بعض المواد أو تقليص استخدامها وخفض النفايات الناجمة عن العمليات الإنتاجية وهذا ما تضطلع به الإدارة التشغيلية .
2. **تخضير الوظائف الأساسية للمؤسسة:** وتدرك فيها المؤسسة أن الاقتصاد في استعمال المواد الأولية والطاقة يمكنها من اكتساب ميزة تنافسية ،وهذا ما يعمق من تبني المؤسسة للبعد البيئي حيث تبدأ بإدماج هذه المتطلبات في أنشطتها ووظائفها ،وتساهم المنافسة وهدف تخفيض التكاليف في توسع هذا التوجه. فنجد في هذا المستوى تبني الإنتاج والاستثمار الأخضر، التسويق الأخضر، الإبتكار الأخضر ...الخ.
3. **تخضير المؤسسة على المستوى الاستراتيجي:** وهذا يجعل تخضير المؤسسة تهدف إلى الاستفادة من فرص إستراتيجية (تحقيق ميزة تنافسية) وهذا المستوى يكون شاملا ومن مسؤولية الإدارة العليا، ويكون البعد البيئي مجال تنافس المؤسسات والأداء البيئي يعطي ميزة تنافسية للمؤسسة ومنتجاتها ويضفي قيمة إضافية لمنتجات المؤسسة .

خلاصة:

تعتبر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، ظاهرة معقدة لا يمكن تحليلها إلاّ ضمن كل أبعادها: الإقتصادية والإجتماعية والثقافية.....الخ، والتي تطورت تبعا لتطور العلاقة ، المؤسسة/المجتمع. هذه المسؤولية التي تترجم مساهمة المؤسسة في التنمية المستدامة للمجتمع، والتي تظهر في المجالات (الإقتصادية والإجتماعية والبيئية).

إن إهتمام المؤسسة الصناعية بالجانب البيئي يعتبر جزء من المسؤولية الإجتماعية، هذ الإهتمام يتبلور في درجة إدماج الإعتبارات البيئية في انشطة المؤسسة والذي يخضع إلى ضغوطات ودوافع داخلية وخارجية من أهمها: الضغوطات الحكومية و ضغوط أصحاب المؤسسة، والدوافع الاقتصادية بالإضافة إلى امكانيات المؤسسة وقدراتها.

الفصل الثالث:

الاطار العام لإدماج البعد البيئي في المؤسسة الصناعية

تمهيد:

أصبحت حماية البيئة بالنسبة للمؤسسات، تمثل رهانا كبيرا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وتطور مظهر هذه الحماية عبر الزمان والمكان ، إضافة إلى أن طبيعتها الاختيارية لا تسمح أن تعالج باللوائح فقط، بل اصبح هدف حماية البيئة مكون مثل مكونات إدارة المؤسسة، كالمالية والعلاقات الإنسانية، مما ساهم في إنشاء ما يسمى بنظام الإدارة البيئية في المؤسسة خاصة الصناعية منها، وهذا من أجل تحسين الأداء البيئي للمؤسسة ، من خلال تخفيض الآثار السلبية لأنشطة هذه المؤسسات على البيئة.

وهذا ما سنتعرف عليه من خلال هذا الفصل ، والذي تم تقسيمه إلى مبحثين على النحو التالي:

- المبحث الأول: نظام الإدارة البيئية في المؤسسة الصناعية.
- المبحث الثاني: الأيزو 14000.

المبحث الأول: نظام الإدارة البيئية في المؤسسة الصناعية

بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية قضية حماية البيئة، تمثل رهانات في غاية الأهمية من الناحية الاقتصادية و البشرية و على مستوى العلاقات مع أصحاب المصلحة، ومنه أصبحت الإدارة البيئية محل الاهتمام أكثر فأكثر عبر الزمن.

المطلب الأول: طبيعة الإدارة البيئية

أولا : مفهوم الإدارة البيئية:

إن تعدد أوجه حماية البيئة (التوافق مع التشريعات، محاربة التلوث في المصب أو في المصدر...الخ) لا يمكن أن تعالج فقط في بعد واحد في نطاق اللوائح و التشريعات، وان كان الالتزام باللوائح والتشريعات البيئية شرط ضروري وحتمي، إلا أن ذلك ليس كاف لمؤسسة تتطلع أن تكون البيئة مجال لرفع تنافسيتها، هذا ما جعل البيئة تدخل اهتمامات المؤسسات و كل مؤسسة تضع أهدافا في هذا المجال تريد تحقيقه، في هذا السياق أصبحت البيئة مشابهة لمكونات أخرى في إدارة المؤسسة مثل المالية، الإنتاج و الموارد البشرية...إلخ، رغم أن لكل واحدة منها خصوصيتها المميزة.

يمكن استعمال الأدوات الإدارية من أجل إدارة عنصر البيئة، إن تحديد و هيكلة أدوات التخطيط و الرقابة و كذا التفاعل بينها يشكل نظام الإدارة.

عندما تضع المؤسسة نظام إدارة لمكون ما ، فإنها تحقق تحسن في أدائها في ذلك المجال، وكذا تحسن في الأداء العام للمؤسسة.

وبنفس الطريقة فإن وضع نظام إدارة بيئية، قد يساهم في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة و الأداء العام.

ويمكن أن تساهم أساليب الإدارة (التخطيط، التوجيه و الرقابة...) من تحسين الشؤون البيئية في بلد ما أو مؤسسة ما ،و يمكن اعتبار الإدارة البيئية امتداد لمفهوم الإدارة بشكل عام فهو يعتمد على أساليبها لتحقيق أهداف محددة ،و تقييم الأداء ثم تصحيح المسار في الجانب البيئي و هناك عدة تعاريف للإدارة البيئية منها: wiliam R mangum "الإجراءات ووسائل الرقابة سواء كانت محلية أو إقليمية

أو عالمية، والموضوعة من أجل حماية البيئة وهي تتضمن أيضا الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية المتاحة و الاستفادة الدائمة من هذه الموارد"[1].

من هذا التعريف نلاحظ أن هناك مستويين للإدارة البيئية، مستوى كلي (الدولة) ومستوى جزئي المؤسسة.

كما عرفتها الموسوعة الألمانية على أنها: "تنظيم في إطار المؤسسة يلتزم من خلاله جميع الأفراد تحقيق أهداف المؤسسة لحماية البيئة"[2].

ونجد منظمة ISO المنظمة العالمية للتقييس 2004 تعرّفها على أنّها: "جزء من نظام إدارة المؤسسة يستعمل لتطوير و تنفيذ سياستها البيئية و تقييم تأثيرها للبيئة"[3].

من خلال ما سبق فان الإدارة البيئية تمثل دورا لتخطيط والتنفيذ والمتابعة وتحسين العمليات والإجراءات التي تقوم بها المؤسسة لتحقيق أهداف العمل والأهداف البيئية. وتعتبر جزء من نظام الإدارة الكلي ويحتوي نظام الإدارة البيئية على الهيكل التنظيمي وأنشطة التخطيط و المسؤوليات و الممارسات والإجراءات والعمليات التشغيلية والموارد الخاصة بتنفيذ وفحص وتطوير السياسة البيئية والحفاظ عليها.

تساعد الإدارة البيئية المؤسسات على تلبية المتطلبات القانونية فيما يتعلق بالجانب البيئي، وتساعد في تحديد الأنشطة البيئية التي تحقق قيمة للمؤسسة.

ثانيا: مهام نظام الإدارة البيئية:

كما رأينا فإن هناك تفاعل بين نظام الإدارة البيئية بين المستويين الكلي (الدولة) و الجزئي (المؤسسة)، فمن الأجدر التطرق إلى مهام كليهما.

1. مهام الإدارة البيئية على مستوى الدولة:

الإدارة البيئية على مستوى الدولة تتطلب مراعاة[4]:

- البيئة ليست قطاعا رأسيا قائما بذاته على نحو ما هو مألوف ،كما في النقل أو الاتصالات أو المياه...إلخ، فقضايا البيئة تتقاطع أفقيا مع كل القطاعات ذات التنظيم الرأسي.، وعليه

[1] موسى عبد الناصر، برني لطيفة، **"الإدارة البيئية و آليات تفعيلها في المؤسسة الصناعية"**، مجلة أبحاث اقتصادية، جامعة بسكرة، ديسمبر 2008،ص 68.

[2] عثمان حسن عثمان، **"دور إدارة البيئة في تحسين الأداء البيئي المؤسسة الاقتصادية"**، المؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف، 08/07 أفريل 2008، ص 05.

[3] Mouloud Kadri," **le développement durable, l'entreprise et la certification**", marché et organisation, 2009/1. N° 8. p 203.

[4] نادية حمدي صالح، مرجع سابق، ص ص 80-81.

فإن إنشاء (وزارة مثلا) فإنه في كل الأحوال لا بد أن يقوم هذا الكيان بالتنسيق بين مختلف الأجهزة الرأسية لتحقيق أهداف البيئة، و قد لوحظ ان تحقيق الالتزام بمتطلبات الحفاظ على البيئة يواجه صعوبات ،تتعلق بطبيعة و مستوى الهيكل التنظيمي للكيان المسؤول على تحديد المتطلبات و الإشراف على تحقيق الالتزام بها.

و لضمان فاعلية الالتزام فإنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار:

- وضع متطلبات يمكن الالتزام بها دون تعسف من ناحية أو ضرر للبيئة من ناحية أخرى.
- المرونة و الاستمرارية و التقدم بإصرار نحو الهدف دون القفز فوق محددات الواقع، وبما يسمح بالتكيف مع التحولات، التقلبات في النظام المؤسساتي و المناخ السياسي السائد.
- إدخال أفكار جديدة في عملية و برامج الالتزام مثل تشجيع الإنتاج الأنظف أو الاتفاقيات المرحلية مع المؤسسات المطلوب منها الالتزام.
- تنمية الرقابة الذاتية و ضمان تحقيقها بنزاهة و شفافية، إلا أنه في الجزائر كما في الوطن العربي يتم التركيز على الأداة التشريعية و هي أقل أدوات الإدارة البيئية كفاءة في غياب تشريعات قابلة للتنفيذ، و سلطة قادرة على التأكد من الالتزام بها و قيم اجتماعية تسمح بردع المخالف في المواقع المختلفة.

2. مهام الإدارة البيئية على مستوى المؤسسة الصناعية:

يمكن إجمال مهام الإدارة البيئية في المؤسسة عموما في العناصر التالية:

- مراجعة الأوضاع البيئية الحالية و الإشراف على تنفيذ الإجراءات التصحيحية الجديدة للمعالجة ،والحد من مصادر التلوث في الوحدات الإنتاجية و تحقيق الالتزام بالقوانين واللوائح البيئية.
- تنفيذ الإجراءات الوقائية في إطار خطة شاملة للإنتاج الأنظف ،و إدخال ضوابط جديدة للحد من التلوث، بإجراءات قليلة أو عديمة التكلفة داخل المؤسسة، و كذلك تشجيع استخدام المواد غير الملوثة ،و إدخال تعديلات على المعدات و على تصميم المنتوج للحد من التلوث.
- زيادة الوعي البيئي لدى العمال و تقديم حوافز لتشجيع المبادرات الطوعية لمكافحة التلوث.
- تعزيز المشاركة المحلية و الإعلامية.

و يمكن توضيح هذه المجالات و المهام كما في الشكل التالي:

الشكل رقم(1.3) : المجالات الرئيسية و المهام التي تسند لإدارة البيئة في المؤسسات الصناعية

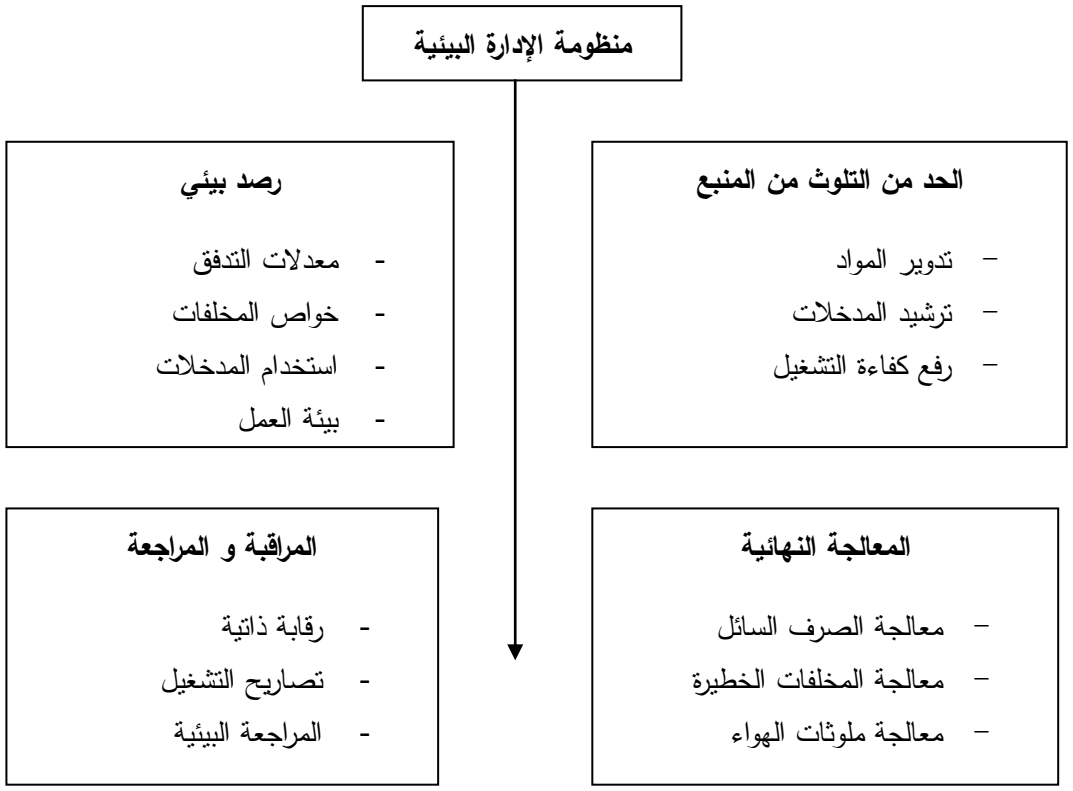

المصدر: سامية جلال سعد، الإدارة البيئية المتكاملة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر،2005، ص 236.

من خلال الشكل السابق نرى ان الإدارة البيئيه تكون لها اهداف يجب ان تحقق وبرنامج يخطط وينفذ ،وعند التنفيذ يقاس ما نفذ ومعرفة أسباب عدم التنفيذ ، فيصحح وهكذا يكون التحسين المستمر في النظام والأهداف ومدى تحقيق هذه الأهداف.

المطلب الثاني: مميزات الإدارة البيئية.

إن الإدارة البيئية في المؤسسات الصناعية الحديثة، تكتسي أهمية بالغة وذلك لعدة اعتبارات من أهمها، خصائص الإدارة البيئية وكذا أهمية اعتمادها في الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

أولا: خصائص الإدارة البيئية في المؤسسة الصناعية:

من أهم الخصائص التي تتميز بها الإدارة البيئية على مستوى المؤسسة ما يلي[1]:

[1] موسى عبد الناصر، لطيفة برني، مرجع سابق، ص 70.69 .

- أن تكون مرنة.
- أن تكون ذات بنى و هياكل حيوية.
- أن تكون متعاونة ومتشاركة، حيث تكون كشبكة لتشغيل المعلومات للمسؤوليات المحددة لأي فرد.
- تبحث عن فرص تسويقية من خلال عرض سلع و خدمات مصممة لتحسين جودة الحياة.
- تبحث عن تحسين النتائج الاقتصادية عن طريق القيام بالتحسينات الهيكلية والتكنولوجية لاستعمالها بشكل أقل، مقابل القيام بكافة الأعمال بشكل أفضل.
- تضع قواعد تنظيمية جديدة تجعل من الأرض مالكا تنظيميا شرعيا لكل المؤسسات، وفهم هذا المنظور في المؤسسات الصناعية يجعل من حماية البيئة مصدرا لتنافسيتها[1].

ثانيا: أهمية اعتماد الإدارة البيئية في الهيكل التنظيمي المؤسسة.

إن اعتماد نظام إدارة بيئية في المؤسسة الصناعية ضمن هيكلها التنظيمي يعود لعدة أسباب أهمها[2]:

- أن تكون متابعة لمصادر التلوث و حماية نوعية البيئة في المؤسسة الصناعية من مهام سلطة واحدة و معينة، حيث تعد هذه الإدارة الكيان المؤسسي المعني بالقضايا البيئية للمؤسسة، و تكون على ذلك كل تعاملات السلطة التنفيذية معه فتحدد بذلك المسؤوليات في حالة التقصير.
- تحقيق وفرة التكاليف الرأسمالية و تكاليف تشغيل وحدات المعالجة.
- القدرة على إشراك الكفاءات الخارجية المتخصصة في تنفيذ برامج الإنتاج الأنظف.
- وضع الإرشادات الخاصة بالنظافة العامة و حماية الوسط الداخلي للمؤسسة.
- رصد نوعية البيئة في المؤسسة على نحو أفضل .

هناك أسباب طوعية في تبني الإدارة البيئية في المؤسسة و أسباب غير طوعية[3].

ويمكن أن نميز بين أسباب داخلية أو ضغوط خارجية في تبني الإدارة البيئية في المؤسسة:

1- أسباب التبني الطوعي للإدارة البيئية:

إن طوعية تبني الإدارة البيئية في المؤسسة الصناعية تتعلق بالدرجة الأولى و الأساسية بتحديد مقدار الأرباح التي يمكن أن تحصل عليها المؤسسة في ظل دمجها للإدارة البيئية ضمن هيكلها التنظيمي، من تخفيض للتكاليف، تحسين الإنتاجية، تحقيق وفرة مالية و مزايا تسويقية مما يزيد من قدرتها التنافسية بالإضافة إلى منافع أخرى منها:

---

[1] رعد حسن الصرن،" **نظم الإدارة البيئية و الإيزو 14000**"، دار الرضا، دمشق، 2001، ص 183.
2. موسى عبد الناصر ، لطيفة برني،مرجع سابق ص71.
[3] سامية جلال سعد، **الإدارة البيئية المتكاملة**، مرجع سابق ،ص 234.

- حماية الأنظمة البيئية و استخدام أكفأ الموارد الطبيعية كالأرض، المياه و الطاقة...الخ.
- تقليل كمية النفايات و بالتالي تقليل المخاطر الناتجة عن الانبعاث فيؤدي ذلك إلى تحسين صحة الموظفين و إفراد المجتمع.
- المساهمة و لو بشكل بسيط في معالجة مشكل الاحتباس الحراري و حماية طبقة الأوزون.
- التضامن و التعاون مع السلطات العمومية في حل المشاكل البيئية.
- زيادة الوعي بالمشاكل البيئية في المنطقة التي تتمركز فيها المؤسسة و فروعها.
- تحسين الأداء في النواحي البيئية و دفع العاملين للتعرف على المتطلبات البيئية وتحسين قدراتهم على الأداء الصناعي البيئي.
- للإدارة البيئية أثرا عميقا في تحسين صورة المؤسسة بيئيا و تحسين صورة المؤسسة بشكل عام أمام المجتمع و أصحاب المصلحة و المساهمة في كسب ودهم و دعمهم.
- خلق الشعور لدى المؤسسات بضرورة إشراك المجتمع و السلطات المحلية الحكومية في النشاطات البيئية و الحفاظ عليها.
- تحفيز المؤسسات الأخرى على تبني هذه الإدارة.
- بدء الاهتمام الجدي من المؤسسات لدراسة دورة حياة منتجاتهم و تقييم تأثيراتها البيئية والسعي لجعلها صديقة البيئة.
- تقليل التكلفة من خلال إعادة التدوير و البرامج الأخرى المشابهة و الإدارة الأفضل للجوانب البيئية لعمليات المؤسسة.
- زيادة الكفاءة التشغيلية من خلال تقليل حالات عدم التطابق، مما يؤدي إلى التقليل من الهدر والوقاية من التلوث و إحلال مواد أخرى[1].

2- الضغوط الخارجية لتبني الإدارة البيئية:

لقد أصبح تبني الإدارة البيئية مطلبا أساسيا للعديد من الجهات الخارجية ذات أصحاب المصلحة من أهم هذه الضغوطات:

- **المتطلبات الحكومية:** أصبحت الحكومات تضع تشريعات بيئية لجعل المؤسسة أكثر التزاما و رعاية للاعتبارات البيئية، و إذا لم تلتزم فإنها ستتعرض للمساءلة القانونية (كما رأينا في الفصل الأول).

[1] محمد عبد الوهاب العزاوي، **"أنظمة إدارة الجودة و البيئة"**، دار وائل للنشر، عمان، 2002، ص 197.

- **المستهلكين:** يشار إلى أن الوعي البيئي يتنامى في الأوساط الاجتماعية بمرور الزمن، وينسحب ذلك إلى شريحة المستهلكين، إذ أضحت حماية البيئة من العوامل الرئيسية المؤثرة على دوافعهم الاستهلاكية ،و أخذ الاعتبارات في تحديد تفضيلاتهم لنمط معين من السلع دون غيرها. و تشهد المنتجات صديقة البيئة إقبال المستهلكين على شرائها خاصة إذا كانت تعمل مزايا (اقتصاد في استعمال الطاقة...)، فأصبح المنتجين يعملون على إظهار أن منتجاتهم تتواءم مع البيئة.

وفي البلدان التي تعرف تأثير كبير لجمعيات حماية المستهلكين و حماية البيئة، أصبحت لهذه الجمعيات دور في توجيه المستهلكين إلى استهلاك منتجات لا تسبب ضررا للبيئة.

وأصبحت تلك الجمعيات تحاول تشجيع المستهلكين على ترجمة اهتماماتهم البيئية إلى قائمة المشتريات الأسبوعية واستخدام قوتهم الشرائية كتصويت اقتصادي لتشجيع المنتجين على إنتاج منتجات لا تسبب أضرارا للبيئة[1].

- **المساهمين و المستثمرين و المقرضين:** تواجه المؤسسات ضغوطا متزايدة من جانب كل من المساهمين و المستثمرين و المقرضين للحصول على معلومات عن الأداء البيئي لها، هذا نتيجة لقناعتهم أن الممارسة البيئية السيئة قد تؤدي إلى زيادة المخاطر مما يؤدي إلى تضاؤل الأرباح، إضافة إلى أن تطبيق نظام الإدارة البيئية يبعث الطمأنينة في نفوس المساهمين بشأن المقدرة على المنافسة محليا و دوليا. و المستثمرون يعتبرون أن الالتزام البيئي كإشارة للإدارة الحديثة[2].
- **المتطلبات التعاقدية:** إن القلق الخاص بشؤون البيئة و زيادة الضغوط من القوانين و التشريعات المتلاحقة و كذلك من المجتمع بمختلف فئاته، قد غيرت من أسلوب الأعمال و عقد الصفقات على مستوى العالم، فالعملاء و المستهلكين و حملة الأسهم صاروا يطالبون بكثرة أن تكون المنتجات و الخدمات المقدمة و المطروحة في الأسواق صديقة للبيئة.

و قد أصبحت المؤسسات تظهر هذا التوجه في مختلف عملياتها و استثماراتها، و غالبا ما تقوم المؤسسة بتشجيع الموردين على تحقيق أداء بيئي أحسن، و قد تلزمه في بعض الأحيان بتبني مواصفة

[1] نجوى عبد الصمد، طلال محمد مفضي بطاينة، **"الإدارة البيئية للمؤسسات الصناعية كمدخل حديث للتميز التنافسي "**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، جامعة ورقلة، 8-9 مارس 2005، ص 134.

[2] نجوى عبد الصمد، طلال محمد مفضي بطاينة، مرجع سابق، ص 140.

خاصة بالأداء البيئي ISO 14000 رغم كون هذه المواصفة في الأصل طوعية و يمكن أن يكون العلاقة بين المؤسسة وموردیها في مجال البيئة يتأرجح بين عدة مستويات كما في الشكل التالي.

الشكل رقم (2.3): مستويات الطلب البيئية تجاه الموردين

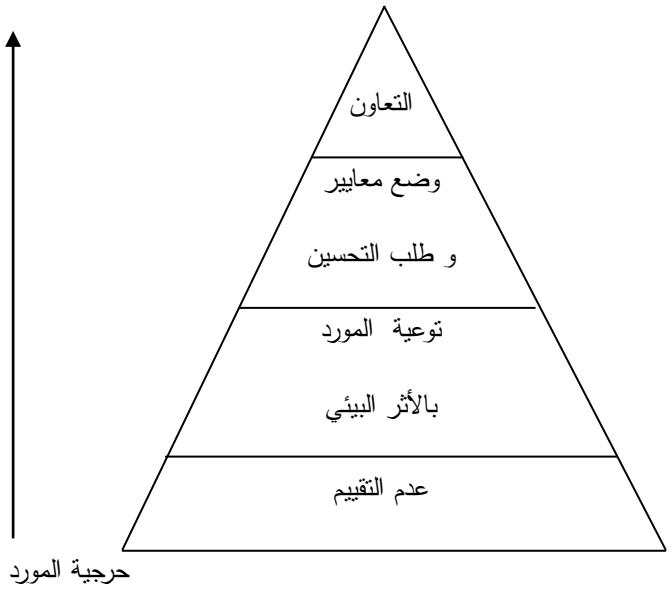

Source: Gyöngyi Kovacs, Corporate environmental responsibility in the supply chain, journal of production,16(2008), p 1575.

من خلال الشكل السابق نرى أن التنسيق بين المؤسسة وموردیها يختلف حسب مدى اهتمام المؤسسة بالجانب البيئي ،ودرجة إدماج البعد البيئي في إدارة المؤسسة واستراتيجياتها ،ومستوى التخضير في أنشطتها ومنتجاتها ،ويمكن أن تكون المؤسسة خضراء وحساسة بيئيا في أنشطتها فتضع معايير بيئية لمشترياتها وتطلب تعاونا من الموردين ،أو تكتفي بتوعية الموردين بالأثر البيئي لمشتريات المؤسسة من هؤلاء الموردين، أو تكون المؤسسة لا تأخذ بالاعتبارات البيئية فلا تقيم أثر المنتجات على البيئة .

المطلب الثالث : متطلبات نظام الإدارة البيئية

على المؤسسة أن تعرف وتبين وتوثق ميدان تطبيق نظام الإدارة البيئية، هل في كل المؤسسة أو على جزء معين، وهل يطبق على أنشطة المؤسسة ككل أم على أنشطة معينة.

ويتطلب تحقيق نظام إدارة بيئية عدة متطلبات وخطوات نوجزها فيما يلي :

أولا: السياسة البيئية:

المقصود توضيح المبادئ والأهداف المتعلقة بالأداء البيئي الشامل للمؤسسة الصناعية والتي من خلاله تحدد إطار عملها البيئي[1]، و توضح هذه السياسات من طرف الإدارة العليا مع التأكيد على:

- أن تكون مناسبة لطبيعة و حجم المؤثرات البيئية للأنشطة (المنتج، الخدمة).
- تشمل الالتزام تحو التحسين المستمر و منع التلوث.
- تشمل التوافق مع متطلبات و تشريعات الجهات الرسمية و الحكومية و متطلبات التنظيمات البيئية الأخرى التي تشترك فيها المؤسسة.
- تحديد الإطار و مراجعة الأغراض و الأهداف البيئية.
- موثقة و مطبقة و يتم توصيلها لجميع العاملين.
- متاحة للجمهور و العامة.

ثانيا: التخطيط

يعد المرحلة الأولى لإنجاز سياسة المؤسسة، يتم من خلالها تحديد الجوانب البيئية و حصر أكثرها أهمية ثم تحديد المتطلبات القانونية التي تتوافق معها، و من ثم تطوير الغايات و الأهداف البيئية للمؤثرات و إعداد برنامج عمل لإنجازها وفق المطلوب و بما يتناسب و المعلومات المستخدمة.

1. **الجوانب البيئية "Aspect environnementale":**

"يعرف الجانب البيئي على أنه أحد نشاطات أو منتجات أو خدمات المؤسسة التي يمكن أن تتفاعل مع البيئة"[2]، و التي تمثل مصدرا للتأثير البيئي عن طريق إجراء تغيير في البيئة سواء كان إيجابيا أو سلبيا، يجب عند تقييم الأثر البيئي الأخذ بعين الاعتبار[3]:

أ) من ناحية الاهتمامات البيئية:

- حجم الأثر البيئي.
- خطورة الأثر.
- احتمال الحدوث.
- بقاء الأثر.

ب) من ناحية الاهتمامات بالعمال:

[1] خالد مصطفى قاسم، **"إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 295.
[2] خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، مرجع سابق، ص 291.
[3] www.iso.org.

- الكشف القانوني و التشريعي المحتمل.
- الصعوبة في تغيير الأثر البيئي.
- تكلفة التغيير.
- مصالح الجهات المهتمة.
- الأثر على السمعة العامة للمؤسسة.

يجب على المؤسسة أن تنشئ وتحافظ على تطبيق إجراءات تحدد المتطلبات القانونية، وأن الاتجاهات البيئية للأنشطة و المنتجات و خدمات المؤسسة تتناغم مع هذه المتطلبات.

ومن أمثلة هذه المتطلبات:

- المعايير المحددة لموقع إجازات التشغيل.
- المعايير المحددة لسلع و خدمات المؤسسة الصناعية.
- القوانين البيئية العامة.
- التفويض و الترخيص و الإجازات.

و حتى تتمكن المؤسسة و تكون متوافقة مع هذه القوانين و التشريعات و السير وفقها، يجب عليها أن تحدد قائمة لجميع القوانين و التشريعات المرتبطة بأنشطتها و سلعها و خدماتها و تحافظ عليها[1].

2. الأهداف و الغايات:

حتى تتمكن المؤسسة من تطبيق سياستها يجب عليها أن تضع أهدافا و غايات من أجل تحقيقها، هذه الأهداف و الغايات يجب أن تكون قابلة للقياس.

- يجب على المؤسسة أن تنشئ أهداف بيئية و توثقها لكل نشاط و مستوى داخل المؤسسة.
- يجب أن تضع المؤسسة الاعتبارات القانونية عند وضع و مراجعة الأغراض، و نحدد التكنولوجيا المتوقع استعمالها و الإمكانيات المالية و متطلبات العمل و رؤية الأطراف المعنية.
- يجب أن تتوافق الأهداف و الأغراض مع السياسة البيئية مع الالتزام بمنع التلوث.

يمكن إعطاء أمثلة عن الأهداف و الغايات:

- تخفيض الهدر و استنزاف الموارد.
- تخفيض انتشار الملوثات في البيئة.

[1] رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص 255.

- تخفيض أي أثر بيئي ضار.
- ترويج الوعي البيئي بين العمال و المجتمع.

هذه الأهداف والغايات تكون مرتبطة بكل مؤسسة حسب منتجاتها و أنشطتها و الجوانب البيئية المصاحبة، و يجب أن تراجع دوريا.

الجدول رقم (1.3): أمثلة عن الأهداف والأغراض البيئية

الأهداف	الغرض
- تخفيض في استعمال الطاقة. - تخفيض استخدام الكيماويات - زيادة الوعي البيئي للعاملين - تطوير الالتزام بالصرف الصحي.	- الوصول إلى نسبة تخفيض15% في للكهرباء - الوصول إلى نسبة تخفيض 05% في الغاز الطبيعي. - تقليل استخدام الفلوروكربونات. - عمل دورات تدريبية شهرية. - عدم الحصول على أي مخالفة.

المصدر: محمد أبو القاسم محمد،**نظم الادارة البيئية** ،مجلة أسيوط للدراسات البيئية ،العدد29 جوان (2005) ،ص 31.

3. برنامج الإدارة البيئية:

إن استخدام برنامج أو برامج هو العنصر الحاكم في التنفيذ الناجح في منظومة الإدارة البيئية و يتعين أن يشرح كيفية بلوغ الأهداف متضمنا جداول زمنية و مسؤولية الأفراد لتنفيذ السياسة البيئية للمؤسسة.

ثالثا التنفيذ و التشغيل:

من أجل التنفيذ الفعال يجب على الإدارة العليا تطوير القدرات ،و دعم الآليات الضرورية لتنفيذ سياستها و أهدافها و غاياتها من خلال:

1. الهيكل و المسؤولية:

يحتم التنفيذ الموفق لمنظومة الإدارة البيئية التزام العاملين بالمؤسسة، و يكون ذلك عن طريق:

- تحديد و توثيق الأدوار و المسؤوليات و الواجبات و تعميمها لضمان فعالية نظام الإدارة البيئية.
- توفير الموارد الأساسية للتنفيذ و التحكم في الإدارة البيئية و المتمثلة في القوى العاملة والمهارات المتخصصة والتكنولوجيا والتمويل.
- تكليف بعض المديرين بمهام و سلطات هذه الإدارة (إلى جانب مهامهم الأصلية).

2. **التدريب و التوعية و التأهيل:**

- يجب على المؤسسة تحديد متطلبات و احتياجات التدريب، خاصة الأشخاص الذين ينتج عن عملهم تأثير كبير.
- يجب على المؤسسة أن تقوم بتوعية جميع الموظفين في مختلف مستوياتهم.
- يجب أن تحرص المؤسسة أن يكون الأشخاص الذين يؤدون أعمالا لها تأثير كبير على البيئة، أن يكون على درجة عالية من التعليم و التدريب و الخبرة.

3. **الاتصال:** على المؤسسة أن تنشئ و تطبق إجراءات الاتصالات بفرض:

- تحقيق الاتصالات الداخلية بين المستويات المختلفة داخل المؤسسة.
- تحقيق اتصالات خارجية حتى تؤكد متى التزام المؤسسة و اهتماماتها بالتحسين البيئي، و تكون هذه الاتصالات إما بهدف الإعلان عن السياسة المنتهجة أو الاتصال بالسلطات العامة المختصة في الشؤون البيئية و قد يستدعي الأمر أحيانا كتابة تقارير لهذه السلطات[1].

4. **توثيق نظام الإدارة البيئية[2]:**

في هذه الخطوة تعمل المؤسسة على المحافظة على معلوماتها مكتوبة ،و محفوظة بشكل ورقي أو الكتروني، و يكون مستوى التفصيل في هذه الوثائق بالقدر الذي يوضح المحتوى الأساسي للاهتمام البيئي للمؤسسة، بالإضافة المعنية التي تجعلها في متناول الجهات المعنية المستفيدة بشكل مباشر أو غير مباشر، و يمكن أن يشمل:

- دليل البيئة.
- السجلات و المواصفات.
- إجراءات و تعليمات العمل.
- خطط الطوارئ.

5. **مراقبة الوثائق:** تعد الوثائق ذات أهمية كبيرة لذا يجب أن تكون واضحة، مقروءة، مؤرخة و محفوظة بشكل ملائم. و على ذلك فإن المؤسسة مجبرة على القيام بإجراءات المراقبة و التحكم في الوثائق.

[1] خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص 252.
[2] موسى عبد النصر، لطيفة برني ، مرجع سابق، ص 80.

6. **مراقبة العمليات:** تحدد المؤسسة العمليات و الأنشطة المتعلقة بالجوانب البيئية الهامة التي تم تحديدها و طبقا للسياسة البيئية، و تشمل مراقبة العمليات القيام بما يلي:

- وضع إجراءات أو تعليمات مرفقة لتغطية الأنشطة و العمليات التي يؤدي غيابها إلى الإخلال بالسياسة و الأهداف البيئية.
- تحديد معايير التشغيل (الاشتراكات أو الاحتياجات التي تؤدي إلى التقليل أو منع التأثير البيئي).
- تثبيت الإجراءات المتعلقة بالجوانب البيئية الهامة للمنتجات و الخدمات التي تستخدمها المؤسسة و إيصال هذه الإجراءات إلى المقاولين الموردين.

رابعا : إجراءات الفحص و التصحيح

الرقابة و القياس يعد نشاطان مهمان في الإدارة البيئية لأنهما يضمان توافق أداء المؤسسة مع ما هو مخطط و يتضمنان:

1. **الرقابة و القياس:** تظم المؤسسة أساليب موثقة لرقابة و قياس الخصائص الرئيسية للعمليات و الأنشطة التي لها تأثير بيئي، و كذا تسجيل المعلومات التي تساعد في الإجراءات الرقابية، و معايرة و صيانة معدات القياس ثم مقارنة الإجراءات الفعلية للأنظمة و الشروط البيئية و تسجيل كل ما تم في هذه المرحلة و توثيقها و حفظها.
2. **الإجراءات التصحيحية:**

- يجب على المؤسسة أن تنشئ و تنفذ إجراءات خاصة بالتعامل مع حالات عدم المطابقة و اتخاذ الأفعال التصحيحية.
- يجب أن يتفق الإجراء التصحيحي مع جسامة المشاكل و يتعادل مع التأثيرات البيئية.

3. **السجلات:** أي المؤسسة ملزمة بتثبيت إجراءات معينة لتحديد اجراءات الاحتفاظ و التخلص من السجلات البيئة و تشمل هذه الأخيرة كل سجلات التدريب و نتائج مراجعة نظام الإدارة البيئية و المراجعة الإدارية، و تمكن من متابعة النشاط للسلعة و الخدمة، و يجب أن تحدد مدة الاحتفاظ بها.

ويمكن أن تتضمن السجلات البيئية ما يلي[1] :

- معلومات عن القوانين البيئية المطبقة وغيرها من المتطلبات .

[1] نجم العزاوي ،عبد الله النقار،مرجع سابق، ص 198.197.

- سجلات الشكاوي .
- سجلات التدريب.
- معلومات عن عملية الإنتاج.
- معلومات عن المنتج.
- سجلات التفتيش والصيانة والمعايرة.
- سجلات عن المقاولين والموردين.
- معلومات عن الاعداد لمواجهة الطوارئ.
- سجلات عن التأثيرات البيئية البارزة.
- نتائج المراجعة.
- الفحوص الإدارية.

4. **مراجعة أو تدقيق منظومة الإدارة البيئية:** تعرف المراجعة البيئية أنها أداة إدارية تتضمن تقييما موضوعيا دوريا، موثقا للإدارة البيئية في المؤسسة بهدف:
   - تقرير ما إذا كانت منظومة الإدارة البيئية أو لم تكن:
     - تتطابق مع الترتيبات المخططة للإدارة البيئية.
     - تم تنفيذها و وصيانتها على الوجه الأكمل.
   - موافاة الإدارة بمعلومات عن نتائج المراجعة.

خامسا: المراجعة الإدارية.

تعد المراجعة الإدارية المتطلب الأخير من المتطلبات الخاصة بنظام الإدارة البيئية و تستلزم المراجعة الإدارية.

- القيام بعملية المراجعة بصفة دورية و لفترات زمنية لتضمن استمرار ملائمة هذا النظام.
- جمع المعلومات الضرورية لعملية التقويم.
- توثيق عملية المراجعة.
- بيان مدى الحاجة لتغيير السياسات و الأهداف.

المبحث الثاني: المواصفة البيئية ISO 14000.

إن الإهتمام الدولي بأنظمة الإدارة البيئية في الآونة الأخيرة ،و محاولة المؤسسات إدماج هذه النظم في إدارتها أدى إلى ظهور عدة مواصفات وطنية و إقليمية و دولية، زاد إدراك دول العالم لخطورة التلوث والأضرار التي تلحق بالموارد الطبيعية والبشرية ، خاصة بعد مؤتمر ريو دي جانيرو عام 1992 الذي يعتبر العامل المساهم في قيام منظمة الايزو في اصدار المواصفات القياسية ايزو 14000 عام 1996 ثم تطويرها عام 2004 ،وهي كمساهمة لتحسين الأداء البيئي وتخفيض التلوث وتسهيل التبادل التجاري.

ومن أهم العوامل المؤثرة في ظهور وتطور المواصفات القياسية ايزو 14000 هي التنمية المستدامة، الايزو 9001، انتشار مواصفات قياسية وطنية غير متماثلة، تطور الوعي البيئي، تطور التشريعات ومشاكل البيئة العالمية.[1]

المطلب الأول: مفهوم المواصفة البيئية ISO 14000.

سنتعرف على هذه المواصفة من خلال ما يأتي :

أولا: تعريف المواصفة ISO 14000.

على إثر النجاح الذي عرفته المنظمة الدولية للتقييس International Standards Organization* في مجال إدارة الجودة، عمدت إلى إصدار مواصفة خاصة بمجال إدارة البيئة في المؤسسة لتكون قادرة على:

1. وضع مدخل عام لإدارة البيئة مماثل للمواصفة إدارة الجودة ISO 9000.
2. تعزيز قدرة المؤسسة على ترسيخ التحسين في الأداء البيئي.
3. تسهيل التجارة الدولية عن طريق تخفيض و إزالة الحواجز التجارية.

ويمكن تعريف المواصفة ISO 14000 على أنها "مواصفات موثقة تستدعي من المنظمة** المساهمة في الحفاظ على استخدام المواد الأولية و إنتاج و معالجة و تصريف الفضلات الخطيرة"[2].

و تهدف هذه المواصفات إلى:

---

[1] الهام يحياوي، نجوى عبدالصمد،**"أثر التحديات البيئية على الأداء التسويقي في المؤسسات الصناعية"**،مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ،العدد 2011.2012/01 ، ص 65.

* منظمة الإيزو هي منظمة دولية متخصصة تسعى إلى تحقيق أهداف منها توحيد المواصفات المعتمدة في الصناعة لتسهيل عملية التبادل التجاري، و أخذت من جنيف مقر لها و باشرت عملها سنة 1946.

** لقد تم استخدام المصطلحات التالية في البحث لتعني نفس المفهوم : المؤسسة و المنظمة.

[2] ايثار عبد الهادي آل فيحان، سوزان عبد الغني البياتي، **"تقويم مستوى تنفيذ متطلبات نظام الادارة البيئية – دراسة حالة الشركة العامة لصناعة البطاريات معمل بابل** ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد 70،2008، ص ص 114، 115.

1. مساعدة المؤسسات على وضع الأهداف و السياسات الخاصة بها في مجال البيئة.
2. إلتزام المؤسسات بالإعلان عن سياستها البيئية.
3. تشجيع المؤسسات في سعيها للحصول على شهادة المطابقة من الجهات المختصة بشأن السلامة البيئية.

وكونت سنة 1991 لجنة فنية (ISO1TC.207) و تتكون من:

- لجنة أنظمة الإدارة البيئية.
- لجنة التدقيق البيئي و علاقات التحقيق البيئي.
- لجنة الملصقات البيئية.
- لجنة تقييم الأداء البيئي.
- لجنة تقييم دورة حياة المنتوج.
- لجنة المصطلحات و التعاريف.

وفي عام 1996 أصدرت سلسلة المواصفات البيئية ISO 14000 بشكلها النهائي. والتي تم مراجعتها في الإصدار الثاني 2004.

ثانيا: مكونات سلسلة ISO 14000.

إن المواصفة ISO 14000 تشمل عدة مكونات و تعتبر المواصفة ISO 14001 أهم هذه المواصفات و التي تختص بالإدارة البيئية، و ترتكز على مبدأ التحسين المستمر للأداء البيئي للمؤسسة كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(3.3): حلقة ديمنج للتحسين المستمر.

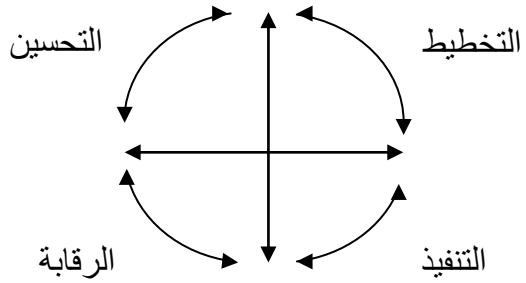

Source : WWW.ISO14001.FR le 13.02.2013 à 14h25.

و يمكن توضيح أهم مكونات عائلة المواصفة ISO 14000 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2.3):مكونات مواصفات عائلة ISO 14000.

رقم المواصفة	التـــــــــعريف
14001	نظام الإدارة البيئية: خصائص و مرشد الإستخدام
14004	نظام الإدارة البيئية: إرشادات عامة للمبادئ و الأنظمة المساندة
14015	الإدارة البيئية: التقييم البيئي للموقع و المؤسسة
14020	الملصقات البيئية: مبادئ عامة
14021	الملصقات البيئية: الإعلان البيئي الذاتي
14024	الملصقات البيئية: النوع الأول المبادئ و الإجراءات
14031	الإدارة البيئية: تقييم الأداء البيئي
14040	الإدارة البيئية: تحليل دورة الحياة، مبادئ و إطار العمل
14041	الإدارة البيئية: تحليل دورة الحياة، تعريف الهدف و المجال
14042	الإدارة البيئية: تحليل دورة الحياة، تقييم تأثير دورة الحياة
14043	الإدارة البيئية: تحليل دورة الحياة، تفسير دورة الحياة
14050	الإدارة البيئية: المفردات

Source : James Lamprecht," **ISO 14001 Commentaires Et Conseilles Pratiques**", Afnor, 2003, P63.

إن المواصفة البيئية ISO 14000 تتسم بعدة سمات ، لذلك نورد الملاحظات التالية:

1. تستطيع المواصفة و كنظام إداري أن تتكامل مع الأنظمة الأخرى على مستوى المؤسسة بكفاءة و تماسك عالي، إذ تقدم المواصفة تسهيلات في عملية الإستفادة من الفرص البيئية المتاحة بطريقة متجاوزة للحدود المخطط لها أساسا.

   ومن أهم المواصفات التي تمكن أن تندمج معها المواصفة ISO 14001 هي المواصفة الخاصة بإدارة الجودة ISO 9001 ،و المواصفة OHSAS 18001 (نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية) الخاصة بالأمن و الوقاية.

2. تلتزم المواصفة بالوقاية من التلوث و هو حجر الزاوية في كفاءة أدائها ، و هذا ما يجب أن ينعكس في سياستها و أهدافها و أنشطة المؤسسة ، خصوصا عندما يتم نقل متطلبات تطبيقها إلى الواقع العملي.

3. لا تحتاج المؤسسة إلى نقطة بداية متكاملة لتنفيذ هذه المواصفة إذ كثيرا ما تكون المعرفة بمتطلبات المواصفة كافية لتكون نقطة انطلاق نحو إنشاء نظام إدارة بيئية جيد.
4. تركز المواصفة على مفهوم التحسين المستمر لكنه مفهوم افتراضي لا يمكن بلوغه، و ذلك بسبب عدم وجود مؤسسة مثالية لذلك، فهذه المواصفة نظام يساعد المؤسسة في التحسين البيئي من خلال تحليل و تحديد المشاكل البيئية و توثيقها منعا للتكرار.

ثالثا: ISO 14001 و المواصفات البيئية الأخرى:

هناك عدة مواصفات لنظم الإدارة البيئية منها:

المواصفة البريطانية SB7750 لسنة 1992 و المواصفة الأوروبية للإدارة البيئية EMAS* و خطة المراجعة. فهيأة المواصفات البريطانية كانت أول من اهتمت بإيجاد مواصفات للإدارة البيئية و كان ذلك عام 1992 ،ثم عدلت سنة 1994 لتتوافق مع المواصفة الأوروبية EMAS و التي تتضمن الإلتزامات التالية:

- إعداد و تنفيذ السياسات و أنظمة الإدارة البيئية.
- تقييم دوري للأداء البيئي.
- توفير معلومات عن الأداء البيئي.

وهذه المواصفات تجتمع في نقاط أساسية و أوجه تشابه نذكر منها:

1. الفهم الموضوعي للخصائص و التأثيرات البيئية.
2. بيان الحاجة إلى سياسة بيئية و توضيح المبادئ البيئية التي تعتنقها المؤسسة.
3. توضيح الأهداف و الغايات التي تحدد المتطلبات البيئية.
4. ايجاد نظام أو برنامج للإدارة البيئية يحدد كيفية تحقيق الأهداف و الغايات.
5. المراجعة الداخلية لضمان تأثير نظام الإدارة البيئية و الإلتزام بها.

* الإتحاد الأوروبي أظهر سريعا إرادته السياسية في تقديم تشريعات في ميدان البيئة. هذه التشريعات التي تطبق أيضا على المنتوجات المستوردة، هذه الإدارة ظهرت في تشريع لمجلس الإتحاد الأوروبي رقم 1836/93 بتاريخ 29 جوان 1943 المتعلق بكيفية مساهمة المؤسسات الصناعية في نظام محلي للإدارة و التدقيق البيئي (Enviromental Management And Audit Systeme) و في 2001 تم الإصدار للمواصفة EMAS 271/2001.

الجدول رقم(3.3): مقارنة بين المواصفات الرئيسية لنظم الإدارة البيئية.

	BS 7750 المواصفة البريطانية	EMAS مواصفة الاتحاد الاوروبي	ISO14001
طبيعة المواصفة	مواصفة بريطانية وطنية	مواصفة الإتحاد الأوروبي	مواصفة دولية
طوعية المواصفة	طوعية	مطلوبة	طوعية
التطبيق	تطبق على المنظمة بكاملها أو جزء منها وعلى كافة الأنشطة والمنظمات الصناعية والغير صناعية ومن ضمنها الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية	تطبق على التسهيلات الفردية والأنشطة ذات الموقع الصناعي المحدد	تطبق على المنظمة بكاملها أو جزء منها مثل مواصفة BS7750
التركيز	يركز على نظام الإدارة البيئية و على التحسين البيئي للنظام أينما وجد	يركز على تحسين الأداء البيئي للمواقع و كذلك تحسين الإتصالات مع الجمهور	يركز على نظام الإدارة البيئية و يؤكد بصورة غير مباشرة على التحسين البيئي
الإلتزام بالسياسة	يلتزم بالتحسين المستمر للأداء البيئي	يلتزم بالتحسين المستمر للأداء البيئي و التوافق مع القوانين البيئية المطبقة	يلتزم بالتحسين المستمر لنظام الإدارة البيئية و منع التلوث و الإلتزام بالقوانين
الأهداف والغايات	ينبغي أن تكون الأهداف البيئية ذات مقياس زمني	ينبغي أن تكون برامج الإدارة البيئية ذات مقياس زمني	ينبغي أن تكون الأهداف البيئية ذات مقياس زمني
التوثيق	يتطلب تهيئة سجلات تسجل التأثيرات البيئية	يتطلب تهيئة سجلات للتأثيرات البيئية	يتطلب توثيق السياسة البيئية و مسؤوليات الملاك والإتصال بالأطراف الخارجية
الإتصال	يستدعي سياسة بيئية عامة	يستدعي كشف بيئي عام و شامل و يتم التحقق منه خارجيا عن طريق مرفق خارجي مستقل مع إعداد كشوفات سنوية	يستدعي أن تكون السياسة البيئية عامة ولا يتطلب كشف بيئي عام
التحسين المستمر	يستدعي تحسين مستمر في الأداء البيئي	يستدعي تحسين مستمر في الأداء البيئي	يستدعي تحسين مستمر في العمليات وممارسات المنظمة
التدقيق	تكرار التدقيق غير محدد	يتطلب تدقيق كل ثلاث سنوات على الأقل	تكرار التدقيق غير محدود
المتعاقدين والمجهزين	إلتزام المتعاقدين و المجهزين بالسياسة البيئية	إعلام المتعاقدين و المجهزين بالسياسة البيئية	إلتزام المتعاقدين و المجهزين بالسياسة البيئية
المراجعة الدورية	داخلي غير محدود	خارجي ثلاث مرات سنويا	داخلي غير محدود التكرار

المصدر: إيثار عبد الهادي آل فيحان، سوزان عبد الغاني البياتي، مرجع سبق ذكره، ص 119.

رابعا: مواصفة الإيزو و المواصفات الأخرى في المؤسسة:

إن المواصفة ايزو 9001 اصدار 2000 طورت من أجل الوصول لنموذج يتوائم مع المواصفة ايزو 14001 فكلا المواصفتين ترتكز على مفهوم التحسين المستمر (عجلة ديمنج) ويشتركان بذلك في كثير من الامور.

جدول رقم (4.3): مواصفة الإيزو و المواصفات الأخرى في المؤسسة.

	ISO9001	ISO14001	OSHAS18001
نظام إدارة:	X	X	X
مسؤولية الإدارة			
السياسة	X	X	X
الأهداف	X	X	X
الهيكل التنظيمي	X	–	X
مراجعة الادارة	X	X	X
نظام الوثائق (التوثيقي):			
الدليل	X	X	X
العمليات و الوثائق	X	X	X
التسجيلات	X	X	X
إدارة الأفراد:			
الكفاءة و الخبرات	X	X	X
التكوين	X	X	X
متطلبات مرتبطة بالمنتوج	X	–	X
التصميم و التطوير	X	–	–
السيطرة على العمليات	X	X	X
الإتصال:			
داخلي	X	X	X
مع الزبائن	X	–	–
مع أصحاب المصلحة	–	X	X
المراجعة و الرقابة	X	X	X
القياس التحليل و التحسين	X	X	X

Source : Alain Michel Chauvel, Au-delà De La Certification, Éditions D'organisation, Paris,2002 , P18.

من مكونات نظام الإدارة (الجودة والبيئة) ،وعليه يمكن أن يدمجا النظامين معا (كما يمكن أن يضاف إليهما نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية ، وبذلك تنشئ المؤسسة نظاما واحدا (الجودة، البيئة، الأمن).

كما أن الهيئات المانحة للشهادة تضمن المراجعة لهذا النظام المدمج .[1]

من الجدول السابق نلاحظ أن هناك تشابه بين الأنظمة الثلاثة (خاصة بين نظام إدارة الجودة والبيئة) ولذلك فان المؤسسة التي تمتلك سلفا نظام إدارة الجودة يكون لها دافعا لتطبيق فعال لنظام الإدارة البيئية .

ويمكن توضيح النظام المدمج (الجودة، البيئة، الأمن) كما في الشكل التالي.

الشكل رقم (4.3): نظام الإدارة المدمج (SMI) système management intégré.

نظام الإدارة المدمج (الموحد)

وثائق نظام الإدارة الموحد

Source : Paolo Baracchini, « Guide À La Mise En Place Du Management Environnemental En Entreprise Selon ISO14001 », Presse Polytechnique Et Universitaire, Lausanne, Édition 2004.

[1] Loetitia Vaute & Marie – Paule Grevéche, certification iso 14001 ,AFNOR 2009 ,P289.

المطلب الثاني: الحصول على شهادة الإيزو 14001.

أولا: الحصول على شهادة الإيزو14001:

إن الحصول على شهادة الإيزو 14001 يكون من إحدى الهيآت المخولة بذلك، تتقدمها عدة خطوات أين يكون على المؤسسة أن تتواءم بين نظام إدارة البيئة الموجود في المؤسسة مع متطلبات نظام الإدارة البيئية حسب المواصفة الإيزو 14001.

و يكون ذلك بتشكيل لجنة مختصة مكلفة بالحصول على الشهادة، يترأسها عضو من الإدارة العليا، تعمل من أجل تكييف نظام الإدارة البيئية الموجود ، أو الإستعانة بخبراء خارجيين من أجل إرساء هذا النظام ، و الوصول إلى استفاء متطلبات نظام الإدارة البيئية حسب المواصفة ISO14001، هذه المتطلبات موضحة في الشكل التالي:

الجدول رقم (5.3): متطلبات نظام الإدارة البيئية وفق المواصفة الايزو 14001.

<table>
<tr><th colspan="6">متطلبات نظام الإدارة البيئية</th></tr>
<tr><th>متطلبات عامة</th><th>السياسة البيئية</th><th>التخطيط</th><th>التشغيل</th><th>الرقابة</th><th>مراجعة الإدارة</th></tr>
<tr><td rowspan="6"></td><td rowspan="6"></td><td>الجوانب البيئية</td><td>الموارد، الأدوار، المسؤوليات</td><td>المراقبة و القياس</td><td rowspan="6"></td></tr>
<tr><td>متطلبات قانونية ومتطلبات أخرى</td><td>الكفاءات، التدريب</td><td>تقييم المطابقة</td></tr>
<tr><td>الأهداف والغايات البيئية</td><td>الإتصالات</td><td>عدم المطابقة الإجراءات التصحيحية و الإجراءات</td></tr>
<tr><td rowspan="3"></td><td>الوثائق</td><td>التحكم في التسجيلات</td></tr>
<tr><td>التحكم في التوثيق</td><td rowspan="2">المراجعة الداخلية</td></tr>
<tr><td>التحكم في العمليات</td></tr>
<tr><td></td><td>الإستجابة إلى الحالات الطارئة</td><td></td></tr>
</table>

Source : claude pinet, « 10 clés pour réussir sa certification QSE, ISO9001:2008, ISO14001:2004, OHSAS18001:2007 », AFNOR, 2009, p61.

و ينطوي تطبيق متطلبات المواصفة ISO14001 على[1]:

- صياغة سياسة بيئية دقيقة بمعرفة القيادات العليا.
- تحديد الجوانب و الإعتبارات البيئية والتي تمثل العناصر في أنشطة المؤسسة ومنتجاتها أو خدماتها التي تتفاعل مع البيئة.
- الأخذ بعين الإعتبار المتطلبات القانونية والتشريعية والمتطلبات الأخرى في الشؤون البيئية.
- الأهداف: من الضروري لنظام إدارة قابل للمتابعة و التقييم لتصحيح المسار أن تكون له أهداف واضحة تحقق المتطلبات التي تختار المؤسسة أن تلتزم بها.
- ضبط برنامج للإدارة البيئية.
- ضبط هيكل تنظيمي و تحديد المسؤوليات.
- الأمن و السلامة و الإستجابة للطوارئ.
- المتابعة و القياس و المراجعة و تصحيح المسار، التدريب.

ويمكن طلب الحصول على الشهادة و يكون بعد أن يجري الوكالة المانحة للشهادة بمراجعة خارجية (من طرفها) على نظام الإدارة البيئية للمؤسسة، و تسجيل الفروقات و طلب تصحيحها.

وتختلف مدة و تكاليف منح هذه الشهادة حسب ظروف كل مؤسسة و حالتها التنظيمية و حجمها.

ويمكن تلخيص أهم المراحل فيما يلي:

1. تقييم العرض (طلب الحصول على الشهادة).
2. النظر في مدى مقبولية العرض.
3. تعيين فريق المراجعة.
4. تحليل الوثائق البيئية للمؤسسة.
5. القيام بالتدقيق و المراجعة.
6. استعراض تقرير المراجعة.
7. قرار منح الشهادة.

و ذلك وفق الشكل التالي:

[1] بن حاج جيلالي مغراوة فتحية و صليحة حفيفي، **"الأداء البيئي كاستراتيجية تنافسية للمؤسسات الصناعية- دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف"**، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية .يومي 08 و 09 نوفمبر 2010 ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف .

الشكل رقم (5.3): المراحل الخمسة لإجراءات منح الشهادة.

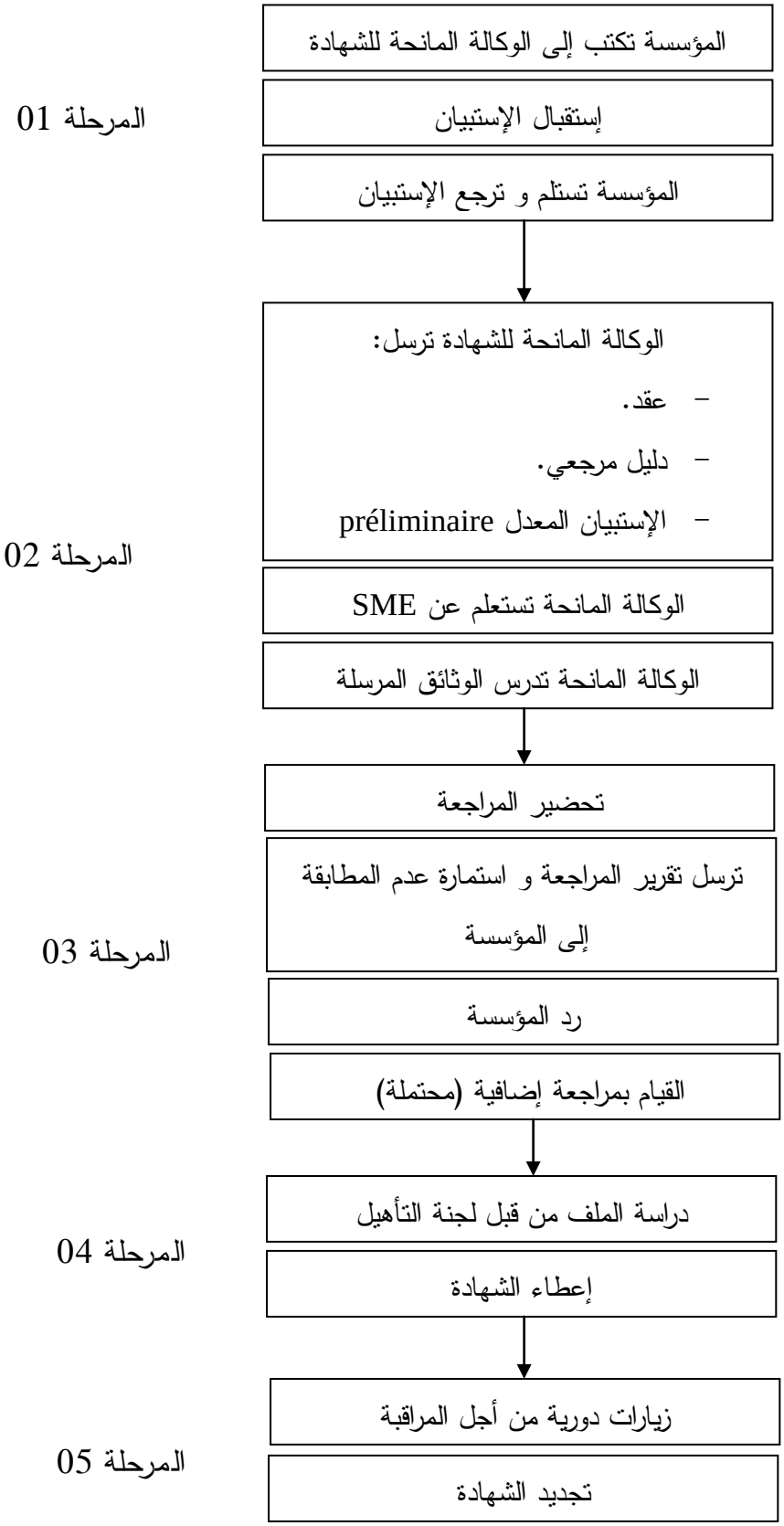

Source : claude pinet, « 10 clés pour réussir sa certification QSE, op-cit, p 304.

ثانيا: فوائد الحصول على شهادة الإيزو 14001 و التطبيق الفعال لها:

بعد إرساء نظام الإدارة البيئية حسب متطلبات المواصفة ISO14001 و تقدم المؤسسة بطلب تسجيل معتمد لمنحها هذه الشهادة المطابقة لنظام الإدراة البيئية فإن التطبيق الفعال لهذه المواصفة يمكن المؤسسة من[1]:

1. تحسين الأداء البيئي من خلال التحكم في معدلات التلوث ،و ترشيد استخدام الطاقة والمياه وتدوير استخدام المواد و كل هذا يخفض التكاليف.
2. تحقيق ميزة تنافسية: حيث أن الأداء البيئي و من خلال انتاج منتجات نظيفة و غير ملوثة للبيئة يساهم بقدر كبير في كسب رضا و ثقة و ولاء الزبائن و المساهمين و غيرهم، مما يساهم في تحقيق ميزة تنافسية.
3. رفع كفاءة و جودة الإنتاج: من خلال الإلتزام بالمعايير البيئية يمكن شراء أفضل المواد الخام الذي يؤدي إلى إنتاج منتجات تتسم بالجودة و غير ملوثة.
4. المساهمة في تحسين الصورة الذهنية* للمؤسسة كونها ملتزمة أخلاقيا بما يفيد البيئة و المجتمع.

إضافة أن شهادة الإيزو 14001 يمكن إعتبارها[2]:

- أداة للحوار مع أصحاب المصلحة.
- أداة لتعبئة الموظفين.
- أداة للسيطرة على التكاليف و تحسين الأداء.
- أداة لليقظة** القانونية.

5. تخفيض التكاليف وذلك عن طريق ترشيد استهلاك المياه والطاقة واعادة تدوير المواد.

و يمكن تقسيم الحوافز الإستراتيجية لإدماج الإيزو 14001 إلى رهانات داخلية و رهانات خارجية[3].

---

[1] جودة محفوظ أحمد، **"إدارة الجودة الشاملة"**، دار وائل، عمان، 2004، ص ص 319.

*** تعنى الصورة الذهنية " انطباع صورة الشيء في الذهن" أو بتعبير أدق "تصور عقلي شائع بين أفراد جماعة معينة نحو شخص أو شيء معين"، و ترجمت تلك الكلمة بـ"الانطباع الذهني"، لكن هذا الانطباع أو الانعكاس الفيزيائي ليس انعكاساً تاما وكاملا وإنما هو انعكاس جزئي، يشبه إلى حد كبير تلك الصورة المنعكسة في المرآة فهي ليست إلا الجزء المقابل للمرآة فقط أما الأجزاء الأخرى فلا تعكسها المرآة، وبالتالي فهو تصور محدود يحتفظ به الإنسان في ذهنه عن أمر ما، وهذا التصور يختزل تفاصيل كثيرة في مشهد واحد. إن مفهوم الصورة الذهنية ظهر كمصطلح متعارف عليه في أوائل القرن العشرين ، ويصلح أساساً لتفسير الكثير من عمليات التأثير التي تعمل بها وسائل الإعلام وتستهدف بشكل رئيسي ذهن الإنسان.**

[2] Sandrine berger-douce, **« Gestion Environnementale Et Certification, Le Cas De Trois PME** », gestion, 2011/1.vol35, p13.

** اليقظة هي سيرورة ترتبط بتسيير المعلومة (استقطاب، جمع، تحليل، تخزين،...) تمكن المؤسسة من البقاء على اتصال مع محيطها.

[3] Gherib johaina et ghozzi-nékhili chiraz, « **Motivation Et Implications Organisationnelles De La Certification ISO14001, cas de la Tunisie** », recherche en sciences de gestion, 2012/5 N°92, .p139.

1. الرهانات الخارجية نجمعها في تحسين صورة المؤسسة و كذا تعزيز الثقة لدى أصحاب المصلحة بعد إظهار الإلتزام البيئي للمؤسسة.
2. أما داخليا فإن الإدارة البيئية تعتبر إطار لتسيير المخاوف البيئية في المؤسسة و كذا مشروع كعامل توحيد داخليا.

ففي دراسة ل قونزالاس بينيتو (2005) على عينة من 184 مؤسسة اسبانية خلص الى أن 90 % من المؤسسات كان هدف الحصول على الايزو 14001 هو تطوير الوضعية التنافسية[1].

و قد عرفت شهادة الإيزو 14001 رواجا كبيرا خاصة مع تزايد الإهتمام البيئي. و تطور عدد الشهادات الممنوحة في العالم كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (6.3): تطور عدد الشهادات الممنوحة في العالم

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عدد الشهادات الممنوحة	14106	22897	36765	49449	66070	90569	111162	128211	154572
عدد البلدان	84	98	112	117	113	127	138	140	148

Source : Sandrine berger-douce, op-cit, p 11.

من الجدول نلاحظ هناك تزايد مستمر في عدد الدول والشهادات الممنوحة بشكل مستمر.

المطلب الثالث: الايزو 14001 و الأداء البيئي.

يعرف الأداء بأنه تحقيق الأهداف بأحسن استعمال للموارد، و في مؤسسة لها أبعاد اقتصادية واجتماعية و بيئية، فإن قياس أدائها يتضمن قياس أثار نتائجها على هذه الأبعاد الثلاثة ليمكنها من تحقيق توقعات أصحاب المصلحة إلى جانب مصالحها الخاصة (الأداء الإقتصادي).

أولا: الأداء البيئي.

يعتبر الأداء من المفاهيم الأساسية في الإدارة وتعتري محاولة تحديد مفهومه عدة صعوبات نظرية وتطبيقية إلا أننا نكتفي بما يتصل ببحثنا فالأداء في المؤسسة يسمح بتحسين العلاقة بين (القيمة – التكلفة) لتحقيق الأهداف الإستراتيجية ،وعرف الأداء أنه ذلك النشاط المستمر الذي يعكس قدرة المؤسسة على استغلال امكانياتها وفق أسس و معايير معينة تضعها بناءا على أهداف طويلة الأجل.[2]

[1] Cyrille Baudiot Et Emmanuel Raufflet, « **L'évolution Des Motivations D'adaption De Normes Environnementales**, L'expérience De Quatre Firmes Canadiennes Du Secteur Des Pattes Et Papiers (1996-2005) », management et avenir, 2009/6N°26, p 98.

[2] زين الدين بروش و جابر دهيمي ،**"دور نظام الادارة البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات –دراسة حالة شركة مؤسسة الاسمنت عين الكبيرة"** ،الملتقى الدولي الثاني ،نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي ،جامعة قاصدي مرباح 22 و 23 نوفمبر 2011 ،ورقلة.

ويشمل تعريف الأداء عادة الكفاءة والفعالية [1].

يعرف الأداء البيئي حسب منظمة الإيزو "النتائج القابلة للقياس لنظام الإدارة البيئية مع تحكم المؤسسة في جوانبها البيئية على أساس السياسة البيئية، الأهداف و الغايات البيئية"[2].

في هذا التعريف فإن الأداء البيئي مرتبط بنظام الإدارة البيئية المقترح من قبل المواصفة الدولية ISO14001 فالنتائج البيئية لا يمكن قياسها إلا ضمن السياسة البيئية، الأهداف و الغايات البيئية. وهي رؤيا تقلص مجال تحرك المؤسسة، فلا يمكن قياس الأداء البيئي إلا ضمن وجود إدارة بيئية.

وجاء تعريف آخر في 1999 مواصفة ISO14031 "النتائج المتحصل عليها من قبل إدارة المؤسسة الخاص بجوانبها البيئية"[3].

وهناك تعاريف أخرى تركز على بعد واحد للأداء البيئي، فمنها من تركز على تخفيض الآثار السلبية للأنشطة الإقتصادية للمؤسسة، فترى أن المؤسسة ذات الأداء الجيد في الجانب البيئي هي المؤسسة التي تتمكن من تخفيض انبعاثاتها و فضلاتها، و أصحاب المصلحة هم من يعطون الأولوية لهده الجوانب. وان كانت هذه الجوانب بالفعل مهمة في قياس الأداء البيئي للمؤسسات إلا أنه يجب أن يضاف إليها عناصر أخرى مثل الاقتصاد في استعمال الموارد البيئية*.

وبذلك فالمؤسسات مدعوة إلى الإنتاج مع العمل على الاقتصاد في استعمال الموارد و تخفيض الآثار الخارجية السلبية، وهناك التعريف الذي يرتكز على التزام المؤسسات بالنسبة للتشريعات البيئية، هذا التعريف يقول بأن المؤسسة ذات الأداء البيئي الجيد عندما تكون ملتزمة و متوافقة مع التشريع البيئي.

ومع الإعتراف أن الجوانب الأساسية المهمة في قياس الأداء تختلف من مؤسسة لأخرى حسب ظروف نشاطها، إلا أن الأداء البيئي يتضمن كل ما قيل فالمؤسسة ذات الأداء البيئي الجيد هي مؤسسة ملتزمة ومتوافقة مع التشريع ، تعمل من أجل الحفاظ على الموارد و تقليل آثارها السلبية و تدمج حماية البيئة في إدارتها و تجعل البيئة كمكون يجب إدارته و بذلك فهي تضع نظاما لإدارتها.

---

[1] الكفاءة هي الاستخدام الأمثل للموارد (الموارد المستخدمة والاهداف المحققة) أما الفعالية فهي مستوى تحقيق الأهداف المسطرة (العلاقة بين الأهداف المسطرة والأهداف المحققة) وبذلك يكون الأداء هو تحقيق أمثل للأهداف باستعمال أمثل للموارد .

[2] LUC Janicot, **« les systèmes d'indicateurs de performance environnementale (IPE), entre communication et contrôle**, comptabilité-contrôle-audit »,2007/1 tome 13,, p51.

[3] Ahmed turki, « **comment mesurer la performance environnementale** ? », gestion, 2009/1vol34, p70.

* الكفاءة البيئية:" توفير السلع والخدمات ذات اسعار تنافسية تشبع الاحتياجات الانسانية وتحقق جودة الحياة للوصول بها الى المستوى الذي يتناسب مع طاقة تحمل الارض " ويساهم في تحقيقها .التركيز على العميل . التركيز على الجودة . منح اعتبارات أكثر لحدود الطاقة البيئية . تجديد منظور دورة الحياة.

و هذا ما ذهبا إليه هنري و جياسو henri et giasson أن الأداء البيئي متعدد الأبعاد فيمكن تحليل الأداء البيئي من خلال أربع أبعاد و هي[1]:

1. تحسين المنتجات و العمليات.
2. العلاقات مع أصحاب المصلحة.
3. الآثار البيئية و صورة المؤسسة.
4. الامتثال للتشريعات و الآثار المالية.

ثانيا: مؤشرات قياس الأداء البيئي.

إن صعوبة تحديد الأداء البيئي ينسحب كذلك على محاولة قياس هذا الأداء، فإن قياس الأداء يكون ضمن تطبيق نظام الإدارة البيئية (تخطيط، تنفيذ، رقابة، تصحيح) فقياس الأداء له فائدتين داخليا يعمل من أجل الرقابة و تصحيح المسار، و خارجيا يستعمل في الإتصال مع أصحاب المصلحة و إبراز الإهتمام البيئي . المؤسسة تستعمل عدة أدوات من أجل قياس الأداء البيئي .

و من أهم الأدوات المستعملة المراجعة البيئية* و المؤشرات البيئية و هذا حسب المواصفة إيزو 14031.

و المؤشرات البيئية تنقسم إلى قسمين هما:

1. **مؤشرات الأداء البيئي Indicateurs De Performance Environnemental**: تعطي معلومات عن الأداء البيئي للعمليات التي تقوم بها المؤسسة و عن المجهودات التي تقوم بها المؤسسة من أجل التأثير على هذا الأداء.
2. **مؤشرات الحالة البيئية Indicateurs De Condition Environnementales** : تعطي المعلومات المتعلقة بالشروط المحلية الجهوية، الوطنية أو العالمية للبيئة.

و يمكن إدراج نموذج لقياس الأداء البيئي كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] Angèle Renaud, **« le rôle des outils de mesure de la performance environnementale : le cas des audits et indicateurs environnementaux dans dix entreprises françaises certifiées ISO14001** », management et avenir, 2009/9N°29 , p345.

***المراجعة البيئية:** هي التقييم المنهجي الموثق الدوري والموضوعي لنظام الإدارة البيئية للمنظمة والأداء البيئي ،وتوصيل نتائج العملية إلى مجلس إدارة المنظمة، ويتم أداء ذلك التقييم بهدف تحديد تطابق نظام الإدارة البيئية للمنظمة ،وتحقيق أهدافها ومتطلباتها ،تقييم الالتزام بالسياسة البيئية للمنظمة وتحقيق أهدافها ومتطلباتها وتسهيل إجراء التحسين في الأداء البيئي للمنظمة.

كما أشار معيار ISO 14001 الخاص بالإدارة البيئية العالمية إلى تعريف المراجعة البيئية بأنها « عملية تدقيق موثقة للحصول على أدلة موضوعية وتقييمها ، وذلك لتحديد ما إذا كانت الأنشطة البيئية تتطابق مع المعايير والتوصل إلى نتائج عن هذه العملية » .

الجدول رقم (7.3): نموذج لقياس الأداء البيئي.

المكون	الميدان	المؤشر
الإستراتيجي	الغرض	وجود أهداف و غايات بيئية كفاءة عند وضع هذه الغايات مراجعة دورية للأغراض البيئية
	الوسائل	الوسائل المرصودة للتسيير البيئي من أجل تحقيق الغايات البيئية
العملياتي	استهلاك الماء	كمية استهلاك الماء
	استهلاك الطاقة	كمية استهلاك الطاقة
	الفضلات السائلة	كمية الفضلات السائلة
	الفضلات الهوائية	كمية الفضلات الهوائية
	الفضلات الصلبة	كمية الفضلات الصلبة
العلاقات	الحكومة	عدد التفتيشات الحكومية عدد العقوبات و الغرامات
	الجمعيات البيئية الزبائن المساهمين الموظفين الموردين	ضغوطات جمعية حماية البيئة ضغوطات الزبائن ضغوطات المساهمين ضغوطات الموظفين ضغوطات الموردين

Source : Ahmed Turki, Op-Cit, P75.

من خلال الجدول السابق، يتبين أن الأداء البيئي هو مجهودات المؤسسة في ميدان البيئة ،و نتائج هذه المجهودات، و مع أن الحصول على شهادة الإيزو 14001 يعني أن المؤسسة تملك نظام إدارة يحوي على الحد الأدنى من أجل القدرة على تحسين الأداء البيئي، إلا أن التطبيق الفعال لنظام الإدارة البيئية حسب المواصفة ISO14001 يعطي أداة إدارية هامة لتطبيق استراتيجية بيئية جيدة ، فالحصول على شهادة الإيزو 14001 هي خطوة مهمة توفر أسباب الإرتقاء بالأداء البيئي، و هي أول خطوة للوصول إلى المؤسسة الخضراء الصديقة للبيئة.

كما قدمت المواصفة ISO 14031 نموذج لقياس أداء نظام الإدارة البيئية من خلال القياس الكمي للتأثيرات البيئية للمؤسسة .وقدمت قائمة فحص لقياس الأداء البيئي في المؤسسات تتضمن 31 سؤالا موزعا ضمن 5 أجزاء ،تمثل العناصر الخمسة لنظام الادارة البيئية ولكل سؤال ثلاث أجوبة محتملة متدرجة لبلوغ المستوى الأفضل (2.1.0) درجة . كما موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (8.3): قياس أداء النظام البيئي وفق مواصفة الايزو 14000

العنصر البيئي	عدد الأسئلة	القيمة الإجمالية للدرجات	مستوى توزيع الدرجات	التفسير
السياسة البيئية	07	7أسئلة 02X = 14	0 – 5 مستوى متدني	لا تملك المؤسسة سياسة بيئية أو أن سياستها البيئية تفتقد لعناصرها الأساسية (مثل الالتزام والتحسين المستمر)
			6 -10 مستوى متوسط	تملك المؤسسة سياسة بيئية تضمنت جزء من العناصر وتفتقد لعناصر أخرى مهمة.
			11 -14 مستوى عالي	تمتلك المؤسسة سياسة بيئية تمتلك أغلب العناصر الأساسية أو جميعها.
التخطيط البيئي	05	05 أسئلة 02X = 10	0 – 3 مستوى متدني	خططت المؤسسة لتأسيس برنامج بيئي يشمل القليل من الأهداف اللازمة لتحقيق السياسة البيئية.
			04 – 06 مستوى متوسط	أحرزت تقدما في تأسيس برنامج بيئي يشمل العديد من الأهداف اللازمة لتحقيق السياسة البيئية.
			7 – 10 مستوى عالي	أسست المؤسسة برنامجا بيئيا شاملا جميع الأهداف والإجراءات اللازمة لتحقيق السياسة البيئية.
التنفيذ والتشغيل	13 سؤالا	13 سؤال X 02= 26	0 –8 مستوى متدني	الإجراءات البيئية لا تشمل الجميع وما زال هناك حاجة للموارد والمؤهلات لتحقيق عمليات التنفيذ والتشغيل.
			9 – 18 مستوى متوسط	الإجراءات شملت أغلب أنشطة المؤسسة لكنها لا تتضمن الإجراءات الخاصة بالمواقف البيئية الطارئة.
			19 – 26 مستوى عالي	الإجراءات تشمل جميع أنشطة المنظمة واجراءات الطوارئ وأعدت قنوات اتصال اللازمة.
فحص وتفعيل الاجراءات التصحيحية	05 أسئلة	05 أسئلة 2X = 10	0 – 3 مستوى متدني	اجراءات الفحص و التصحيح منعدمة
			4 – 7 مستوى متوسط	تم تأسيس العديد من المقاييس واجراءات التقييم المعيارية ولكن مازال الحاجة لعمليات التطوير.
			08–10 مستوى عالي	تم تأسيس أغلب المقاييس واجراءات التقييم وتم تعديل اجراءات المطابقة .
المراجعة البيئية	01	01 2X=2	0 مستوى متدني	ليس هناك مراجعة دورية لنظام الادارة البيئية
			1 مستوى متوسط	هناك مراجعة دورية لكنها غير موثقة وغير دقيقة
			2 مستوى عالي	هناك مراجعة دورية لنظام الادارة البيئية وهي موثقة ودقيقة.

المصدر: أحمد علي أحمد الراشد، خالد عبد الجبار صبر، **تقييم وتحسين أداء أنظمة ادارة البيئة في المنظمات باستخدام عملية التصميم التجريبي لمؤشرات الأداء** ،مجلة كلية الادارة والاقتصاد ،كلية شط العرب، المجلد الرابع العدد الثامن ماي 2012، العراق، ص 139.

مما سبق، نرى أن وجود نظام الإدارة البيئة يساهم في تحسين وتسيير الأداء البيئي لأننا لا يمكن أن نحسن مكون من مكونات المؤسسة إذا لم ندره ونسيره (تخطيط تشغيل تصحيح مراجعة..)، ولا يمكننا أن نسيره إذا لم نقيسه.

لذلك يعتبر نظام الإدارة البيئية والحصول على مطابقة مع المعايير أداة مهمة في تحسين الأداء البيئي حتى وان لم يكن هناك تأثير تلقائي أوتوماتيكيا بينهما.

ويمكن توضيح الممارسات المختلفة للمؤسسات في الميدان البيئي كما يلي :

الجدول رقم (9.3): أبعاد الإستراتيجيات البيئية

البعد/الإستراتيجية	المؤسسة	العمليات	الإتصال	السياسة	المهمة
هامشي marginale	ليس هناك مسؤول	المعدات قديمة	صورة سيئة لدى المجتمع (صورة عامة سيئة)	الدعاوى	ليس هناك مرجع للبيئة
المطابقة conforme	لجنة، وظيفة البيئة، نظام تسيير في الحد الأدنى	مسؤولية و إتقان عملياتي (تشغيلي) صيانة	صورة محايدة	تموقع محايد	الإمتثال للقانون والتشريعات
القائدleader	نظام متطور للإدارة، لجنة ووظيفة بيئية	التحديث التكنولوجي	صورة عامة جيدة	تموقع متميز، اتفاقيات ومشاريع تجريبية مع الحكومة	التميز البيئي
البيئيécologique	ادماج بين الوظيفة البيئية و مهمة المؤسسة	تطبيق مبدأ الإحتياط (محاربة التلوث قبل وقوعه)	تعليم المجتمع	ضغط على الحكومة من أجل حماية أكثر للبيئة	التركيز على حماية البيئة ومبادئ التنمية المستدامة

Source : corinne gendron, « **la gestion environnementale et la norme ISO14001** », les presses de l'université de monteréal, 2004, p48.

من الجدول السابق، نرى أن إنشاء نظام للإدارة البيئية هي الخطوة الأولى من التحسين في الأداء البيئي واكتساب سمعة بيئية في السوق ، والمؤسسة تحتاج إلى هذا الجهد الإداري و التسييري مجهودات مماثلة من أجل التحديث التكنولوجي والعمل المشترك مع الحكومة من الاستثمار في التكنولوجيات النظيفة التي تكون عادة في سياسة التنمية المستدامة المنتهجة ، أو الاستفادة من برامج الدعم الأجنبية المقدمة في إطار الهيآت الدولية لحماية البيئة ونشر التقنيات والتكنولوجيا النظيفة.

وسنتطرق في المطلب التالي عن واقع أليات دمج البعد البيئي (الحصول على ISO 14001) كأحد مؤشراته .

المطلب الرابع : الايزو 14001 في المؤسسات الجزائرية :

تطرقنا في نهاية الفصل السابق إلى الجهود المحلية (القانونية والاقتصادية والمؤسساتية) المبذولة في حماية البيئة خاصة بعد صدور قانون 03-10 سنة 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، إلا أن الاهتمام كان خاصا بمساعدة القطاع الصناعي على إدماج البعد البيئي في سياساته وأنشطته ، هذه الرغبة تتضح في العمل على إنشاء أنظمة بيئية مطابقة للمواصفة الدولية ايزو 14001 والعمل على تحسين الأداء البيئي .

أولا : الآليات التمويلية الداخلية

تم وضع مجموعة من الآليات التمويلية التي من شأنها أن تحث المؤسسات الاقتصادية على القيام باستثمارات صديقة للبيئة حيث نجد الصناديق منها: صندوق تحسين التنافسية الصناعية و الصندوق الوطني للبيئة ومحاربة التلوث .

1. **الصندوق الوطني للبيئة ومحاربة التلوث** (Fonds pour l'environnement et dépollution) :

أنشئ هذا الصندوق (F.E.DEP) بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2001[1].تشرف عليه وزارة تهيئة الاقليم والبيئة ، ويهدف إلى تقديم المساعدات المالية للمؤسسات الصناعية التي تسعى في جهودها إلى القضاء على التلوث أو التحكم فيه من خلال معالجة النفايات ويحصل الصندوق الوطني للبيئة ومحاربة التلوث تمويله من مصدرين :

.دعم من الدولة 03 مليار دينار جزائري في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي .

.ايرادات الرسم الايكولوجي الذي أقر في قانون المالية 2002 .

من أهم البرامج الذي يدعمها هذا الصندوق عقود الاداء البيئي contrat de performance environnementale، هذه العقود أدوات لاستباق وتمهيد التنظيم والتنفيذ التدريجي للتشريعات البيئية وتكون بالتعاون الطوعي بين الوزارة المسؤولة عن حماية البيئة والقطاع الصناعي بشأن حماية البيئة (تخفيض ومعالجة التلوث الناتج عن الأنشطة ، التوفير في الطاقة والمياه) .

عقود الأداء البيئي لها هدف واضح هو التزام المؤسسات ،العمال ،مندوبي البيئة بتنفيذ برنامج مكافحة التلوث الصناعي ، كما تهدف إلى إعداد قطاع الصناعة لتبني ممارسات الإدارة البيئية على أساس معترف به دوليا. وقد تم بالفعل توقيع أكثر من 100 عقد للأداء البيئي بين الوزارة المعنية

[1] www.mate.gov.dz le 13/10/2013 à 23/30.

بالبيئة والمجموعات الصناعية (الصلب، الاسمنت، البناء المعدني، الصناعة الصيدلانية، الصناعات الغذائية....). من خلال هذه العقود المؤسسات الصناعية تلتزم بوضع برنامج يمتد من 03 إلى 05 سنوات ويمكن من[1] :

.رفع مستوى المؤسسات.

.الامتثال للأنظمة البيئية.

.الوصول للكفاءة البيئية والاقتصادية.

2. صندوق تحسين التنافسية الصناعية: (FO.PRO.C.I)

أنشئ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 2000 تابع لوزارة الصناعة، له لجنة وطنية للمنافسة الصناعية برئاسة الوزير المكلف بالصناعة تتكون من أعضاء وزارات المالية والتجارة والشؤون الخارجية والغرفة التجارية ، يغطي هذا الصندوق نفقات مساعدة المؤسسات في المجالات :

.تشخيص وترقية خطة استراتيجية شاملة،(70 % للتشخيص الاستراتيجي في حدود 3 مليون دج)

الإستثمارات المادية (تجديد المعدات) (15 %).

.الاستثمارات غير الملموسة (التدريب، التقييس، الجودة.....) (50 %).

.اعادة تأهيل المناطق الصناعية والنش.

وبذلك يتولى صندوق تحسين التنافسية الصناعية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة ومن بينها البرنامج الوطني للتقييس ويعنى بتطوير تطبيق المواصفات القياسية العالمية وحث المؤسسات الاقتصادية على تطبيقها .

يقدم هذا البرنامج المساعدات المالية للمؤسسات الاقتصادية الراغبة في الحصول على شهادات المطابقة للمواصفات العالمية سلسلة الايزو خاصة (9001، 22000، OHSAS 18001) وقد تم إدراج المواصفة الايزو 14001 سنة 2004 ضمن برنامج التأهيل، فكل ما تتخذه المؤسسة من إجراءات بغرض الحصول على شهادة الايزو 14001 تعتبر ضمن عمليات التأهيل ويتحمل الصندوق تمويل العملية في حدود ما يفرضه القانون حيث تتحمل الدولة 80 % من تكاليف وضع نظام الإدارة البيئية مطابق للمواصفة العالمية ايزو 14001 إصدار 2004 وكذلك تكاليف الحصول على الشهادة

[1] www.mate.gov.dz.

وتتحمل المؤسسة 20 %، تم اعتماد هذه النسبة في التمويل سنة 2011 بعد ما تم ملاحظة عزوف المؤسسات على هذا البرنامج عندما كانت النسبة التي تتحملها الدولة 50 %.[1]

كما أنشئ ضمن البرنامج الوطني للتقييس، المعهد الجزائري للتقييس بموجب المرسوم التنفيذي 98 – 69 المؤرخ في 21 – 02 –1998 وهو تابع لوزارة الصناعة، وتتمحور مهامه حول[2] :

.تشجيع العمل والبحوث والتجارب وتطوير مرافق الاختبار اللازمة لوضع المعايير وضمان تنفيذها.

.التدريب والتوعية في مجال التقييس .

ثانيا : الاستعانة ببرامج الدعم الفني الأجنبي:

إلى جانب الدعم المالي والفني التي تقدمه الدولة لمساعدة المؤسسات الاقتصادية من أجل تبني البعد البيئي و إنشاء نظام إدارة بيئية مطابق للمواصفات العالمية، يمكن للمؤسسات الجزائرية الاستفادة من الدعم الفني من البرامج والخبرات الأجنبية التي تدخل ضمن الاتفاقيات الموقعة ، نذكر أهم هذه البرامج.

1. **برنامج ايكوسيس "ECOSYS":**

يقوم هذا البرنامج بإجراء دراسات تسمى "PROFIL MESO " وهي دراسات تهتم بالتقييم الاقتصادي للتدهور البيئي في قطاع اقتصادي ويربط العلاقة بين المستوى الجزئي (المؤسسة) والمستوى الكلي المتمثل في الدولة، هذا الربط يسمى المستوى القطاعي. ويهدف إلى فهم وقياس التدفق في الموارد البيئية جنبا إلى جنب مع التدفقات الاقتصادية.[3] وتقييم الآثار الاقتصادية لإجراءات حماية البيئة من حيث تكلفة التدهور البيئي (تكاليف الضرر وتكاليف عدم الكفاءة) وتكلفة العلاج .[4]

وتهدف هذه الدراسات إلى [5]:

- التعرف على الفوائد الاقتصادية للقطاعات الاقتصادية عند انتهاجها لسياسة حماية البيئة.
- التعرف على مدى التأثير السلبي للقطاع الصناعي على البيئة في البلد.

---

[1] عبد الرحمان العايب ، شريف بقة، **"قراءة في دور الدولة الداعم لتحسين الاداء البيئي المستدام للمؤسسات الاقتصادية –حالة الجزائر- "**، ملتقى سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة و العدالة الاجتماعية ،20 -21 نوفمبر2012 ،ورقلة ،، ص 88 .

[2] www.ianor.org. (Institut Algérien de Normalisation) 13/02/2013 .14 :56.

[3] www.sba-ch/spec/sba/download/mesoprofiles autres/secteur du ciment.maroc.pdf. le 11.10.2013 à 14 :35.

[4] تكلفة الضرر هو الضياع الرفه بالنسبة للمجتمع مثل المشاكل الصحية المرتبط بالتلوث تضييع خدمات بيئية ...الخ. تكلفة عدم الكفاءة نعني في استخدام الموارد بسبب الهدر في في الموارد وعدم الكفاءة في استعمال الطاقة . أما تكلفة العلاج فهي التكاليف الضرورية لحماية البيئة.

[5] عبد الرحمان العايب ،شريف بقة ،مرجع سبق ذكره، ص 89.

- اقتراح الامتيازات والحوافز الاقتصادية التي يمكن تطبيقها من أجل التحكم في الآثار السلبية للقطاعات الاقتصادية على البيئة.

2. برنامج دلتا :

برنامج دالتا هي منظمة تعتبر جزء من خطة عمل مركز الأعمال المستدامة وتعمل هذه المنظمة مع المؤسسات من أجل حثها على الاهتمام بالإدارة البيئية بغرض تحسين فعاليتها الاقتصادية والتقليل من الآثار السلبية لأنشطتها على البيئة [1].يتكون هذا البرنامج من عدة خلايا منها برنامج دلتا للمشرق والمغرب العربي، ويمكن المؤسسات من الحصول على المعلومات المتعلقة بالإدارة البيئية وتبادلها، ويهدف إلى تعريف المؤسسات بالمخاطر البيئية و مساعدتها على وضع أدوات للإدارة البيئية .

يمثل هذه الجمعية في الجزائر جمعية ترقية الفعالية البيئية والجودة بالمؤسسة (A.P.E.UQ.E) **Association pour la Promotion de l'Eco-efficacité et la Qualité en entreprise** والتي تتلخص أهدافها في [2]:

_تسهيل رفع مستوى قدرة الصناعة الوطنية والامتثال للمعايير .

_إنشاء وتطوير ومساعدة المؤسسات في تنفيذ السياسات الصناعية والمؤشرات البيئية.

_ تشجيع البحوث في مجال الإدارة البيئية وتعزيز نشر المعارف المتعلقة بالكفاءة البيئية.

_ تعزيز التكامل بين الشبكات الوطنية والإقليمية و الدولية في مجال الكفاءة البيئية.

_تشجيع والمشاركة في أعمال الدراسات والبحوث المتصلة باقتصاديات التنمية المستدامة.

وقد استفادة بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من هذا البرنامج ، خصوصا المصانع العمومية للإسمنت ،ومن أهم الاستفادة هي التدريب على كيفية التشخيص البيئي الذاتي ، والذي يرتكز على جمع البيانات المتعلقة بالنشاط الإنتاجي الذي تمارسه المؤسسة ، وهو يعتبر من اللبنات الأولى التي تتهيأ المؤسسة لوضع نظام الإدارة البيئية مطابق للمواصفة الايزو 14001.

ثالثا : الايزو 14001 كمؤشر لمدى تبني المؤسسات الجزائرية للبعد البيئي

يمكن اعتبار وضع نظام إدارة بيئية والعمل على الحصول على المطابقة مع المواصفة العالمية الايزو 14001(أو مواصفات أخرى) دليل على مجهود المؤسسة على تبني البعد البيئي ، والاهتمام بالبيئة كمكون من مكونات ادارة المؤسسة ، وقد رأينا سابقا تزايدا مطردا للشهادات البيئية في العالم

[1] نفس المرجع السابق ، ص 89.

[2] www.apeque.org/mission.html. 15/05/2013 à 21:25.

تماشيا مع زيادة الاهتمام العالمي بالبيئة .ففي سنة 2010 وصل عدد الشهادات ايزو 14001 الممنوحة في العالم 250972 في 155 دولة[1] ، كما تختلف الشهادات الممنوحة حسب القارات والبلدان لعدة أسباب الاهتمام بحماية البيئة أحدها .

وعليه يمكن الاستئناس إلى المقارنة بين المؤسسات والبلدان في الاهتمام بالبعد البيئي إلى الحصول على شهادة الايزو 14001 مبدئيا .

وعند المقارنة بين الجزائر والبلدان المماثلة كالبلدان العربية ففي احصاءات لمنظمة الايزو عن الشهادات الممنوحة في بعض الدول العربية موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (10.3) عدد المؤسسات الحاصلة على شهادة الايزو 14001 (04 دول عربية)

البلد /السنوات	2005	2006	2007	2008
الجزائر	6	6	7	24
مصر	354	379	306	410
المغرب	26	37	39	54
تونس	30	50	67	102

Source : Daniel Labaronne & Emna Gana ouslati ," **analyse comparative Maroc -Tunisie du cadre institutionnel de la RSE au PME**" ,revue de management & avenir , N° 43, 2011/3, P 108.

من الجدول السابق نلاحظ أن هناك قلة اهتمام في المؤسسات الجزائرية للحصول على هذه الشهادة و أن هناك تأخر كبير مقارنة مع البلدان المجاورة. فالجزائر شهدت تطور من 6 مؤسسات سنة 2005 إلى 24 مؤسسة سنة 2008 وهي نسبة ضئيلة إذا قورنت بالمغرب من 26 سنة 2005 إلى 54 مؤسسة سنة 2008 ،أما تونس ففي نفس الفترة عرف تطورا من 30 إلى 102مؤسسة في حين الجزائر كانت بعيدة مقارنة مع مصر هاته الأخيرة شهدت ارتفاع عدد مؤسساتها الحاصلة على شهادة الإيزو 14001، من 354 مؤسسة سنة 2005 إلى 410 مؤسسة سنة 2008 .

وتعكس هذه الأرقام والمقارنة البسيطة الضعف الشديد لإقبال المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على أنظمة الإدارة البيئية وذلك نتيجة لأسباب موضوعية مرتبطة بظروف الاقتصاد الوطني وأسباب ذاتية مرتبطة بقدرات المؤسسة والثقافة الموجودة فيها ويمكن إدراج الملاحظات التالية :

- يرتبط تبني أنظمة الإدارة البيئية من طرف المؤسسات الجزائرية عموما بواقع المسؤولية التي تتحملها اتجاه البيئة. فمعظم المؤسسات الجزائرية لا تهتم بالممارسات ذات الطابع البيئي، و هي لا

[1] www.iso.org. 13/08/2013 à 23 :58.

تهتم بوضع أنظمة الإدارة البيئية، و عليه يمكن استنتاج أنه لا يحظى الأداء البيئي من طرف المؤسسات الجزائرية بنفس مستوى الاهتمام بالأداء الاقتصادي، فالأداء الاقتصادي المتمثل في المردودية الاقتصادية والإنتاجية يأتيان في مقدمة أولويات المؤسسات الصناعية.

ونظرا لعدم قناعة المسير الجزائري بأن الأداء البيئي له نتائج اقتصادية ايجابية، فإن اهتمامه به يأتي في مرتبة متخلفة. كما أن المشاكل العديدة و المعقدة و الهيكلية التي تعاني منها المؤسسة الاقتصادية في الجزائر تعتبر من العوائق الكبيرة أمام تبني أنماط التسيير الحديثة و منها نظام الإدارة البيئية، فهذه المؤسسات تعاني من مشاكل التمويل و كذلك ضعف الأداء الاقتصادي و المالي و من ظاهرة تسرب الإطارات المؤهلة و ذات الكفاءة، لذلك فإن الجهود اتجهت نحو إيجاد حلول لهذه المشاكل على حساب الأداء البيئي.

– تحتاج المؤسسة الصناعية إلى مرافقة من السلطات الجزائرية في سبيل تبني أنظمة إدارة بيئية، إذ أن انتشار تطبيق المواصفة إيزو 14001 يرتبط بشكل كبير بجهود الدولة في هذا المجال، هنا نلاحظ أنه بالرغم مما وضعته الدولة من آليات تحفيزية من شأنها حث المسير على وضع أنظمة الإدارة البيئية، إلا أن الطابع الطوعي لانتهاج هذه الأساليب الحديثة في الإدارة جعلت المسيرين لا يقبلون عليها و لا يرون أن هناك ضرورة لدمج البعد البيئي في استراتيجيات أعمالهم.

خلاصة:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى الإطار النظري لإدماج البعد البيئي في المؤسسات الصناعية ومن خلال تحليلنا تطرقنا إلى نظام الإدارة البيئية ، الذي يعبر عن تحديد السياسة البيئية للمؤسسة وطرق تنفيذها ووسائل الرقابة عليها.

فاهتمام المؤسسة الصناعية بالجانب البيئي يعتبر جزء من مسؤوليتها الاجتماعية ،هذا الاهتمام بدأ يتبلور بوضع البيئة كمكون من مكونات إدارة المؤسسة وادارته، من خلال إنشاء نظام إدارة بيئية والعمل على الحصول على شهادة المطابقة مع المواصفة العالمية الايزو 14001 .وهذا ما ساهم في زيادة الوعي البيئي و تحسين الأداء البيئي.

ورأينا أن الجزائر بذلت مجهودات من أجل تشجيع وتأهيل المؤسسات الصناعية من أجل تبني البعد البيئي والحصول على شهادة الايزو 14001 وتحسين الأداء البيئي إلا أن النتائج مازالت غير مرضية.

الفصل الرابع:

الأداء البيئي وتنافسية المؤسسة الصناعية

تمهيد:

كانت المؤسسات في بداية القرن الماضي الى غاية الستينات مهتمة برفع انتاجيتها ومردوديتها ،ورفع رقم أعمالها استجابة للطلب الكبير والمتزايد، ففي تلك الفترة كان السوق خاضعا بالكامل للمؤسسة و العرض خالقا للطلب، و ارتكز غزو السوق العالمية أساسا على قدرة المؤسسات على انتاج السلع و القدرة على تخفيض التكاليف، وفي العقود الأخيرة عرفت تغيرات كبيرة مست الطلب والمنافسة، حيث شهد الطلب انخفاضا كبيرا وازدادت حدة المنافسة، حيث اتجهت اقتصاديات العالم نحو المزيد من التحرير الاقتصادي والانفتاح والتخفيف التدريجي للقيود على التجارة الخارجية.

في ظل هذه الشروط من عدم الاستقرار والتعقيد وشراسة المنافسة، ازدادت أهمية المستهلكين وضرورة الاستجابة لاحتياجاتهم و تطلعاتهم، دون إغفال أصحاب المصلحة الاخرين، فأصبحت المؤسسات تتنافس في القدرة على إنتاج السلع و الخدمات ذات جودة و بأسعار جيدة و التركيز على تلبية حاجات المستهلكين و تطلعاتهم، هذه الحاجات التي تطورت و لم تصبح فقط مرتبطة بالسعر الجيد والجودة العالية، بل تعدتها الى ضرورة الاستجابة لاهتماماتهم و انشغالاتهم البيئية و الاجتماعية، فأصبحت حماية البيئة ميدان لإبراز اهتمام المؤسسات بزبائنها.

سنتعرض في هذا الفصل الى مبحثين:

- المبحث الأول: مفاهيم حول تنافسية المؤسسات.
- المبحث الثاني: الأداء البيئي كإستراتيجية لدعم تنافسية المؤسسة الصناعية.

المبحث الأول: مفاهيم حول تنافسية المؤسسة.

لقد أفرزت التغيرات والتحولات العالمية وضعا اقتصاديا جديدا لممارسة الاعمال ،يتسم بالتنافس الشديد، وأصبح التنافس الرهان الذي تواجهه المؤسسات والاقتصاديات المعاصرة، هذا التحدي يتطلب من المؤسسات مراجعة دورية وشاملة لأوضاعها التنظيمية، قدراتها الانتاجية وأساليبها التسويقية، واعادة هيكلة تلك الأوضاع بما يتلاءم والمحيط الذي تنشط فيه المؤسسات من أجل احتلال موقع تنافسي مناسب في السوق يؤهلها أن تتفوق على منافسيها، من خلال اكتساب مزايا تنافسية متواصلة و مستدامة تسمح لها بالبقاء والريادة.

في هذا المبحث سنتناول بالدراسة ،الأفكار المتعلقة بتنافسية المؤسسة من خلال:

المطلب الأول: مدخل الى المنافسة.

المطلب الثاني: تنافسية المؤسسة ومؤشرات قياسها.

المطلب الثالث: الميزة التنافسية المستدامة .

المطلب الأول: مدخل للمنافسة

يعتبر مفهوم المنافسة من بين المفاهيم الاكثر ارتباطا باقتصاد السوق.

أولا: تعريف المنافسة:

المنافسة لغة: تعني نزعة فطرية تدعو الى بذل المجهود في سبيل التفوق[1]، وأصل اصطلاح المنافسة concurrence يعود الى الاصطلاح اللاتيني cum ludere و التي تعني يلعب في جماعة، أو هي حالة مزاحمة بين عدة أفراد ،خاصة بين التجار والصناعيين من أجل جلب الزبائن عن طريق أحسن العروض[2]، ثم أصبح للمنافسة عدة معاني ، فهي تطلق على المزاحمة بين عدة أشخاص أو بين عدة قوى تتابع نفس الهدف ، أو هي العلاقة بين المنتجين والتجار في صراعهم على الزبائن ،وهي كل ما يحث على المساواة أو التفوق على شخص ما في شيء محمود، وهي عملية تأصيل وانتقاء وتصنيف[3]. فالمنافسة هي المضاربة أو المزاحمة التي يفتعلها المنتجون لسلع متشابهة بقصد تصريف منتجاتهم وتحقيق أكبر ربح ممكن وكسب أكبر حصة في السوق[4].

وقد باتت المنافسة أمرا طبيعيا ومبدأ أساسي في عالم الأعمال، بعدما تأكد أن حرية التجارة والمنافسة مفهومان لا ينفصلان، لذلك قيل بحق إن الضرر الناشئ عن المنافسة يعتبر ضررا مشروعا،

---

[1] **المعجم الوجيز**، اصدار مجمع اللغة العربية، الطبعة الاولى، 1980.

[2] **Le petit Larousse**, 100e édition, 2005, p 276.

[3] أحمد محمد محرز، **الحق في المنافسة المشروعة**، دار الكتب القانونية، مصر، 2004، ص 7.

[4] **موسوعة عالم التجارة وادارة الاعمال -التسويق و الاحتكار و المنافسة-** ، edition creps، ص 121.

وأن حالة المنافسة التجارية من الحالات التي يجيز فيها القانون إلحاق الضرر بالغير طالما كانت التجارة مشروعة والمنافسة شريفة تقوم على العمل والذكاء والالتزام بأصول العمل التجاري[1]، وستظل المنافسة قائمة مادام النشاط الانساني قائما قوامها المزاحمة وبذل الجهد في سبيل التفوق.

ثانيا: تحليل قوى التنافس حسب نموذج مايكل بورتر

حسب مايكل بورتر المنافس لا يعني دوما المؤسسة التي تقوم بتقديم نفس البضاعة أو الخدمة التي تقدمها مؤسسة ما لإشباع حاجات الزبائن، وانما كل من يساومها ويحاول أن يقطع جانبا من ارباحها[2].

يتضح من خلال هذا التعريف للمنافس خمسة عناصر أساسية هي:[3]

1- ليس بالضرورة أن يكون المنافس عاملا في نفس النشاط.

2- إن مجال المنافسة هي الزبون و ليس النشاط .

3- ليس كل الزبائن الذين يطلبون المنتج أو الخدمة أو المنفعة مجالا للمنافسة، وانما فئة أو فئات الزبائن المستهدفين من المؤسسة .

4- إن قدرة المزاحمة يمكن أن تكون حالية أو متوقعة.

5- إن هذه القدرة للمزاحمة ليست مطلقة وانما نسبية.

بهذا المعنى يمكن التطرق الى قوى التنافس الخمسة حسب مايكل بورتر كما يلي.

1. شدة المزاحمة بين المتنافسين في الصناعة:

ان المنافسة لأي سوق تعتمد في جزء منها على عدد العارضين للبضاعة الراغبين في اشباع طلب السوق من جهة، وعلى سهولة دخول مشروعات جديدة وخروج مشروعات قائمة، على المدى الطويل من جهة أخرى، وعمليا فان مجال المنافسة يمتد من أسواق عالية المنافسة عندما يكون هناك عدد كبير من العارضين، كل منهم له سيطرة قليلة ،أو ليست له سيطرة على الاطلاق على أسعار السوق، إلى حالة احتكار تام عندما يسيطر عارض واحد على سوق أو صناعة ، ويتمتع بحرية وضع الأسعار ما لم يقيد بقوانين*.

---

[1] أحمد محمد محرز، مرجع سابق، ص 9.

[2] الطيب داودي، مراد محجوب، **"تعزيز تنافسية المؤسسة من خلال تحقيق النجاح الاستراتيجي"** ،مجلة العلوم الانسانية، ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، العدد 12، نوفمبر 2007، ص 40.

[3] مصطفى محمود أبوبكر، **"مدخل استراتيجي تطبيقي في إدارة التسويق في المنشات المعاصرة"**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004/2003، ص 28.

* هنا تظهر اشكالية ضرورة تدخل الدولة لحماية المنافسة الحرة (توفير شروطها الضرورية) دون التسبب في التأثير على هذه الحرية. ظهرت قوانين دعم نزاهة المنافسة أولا بالولايات المتحدة الأمريكية بداية بقوانين حظر التجمعات الاحتكارية فصدر قانون شارمان سنة 1896. أما في أوروبا فصدر قانون المنافسة تزامنا مع بداية الحديث عن السوق الأوروبية المشتركة سنة 1958 ، بمقتضى اتفاقية روما سنة 1957. أما في الجزائر فان ظهور قانون المنافسة مرتبط بانتهاج الاقتصاد الحر ، فظهر قانون 95-06 المؤرخ في 25 جانفي 1995 . ثم عوض بقانون 03-03 المؤرخ في 19 يوليو 2003.

وتتحدد المزاحمة في الصناعة انطلاقا من عدة عوامل نذكر منها:

أ. نمو الصناعة: إذا كانت الصناعة تنمو بشدة تكون هناك فرصا متاحة لكل مؤسسة في الصناعة لاقتسام الغنائم الناتجة باعتبارها مصدرا لتحقيق نجاح محتمل وغير محدد.

ب. عدد المنافسين في القطاع : إذا كان عدد المنافسين كبيرا فان بعض المؤسسات تفكر في ان تعتمد بعض العمليات دون أن تلفت الانتباه، لكن في المقابل عندما تكون السيطرة من طرف مؤسسة أو عدد قليل من المؤسسات، في هذه الحالة يجب الأخذ بعين الاعتبار القوى النسبية حيث يكون بمقدور المؤسسات الكبيرة فرض منطقها ،وتأدية دور هام في التنسيق داخل القطاع من خلال وضع سعر مرجعي[1].

ج. التكاليف الثابتة: يمكن للتكاليف الثابتة أن تكون عامل تأثير على وحدات النشاط، فقد يؤدي ارتفاع التكاليف الثابتة لدى مؤسسة ما إلى ارتفاع نقطة تعادلها (تعادل التكاليف مع الايرادات)، ومن أجل بلوغ هذه الكمية من المبيعات فانها تلجأ الى تقديم تسهيلات مغرية.

د. مركز العلامة في السوق: تعتبر العلامة عاملا أساسيا ومهما لتمييز المنتج في السوق، لذلك تعمل المؤسسات على ترسيخ علاماتها بقوة في السوق ،و الانفاق على ذلك بغرض الحصول على اعتراف وقبول المستهلكين للعلامة، و في المقابل تقوم مؤسسات أخرى بتقديم منتجات عامة للسوق بغية الهجوم على مواقع المؤسسات ذات المنتجات المتميزة والقضاء على قاعدة الربحية لديها.

2 . تهديد الداخلين الجدد:

تتجه الى ان تكون الربحية في صناعة ما أعلى عندما يكون هناك عقبات أمام المؤسسات الأخرى من دخول هذه الصناعة، فيمكن أن تخفض المؤسسات الداخلة من ربحية الصناعة، لأنها تضيف طاقة انتاج إضافية، ومن بين العوامل التي تعتبر عقبات أمام دخول صناعة ما نجد أهمها[2]:

أ. متطلبات رأس المال: عندما يكون رأس المال المطلوب لدخول صناعة ما كبيرا، فان ذلك يؤدي الى التقليل من المؤسسات الراغبة والقادرة على الدخول بصورة فعالة الى هذه الصناعة.

ب. اقتصاديات الحجم: الكثير من الصناعات تتميز أن أنشطتها الاقتصادية محفزة باقتصاديات الحجم التي تشير الى الاتجاه النزولي لتكاليف الانتاج للوحدة مع نمو الحجم، فنجد مؤسسات كبيرة تتمتع بهذه

---

[1] سحنون جمال الدين و حمدي معمر، **" تحليل التنافسية على مستوى القطاع الصناعي"**، الملتقى الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات للدول العربية، جامعة شلف،9/8 نوفمبر 2010 ، ص8.

[2] روبرت أ بتس و ديفيد لي، (ترجمة عبد الحكيم الخزامي)، **"الادارة الاستراتيجية –بناء الميزة التنافسية- "**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص ص 140-144.

الخاصية ، مثلا نجد في صناعة أشباه الموصلات مؤسسات IBM، Intel ، يتميز باقتصاديات الحجم جوهرية في مشغلات متقدمة متناهية الصغر.

ج. تميز المنتج: يشير تمييز المنتج إلى الفروق المادية والتدعيمات التي تجعل منتج ما، متفرد في عيون الزبائن ويعتبر تميز المنتج عامل اخر يقيد الدخول إلى صناعة ما.

د. تحويل التكاليف :على الداخلين الجدد في صناعة ما أن يقنعوا الزبائن بالتحول لمنتجاتهم، هذا التحول غالبا ما يرافقه تحمل تكاليف (تجريب المنتج التفاوض عقود الشراء تدريب الافراد على المنتج) من قبل الزبائن ، عندما تكون هذه التكاليف مرتفعة فان الزبائن يمتنعون عن التحول الى منتجات جديدة، مثل تغيير نظام تشغيل برامج الكمبيوتر تكون مرتفعة.

هذا اضافة إلى أن امكانية الحصول على قنوات توزيع ،والتهديد الانتقامي الهجومي من مسؤولين في مؤسسات قائمة، يردع دخول مؤسسات جديدة إلى الصناعة القائمة.

3. القوة التفاوضية للموردين:

يمكن للموردين تطبيق قوة مساومتهم عن طريق الرفع من الأسعار أو تخفيض جودة المنتجات المباعة. وتكون مجموعة من الموردين قادرة على المساومة إذا تمكنت من تحقيق ما يلي[1]:

- ✓ السيطرة عن طريق عدد قليل من المؤسسات، والتركيز أكثر على الصناعة التي تخص مبيعاتها. ومن هنا يكون التأثير على الأسعار، الجودة ، شروط الشراء لدى الزبائن .
- ✓ يجب أن يكون منتوج المؤسسة متميزا أو وجود تكلفة تبديل، ففي الحالة الاولى يتكون نوع من التبعية لدى الزبون، حيث لا يستطيع هذا الاخير التخلي عن المنتج، وفي نفس الوقت لا يمكن العثور عليه عند مورد اخر، وفي الحالة الثانية يكون الزبون مجبرا على تحمل تكاليف التبديل والمتمثلة في خسارة الوقت والعلاقات التي بناها مع المورد الأول.
- ✓ استعمال تأثير التكامل الأمامي حيث يمكن أن يتحول مورد عوامل الانتاج الى منتج في قطاع نشاط زبائنه وفي هذه الحالة فانه يكتسب قوة تفاوض.
- ✓ يجب ن لا يمثل قطاع المشتري، حيث نجد الموردين يبيعون لقطاعات مختلفة وعندما لا يمثل أي منها سوى حصة بسيطة من رقم الأعمال تكون قوة المساومة لدى الموردين كبيرة، أما في الحالة المعاكسة يكون مصير الموردين مرتبطا أكثر بقطاع المشترى، ويعملون من أجل حماية أنفسهم عن طريق تقديم أسعار معقولة ومساعدات من خلال أنشطة البحث والتطوير.

[1] سحنون جمال الدين، حمدي معمر، مرجع سابق، ص 12.

4. القوة التفاوضية للزبائن:

يمكن للزبائن تطبيق قوة مساومتهم عن طريق العمل على تخفيض الأسعار والتفاوض من أجل الحصول على خدمات رفيعة، ومنتوج ذو جودة عالية وتكون هذه القوة مرتبطة بعدة عوامل:

1- عدد الزبائن المهيمنين.

2- مدى توافر بدائل لمنتجات الصناعة.

3- تكاليف تحول الزبائن.

5. تهديدات المنتجات البديلة:

هناك قوى اخرى تلعب دورا في تحديد جاذبية الصناعة، تتمثل في وجود أو عدم وجود بدائل من السلع والخدمات لمؤسسات من خارج الصناعة تحل محل منتجات المؤسسات العاملة فيها، علما أن جودة البديل وتكلفته تؤدي دورا أساسيا في جدية هذا التهديد ودرجة تقبله، من هنا فان مؤسسات الصناعة بالمعنى الواسع في منافسة مع الصناعات التي تنتج منتجات بديلة، و التي سوف تؤثر حتما على مردودية القطاع وتحد من جاذبيته بما تفرضه من سقف متدني للأسعار.

المواد البديلة لا تحد فقط من الأرباح في الفترات العادية، وانما تقلص أيضا من الأرباح الكبيرة التي بإمكان صناعة ما الحصول عليها في فترات التوسع، فالوضعية التي تعاني منها صناعة معينة في حالة مواجهة المنتجات البديلة لصناعات أخرى، تبقى تغييرها مرهونا بتحركات جماعية لمختلف المؤسسات العاملة بها ، خاصة حالة عدم جدوى التحركات المنفردة للمؤسسات، هذه التحركات الجماعية قد تأخذ شكل إشهار جماعي مكثف أو تنسيق موحد مع الموزعين لضمان انسياب أكبر للمنتوج أو حتى على مستوى وضع حواجز الدخول أمام هذه المنتجات[1] .

وكنتيجة لما سبق فان قوى التنافس ستدفع بالمؤسسات الى النمو، شرط أن تستفيد من الفرص المتاحة ،او الى الزوال إذا فشلت في التكيف والمواءمة مع وتيرة تطور التغيرات المحيطة بها.

وتتلخص تلك القوى الخمس حسب مايكل بورتر في الشكل الآتي :

[1] أحمد بلالي، **"الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية بين مواردها الخاصة وبيئتها الخارجية "**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 67.

الشكل(1.4): نموذج قوى التنافس الخمس لمايكل بورتر

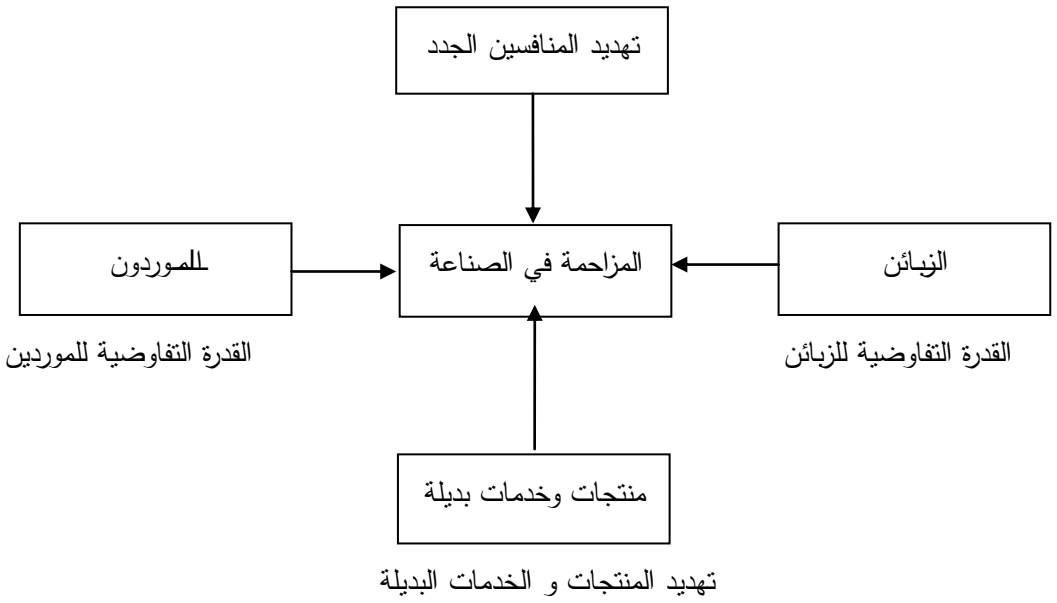

Source : Michael Porter, l'avantage concurrentiel, DunodParis, 1999, p 15

ثالثا: تحليل المنافسة

أصبحت المنافسة وشراستها من أهم سمات الاقتصاد في القرن الواحد والعشرين، لذا على المؤسسة أن تعتمد في قراراتها ونشاطها ووضع استراتيجياتها على معلومات دقيقة تخص محيطها، وأن تمتلك أدوات لتحليل المنافسة. فتحليل المنافسة له منافع يمكن ايجازها فيما يلي[1]:

- فهم أفضل لمنافسي المؤسسة: ماذا يعملون، من هم وما يعرضون من منتجات وخدمات للزبائن ؟
- يساعد المؤسسة على الاحتفاظ بميزتها التنافسية .
- توسيع قاعدة من المعرفة للذين يعملون في نفس الصناعة التي تعمل بها المؤسسة.
- يعرض بالتحليل معلومات دقيقة عن كل ما يتعلق بالمنافسين من أهداف، استراتيجيات وبرامج يراد تنفيذها .
- يحدد البيانات الخاصة بالمنافسين واتجاه الاستراتيجيات التنافسية الواجب صياغتها وتنفيذها.

[1] محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف، **"التسويق الاستراتيجي"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 1، عمان ، الأردن، 2011، ص 238.

أما أهم أدوات أو الطرق المعتمدة في تحليل المنافسة نذكر:

1. تحليل التكاليف التنافسية:

يعد التعرف على تكاليف المنافسين أمر ضروري، إذ أن المؤسسات المنافسة التي تتمتع بإمكانية خفض التكاليف، تمثل ضررا بالغا لموقف المؤسسات في السوق، كما أن معرفة عناصر الخفض في التكاليف أمر ضروري بالنسبة للمؤسسات.

2. تحليل العلاقة بين المنتج والسوق وبين المنافسين[1]:

يهدف هذا التحليل الى فهم المؤسسة لدور طبيعة المنتجات الخاصة بالمستهلكين والخاصة بالمنافسين في اشباع حاجات ورغبات الزبائن، ويتم ذلك من خلال اعداد قوائم الاستقصاء والمجموعات الاخبارية التي تقيس العلاقات بين المنتج والزبائن من حيث القبول، الطعم، اللون، السعر والتركيبة..... مقارنة بالمنافسين، وذلك من خلال الاجابة على مجموعة من الاسئلة هي:

- ما هي نوعية الزبائن بالنسبة لمنتجاتها مقارنة بالمنافسين ؟
- ما هي نقاط الضعف والقوة بين منتجات الاخرين من وجهة نظر الزبون ؟
- ما هي صدورة المنافع الخدمات والخصائص المدركة في أذهان المتعاملين لمنتجاتنا مقارنة بالمنافسين ؟
- ما هي درجة القبول العام لمنتجاتنا مقارنة بالمنافسين؟

ومن أجل الوصول الى تحقيق الأهداف الأساسية من هذه الدراسة لابد من الاعتماد على طريقة منظمة في ذلك.

3. تحليل SWOT تحليل نقاط القوة الضعف / الفرص التهديدات:

تعتبر هذه الأداة من أهم الطرق المستخدمة في تحليل المنافسة، وهي تعتمد على تحليل المحيط الخارجي للمؤسسة بالتعرف على الفرص و اقتناصها، والتعرف على التهديدات و التعامل معها، وتحليل امكانيات المؤسسة الداخلية والتعرف على نقاط القوة للارتكاز عليها، والتعرف على نقاط الضعف وتعزيزها.

[1] بوقابة وردية، **"واقع استراتيجية التأهيل وأثرها على تنمية تنافسية المؤسسات الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة مؤسسة "المعمل الجزائري الجديد للمصبرات"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المنظمات، جامعة امحمد بوقرة بومرداس 2011/2010، ص 70.

- نقاط القوة **Strengths:** تلك الأشياء الملموسة وغير الملموسة التي تمتلكها المؤسسة وتكون قادرة على استخدامها بشكل ايجابي لانجاز أهدافها، وبما يجعلها متفوقة على المنافسين في ذات الصناعة.
- نقاط الضعف **Warkness:** هو النقص في الامكانيات والقدرات التي تمكن المؤسسة من بلوغ ما تسعى الى تحقيقه، وبالتالي ينعكس على مستوى الأداء المحقق.
- الفرص **Oppotunities:** هي المجالات أو الأحداث المحتمل حصولها حاليا أو مستقبلا في السوق والتي يمكن استثمارها، لتحقيق أهداف المؤسسة من خلال اعتماد استراتيجية ما، وغالبا ما تقاس الفرص بالعائد النقدي المتحقق أو القيمة المضافة أو الحصة السوقية .
- التهديدات **Threast:** تلك العوامل أو الأحداث التي تحول دون تحقيق المؤسسة لأهدافها بالشكل الذي تسعى اليه ويكون لها أثر سلبي على أداء المؤسسة، وتقاس عادة بمقدار النقود التي قد تخسرها أو انحصار حصتها السوقية.

رابعا: استراتيجيات التعامل مع المنافسين

من الأهمية أن يكون لدى المؤسسة رؤية واضحة متكاملة عن المنافسين ، وكيفية التعامل معهم وبتفاعل قدرات المؤسسة والظروف المحيطة بها ، تتوفر العديد من البدائل الاستراتيجية التي تستخدمها المؤسسة للتفاعل مع منافسيها، ويمكن ايجاز هذه الاستراتيجيات فيما يلي[1]:

1.استرتيجية التنافس: تتجه هذه الاستراتيجية إلى تحديد مصادر القوة الذاتية للمؤسسة ومزاياها التنافسية واستخدامها لتدعيم موقفها التنافسي في مواجهة اتجاهات واستراتيجيات المنافسين.

2.استراتيجية الاستيعاب: من خلال هذه الاستراتيجية، تتجه المؤسسة الى احتواء واستقطاب اتجاهات المنافسين ،وتجنب الصدام معها أو العمل ضدها، بافتراض أن تحقيق أهداف المؤسسة وتدعيم موقفها يتطلب استيعاب تلك المتغيرات، مثل الاتجاه لاحتواء بعض تصرفات المنافسين في محيط عمل المؤسسة، ليس للتخلص منها ولكن لضمان بقاء وحماية المؤسسة، ومن ثم تتجه المؤسسات التي تستخدم هذه الاستراتيجية ، الى التركيز على حماية نقاط قوة المؤسسة في مواجهة نقاط القوة لدى المنافسين.

[1] مصطفى محمود أبوبكر و فهد عبد الله النعيم، **"الادارة الاستراتيجية و جودة التفكير و القرارات في المؤسسات المعاصرة"**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008/2007، ص ص 639-641.بتصرف.

3 .استراتيجية التحالف: تقوم هذه الاستراتيجية، على اتجاه المؤسسة الى ايجاد نوع من الارتباط وتكوين تحالف مع بعض الأطراف لمواجهة أطراف أخرى، كأن تتحالف المؤسسة مع مؤسسة محلية أو وطنية لمواجهة توجهات أو استراتيجيات منافس اخر أجنبي، يتجه الى السيطرة على السوق أو احتكار منتج، وتعتبر الاعانات والدعم الحكومي للمؤسسات تطبيقا لتلك الاستراتيجيات، كشكل من أشكال التحالف بين المؤسسة والحكومة أو متخذ القرار لتدعيم الموقف التنافسي لهذه المؤسسات المحلية أو الوطنية في مواجهة المؤسسات الدولية المنافسة.

4.استراتيجية المهادنة: تتمثل هذه الاستراتيجية، في اتخاذ المؤسسة موقف يتوسط بين استراتيجيات التنافس أو الصراع والتحالف والاستيعاب، حيث تتجه المؤسسة الى تجنب أو ترحيل أي صراع من المنافسين عندما يتضح للمؤسسة استحالة مواجهة المنافسة أو التحالف أو الاستيعاب لتلك المتغيرات.

5. استراتيجية الانسحاب: قد تضطر المؤسسة الى اتباع هذه الاستراتيجية عندما يتضح لها استحالة تطبيق استراتيجية من الاستراتيجيات السابقة، ويتوقف استخدام المؤسسة لهذه الاستراتيجية كخط استراتيجي عام أو كخطوة تكتيكية مرحلية ، على مدى استعداد المؤسسة للخضوع والإذعان لتلك الضغوط والتهديدات في بيئة المؤسسة، الا أن فعالية هذه الاستراتيجية تتوقف على مدى ادراك المؤسسة للخطوة التي بعدها، بمعنى أن يكون لديها إجابة على التساؤل التالي: ثم ماذا بعد؟

المطلب الثاني: تنافسية المؤسسة و مؤشرات قياسها

أصبح مفهوم التنافسية ذا وقع متزايد الأهمية في عالم اليوم، إلا أنه من الصعب تتبع الأصول التاريخية لهذا المصطلح، إلا أن مايكل بورتر من جلب الانتباه اليه في مجال الأعمال في تسعينات القرن الماضي.

سنتطرق في هذا المطلب بالتحليل هذا المفهوم من حيث التعريف، مؤشرات القياس واستراتيجيات التنافس.

أولا: مفهوم التنافسية

يعتبر مفهوم التنافسية من أكثر المفاهيم التي لقيت اهتماما في عالم الاقتصاد، وأثارت اختلافا بين الكتاب والمفكرين، وذلك لتعدد مستوياتها ومؤشرات قياسها، فهناك من يرى أن للتنافسية مفهوم واسع

يجب أن يشمل مؤشرات عديدة كمستويات المعيشة والنمو الاقتصادي، ويرى آخرون مفهوما مختلفا يرتكز على مؤشرات جزئية مثل التكاليف، الجودة....الخ .

ان مفهوم التنافسية يختلف باختلاف المستويات فيما كانت مؤسسة أو قطاع أو دولة[1].

1.التنافسية على مستوى الدولة:

هناك عدة تعريفات لتنافسية الدولة نذكر منها:

عرف مجلس السياسة التنافسية الامريكية "قدرة الدولة على انتاج السلع والخدمات التي تقابل الأذواق في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستوى معيشة متزايد على المدى الطويل"[2].

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي "OCDE" التنافسية على مستوى الدولة أنها "تنافسية الدولة هي الدرجة التي يمكن وفقها في شروط سوق حرة وعادلة انتاج السلع والخدمات، التي تواجه أذواق الأسواق الدولية في الوقت الذي تحافظ فيه على المداخيل الحقيقية لشعبها، وتوسع فيها على المدى الطويل"[3] .

مما سبق نستنتج أن تنافسية البلد هي القدرة على انتاج الثروة ،وتسويق المنتجات في الاسواق الخارجية مع الحفاظ على مداخيل حقيقية للشعب متزايد ومستوى معيشة أحسن، أي عدم الاعتماد في غزو الاسواق الخارجية على اليات سعر الصرف، خفض الاجور .... التي تؤثر سلبا على الدخل الحقيقي للمواطنين ولكن باستغلال أكثر كفاءة لعناصر الانتاج بالاعتماد على احداث تراكم في المعرفة التقنية وراس المال البشري[4].

2.التنافسية على مستوى الصناعة (القطاع):

عند الحديث عن قطاع صناعي معين، فهو يمثل مجموعة من المؤسسات التي تشترك في نفس النشاط الرئيسي ،ولذلك فانه من المهم تحديده بشكل دقيق لأن المجالات المختلفة في صناعة ما، قد لا تكون متشابهة في ظروف الانتاج. أما فيما يخص بالتنافسية على هذا المستوى، فهي تعرف على أنها "قدرة مؤسسات قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية، دون الاعتماد على التحكم والحماية الحكومية وبالتالي تميز تلك الدولة في هذه الصناعة"[5].

---

[1] نسرين بركات، عادل العلي، **"مفهوم التنافسية والتجارب الناجحة في النفاذ الى الأسواق الدولية "**، بحوث ومناقشات ورشة عمل عقدت في تونس 19-21 جوان 2000، ص 26.

[2] عمر صقر، **"العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"**، الدار الجامعية، مصر، 2003/2002، ص 92.

[3] وعيل ميلود، بلقاسم رابح، **"مداخل التنافسية واستراتيجيات المؤسسات الصناعية في ظل المنافسة العالمية"**، الملتقى الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسة الصناعية خارج قطاع المحروقات للدول العربية ، جامعة الشلف،8-9 نوفمبر 2010، ص 1.

[4] عدنان فضل أبو الهيجاء، **"المقدرة التنافسية للصناعات الصغيرة الاردنية"**، مجلة المنارة، المجلد 13، العدد 2، 2007، ص 42.

[5] وعيل ميلود، بلقاسم رابح، مرجع سابق، ص 2.

ان تميز هذا القطاع قد يكون في المجالات التالية:

- الجودة الأفضل والمواصفات القياسية الأرقى[2].
- قدرة المنتجات على اشباع حاجات الزبائن المتنامية.
- مستوى التكنولوجيا المستخدمة وخدمات ما بعد البيع.

3.التنافسية على مستوى المؤسسة:

إن التنافسية على مستوى المؤسسة قد عرفت اهتماما كبيرا. وتعددت تعاريفها نذكر منها:

عرفها مايكل بورتر Michael Porter "العنصر الحرج الذي يقدم فرصة جوهرية لكي تحقق المؤسسة ربحية دائمة مقارنة بمنافسيها"[1] .

وعرف فريد النجار التنافسية "القدرة على الصمود أمام المنافسين بغرض تحقيق الربحية، النمو، الاستقرار، التوسع، الابتكار والتجديد"[2].

أو هي القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الاخرين في السوق الدولية مما يعني نجاحا مستمرا لهذه المؤسسة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم و الحماية من قبل الحكومة"[3]

مما سبق، نستنتج أن هناك اتفاق ان تنافسية المؤسسة هي تلك القدرة التي تمتلكها المؤسسة في وقت معين على مقاومة منافسيها، إلا أن كل مفكر وكاتب ينظر الى جانب ما لصناعة وقياس هذه القدرة. إلا أن هذه التنافسية تتوقف على شقين أساسيين[4]:

- الاول: يقوم تحقيق التنافسية على توفر أفضليات تنافسية من خلال القدرة على التميز على المنافسين في الجودة، السعر، الوقت، الابتكار والقدرة على التغير السريع. هذا التميز قد يكون في كل هذه العناصر أو في بعضها.
- الثاني: يعتبر الزبون محور اهتمام التنافسية، فالقدرة على خدمة الزبون من خلال تحقيق رضاه وزيادة ولائه، ولا شك أن النجاح في التميز يساهم في خدمة أفضل للزبون.

[1] Michael porter, **l'avantage concurrentiel**, op cité, pp 41-42.
[2] فريد النجار، **"المنافسة و الترويج التطبيقي"**،مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000، ص 11.
[3] **التنافسية و تجربة الأردن**، فريق المنافسة.
[4] الطيب داودي، مراد محبوب، **تعزيز تنافسية المؤسسة من خلال تحقيق النجاح الاستراتيجي**، مرجع سابق، ص 39.

ومن خلال تعرضنا بالتحليل لمفهوم التنافسية على مختلف المستويات ، وابراز الاختلاف في وجهات النظر للتنافسية من الدولة الى القطاع والمؤسسة، إلاّ ان بورتر يرى ان المؤسسات هي التي تتنافس في الاسواق وليس الدول واعتبر التنافسية الدولية أداة مساعدة لخلق الميزة التنافسية للمؤسسة.[1]

فالعلاقة بين التنافسية على الاصعدة الثلاثة المذكورة سابقا (الدولة، القطاع والمؤسسة) علاقة تكاملية حيث أن احداها تؤدي لأخرى، فلا يمكن الوصول إلى قطاع أو صناعة تنافسية ،في ظل غياب مؤسسات ذات قدرة تنافسية على الصعيد الدولي ،وبالتالي فان تحقيق الدولة لمعدل مرتفع ومستمر لدخل الفرد ،يعد دليلا على أن الأنشطة الاقتصادية المختلفة تمتلك في مجملها ميزة تؤهلها للمنافسة على الصعيد العالمي.

ثانيا: أنواع التنافسية.

اضافة الى مختلف المستويات للتنافسية، فان هناك أنواع من التنافسية للمؤسسة استنادا الى عدة معايير:

1.التنافسية حسب الموضوع: بالاستناد الى هذا المعيار نجد نوعين:

أ. تنافسية المنتج: تعتبر تنافسية المنتج شرطا شرطا لازما لتنافسية المؤسسة لكنه ليس كافيا، وكثيرا ما يعتمد على سعر التكلفة كمعيار لتقويم تنافسية منتج معين اضافة الى معايير أخرى مثل الجودة، خدمات ما بعد البيع ...الخ.

ب. تنافسية المؤسسة: يتم تقويمها على أساس أشمل من تلك المتعلقة بالمنتج، فتنافسية المؤسسة يتم تقويمها بأخذ بعين الاعتبار هوامش كل المنتجات والأعباء الاجمالية.

2.تنافسية حسب الزمن: تقسم تنافسية المؤسسة حسب الزمن الى :

أ. تنافسية لحظية: تعتمد هذه التنافسية على النتائج الايجابية المحققة خلال دورة محاسبية، غير أنه لا يجب أن نتفاءل بهذه النتائج ،لكونها قد تنجم عن فرصة عابرة في السوق ،وعن ظروف جعلت المؤسسة في وضعية احتكاريه، فالنتائج في المدى القصير قد لا تكون كذلك في المدى الطويل.

ب. القدرة التنافسية: ان القدرة التنافسية هي القدرة على الدعم الدائم والمستمر للمنافسة ومن هذا التعريف نجد صفتين أساسيتين:

- وجود شروط لتطوير النشاط التنافسي أي القدرة.

[1]. عبيد علي أحمد حجازي،" **الميزة اللوجستيكية كبديل للميزة النسبية"**، دار منشأة المعارف، الاسكندرية، 2000، ص 77.

- خاصية الوقت التي يجب أن تميز الدعم بالاستمرارية أي أن حالة التنافسية لا تكون هنا والآن فقط بل غدا وفي كل مكان. [1]

وعليه فالقدرة التنافسية، تستند في تقييمها الى عدة معايير مرتبطة فيما بينها، وكل معيار يعتبر ضروري لأنه يوضح جانب من جوانب القدرة التنافسية، يبقي المؤسسة صامدة في محيط مضطرب ، على عكس التنافسية اللحظية فان القدرة التنافسية تختص ايضا بالفرص المستقبلية وبنظرة طويلة المدى وتبين مدى امكانية الانتاج بكفاءة وفعالية لمنتجات وخدمات عالية الجودة وبأسعار تنافسية تمكن من الاستجابة الكلية لرغبات وتطلعات الزبائن.

3.التنافسية حسب السعر: من حيث المضمون نجد:

أ. تنافسية سعرية: وتعني التركيز على خفض السعر، من أشكالها البيع بالخصم كما تقوم به بعض المؤسسات، وتعتبر حرب الأسعار شكلا متطرفا من هذا النوع من المنافسة.

ب. التنافسية غير السعرية: وتعني التركيز على أحد عناصر المزيج التسويقي بخلاف عنصر السعر(المنتج او الخدمة، الترويج، التوزيع). من بين استراتيجيات المنافسة غير السعرية نجد[2]:

- **استراتيجية التكامل الرأسي الأمامي:** تعني دخول المؤسسة في قطاع عمل زبائنها وتتحول الى منافس لهم، فمثلا مؤسسة تصنيع وتسوية الأوراق قد تضيف الى نشاطها عملية الطباعة ومن ثم تستفيد من تميز منتجاتها ويمكنها أن تطلب أسعارا أعلى من أسعار المنافسين وتحقق أرباح مرتفعة.
- **استراتيجية التكامل الرأسي الخلفي:** وهي عكس الاستراتيجية السابقة حيث تدخل المؤسسة هنا قطاع عمل مورديها، فمثلا مؤسسة الورق يمكن أن تقوم باستثمار الغابات بدلا من شراء الأخشاب من مورديها، وهذا التكامل يعني للمؤسسة الحصول على مستلزماتها حسب الجودة والمواصفات المطلوبة وفي الوقت المناسب.
- **استراتيجية التنويع:** تلجأ المؤسسة الى هذه الاستراتيجية عند الرغبة في توزيع المخاطر وتحقيق توازن مرضي في الموارد والأرباح وهناك ثلاث أنواع من هذه الاستراتيجية:

- استراتيجية **تنويع المنتجات:** وذلك من خلال اطلاق منتجات جديدة أو تعديل مواصفات المنتجات الحالية.

[1] Roland Peres & Julienne Brabet, **management de la compétitivité et emploi**, édition L'HARMATTAN, paris, 2004, p 13.

[2] محمد الصيرفي، **"إدارة التسويق"**، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، ط1، الاسكندرية، 2005، ص ص 120-121.

- استراتيجية **تنويع الأسواق:** وذلك ببيع نفس المنتجات في أسواق محلية أو دولية جديدة.
- استراتيجية **التنويع الكلي:** وذلك من خلال تطوير منتجات جديدة في أسواق جديدة.

ثالثا: مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة

ان تنافسية المؤسسة تتمركز على قدرتها على انتاج السلع والخدمات بالجودة العالية والسعر المناسب في الوقت المناسب، بتناغم مع حاجات الزبائن المتنامية . وعليه نتطرق الى أبعاد التنافسية ومؤشرات قياسها على مستوى المؤسسة.

1.أبعاد تنافسية المؤسسة:

يمكن التطرق الى أبعاد تنافسية المؤسسة من خلال شرح مربع التنافسية السحري كما في الشكل التالي الذي يتكون من[1]:

الشكل رقم(2.4): مربع التنافسية

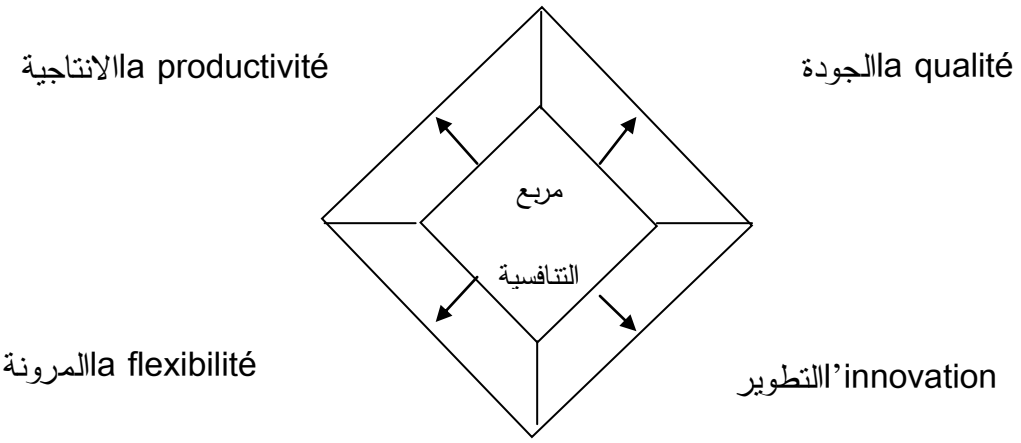

Source : Meler olivier, Diagnostic stratégique, ed Dunod, Paris, 2005, p 10

.

- **الانتاجية:** يقصد بها العلاقة بين النتائج المادية المحصل عليها وكمية عوامل الانتاج المستعملة في ذلك، ولكي تحقق المؤسسة انتاجية يجب أن تتوفر على أحسن عوامل الانتاج، إضافة الى التسيير الأمثل، والمنظم لهذه العوامل من أجل تخفيض أسعار التكلفة مما يؤدي الى تخفيض أسعار البيع، وبالتالي تسمح الانتاجية العالية بتحسين التنافسية السعرية للمؤسسة.
- **الجودة:** يتطلب انتاج منتجات وخدمات عالية الجودة درجة عالية من الاحترافية ودقة في العملية الانتاجية عن طريق التحسين المستمر في المنتجات والعمليات.

[1] Olivier meler, diagnostic stratégique, ed Dunod, Paris, 2005,pp 8-11.

- **المرونة** : تتمثل في القدرة على تكيف المؤسسة وتنظيمها مع الطلب السوقي، وبصفة عامة تتمثل في القدرة على التكيف مع التطورات الحاصلة في المحيط كتغير الطلب أو تغير ظروف المنافسة .
- **التطوير:** يرتبط التطوير بقدرة المؤسسة على ادخال المستجدات اقتصاديه، تسويقية وتكنولوجية بهدف تحقيق أو تطوير ميزة تنافسية، وهناك عدة أنواع للتطوير كتطوير المنتوج أو الخدمة، تطوير طرق وأساليب الانتاج، أو تطوير متعلق بتنظيم العمل.

2.مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة:

ان مفهوم التنافسية الأكثر وضوحا يبدو على مستوى المؤسسة، فالمؤسسة قليلة الربحية ليست تنافسية، وحسب النموذج النظري للمزاحمة الكاملة، فان المؤسسة لا تكون تنافسية عندما تكون تكلفة انتاجها المتوسط تتجاوز سعر منتجاتها في السوق، هذا يعني أن موارد المؤسسة أسيئ استخدامها، فجاذبية منتجات مؤسسة ما يمكن أن تعكس الفاعلية في استعمال الموارد وعلى الأخص في مجال البحث والتطوير أو الدعاية، لهذا فان الربحية وتكلفة الصنع والإنتاجية والحصة من السوق تشكل جميعا مؤشرات للتنافسية على مستوى المؤسسة.

أ.الربحية: تشكل الربحية مؤشرا كافيا على التنافسية الحالية، وكذلك تشكل الحصة من السوق مؤشرا على التنافسية إذا كانت المؤسسة تعظم أرباحها، أي أنها لا تتنازل عن الربح لمجرد غرض رفع حصتها من الوقت، ولكن يمكن أن تكون تنافسية في سوق يتجه نحو التراجع، وبذلك فان تنافسيتها الحالية لن تكون ضامنة لربحيتها المستقبلية.

تعتمد المنافع المستقبلية للمؤسسة على انتاجيتها النسبية وتكلفة عوامل الانتاج، وكذلك على الجاذبية النسبية لمنتجاتها على امتداد فترة طويلة ، وعلى انفاقها الحالي على البحث والتطوير أو براءات الاختراع التي تتحصل عليها، إضافة الى العديد من العناصر الأخرى، فالجودة عنصر هام لإكتساب الجاذبية ومن ثم النفاذ الى الأسواق والمحافظة عليها.

ب.تكلفة الصنع: تكون المؤسسة غير تنافسية حسب النموذج النظري إذا كانت تكلفة الصنع المتوسط تتجاوز سعر منتجاتها في الأسواق، ويعزى ذلك ، إما لإنخفاض انتاجيتها أو أن عوامل الانتاج مكلفة كثيرا أو للسببين معا، والإنتاجية الضعيفة يمكن أن تفسر على أنها تسيير غير فعال.

كما أن تكلفة الصنع المتوسطة بالقياس الى تكلفة المنافسين، تمثل مؤشرا كافيا عن التنافسية في فرع نشاط ذي انتاج متجانس ما لم يكن ضعف التكلفة على حساب الربحية المستقبلية للمؤسسة.

ج. الانتاجية الكلية للعوامل: الانتاجية هي النسبة بين النتائج المتحصل عليها إلى الوسائل المسخرة لتحقيقها، وهي تقيس الفاعلية التي تحول المؤسسة فيها عوامل الانتاج إلى منتجات[1] إلا أن الانتاجية الاجمالية للعوامل لا توضح شيئا حول جاذبية المنتجات المعروضة من جانب المؤسسة.

د. حصة المؤسسة من السوق: من الممكن أن لمؤسسة ما أن تكون مربحة وتستحوذ على جزء هام من السوق الداخلية بدون أن تكون تنافسية على المستوى الدولي، ويحصل هذا عندما تكون السوق المحلي محمية بعوائق التجارة الدولية. كما يمكن للمؤسسة الوطنية أن تكون ذات ربحية انية ولكنها غير قادرة على الاحتفاظ بمركزها التنافسي عند تحرير التجارة أو بسبب أفول السوق، ولتقدير هذا الاحتمال يجب مقارنة تكاليف المؤسسة مع تكاليف منافسيها الدوليين المحتملين، وكذا صدورة منتجاتهم ومقارنة نمو الحصة السوقية للمؤسسة مع معدل نمو السوق الموجودة فيها.

لقد بينت عدة دراسات للمشروعات وجود حزمة واسعة من المؤشرات على تنافسية المشروع، ومن هذه النتائج:[2]

- ✓ في معظم الأنشطة الاقتصادية وفروع النشاط فان التنافسية لا تتمركز ببساطة على الأسعار وتكلفة عوامل الانتاج.
- ✓ ثمة عوامل عديدة ليست مرتبطة بالأسعار تعطي اختلافات عن مستوى الإنتاجية لليد العاملة، رأس المال (وفورات الحجم، سلسلة العمليات، حجم المخزون، الإدارة، علاقات العمل....الخ).
- ✓ يمكن للمشروعات أن تحسن أداءها من خلال التقليد والابتكار ،وأن الوصفة الحسنة لمشروع ما يمكن أن تعطي نتائج حسنة لدى مشروعات اخرى حتى خارج بلد ما مثل الدروس اليابانية التي تستلهمها المشروعات في أمريكا الشمالية .

[1] Donald G.Mc Fetridge, **la compétitivité: notions et mesures**, industrie Canada, Document hors série N 05, Avril 1995, p 9. Vu sur le site internet : www.ic.gc.ca/site/eas-aes.nsf/fra/ra00039.ntml, le 30.01.2014, à 23 :35.

[2] وديع محمد عدنان، **"القدرة التنافسية وقياسها"**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 24، ديسمبر 2003، ص 13 .

- ✓ إن المشروع الذي يعتمد على ضعف تكلفة عوامل الانتاج ،في الحصول على مزايا تنافسية يكون في وضع هش، اتجاه مزاحمة مشروعات ذات مدخل يعتمد على عوامل انتاج أكثر رخصا .
- ✓ من الأهمية بمكان معرفة أن التركيز على تنافسية المشروع تعني دورا محدودا للدولة وتتطلب استعمال تقنيات انتاج مرنة ورقابة مستمرة على الجودة والتكاليف والتطلع الى الأمد الطويل أكثر من الأمد القصير.
- ✓ ضرورة إعطاء أهمية أكبر الى التكوين واعادة التأهيل ، والنظر الى العامل كشريك وليس عامل انتاج.
- ✓ يمكن للدولة أن تسهم في ايجاد مناخ موات لممارسة ادارة جيدة من خلال توفير استقرار الاقتصاد الوطني ،و خلق مناخ تنافسي وعلى الخصوص بإزالة العقبات أمام التجارة الوطنية والدولية، إزالة الحواجز أمام التعاون بين ألمشروعات تحسين ثلاثة أنماط من عوامل الانتاج هي راس المال البشري باعتبار الدولة المكون الأساسي له، التمويل لناحية التنظيم وحجم القروض والخدمات العمومية.

رابعا : الاستراتيجيات العامة للتنافس

من أجل تحقيق أسبقية على منافسيها، تسعى المؤسسات الى اكتساب ميزة تنافسية بتطبيق استراتيجية معينة للتنافس.

تعرف استراتيجيات التنافس " مجموعة متكاملة من التصرفات تؤدي الى تحقيق ميزة متواصلة ومستمرة عن المنافسين " [1].

كما عرف بيتر دريكر " **PETER DRUKERD**" استراتيجيات التنافس " تحليل الموقف الحاضر وتغييره اذا تطلب الأمر ويدخل في ذلك تحديد ماهية ومقدار الموارد ".

وعليه فإتباع استراتيجية معينة يجب أن يتم بعد تحليل المحيط الخارجي للمؤسسة، واستكشاف الفرص والتهديدات، والمواءمة مع التحليل الداخلي وتبين جوانب القوة والضعف.

كما يبين الشكل التالي أن هدف الاستراتيجية هو تحقيق الميزة التنافسية.

[1] نبيل مرسي خليل،" **الميزة التنافسية في مجال الأعمال** "، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر ،1998، ص 79.

الشكل رقم (3.4): الاستراتيجية كاستجابة لتحقيق الميزة التنافسية

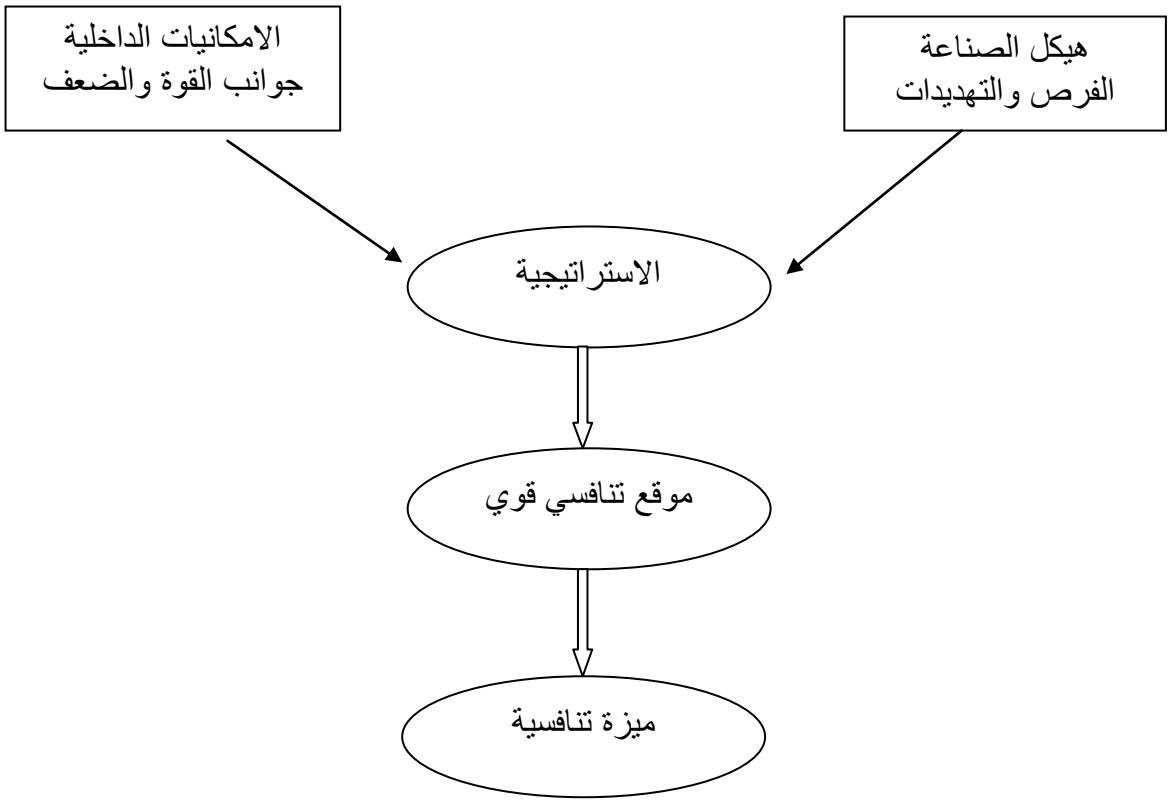

المصدر: نبيل خليل مرسي ، مرجع سابق، ص 81.

من الشكل رقم (3.4) السابق، نستخلص ان الاستراتيجية التنافسية الجيدة هي من تبنى على معلومات دقيقة ووافية عن المحيط الخارجي، و ترصد للفرص والتهديدات، والمتوافقة مع امكانيات المؤسسة ، وبذلك تخلق للمؤسسة موقع تنافسي قوي مقارنة بمنافسيها وهذا ما يمنحها أفضلية وتفوقا عليهم.

ونستعرض الآن بايجاز الاستراتيجيات العامة للتنافس حسب مايكل بورتر .

1.استراتيجية القيادة بالتكاليف :

تهدف هذه الاستراتيجية الى تحقيق تكلفة أقل في الانتاج مقارنة بالمنافسين وتتطلب هذه الاستراتيجية نظام صارم للتوصل الى :[1]

[1] محمد سمير أحمد، **الادارة الاستراتيجية وتنمية الموارد البشرية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط 01 ، الاردن ،2009 نص329

- رفع كفاءة المؤسسة ماليا.
- الرقابة الصارمة على التكاليف .
- استبعاد حسابات الزبائن الهامشيين.
- تنمية قوة البيع.

وتعمل هذه الاستراتيجية على حماية المؤسسة من مخاطر ضغط ومساومة الزبائن ومساومة الموردينن ويصلح تطبيق هذه الاستراتيجية في الاسواق ذات السلع النمطية وبوجود زبائن ذو حساسية للسعر.

وتكون المؤسسة التى تطبق هذه الاستراتيجية تنتج سلعا أرخص ثمنا، وتبيع بأسعار اقتصادية ومنتجاتها نمطيه، تستخدم السعر كسلاح دفاعي وهجومي،وتتميز تلك المؤسسة بإنتاجية مرتفعة وتقبل بهوامش ربح منخفضة في مقابل حجم مبيعات كبير.

2. استراتيجية التمايز :

تمثل استراتيجية التمايز الاستراتيجية الثانية وتتمثل في تميز المنتج او الخدمة التي تقدمها المؤسسة، وينظر الى التمايز على أنه يذهب الى ما بعد الخصائص المادية، وصفات الخدمة ليتضمن كل شيئ يتعلق بالمنتوج أو الخدمة، ويؤثر بالقيمة المحتملة التي يستمدها الزبون من المنتوج .

ويعرف التمايز على انه " خلق الاختلاف في منتجات وخدمات المؤسسة التي تعرضها من خلال خلق شيئ عن طريق العمليات الصناعية لتقديم شيئ فريد ومتميز للزبون " [1]

ويمكن للمؤسسة أن تتميز أمام الزبائن والمنافسين في مجالات منها :[2]

- الصدورة العامة للمؤسسة .
- النظام التكنولوجي المطبق .
- صفات المنتج.
- قنوات التوزيع.
- الجودة .

[1] . فائز غازي البياتي،يوسف عبد الاله أحمد، **"أثر استراتيجية التمايز في تحقيق الميزة التنافسية** ، بغداد 2010 ،ص 11
[2] محمد سمير أحمد مرجع سابق، ص 327

ويمكن لهذه الاستراتيجية أن تحقق مزايا أكبر في ظل عدة مواقف منها :[1]

- عندما يقدر الزبائن قيمة الاختلافات في المنتج أو الخدمة ودرجة تميزه عن غيره من المنتجات.
- تعدد استخدامات المنتج وتوافقها مع حاجات المستهلك .
- عدم وجود عدد كبير من المنافسين يتبع نفس هذه الاستراتيجية .

3 استراتيجية التركيز:

في حالة اختيار المؤسسة لهذه الاستراتيجية عليها أن لا تركز على السوق ككل ، ولكن على جزء منه وتأتي هذه الاستراتيجية نتيجة قرارات معينة منها :[2]

- لتتفادى المؤسسة الدخول في صراع تنافسي مع مؤسسات اخرى قد تكون أقوى.
- نتيجة قرار المؤسسة التركيز على جزء خاص من الزبائن تميزهم حاجات خاصة .

هذه الاستراتيجية لا يمكن تطبيقها في كل الحالات، انما في حالة لم يجذب نشاط المؤسسة منافسين أقوياء أو ما لم تكن السوق كبيرة.

ان هذه الاستراتيجيات لكي تنجح لها متطلبات تطبيقها ولها مخاطر ترهن من نجاحها وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (1.4): مخاطر استراتيجيات التنافس

مخاطر استراتيجية القيادة بالتكلفة	مخاطر استراتيجية التمايز	مخاطر استراتيجية التركيز
لا تدوم طويلا بسبب : –التقليد من جانب المنافسين . –التغير التكنولوجي . –قواعد ومتغيرات أخرى .	لا تدوم طويلا بسبب : – التقليد من جانب المنافسين . – أساليب التمايز تصبح أقل أهمية للمشتريين	يتم تقليدها عندما: – يصبح قطاع السوق المستهدف غير جذاب بسبب التلاشي التدريجي لهيكله أو تلاشي الطلب. –يدخل المنافسون الكبار وعلى نطاق واسع بسبب تضاؤل الفرق بين هذا القطاع وغيره من القطاعات السوقية الأخرى وبسبب التسويق الشامل. –ظهور مؤسسات أخرى جديد تتبع استراتيجية التركيز.

المصدر : جمال الدين محمد مرسي وآخرون ،**التفكير الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية**، الدار الجامعية ، مصر ،2007، ص 276.

[1] نبيل خليل مرسي، مرجع سابق ،ص 119.
[2] عيسى حيرش ، **"الادارة الاستراتيجية"**، ،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط 01، الأردن، 2011 ، ص186.

المطلب الثالث : الميزة التنافسية المستدامة

اصبح لمفهوم التنافسية مكانة هامة في مجال الأعمال ،فهي تمثل العنصر الحرج الذي يقدم فرصة جوهرية لكي تحقق المؤسسة أهدافها، وأصبحت الميزة التنافسية من أهم المؤشرات على النجاعة الاقتصادية ،والمقوم الاساسي الذي بواسطته تحقق المؤسسة أهدافها في الربح والمردودية والنمو والمحافظة على الحصة السوقية، فأصبحت المؤسسات تسخّر كل مواردها وقدراتها في تنفيذ استراتيجيات تضمن لها اكتساب ميزة تنافسية ، و تعمل على ادامتها لأطول فترة ممكنة.

سنتطرق في هذا المطلب الى الميزة التنافسية واسباب استدامتها.

أولا :مفهوم الميزة التنافسية

تناول مفهوم الميزة التنافسية من خلال التطرق الى تعريفها،ابعادها، معايير الحكم على جودتها.

1. تعريف الميزة التنافسية:

تعد الميزة التنافسية امتدادا لمفهوم الميزة النسبية لدافيد ريكاردو، والى مساهمات "**CHAMBERLIN**" سنة 1939 ، وبعده أعمال "**SELZNIK**" سنة 1939، ثم تطور هذا المفهوم مع أعمال "**HOFER**" و "**SCHENDEL**" بوصفهما الميزة التنافسية، بالوضع الفريد الذي تختص به المؤسسة وتقوم بتطويره مقارنة بمنافسيها، وفي الثمانينات اعتبرها مايكل بورتر سنة 1984 هدف الاستراتيجية.[1]

ويرى مايكل بورتر أن الميزة التنافسية لا تختص بالدولة وانما بالمؤسسة، فهي تنشأ أساسا من القيمة التي استطاعت مؤسسة ما أن تخلقها لزبائنها، بحيث يمكن أن تأخذ شكل أسعار أقل بالنسبة لأسعار المنافسين بمنافع متساوية أو تقديم منافع متفردة في المنتج يعوض بشكل واسع الزيادة السعرية المفروضة،[2] كما يضيف أنّها "هدف الاستراتيجيات وتمثل المتغير التابع ، ويكون الأداء هو المتغير المستقل، وأن الاستراتيجيات (التكلفة الادنى ،التمايز، التركيز) تتوجه نحو تحقيق ميزة تنافسية في مجال معين.[3]

لقد اختلف المفكرين في اعطاء تعريف للميزة التنافسية حسب زاوية نظر كل واحد منهم، أو تركيز تعريفاتهم على جانب معين .

---

[1] سملالي يحضيه،"أثر **التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية وتنمية الكفاءات على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية: مدخل الجودة والمعرفة"**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية،تخصص تسيير، جامعة الجزائر، 20004/2003 ، ص06.

[2] Michael porter, l'avantage concurrentiel, op cit, p08.

[3] بن عيشاوي أحمد،" **ادارة المعرفة وتحسين الميزة التنافسية"**،مجلة دراسات اقتصادية ،العدد 12 ،فيفري 2009، ص 94 .

يمكن أن نورد بعض التعاريف التي جاء بها الكتاب والمفكرين للميزة التنافسية وتبيان الجانب الذي ركز عليه كل مفهوم في الجدول التالي:

الجدول رقم (2.4) بعض تعاريف الميزة التنافسية

الباحث	التعريف	التوجه أو التركيز
Hofer. 1980.06.	هي المجالات التي تتفوق بها المؤسسة على منافسيها.	الأنشطة
Fahey .1989. 18.	أي شيء يميز المؤسسة أو منتجاتها ايجابا عن منافسيها من وجهة نظر الزبون والمستعمل النهائي.	المكانة الذهنية
roppaport.92.83	قدرة المؤسسة على تقليص كلفها الكلية وتحقيق عوائد اعلى من خلال السعر مقارنة بالمنافسين وتحقيق قيمة أكبر للزبون.	الكلفة
Evans .93.83 .	القابلية على تقديم قيمة متفوقة للزبون	قيمة الزبون
Macmalland & Tampo	هي الوسيلة التي تمكن المؤسسة من تحقيق التفوق في ميدان منافستها مع الأخرين.	المنافسة

المصدر: ثامر البكري الميزة التنافسية باعتماد تحليل SWOT لبناء استراتيجيات التسويق،الملتقى الدولي الرابع، 09/08 نوفمبر 2010 ، جامعة الشلف، مرجع سابق، ص 06.

من خلال كل هذه التعاريف، يتبين مدى تعقد هذا المفهوم الاّ أنه يمكن ان نستشف أن هناك ثلاث اتجاهات:

- **الاتجاه الأول:** تم التركيز في هذا الاتجاه في تعريف الميزة التنافسية على الموارد والنشاطات الداخلية للمؤسسة ،وعلى قابلية المؤسسة في انجاز نشاطاتها المختلفة بفاعلية وبشكل أفضل من المنافسين، وهذا يتوافق مع تعريف فليب كوتلير الذي عرف الميزة التنافسية " قدرة المؤسسة على الأداء بأسلوب أو عدة أساليب ليس بامكان المنافسين اتباعها حاليا أو مستقبليا".[1]
- **الاتجاه الثاني** : يحصر هذا الاتجاه الميزة التنافسية في قدرة المؤسسة في الاستجابة لتطلعات الزبون، وتقديم قيمة للزبون أكثر مما يدفعه من نقود،وهذا ما يوضحه التعريف التالي " الميزة التنافسية هي ما تختص المؤسسة دون غيرها وبما يعطي قيمة مضافة الى الزبائن بشكل يزيد أو يختلف عما يقدمه المنافسون في السوق"[2].

[1] عوض محمد باشراحيل،**الاستراتيجيات التنافسية وعلاقتها بتحقيق الميزة التنافسي**ة،مجلة الباحث،العدد الثامن، جانفي/فيفري 2005،كلية العلوم الادارية،اليمن، ص 327.

[2] طلعت أسعد عبد الحميد،**"التسويق الفعال الاساسيات والتطبيق"** ،مصر، ص190.

- **الاتجاه الثالث:** يركز في تعريفه للميزة التنافسية على قدرة المؤسسة التفوق على منافسيها وهذا ما يتوافق مع تعريف "**Macmalland & Tampo**" .

مما سبق، يمكن القول أن هذه الآراء مجتمعة هي الجوانب المختلفة للميزة التنافسية، فهي مجموعة الموارد والقدرات التي تستطيع المؤسسة تنسيقها واستثمارها لتحقيق أمرين مهمين :

- انتاج قيم ومنافع مدركة لدى الزبون أعلى مما يحققه المنافسون.
- تأكيد حالة من التميز والاختلاف فيما بين المؤسسة ومنافسيها.

الميزة التنافسية لا ينظر اليها على كونها شيئا مادي أو غير مادي تمتلكه المؤسسة أو تحصل عليه عن طريق الشراء، بل يمكن القول أنها خليط من كل ذلك، فضلا عن التكيف بما يتوافق مع توجهات المؤسسة والأهداف المطلوب تحقيقها، فالميزة التنافسية تعتبر حالة التفرد التي تكون في المؤسسة قياسا بغيرها من المنافسين.

وهي الطريقة التي يقود بها الفكر الاستراتيجي موارد وقدرات المؤسسة باتجاه تحقيق مزايا قيّمة للزبائن وتتفوق بها المؤسسة على منافسيها، وتقود هذه المزايا المؤسسة الى تحقيق حصة سوقية مرتفعة، ارباح عالية، رضا الزبائن وولائهم.[1]

2.معايير الحكم على جودة الميزة التنافسية :

ان الميزة التنافسية (ميزة التكلفة الأقل أو ميزة التميز) تتحدد مدى جودتها بثلاث ظروف هي :[2]

أ. مصدر الميزة :

يمكن ترتيب الميزة التنافسية وفق درجتين هما :

- مزايا من مرتبة منخفضة مثل التكلفة الأقل لكل من قوة العمل والمواد الخام، حيث يسهل نسبيا تقليدها ومحاكاتها من قبل المؤسسات المنافسة.
- مزايا تنافسية من مرتبة مرتفعة مثل تكنولوجيا العملية، تميز المنتج، السمعة الطيبة، استنادا الى مجهودات تسويقية متراكمة ،أو علاقات وطيدة مع الزبائن ، محكومة بتكاليف تحويل أو تبديل مرتفعة وتتصف هذه المزايا بعدد من الخصائص أهمها :
  - يتطلب تحقيقها ضرورة توفر مهارات وقدرات من مستوى مرتفع مثل الأفراد المدربين، القدرات الفنية الداخلية، العلاقات الوثيقة والوطيدة مع كبار الزبائن.
  - تعتمد على تاريخ طويل من الاستثمار المستمر والتراكمي في التسهيلات المادية ، والتعلم المتخصص، والبحوث والتطوير والتسويق .

[1] زكريا الدوري و أحمد علي الصالح، **"الفكر الاستراتيجي وانعكاساته على نجاح منظمات الأعمال"**، دار اليازوري العلمية،ط العربية،الأردن، 2009، ص 206.

[2] نبيل خليل مرسي، **الميزة التنافسية في مجال الأعمال**، مرجع سابق، ص ص 99-100 .

وتترتب على أداء هذه الانشطة خلق مجموعة من الاصول الملموسة وغير الملموسة في شكل سمعة طيبة، علاقات وطيدة بالزبائن حصيلة المعرفة المتخصصة . ويمكن القول أن المزايا المترتبة عن التكلفة الأقل أقل قابلية للاستمرار من المزايا المترتبة عن تمايز المنتجات.

ب. عدد المزايا التي تمتلكها المؤسسة :

في حالة اعتماد المؤسسة على ميزة واحدة فقط، مثل تصميم المنتج بأقل تكلفة أو القدرة على شراء مواد خام رخيصة الثمن، فانه يمكن للمنافسين التغلب على آثار تلك الميزة، أما في حالة تعدد مصادر الميزة فانه يصعب تقليدها جميعا.

ج. درجة التحسين والتطوير والتجديد المستمر في الميزة :

يجب أن تتحرك المؤسسات نحو خلق مزايا جديدة، وبشكل أسرع وقبل قيام المؤسسات الأخرى بمحاكاة الميزة القائمة حاليا، لذا قد يتطلب الأمر قيام المؤسسات بتغيير المزايا القديمة وخلق مزايا جديد.

بعد أن تطرقنا الى معايير جودة الميزة التنافسية سنناقش أبعاد الميزة التنافسية.

3. أبعاد الميزة التنافسية :

أبعاد الميزة التنافسية تعبر عن المداخل والأسبقيات التنافسية للمؤسسات وقد صنفت هذه الأبعاد الى التكلفة ،الجودة، الوقت المرونة، وأضاف اليها البعض الابداع.ونوردها باختصار كمايلي :[1]

أ.التكلفة : ويقصد بها قدرة المؤسسة على الانجاز بأقل التكاليف الممكنة بالمقارنة مع منافسيها في الصناعة ،بحيث يراعى التناسب مابين التكلفة المترتبة على تقديم المنتج المعني مع المواصفات اللازمة، فالمؤسسة ستحقق ميزة تنافسية من خلال انخفاض أسعارها بناءا على انخفاض تكاليفها مما يمكنها من البيع بنفس الأسعار وهذا يؤدي الى تعظيم الأرباح.

ان مدخل التكلفة يرتكز على تحسين الانتاجية والكفاءة واحكام الرقابة على التكاليف خاصة من خلال مايسميه مايكل بورتر عوامل تطور التكلفة والتي من ضمنها التكاليف التقليدية للإنتاج، اقتصاديات الحجم، أثر الخبرة والتعلم، استغلال الترابط مابين الأنشطة.

ب.الجودة: وهي استفاء المنتج المواصفات والخصائص اللازمة للمنتج المتقن والمتطابق مع المواصفات.

[1] أحمد بلالي، **الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية بين مواردها الخاصة وبيئتها الخارجية**، مرجع سابق،ص43.

ج. الوقت: نظرا لما يمثله الوقت من أهمية لدى الزبون واهتمامه المتزايد به فقد أدى ذلك الى بروز ما يعرف بالمنافسة المرتكزة على عنصر الزمن وذلك بتقليص هذا الأخير ما أمكن لفائدة الزبون ويمكن التعبير عن الوقت كبعد تنافسي من خلال تخفيض زمن تحويل العمليات أو تخفيض زمن التسليم للزبون أو سرعة التطوير.

د .المرونة: مع بداية التسعينيات تزايدت ديناميكية الأسواق الدولية، وأصبحت المرونة أحد أهم الأبعاد التنافسية التي تستطيع المؤسسة أن تتميز من خلالها، ذلك أن المرونة تتعلق بمدى قدرة النظام الانتاجي على التكيف مع الطلب والتغيرات المختلفة في محيط الأعمال.

ه. الابداع* : الابداع هو استكشاف فكرة جديدة، ويعتبر بعدا للميزة التنافسية من خلال اكتشاف الفرص الجديدة ومراقبتها وسرعة الاستجابة لها بإنجاز تطور معين أو عمل خلاق، سواء في مجال الانتاج أو التكنولوجيا المستعملة أو ايجاد طرق جديدة أكثر خلقا للقيمة في مجالات النشاط الاقتصادي.

ثانيا : سلسلة القيمة وتنمية الميزة التنافسية

استكمالا لأعماله السابقة حول نموذج القوى التنافسية ، قدم مايكل بورتر أداة جديدة للتحليل لاقت رواجا واسعا هي "سلسلة القيمة" ، تهدف هذه الأداة الى تشخيص الميزة التنافسية من خلال تحديد مصادرها الحالية والمستقبلية اعتمادا على تحليل الأنشطة الداخلية للمؤسسة.

حسب هذا التحليل ، وللوقوف على مدى أهمية اسهام أي نشاط من الأنشطة الاستراتيجية للمؤسسة في ميزتها التنافسية ،و معرفة الى أي مدى يمكن لهذا النشاط أو ذاك أن يعتبر مصدرا فعليا لهذه الميزة ،كان لابد من معرفة كيف يتم انتاج هذه القيمة .

ان الميزة التنافسية في صناعة ما ، مرتبطة بعدة عناصر وظروف منها:

- ظروف عوامل الانتاج.
- أوضاع الطلب المحلي .
- الصناعات المكملة و المغذية .
- استراتيجية المؤسسة .

ويضيف اليه البعض دور الحكومة والصدفة ، فمايكل بورتر يضيف الى المحددات الاربعة دور الصدفة والحكومة ، حيث يترتب على الصدفة نجاح بعض الصناعات ومن الأمثلة الهامة على ذلك القرارات السياسية ، والحروب وتزايد الطلب الاقليمي والعالمي، والتقلبات فيي أسواق

*عرف بيتر دراكر الابداع "تغيير في ناتج الموارد أو بلغة الاقتصاد تغيير في القيمة والرضا الناتج عن الموارد المستخدمة من قبل المستهلك"

التمويل العالمية ومعدلات الصرف، كما تؤثر الحكومة على المحددات الأربعة السابقة، فقد كانت السياسة الحكومية في كوريا واليابان من عوامل نجاح المؤسسات في هاتين الدولتين.[1]

وعليه فان الميزة التنافسية للمؤسسة لا تتوقف على حلقة القيمة لديها فقط، بل تتعداه الى الحلقات الخاصة بمورديها وموزعيها. كما تظهر في الشكل التالي:

الشكل رقم (4.4) نظام حلقة القيمة

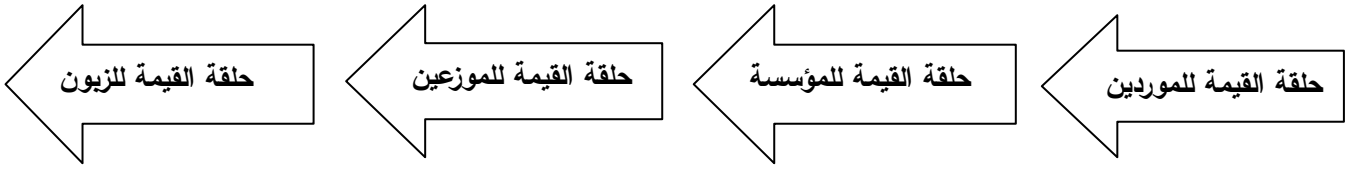

Source: Michael porter , traduction Michelle seach, la concurrence selon porter, edition village mondial, 1999, p87

من الشكل رقم(4.4) السابق ، يتبين أن القيمة التي تكونها المؤسسة تبدأ بالمجهزين والموردين وتنتهي بالموزعين والزبون، ولتحسين هذه القيمة وجب الاهتمام بكل مراحل هذه السلسلة. أما على مستوى المؤسسة فيمكن تقسيم الأنشطة التي تدخل في تكوين القيمة للمنتج أو الخدمة التي تقدمها المؤسسة كما في الشكل التالي :

الشكل رقم (5.4) سلسلة القيمة

Source : Michael porter, l'avantage concurrentiel, op cit,p53.

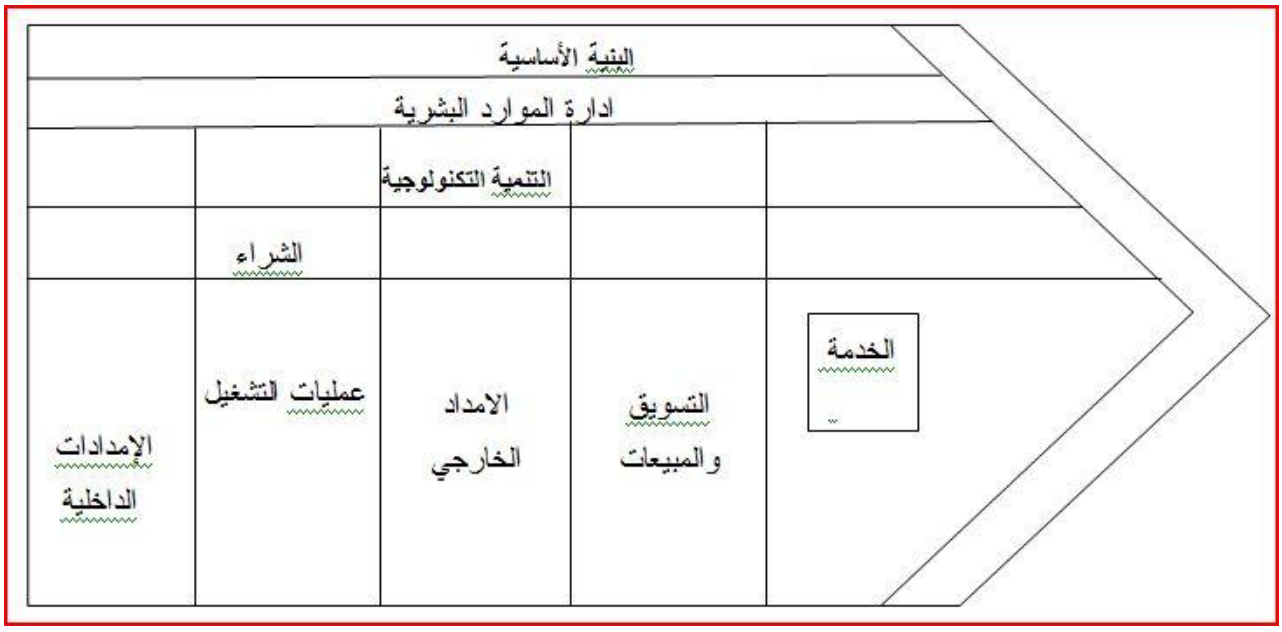

[1] للمزيد أنظر عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، 2013، ص ص 93-94

تتولى الأنشطة الرئيسية (الأولية) مهمة التكوين المادي للمنتج أو الخدمة التي تقدمها المؤسسة وتسليمها وتسويقها للزبون، وكذلك خدمة ما بعد البيع، وتتكون من خمسة أنشطة هي :

- الامدادات الداخلية - عمليات التشغيل - الامدادات الخارجية.
- التسويق - خدمة ما بعد البيع.

أما الأنشطة الداعمة فهي تقدم المدخلات الخاصة بالبنية الأساسية والتي تسمح للأنشطة الأساسية بأداء دورها ،وتتكون الأنشطة الداعمة من : البنية الأساسية للمؤسسة ، ادارة الموارد البشرية، التنمية التكنولوجية وأخيرا الشراء. [1]

ان سلسلة تحليل القيمة تعتبر أداة أساسية لفهم كيفية تكوين القيمة في المؤسسة وهي تستند على التحليل الداخلي للمؤسسة .

ان واقع المؤسسات الناجحة يقول أن الميزة التنافسية قوة تكسب من الداخل وحسن التعامل مع العوامل الخارجية.

فالميزة التنافسية تتحدد حسن استغلال الموارد والقدرات التي تمتلكها المؤسسة من أجل التعامل الذكي مع مكونات السوق من أجل التميز والتفرد عن باقي المنافسين.[2]

فالميزة التنافسية تمثل نقطة قوة تمتلكها المؤسسة تجعلها في مركز أفضل مقارنة بمنافسيها ،حيث تقوم باستغلال مواردها وقدراتها من أجل تقديم قيمة متميزة للزبائن، سواء على مستوى التكلفة وجودة المنتجات أو مرونة العمليات أو تفعيل عنصر الزمن مع ادراك الزبائن لهذا التميز والاختلاف عن منافسيها بعد التعامل مع المؤسسة.

ويمكن أن نورد عوامل ظهور الميزة التنافسية لدى مؤسسة معينة في الشكل التالي :

الشكل رقم (6.4) عوامل ظهور الميزة التنافسية

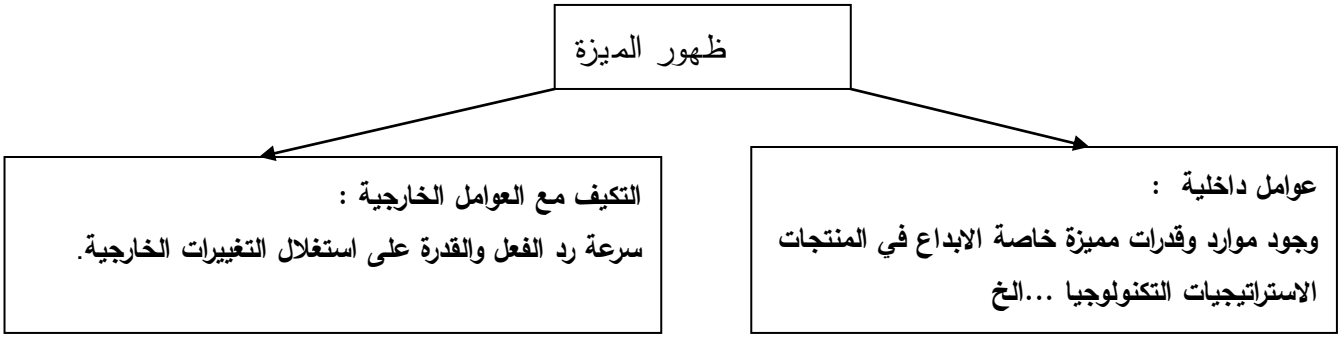

المصدر: عبد الفتاح بوخمخم وعائشة مصباح، دور اليقظة الاستراتيجية في تنمية الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الرابع باالشلف 08-09 /2010/11،مرجع سابق،ص 4.

[1] نبيل خليل مرسي، مرجع سابق ، ص 91

[2] قاسمي خضرة و بزقراري عبلة، دور التعاقد الباطني في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات للدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي ، شلف 08-09 /2010/11، مرجع سابق،ص2

من الشكل رقم(6.4) السابق، يتبين أن الاعتماد على الموارد الداخلية (الملموسة وغير الملموسة) خاصة الابداع بكل أنواعه، وبالاعتماد على التفاعل الاستباقي مع محيط المؤسسة، وتعتبر اليقظة بكل أنواعها من أدوات هذا التفاعل الجيد ، والاعتماد على نظام معلومات جيد يعطي للمؤسسة ثروة يمكن استغلالها.

ان التغيرات التي عرفها العالم منها الثورة الهائلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة أهمة دور المعلومات والمعرفة أدى الى محاولات لتكييف سلسلة القيمة بما يتوافق مع هذه التغيرات .

ثالثا : الاسهامات المعاصرة لتكييف سلسلة القيمة :

حاول العديد من الباحثين تكييف سلسة القيمة استجابة الى التطورات السريعة في المجتمع ومحيط الأعمال، فتنامي الدور الاستراتيجي للمعلومات والمعرفة، واصبحت الأصول غير الملموسة تمثل نسبة معتبرة من قيمة المؤسسات، وأصبح رأس المال الفكري (البشري والتنظيمي والزبائن) دورا في المؤسسة وتنافسيتها .

أصبح حيازة المعرفة واستخراجها من المعلومات التي يتم تصنيعها من خلال تشغيل البيانات والتي تقوم بجمعها وتصنيعها وتحليلها واستخراج المؤشرات، منها نظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار ..... كل ذلك أصبح مقياس الثروة الجديد، والثروة لا تكتسب قوتها من حيازتها ولكن الأهم هو استخدامها وتوظيفها التوظيف السليم الفعال.[1]

فالمعلومات أداة رئيسية لمعرفة الواقع وأداة فعالة لتصور المستقبل، والإدارة الاستراتيجية في المؤسسة والمعرفة الصريحة منها (يمكن خزنها واسترجاعها واستخدامها خلال تكنولوجيا المعلومات) او الضمنية(التي هي القسم الأكبر من معرفة الأفراد والمؤسسات غير قابلة للنقل ولكنها قابلة للتقاسم والتعلم) ،هذه المعرفة مفتاح للنمو الاقتصادي وأساس قاعدي متين لإكتساب المزايا التنافسية، فاقتصاد المعرفة يعني التحول في مركز الثقل من المواد الأولية والمعدات الرأسمالية الى التركيز على المعلومات والمعرفة ومراكز التعليم والبحث .

تمثلت محاولات تكييف سلسلة القيمة في محاولات ادخال دور نظم المعلومات في الادارة الاستراتيجية وادارة المعرفة كنشاطين أساسيين في اضافة القيمة ، وفي ما يلي عرض موجز لهما:

[1] جمال داود سليمان، **اقتصاد المعرفة**،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط عربية ،الأردن، 2009،ص: 17 .

1.الادارة الاستراتيجية:[1]

حظيت الادارة الاستراتيجية باهتمامات متنامية كحقل معاصر في مجال ادارة الأعمال، ليس لدورها في اسناد المزايا التنافسية وتحسين الأداء، بل في قدرتها عل تحقيق القيمة للزبون، والإدارة الاستراتيجية تسعى الى تطوير المخططات الهندسية للتوجه الاستراتيجي للمؤسسة في ضوء تصور وادراك المستقبل، وتعد الاستراتيجية قاعدة اتخاذ القرار، وتضم عنصرين: أولهما تحديد الأغراض الاستراتيجية، والثاني تحديد مصادر الميزة التنافسية ، وتصاغ الاستراتيجية بمراحل عدة ،اولها التحليل الاستراتيجي ثم تحديد الخيارات وأخيرا تنفيذ الاستراتيجية، والتحليل الاستراتيجي نوعان: خارجي يهتم بمحيط المؤسسة العام ، وداخلي يركز على قدرات وموارد المؤسسة ، أما الخيارات الاستراتيجية فهي اما تكون في اطار قيادة التكلفة أو التمايز أو التركيز، ويؤكد التنفيذ على التخصيص الأمثل للموارد وآليات الرقابة وادارة التغيير، فالإستراتيجية أفكار وأنشطة موجهة نحو المستقبل من أجل التحوط لتقلباته.

2.ادرة المعرفة :

تؤكد الأدبيات المعاصرة تنامي اهتمامات الباحثين بالدور الاستراتيجي للمعرفة ، ونظم المعلومات في ابتكار منتجات وخدمات تساهم في خلق القيمة للزبون،ويعرف البنك الدولي ادارة المعرفة " الحصول والتنظيم المنهجي لثروة المعرفة والخبرة المكتسبة من العاملين الزبائن وشركاء التطوير، وجعل هذه المعرفة قابلة للوصول بشكل جاهز لذوي العلاقة داخليا وخارجيا، وانشاء الصلات بين الجماعات التي تعمل على موضوعات متماثلة.[2]

المعرفة هي توليفة من الافكار والقواعد والإجراءات والغرائز التي توجه الانشطة والقرارات وهي مزيج بين من المعلومات والخبرات والقيم والبصائر التي تشكل قيما لتوحيد وتقييم الخبرات والتجارب الجديدة وقد لاتظهر في السجلات والوثائق وانما في روتين وممارسات ومعايير وثقافة المؤسسة .[3]

أصبحت اهمية المعرفة توازي أهمية الزبون كما أن المنتجات والخدمات ماهي إلاّ وسيلة للتبادل بين القوة الشرائية للزبون والمعرفة التي تمتلكها المؤسسة.

في ظل هذه التحولات أصبحت المعرفة هي المكافئ الأكثر جدارة للقيمة والمصدر الأكثر فاعلية للميزة التنافسية وذلك لأن :[1]

---

[1] زكريا الدوري و أحمد علي صالح، مرجع سابق، ص ص 128-129.بتصرف.

[2] نجم عبود نجم، **ادارة المعرفة**، مؤسسة الوراق للنشر والطباعة، الاردن،2007، ص92.

[3] زكريا الدوري و أحمد علي صالح ، مرجع سابق، ص 131.

- المعرفة تنشئ الاسواق الجديدة(الابتكار)
- المعرفة تزيد العوائد (التميز المعرفي عن المنافسين).
- المعرفة تنشئ العوائد (منتجات المعرفة :الدراسات، الكتب ،الاستشارات).
- المعرفة تخفض التكاليف(تحسين أساليب وطرق الانتاج).
- المعرفة تجذب الزبائن الجدد.
- المعرفة تحافظ على الزبائن ذوي الولاء.

رابعا : استدامة الميزة التنافسية

رأينا أن المؤسسات تحاول الحصول على أي عامل ، من أجل التفوق على منافسيها بتقديم منتجات وخدمات متميزة متناغمة مع تطلعات الزبائن ، وتسخّر مواردها وقدراتها واستراتيجياتها من أجل كسب ميزة تنافسية تدوم لأطول وقت ممكن .

لكي تكون الميزة التنافسية فعالة يجب أن تكون :

1. حاسمة: أي تمنح الاسبقية والتفوق على المنافسين وممكن الدفاع عنها خاصة من تقليد المنافسين.
2. **مستمرة** : أي امكانية استمرارها مع الزمن.

فالميزة التنافسية لها دورة حياة مثل المنتجات (التقديم، التبني، التقليد) ، وبعد مرحلة التقليد يجب على المؤسسة أن تحسن وتطور ميزتها التنافسية أو تبحث عن إنشاء ميزة تنافسية جديدة [2].

عرّف **ALDERSON WROE** (1898–1956) الميزة التنافسية المستدامة أنّها "الخصائص الفريدة التي تميز المؤسسة عن منافسيها الحاليين و المحتملين " .[3]

وعرف هوفمان **HOFFMAN** الميزة التنافسية المستدامة " الفائدة طويلة الأمد، عن طريق تنفيذ استراتيجيات خلق القيمة فريدة، ليس بمقدور المنافسين الحاليين والمحتملين تقليدها " .[4]

من خلال التعريفين السابقين نرى التركيز على وصف الميزة المستدامة لكن ليس هناك تبيان اسباب هذه الاستدامة .

ان نظرية الموارد والمهارات ظهرت مع أعمال " **BREGER WERNEFELET** " عام 1984، وهي تعتبر المؤسسة مجموعة من الموارد أو حافظة للمهارات المتميزة، التي تساهم بشكل أساسي في

---

[1] نجم عبود نجم، **ادارة المعرفة**، مرجع سابق ، ص 90.

[2] Spitezki H**," la stratégie d'entreprise : compétitivité et mobilité"** , ed : Economica, paris, 1995, p54.

[3] زكريا مطلق الدوري و ابو بكر أحمد أبو سالم**،" رأس المال الفكري كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية المستديمة "**، ملتقى دولي حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة 13-2011/12/14. جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، ص 11 .

[4] سناء عبد الرحيم سعيد، **"متطلبات تحقيق الميزة التنافسية المستدامة في اطار بناء الاستراتيجية الخضراء لمنظمة الأعمال"** ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد 19،العدد 73، ص 137.

اتمام المنتجات وتميزها، ويعتبر هذا المدخل مكملا لسلسلة القيمة وحسب هذا النموذج ، فان انشاء القيمة يرتبط أساسا بهذه الموارد والقدرات، وكيفية استغلال المؤسسة لتلك الموارد والمهارات.

ان نظرية الموارد والمهارات ، هي نتاج لعدة توجهات و تراكم عدة أبحاث نذكر منها[1] :

- ✓ مقاربة الموارد القاعدية لـــ: **WERNEFELET** سنة 1984 و **BERNEY** سنة 1986.
- ✓ نظرية المهارات المحورية **Hamel & prahalad** سنة 1990.
- ✓ نظرية الطاقات التطويرية **WINTER &NELSON** سنة 1982 .
- ✓ نظرية المعرفة **PRAHALAD & CONNER &GRANT** سنة 1996 .

و تتفق هذه الاتجاهات على ان وجود موارد ومهارات متفوقة، وكذا الاستغلال الذكي لهذه الموارد ، هو من يعطي الميزة التنافسية المستدامة، الاّ أن هناك اختلاف في النظرة الى تقسيمات وأهمية هذه الموارد،

فالمورد كل ما يساهم في تميز المؤسسة، وبذلك هناك نوعين من الموارد :

- **موارد مادية :** مثل التجهيزات المباني رأس المال.
- **موارد غير مادية :** هي موارد غير مرئية مما يصعب جمعها مثل:

- الجودة: تشير الى قدرة المنتج أو الخدمة على اشباع حاجات الزبون وكلما كان التوافق بين توقعاته وخصائص المنتج كان الاتجاه ايجابي وتعززت المكانة التنافسية للمؤسسة.
- المعلومات: تعتبر المعلومات أحد الموارد الهامة والإستراتيجية في المؤسسة وقاعدة لاتخاذ القرارات .
- المعرفة : تشمل المعلومات التقنية والعلمية التي نتحصل عليها من خلال التعلم.
- المهارات: ان الموارد والمعارف تصبح قدرات عندما تتناسق وتترابط وتتداخل فيما بينها في محتوى الأنشطة.

وكلما كانت الموارد متفوقة وغير قابلة للتقليد في المؤسسة أدى ذلك الى تميز المؤسسة و اكتساب ميزة تنافسية مستديمة.

يرى **Hamel & prahalad** "في المدى الطويل تنشأ تنافسية المؤسسة من قدرتها على بناء وتكوين المهارات الاستراتيجية بتكلفة أقل وبسرعة أكبر من المنافسين التي ينتج عنها منتجات الغد" ، أي أن الفكرة الأساسية لهذه المقاربة، تكمن في امتلاك المؤسسة لموارد ومهارات متميزة تكون بمثابة عوائق أمام المنافسين ، حيث لا يمكن تقليدها أو مواجهتها ومن ثم استمرار الميزة التنافسية.[2]

---

[1] قاسمي خضرة و بزقراوي عبلة ،مرجع سابق ، ص 5.

[2] Hamel cary & Prahalad C K**," la conquête du futur"**, ed Dunod, paris, 1999, PP 166-167.

و حسب BERNEY فان هذه الموارد يجب ان تكون[1] :

- **القيمة:** المورد بإمكانه أن يزيد في قيمة المنتج في نظر الزبون حيث يسمح استخدامه باستغلال الفرص وتقليص في ليونة المورد وقدرته على المنتجات . Hamel المخاطر نتيجة ليونته اذ أن القيمة تكمن حسب
- **الندرة** : المورد يجب أن يكون نادرا ويصعب على المنافسين الحصول عليه مثل(شخصية العلامة) مما يجعل هذا الأخير محتكرا من قبل المؤسسة .
- **عدم قابلية التقليد** : يصعب على المؤسسات المنافسة تقليد هذه الموارد نظرا لدقتها مثل (ثقافة المؤسسة ، العلامة ..) والخاصية الضمنية مثل مهارات الأفراد بحيث لا يمكن تقليد ممارسات الأفراد في العمليات الانتاجية.
- **عدم قابلية الاحلال** :أن يكون المورد لايمكن تعويضه حيث أن لكل مورد قيمته وخصائصه.

ويمكن القول ان الميزة التنافسية هي المواءمة بين الكفاءة الجوهرية للمؤسسة مع الفرص في السوق وحسن الانصات لفعاليات ومؤشرات المحيط ، من أجل الوصول الى ميزة تنافسية قوية لها الخصائص التالية:[2]

- تحدد بالاعتماد على حاجات الزبون .
- تقدم دعما هام يسهم في نجاح الأعمال.
- توفر الانسجام الفريد بين موارد المؤسسة والفرص في المحيط.
- تتصف بالديمومة والقوة و صعوبة التقليد .
- تقدم أساس للتحسينات المستقبلية .
- تقدم التوجيه والتحفيز لعموم المؤسسة .

وكل توجه أو مدخل إداري أو نشاط تحسين، يساهم في تحسين منتجات المؤسسة أو يستجيب لرغبات الزبائن و اهتمامات المجتمع أو يفتح باب لتحسين صدورة المؤسسة وتدعيم علاقاتها مع أصحاب المصلحة، فإنه يعزز من مركزها التنافسي ويقدم ميزة تنافسية للمؤسسة، وهذا ما سنحاول ابرازه في المبحث القادم من خلال محاولة اظهار مزايا ادماج البعد البيئي في استراتيجية المؤسسة وتحسين أدائها البيئي .

[1] Quélin Bertrand & Arrégle, Jean-Luc**," Le Management stratégique des compétences**", Ellipses,2000, Paris ,pp 59-60.

[2] زكريا الدوري و أحمد علي الصالح ، مرجع سابق ، ص 206.

المبحث الثاني : الأداء البيئي مدخل حديث لاكتساب مزايا تنافسية

أدركت المؤسسات وفي ظل التنافس القائم في السوق الذي تجاوز التنافس السعري والجودة، و تزايد الضغوط و التهديدات التي تواجهها المؤسسات من قبل الحكومات والمجتمعات التي تعيش فيها ، بأنها ملزمة في انتهاج توجه بيئي جديد في مسار عملها، هذا التبني هو ذلك التعبير الميداني والتطبيقي لأعمال المؤسسات لكي تبقى وتستمر وتتمتع بالقبول والرضا من قبل مختلف الأطراف المحيطة بالمؤسسة .

في ظل هذا السياق، أصبح تخضير المؤسسات وتحسين أدائها البيئي مجال وميدان تتنافس فيه المؤسسات من اجل تحسين صدورة علامتها والاستجابة لحاجات الزبائن واهتمام المجتمع ومختلف أصحاب المصلحة، من أجل كسب ميزة تنافسية ودعم تنافسية المؤسسة أمام منافسيها .

سنتطرق بالتحليل الى الانعكاسات الممكنة لمختلف مستويات تخضير المؤسسة وتحسين أدائها البيئي على القدرة التنافسية للمؤسسة من خلال التطرق الى: المزايا التنافسية المحققة في ظل تبني الادارة البيئية، المزايا التنافسية من خلال الانتاج الأنظف، المزايا المحققة من خلال التسويق الأخضر.

المطلب الأول : المزايا التنافسية المحققة في ظل تبني الادارة البيئية

حسب مايكل بورتر إن الحد من التلوث في المجتمع ، يؤدي الى محاربة الهدر ويؤدي الى الاستغلال الأمثل لموارد المجتمع ،واجراءات الحد من التأثير السلبي لأنشطة المؤسسة على البيئة مفيدة لها، لأنها فرصة لتحديث العمليات وتحسين صورة المؤسسة واستغلال أسواق جديدة، وتؤدي الى الحد من التبذير والاهدار .....الخ، هذا ما قد يحسن من الوضعية التنافسية للمؤسسة.

أولا : الاستراتيجيات البيئية في المؤسسة الصناعية.

هي استراتيجيات تصمم لإيجاد فرص النجاح الاقتصادي طويل الأجل، والمنسجم مع النظام البيئي وهدفها ليس تحقيق الربح فقط ، وانما العمل لتجنب الضرر والأذى الممكن وقوعه في النظام البيئي، وبالتالي فإنها تهدف لتقديم الفوائد التنافسية المتعلقة بتحقيق التوفير بالتكاليف، أو اختلاف السو ق أو تنويعه، أو كليهما معا.[1]

تصمم هذه الاستراتيجيات بهدف تقديم الفوائد التنافسية التي تحقق توفير في التكاليف، تغيير السوق أو تنويعه أو كليهما معا، وذلك في اطار توجه المؤسسة في حماية البيئة، مما يعني أن الاستراتيجية

[1] رعد حسن الصرن، **نظم الادارة البيئية والايزو 14000**، مرجع سابق، ص 73.

البيئية تتناسب بشكل واضح مع القيادة التقليدية بالتكلفة والفوائد التنافسية لاختلاف السوق والمحددة من قبل مايكل بورتر.[1]

وحسب مايكل بورتر تؤدي القوانين البيئية الصحيحة والصارمة والاستثمارات الخضراء الى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات، وكذلك الدول التي تكون قوانين البيئية أكثر صرامة، والواقع أن الحد من التلوث يميل الى تحفيز الابتكار لخفض كمية المواد والطاقة المستخدمة، وبالتالي زيادة الانتاجية ، وهو مدخل لتحقيق التطور التكنولوجي وتحسين فعالية العمليات الانتاجية وتقليل النفايات مع احراز تقدم تقني عالي.[2]

الاستراتيجيات البيئية التي تحاول المزاوجة بين حماية البيئة واكتساب مزايا تنافسية يمكن أن نحددها بنوعين بناءا على الفوائد التنافسية التقليدية لها وهما[3] :

1. استراتيجيات مقادة بالسوق :

يمكن أن تتمتع المؤسسة في ظل هذه الاستراتيجية بمزايا تنافسية ناجمة، تمايزها عن منافسيها وذلك عن طريق احدى الفرص التالية :

*اعادة تصميم المنتجات بحيث تكون حساسة بيئيا، أو تطوير سلع جديدة حساسة بيئيا.

*الدخول الى أسواق جديدة حساسة بيئيا.

*اعادة تصميم غلاف المنتجات حتى يكون صديقا للبيئة.

*التكامل بين الجهود البيئية ونشاطات التسويق.

2 .استراتيجيات مقادة بالعمليات :

تطبق هذه الاستراتيجية من خلال تخفيض التكاليف عن طريق التحسين في العمليات الانتاجية للمؤسسة الناتجة عن توفير الطاقة ،والاقتصاد في استعمال الموارد، وتخفيض التلوث والنفايات، وتشتمل على :

*تحسين الرقابة على التلوث وتنظيم وترتيب الاهدار والنفايات، بالإضافة الى نظم معالجة المياه.

*استعمال الموارد التي يعاد انتاجها من مصادر داخلية وخارجية (اعادة التدوير).

*اعادة تصميم عمليات الانتاج حتى تكون أقل تلوثا، وأكثر كفاءة في استعمال المورد والطاقة.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 83.

[2] Olivier Boiral,**" concilier environnement et compétitivité : ou la quête de l'éco-efficience"**, Revue française de gestion, 2005/5N° , p164.

[3] رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص ص 73-74.

*استعمال مصادر الطاقة القابلة للتجدد في عمليات الانتاج.

ويمكن أن نوضح المزايا التنافسية التي يمكن أن تجنيها المؤسسة من استراتيجيات حماية البيئة في الشكل التالي :

الشكل رقم (7.4): المزايا التنافسية الممكنة في اطار استراتيجيات حماية البيئة.

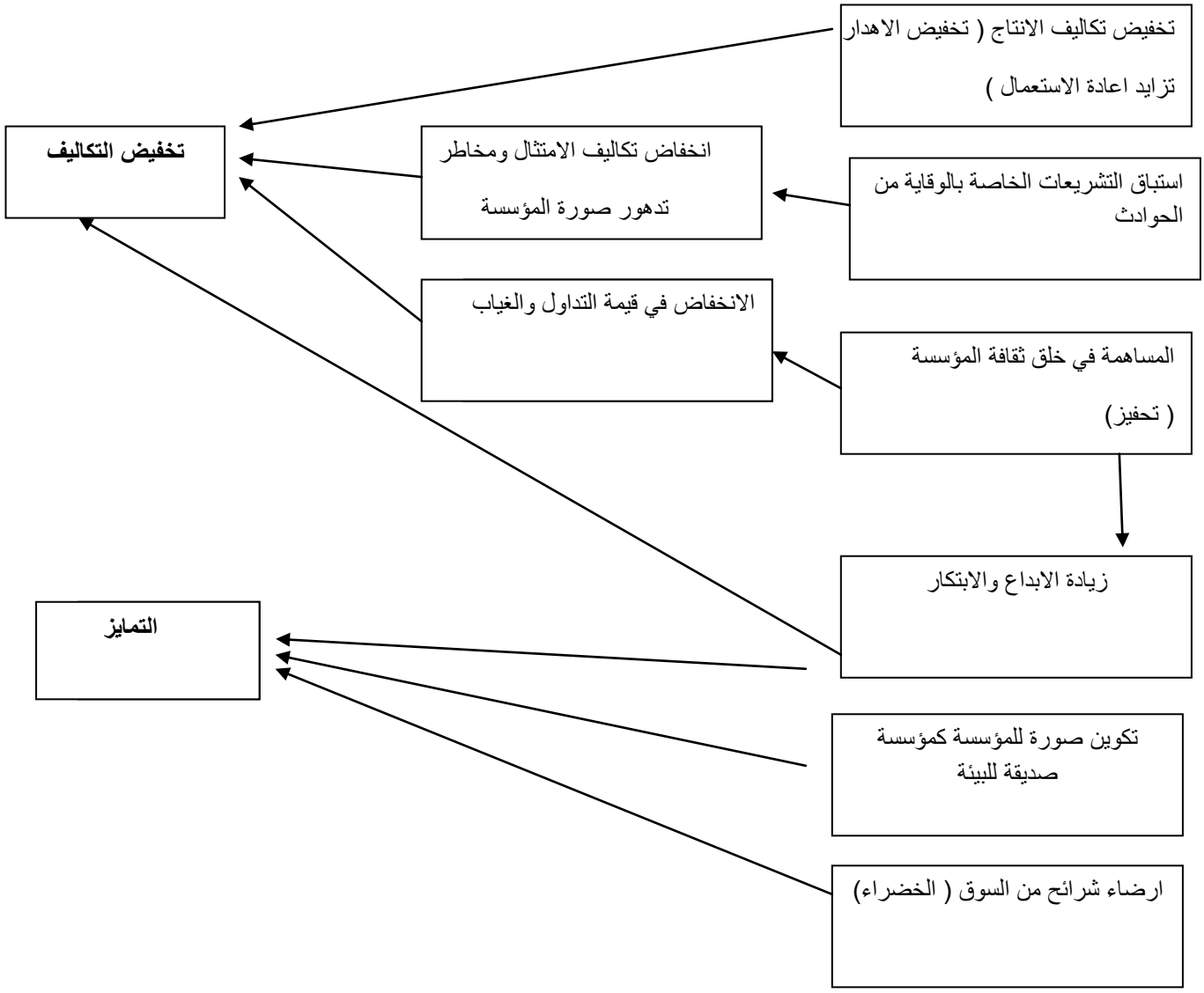

Source : Grandval Samuel & Soparnot Richard**, le développement durable comme stratégie de rupture : une approche par la chaine de valeur intersectorielle**, revue management et avenir, 2005/3 N° 5,p 17.

من خلال الشكل السابق، يمكن القول أن الاستراتيجيات البيئية يمكن أن تؤدي الى اكتساب المؤسسة لميزة التكلفة الأقل أو ميزة التمايز، وكل مستوى في تخضير المؤسسة يكون نتيجة تفاعل حوافز محيط المؤسسة و دوافعها وقدراتها ، الاّ أن حجر الأساس في مسار تخضير المؤسسة ،هو وجود ادارة خاصة بالبيئة تمكن من معرفة آثار أنشطة المؤسسة ووضع سياسة بيئية وتنفيذها وتحسين الأداء البيئي للمؤسسة.

ثانيا : المزايا التنافسية المحققة في ظل تبني الادارة البيئية.

ان التطبيق الناجح للإدارة البيئية في المؤسسة الصناعية، يمكن أن يؤدي دورا ايجابيا في تحسين قدرتها التنافسية من أبرزها:

1.رفع الانتاجية و تخفيض التكاليف :

ترتبط التنافسية في الأسعار الى حد كبير بالإنتاجية، فكلما كانت انتاجية المؤسسة أعلى وكانت تكاليفها اقل، ستتمكن من تحديد أسعار إما أقل من منافسيها بقبول هامش ربح أقل، أي أسعار تنافسية تمكنها من زيادة حجم مبيعاتها ومن ثم ارتفاع حصتها السوقية ، أو أن تختار البيع بنفس سعر المنافسين وتحقق بذلك هامش ربح أعلى، وفي هذا المجال تساعد الادارة البيئية المؤسسة على تخفيض تكاليفها وتساهم في زيادة الانتاجية من خلال تحقيق التالي :[1]

*ترشيد استخدام الموارد وتقليل هدر الطاقة.

*تقليل نسبة المعيب من المنتجات.

* زيادة كفاءة العاملين بفضل البرامج التدريبية وانتقاء الكفاءات.

*ضبط العلاقة مع الموردين وتحسينها .

*زيادة انتاجية العاملين بجعل محيط العمل مناسب بيئيا، اذ أشارت بعض الدراسات مؤخرا أن الأبنية المناسبة بيئيا يمكن أن تزيد انتاجية العاملين الى 15% .

*خفض أعباء النقل والتخزين نتيجة الاقلال من المدخلات الأولية والطاقة.

*خفض النفايات واعادة استخدامها وتدويرها وبالتالي خفض نفقات التخلص منها .

*الوفرات المتأتية من بيع الانتاج العرضي والمخلفات.

[1]كلود فوستر، بيتر جيمس ،(ترجمة علا أحمد صالح)، **ادارة البيئة – من أجل جودة الحياة** - ، مركز الخبرات الفنية للإدارة،مصر، 2001، ص 44.

*انخفاض الأعباء المالية والجزاءات المفروضة بسبب التلوث نظير التقليل من الأثار السلبية للنشاط والذي يقود بدوره الى انخفاض مصاريف التأمين والتعويضات عن الأضرار البيئية.

* تحقيق وفرات مالية في مجالات عدة منها:

- تقليل تكاليف التكوين على المدى الطويل.
- الاستفادة من السماح الضريبي بسبب خفض المخاطر البيئية.
- يؤدي تطبيق الادارة البيئية الى سهولة الالتزام بالمتطلبات التشريعية البيئية ومن ثم خفض تكاليف هذا الالتزام.
- الاستفادة من مزايا تمويلية : يمكن أن تستفيد المؤسسات مقابل التزامها بالتشريعات البيئية من قروض ميسرة وتسهيلات ائتمانية من البنوك، أو أن تتحصل على اعانات حكومية.

2. تحقيق مزايا تسويقية :

يمكن أن تمتلك المؤسسات التي تنتج منتجات صديقة للبيئة، حصة سوقية أكبر لكونها تحقق للزبائن أهدافهم البيئية، اذ أن المنتجات التي يمكن اعادة تصنيعها بعد الاستخدام أو التي تنتج بإتباع تكنولوجيا نظيفة ومبادئ الادارة البيئية، تزيد من قوة المؤسسة التنافسية في سوق حساس بيئيا، وهنا يأتي دور الملصقات البيئية والإعلان والإفصاح البيئيين، في نشر المعلومات حول الجوانب البيئية لمنتجات المؤسسة، الأمر الذي يؤدي الى تحسين صورة المؤسسة ، ومن ثم زيادة الاقبال على منتجاتها، ويساهم في فتح منافذ تسويقية جديدة لها فيزداد حجم المبيعات وربحية المؤسسة مقارنة مع المؤسسات التي لاتأخذ بالحسبان الاعتبارات البيئية.

كما يؤدي تطبيق الادارة البيئية، الى تدعيم موقف المؤسسة في الأسواق العالمية، فمن خلال اعادة النظر في العملية الانتاجية عن طريق القيام بعدد من التدابير، كإنتاج منتجات ذات مواصفات تلائم والمتطلبات البيئية للدول المستوردة، وتلبية مطالبها البيئية بشأن تغليف وشحن المنتجات وغيرها من التدابير الهادفة الى جعل السلع ملائمة للسوق الدولية ، ويمكن للمؤسسة الظفر بفرصة التميز تنافسيا بين نظيراتها في هذا السوق، وفضلا عن هذا فان الحصول على شهادة الايزو 14000 قد أضحى متطلبا أساسيا في العديد من الأسواق العالمية، مما يجعل المؤسسات الحاصلة على هذه الشهادة تتمتع بأفضلية تنافسية تزيد من فرصها السوقية الجديدة وتعزز مكانتها وتساعد في الحصول على الشارة الأوروبية (CE) من أجل الدخول الى السوق الأوروبية[1] .

[1] نجوى عبد الصمد ومفضي بطاينية، مرجع سابق، ص 142.

3.تحسين الأداء التسييري:

تعتبر الرهانات البيئية مصدر للضغوطات الاجتماعية التي يجب على المؤسسة أن تعرفها تحللها و تتوقعها، هذه الضغوطات لن تعرض صدورة المؤسسة فقط للخطر، وانما أيضا تؤدي الى التضييق في مجال مناورتها بسبب القيود التنظيمية ، احتجاجات الجمهور، الحملات الاعلامية أو عمليات المقاطعة التي تنظمها مجموعات الضغط البيئي.[1]

وفي هذا السياق نقول أن تطبيق مدخل الادارة البيئية يحقق جملة من المنافع تؤثر بشكل ايجابي في مجال تحسين أداء الوظائف الادارية بالمؤسسة ومن أبرز مظاهر هذا التحسين [2]:

- ✓ زيادة رضا العاملين : ان اشراك العاملين في تنفيذ متطلبات الادارة البيئية يزيد من وعيهم بأهمية الشأن البيئي ويرفع من معنوياتهم مما ينعكس على رضاهم الوظيفي وتفاعلهم مع مجتمعاتهم .
- ✓ تحسين الاجراءات المتبعة والتوثيق وتقليل الهدر الاداري.
- ✓ الاستفادة من مراجعة الادارة لأنظمة البيئة داخليا كآلية ادارية متميزة تسهم في التحسين المستمر لأداء المؤسسة .
- ✓ تشجيع التعاون والتنسيق بين الادارات المختلفة في المؤسسة وتحسين الاتصالات الداخلية.
- ✓ تعرف العاملين الجدد على الأعمال المطلوبة منهم بسرعة بفضل التوثيق الواضح للمسؤوليات والصلاحيات وتعليمات العمل.
- ✓ تكامل الأنظمة الادارية: حيث يزود تنفيذ الادارة البيئية المؤسسة بمدخل نظمي يؤثر على بقية أقسامها ويسهم في بقائها وثباتها.

ثالثا : المزايا المحققة من الحصول وتطبيق الايزو 14000 :

يعد اعتماد المواصفة الايزو 14000 احتراما لقوانين المحافظة على البيئة المحيطة ،مما يجعل الزبائن أكثر ثقة بالمؤسسة، ويجعلها تمتلك ميزة ومستوى تنافسي أفضل ، وفي ما يلي إبراز لأهمية هذه المواصفة في تحقيق مزايا تنافسية للمؤسسة الصناعية:

1. تزويد المؤسسة بلغة دولية مشتركة لأنها تأخذ الطابع العالمي في معاييرها.

[1] Olivier Boiral, op cit, p165.

[2] نجوى عبد الصمد و مفضي بطاينية، مرجع سابق، ص 144.

2. تزويد المؤسسات بالأدوات اللازمة للتطوير والتحسين المستمر في مجال البيئة العالمية.

3 .تحفيز المؤسسة على اجراء تقييم ذاتي لأدائها وذلك من خلال تحديد و تحليل المشاكل البيئية وتوثيقها ومنع تكرارها .

4. اكتساب ثقة الزبون والمستهلك نظرا لتماشي المؤسسة مع قوانين حماية البيئة وتميزها بذلك تنافسيا.

5.زيادة قدرة المؤسسة على تحقيق متطلبات التصدير الى الخارج خاصة دول السوق الأوروبية المشتركة.

6. تشكل المواصفة نظاما اداريا متكاملا وبشكل متناسق مع الوظائف الأخرى في المؤسسة الصناعية.

المطلب الثاني: الإنتاج الأخضر

الإنتاج الأنظف أو الأخضر بدأ كتكنولوجيا محبة للبيئة، والتي عرفت بالمعالجة في نهاية الأنبوب، حيث يرتكز على معالجة المخلفات دون تعديل العملية الإنتاجية ذاتها، وذلك بإضافة مكونات جديدة أو إدراج مرشحات في نهاية الأنبوب (نهاية العملية الإنتاجية ومن ثم العمل على المنظومة التقنية نفسها). ومن أمثلة ذلك معالجة مياه الصرف الصناعي، وغازات العوادم قبل إطلاقها في الجو.

أولا: مفهوم الإنتاج الأنظف

ظهر مفهوم الإنتاج الأنظف في البلدان الصناعية من أجل تخفيف عبء تكنولوجيا الحد من التلوث في نهاية الأنبوب، فزادت الأبحاث والابتكارت وتطورت طرق تحاشي إنتاج الملوثات عند المنبع، فأصبحت تشمل عمليات ترشيد استخدام الموارد البيئية وعمليات استخدام إعادة التدوير.

وتم تعريف الإنتاج الأنظف من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على أنه "التطوير المستمر في العملية الصناعية والمنتجات والخدمات بهدف تقليل استهلاك الموارد الطبيعية، منع تلوث الهواء، الماء والتربة عند المنبع و خفض كمية المخلفات المتولدة عند المنبع، وذلك لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البشرية والبيئة"[1].

[1] صلاح حجار، **التوازن البيني وتحديث الصناعة**، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003، ص167.

وتجدر الإشارة في هذا المجال ، أن مفهوم الإنتاج الأنظف يختلف بطريقة جذرية عن المنهج التقليدي الخاص بمعالجة نواتج الصرف النهائية ، في أن الأول لا يفرق بين الإنتاج والمخلفات، ومن خلال خفض تكاليف الطاقة اللازمة لمعالجة الملوثات ستنخفض.

فمن خلال تطبيق تقنيات الإنتاج الأنظف، فإن خفض حجم المخلفات سوف يحدث تلقائيا، ونتيجة لذلك تتحسن عملية استخدام الموارد ككل، مما يؤدي إلى زيادة الربحية والقدرة التنافسية للمؤسسة، إن الإنتاج الأنظف يؤدي في معظم الأحيان إلى فوائد اقتصادية واضحة تتصل مباشرة بالتغييرات التي تم إدخالها في العمليات الصناعية، كما يؤدي الإنتاج الأنظف إلى رفع كفاءة الإنتاج والإقلال من الإنتاج المعيب، والتشغيل المعاد وزمن التوقف ،وتحسين خبرات العمل بالنسبة للإنتاج والصيانة والنظافة ورفع الروح المعنوية للعاملين وتعزيز انتمائهم للمؤسسة[1].

يجب أن يتوفر شرطان أساسيان لكي نقول عن عملية ما، أنّها إنتاج أنظف هما: الأول تحسين الأداء الاقتصادي: أي تقليل سعر التكلفة ، وبالتالي خفض سعر المنتج؛ والثاني هو تحسين الأداء البيئي: أي تقليل آثار العملية على البيئة وما يرتبط بها من عمليات أخرى مكملة مثل: استخراج المواد الخام، نقلها وتخزينها، نقل وتوزيع السلع، والتخلص من نفاياته.

فلو توفر الشرط الأول دون الثاني، أصبحت العملية تطويرا تكنولوجيا يؤدي إلى زيادة الأرباح على حساب البيئة، وهذا ليس إنتاجا أنظف، أما إذا توفر الشرط الثاني فقط ، أي تحسين الأداء البيئي أصبحت العملية عملية حماية البيئة فقط ، كما هو الحال في تكنولوجيا نهاية الأنبوب ولم تصبح إنتاجا أنظف لغياب البعد الاقتصادي[2].

ثانيا: مجالات وأهداف الإنتاج الأنظف

يمكن توضيح أهم مجالات الإنتاج الأنظف فيما يلي:

[1] سامية جلال سعد، **الإدارة البيئية المتكاملة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005، ص228.
[2] صلاح حجار، مرجع سابق، ص 167، 168.

الشكل رقم (8.4): مجالات الإنتاج الأنظف

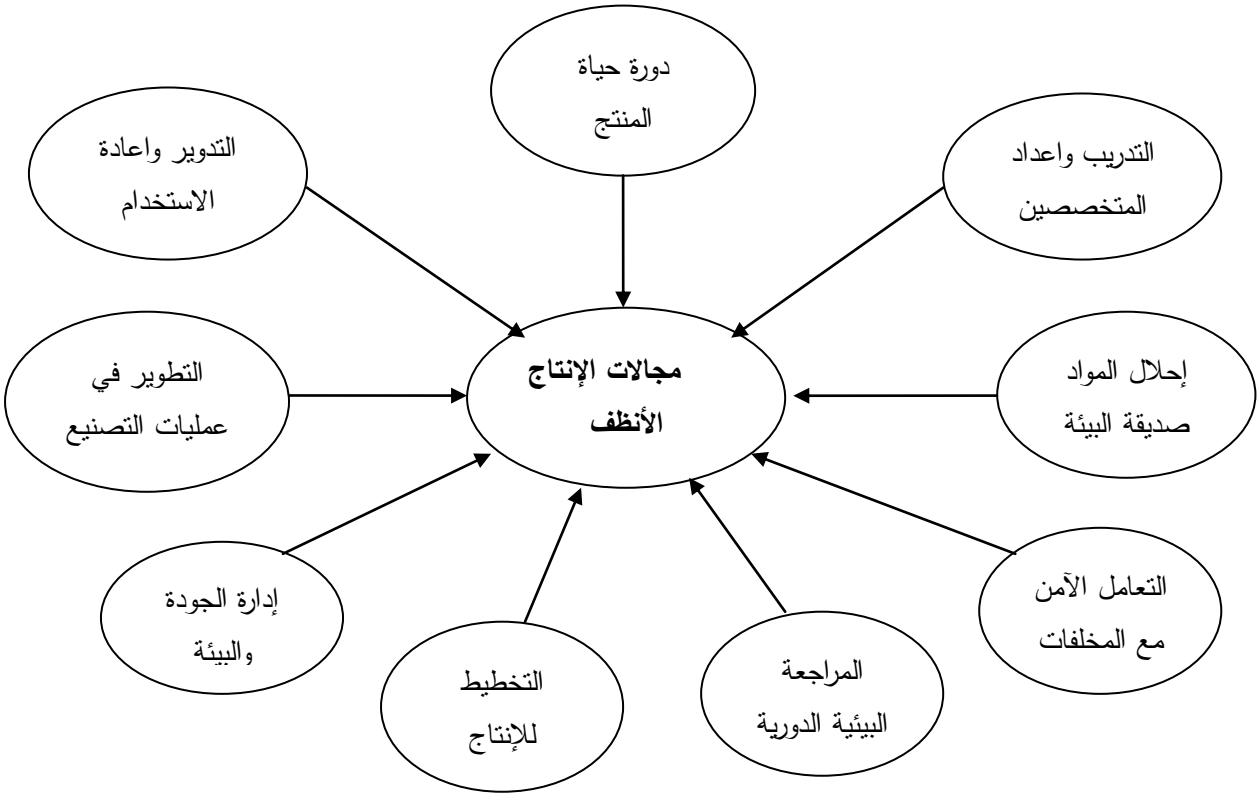

المصدر: سامية جلال سعد، مرجع سابق، ص229.

من خلال هذه المجالات والتكامل مع مسؤوليات الإدارة البيئية، فإن الهدف الرئيسي للإنتاج الأنظف هو بيان إمكانية الحصول على وفورات مالية كبيرة ،وتحسينات بيئية بتكلفة منخفضة نسبيا، ويشمل ذلك الحد من التلوث، تقليل المخلفات وفصلها، إعادة تدويرها، استرجاع المواد الخام والكيماويات والطاقة، تعديل في طرق التشغيل والعمليات الصناعية ،وتغيير التكنولوجيا المستخدمة إذا لزم الأمر، إضافة إلى الحد من الآثار السلبية على البيئة، طول مدة حياة المنتج مع إدخال الاعتبارات البيئية في تصميمه، مما يسهل استخدامه وصيانته وتدوير الجزء الأكبر منه عند نهاية الاستخدام[1].

وتهدف مبادرات الإنتاج الأنظف في المؤسسات الصناعية إلى:[2]

- ✓ تطوير أساليب التصنيع وادخال التعديلات اللازمة على سلسلة حياة المنتجات.
- ✓ إدماج الاعتبارات الصحية والبيئية في كافة عمليات الإنتاج.

[1] صلاح حجار، مرجع سابق، ص 72.
[2] سامية جلال سعد، مرجع سابق، ص230.

- ✓ تشغيل الوحدات الإنتاجية بطريقة تحمي البيئة و صحة وأمان العاملين والمواطنين.
- ✓ التعامل الآمن مع المخلفات الصلبة والخطرة واستخدام الاساليب المناسبة لتدويرها أو التخلص منها.
- ✓ حماية البيئة المحلية وصيانة موارد الإنتاج.
- ✓ انتهاج نظم إدارة بيئية متكاملة من أجل الوصول إلى نتائج بيئية أقل تكلفة وأكثر استدامة.

ويعد تحسين كفاءة العمليات التشغيلية ودراسة دورة حياة المنتج ، من أهم المفاهيم الاساسية في الإنتاج الأنظف، والذي يتيح الفوائد التالية للمؤسسات الصناعية:

- ✓ مواكبة التطورات العالمية لتحديث طرق الإنتاج باستخدام التقنيات الجديدة.
- ✓ إدارة العمليات الإنتاجية وتأمين التجهيزات والخدمات بطريقة جيدة.
- ✓ تغيير نوعية المنتجات بما يتناغم مع رغبات الزبائن ويضمن زيادة الطلب عليها.
- ✓ إحلال المواد الخام الملوثة للبيئة بأخرى خضراء.
- ✓ زيادة كفاءة استخدام الطاقة ومدخلات الإنتاج واعادة تدوير المخلفات في العمليات الصناعية أواعادة الاستخدام في إنتاج منتجات أخرى.

على الرغم من أهمية تشجيع الإنتاج الأنظف في المؤسسات الصناعية من خلال التغييرات في عمليات تصنيع المنتجات وتصميمها والمواد المستخدمة، إلا أنه من غير المحتمل أن يتم الحد كلية من تولد المخلفات في أغلب المؤسسات الصناعية. لذلك يعد كل من إعادة تدوير المخلفات واعادة استخدامها عن طريق تبادل المخلفات بين المؤسسات خيارا آخر له فوائد بيئية واقتصادية.

إن تطوير النموذج التقليدي للنشاط الصناعي الذي تستخدم فيه عمليات الإنتاج المنفردة مواد خام لتصنيع المنتجات ليتم بيعها ،بالإضافة إلى المخلفات التي يتم التخلص منها، إلى نموذج أكثر تكاملا في إطار نظام بيئي صناعي شامل، بحيث يتم زيادة كفاءة استخدام الطاقة و مدخلات الإنتاج واعادة تدوير مخلفات الإنتاج.

ثالثا: الإيكولوجيا الصناعية l'écologie industrielle

سبق أن أشرنا في الفصل الأول إلى الاختلاف بين النظام البيئي (الطبيعي) ونظام الإنتاج، ورأينا أن كفاءة النظام البيئي ترجع إلى اعتماده على طاقة متجددة نظيفة، وكذا كفاءة استخدام مخلفات عناصره، ظهر اتجاه يحاول محاكاة هذا النظام في النظام الإنتاجي.

فكرة الإيكولوجيا الصناعية أخذت شكلها في بداية تسعينات القرن الماضي، والمقال الأساسي في هذا الميدان كان روبرت فروش و نيكولاس كالوبولو . **Nicolas Gallopoulos & Robert Frosch**، وهما مهندسان في مؤسسة جنرال موترز **General Motors** نشرا سنة 1989 في عدد خاص في مجلة العلوم الأمريكية مقال تحت عنوان " **Managing planet earth**"، واقترح المؤلفان استراتيجية صناعية قابلة للحياة ، التي يمكن من خلالها تدنية الآثار السلبية للأنشطة الاقتصادية ، ووضع نظام صناعي مغلق يشجع أكثر على تخفيض استعمال الموارد البيئية والمشاكل المرتبطة بالتلوث وتخزين المخلفات[1].

من التجارب الرائدة في مجال تبادل المخلفات الصناعية والتي أنشأت نظاما بيئيا صناعيا، يظهر ان التعايش والتكامل الموجود في النظام البيئي ، يمكن استنساخه بدرجة مقبولة من الكفاءة **La symboise industrielle de kalundborg**.

تقع مدينة كولندبورغ في الدنمارك على طول بحر الشمال بمئات الكيلومترات عن كوبنهاجن، تحتوي على مضيق بحري يحوي أحد الموانئ الرئيسية، بدأ هذا المشروع لتبادل المخلفات الصناعية منذ سنوات 1950 مع ظهور محطة توليد الكهرباء ومعمل لتكرير البترول.

بداية سنوات 1980 المؤسسات الرئيسية التي ساهمت في ايجاد هذه التجربة هي :[2]

- **ASMAESVAERKET** أكبر مصنع توليد الطاقة الكهربائية بالدنمارك بقوة انتاج 1500 ميغا واط يعتمد على الفحم ويشغل 600 عامل .
- **STATOIL** أكبر مصنع تكرير البترول في الدنمارك بطاقة انتاج 3 مليون طن سنويا ويشغل 250 عامل.
- **NOVO NORDISK** من المنتجين الأساسيين للإنزيمات الصناعية والانسولين ويعتبر مصنع كالندبورغ الأكبر في المجمع اذ يشغل 1200 عامل.
- GYPROC مصنع لواحق البناء الجبسية ويشغل 175 عامل .
- بلدية كالندبورغ التي تستعمل التسخين للبيوت عن طريق البخار التي تشتريه من مصنع توليد الطاقة.

[1] Lefèvre Mathias, **l'écologie d'entreprise : inscrire la considération écologique au cœur de la firme**, revue écologique et politique, 2008/n 37, p 163.
www.cairn.info/revue écologique-et- politique-2008-3-page-153.htm.
[2] Suren ERkman, **l'écologie industrielle : une stratégie de développement**, le debat , 2001/1 N°113,p110.

ثم دخلت مؤسسات أخرى في هذا النظام الذي يتطلب توافقا بين مدخلات ومخرجات بين المؤسسات حتى يمكن اجراء هذه التبادلات بين مخرجات ونفايات المؤسسات.

كما يمكن تقديم الجانب التقني للمبادلات البينية للمخلفات – كما يوضحها الشكل (9.4).

يعتبر الماء بحالته السائلة والبخارية أكثر المخلفات تثمينا وتبادلا في هذا النظام، حيث يجلب مباشرة من البحيرة التي تبعد 15 كلم ، أو يعاد استعماله في النظام نفسه.

_ مصنع تكرير البترول تنتج مياه مستعملة يعاد استغلالها للتبريد في محطة توليد الكهرباء (ASMAESVAERKET) ، **هذه الأخيرة تبيع بخار الماء الى مصنع تكرير البترول (STATOIL) ، وكذلك الى مصنع الانزيمات (NOVO NORDISK)، كما تبيع محطة توليد الطاقة الكهربائية البخار الى مصنع الجبس** (GYPROC) ، **وأيضا الى البلدية من أجل تدفئة البيوت و تبيع المياه الساخنة الى مزارع تربية الأسماك.**

_ في 1990 ركبن محطة توليد الكهرباء في احدى وحداتها معدات ازالة الكبريت من غازات الاشتعال، للحصول على الجبس (كبريتات الكالسيوم)، حيث تنتج هذه المحطة 100.000 طن من الجبس سنويا، يستعمل كمادة أولية في مصنع الجبس (GYPROC) **مما أدى الى ايقاف استراد الجبس الطبيعي من اسبانيا .**

كما يستعمل الغاز المنتج في مصنع تكرير البترول (STATOIL) كوقود في محطة توليد الكهرباء (ASMAESVAERKET) أو في مصنع الجبس (GYPROC).

يمكن وضع ميزان تقديري للمزايا البيئية والاقتصادية من نظام **la symbiose de kalundborg** كما يلي :[1]

1. انخفاض في استهلاك الموارد:
   - 45000 طن من البترول سنويا.
   - 15000 طن فحم سنويا.
   - 600000 متر مكعب من الماء سنويا.
2. انخفاض في الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري:
   - 175000 طن من غازات الكربون في السنة.
   - 10200 طن أوكسيد الكبريت في السنة .

[1] Suren Erkman, vers une écologie industrielle, charle lépold mayer, paris 2004, pp 31-32.

الشكل رقم (9.4): المبادلات الأساسية للمخلفات بين المؤسسات المشاركة في نظام التكافل الصناعي لكالينديورغ

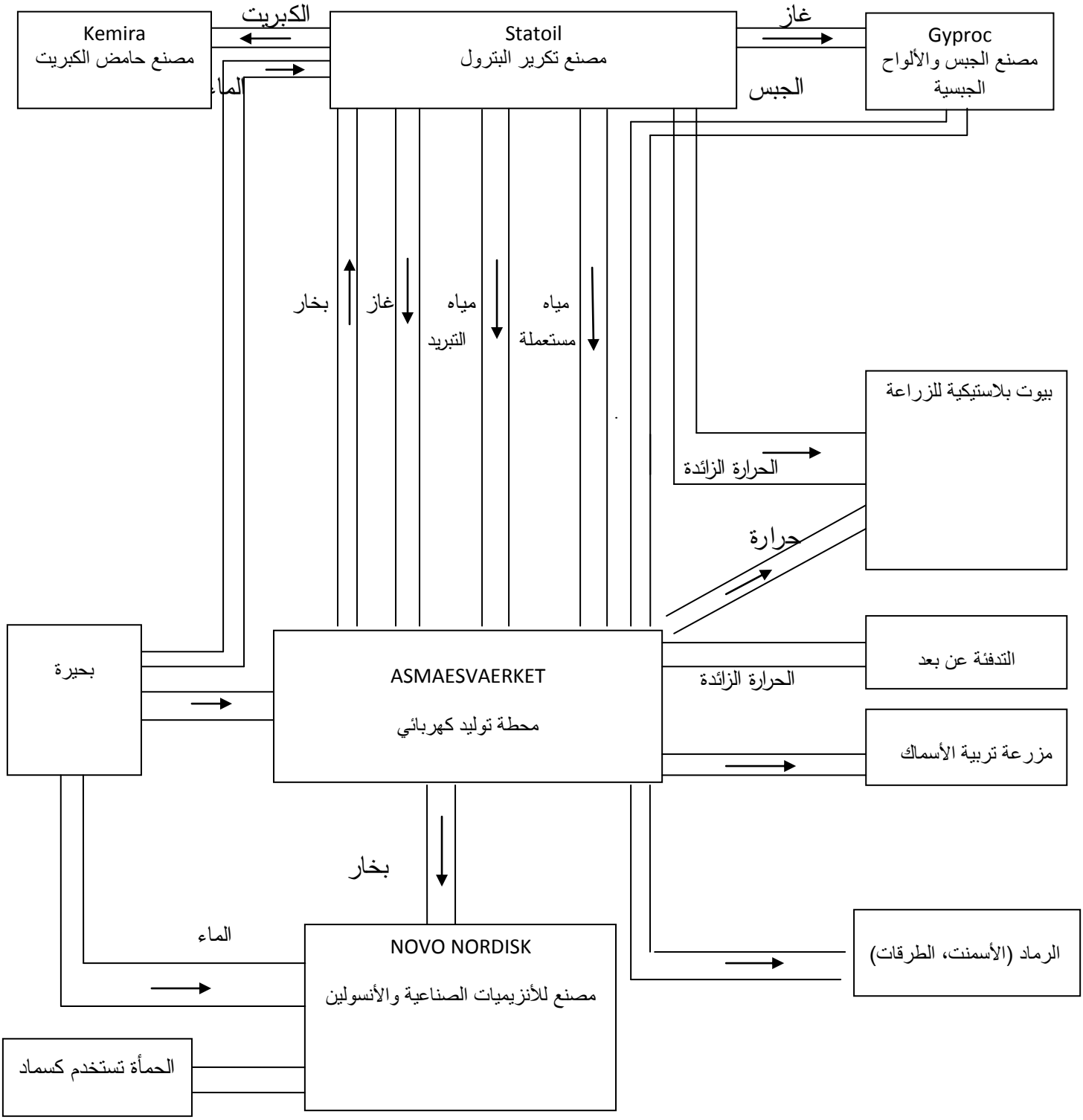

Source :Suren Erkmen, "**vers une écologie industrielle**", charles lépold mayer, paris2004, p30.

3.اعادة استخدام المخلفات :

- 130000 طن/سنة رماد ناتج من خبث الافران والمعادن.
- 4500 طن /سنة من الكبريت.
- 1440 طن /سنة أزوت.
- 600 طن /سنة فوسفور .

أما المزايا الاقتصادية الملموسة من هذه المبادلات حسب الاحصائيات المنشورة فهي كما يلي:

– الاستثمارات الاجمالية في مدة عشرين سنة من خلال (16 مشروع بهدف تبادل المخلفات) قدرت تكلفتها 60 مليون دولار أمريكي.

– المداخيل السنوية قدرت ب 10 ملايين دولار أمريكي ناجمة عن الاقتصاد في الموارد ومداخيل بيع المخلفات

من خلال الشكل رقم(9.4) السابق ، يمكن لإدماج البعد البيئي في العملية الانتاجية مع القدرة على الابداع والابتكار ان تفتح مجال جديد يسمح بالمحافظة عل البيئة ويحسن منتجات المؤسسة ويعطي صدورة عن المؤسسة كمؤسسة صديقة للبيئة وكذا يوفر في التكاليف ويحسن عوائد المؤسسة.

إن هذه النجاحات هي دافع مهم لتوسع الانتاج الأخضر حيث تم تنظيم منتديات دولية وتأسيس بنوك معلومات لنشر قصص النجاح مثل هذه، فقد نظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة 07 ندوات دولية حول الانتاج الأنظف ، هذا ما ساهم في تأسيس أكثر من 100 مركز وطني واقليمي للإنتاج الانظف في بداية القرن 21.[1]

المطلب الثالث : تخضير التسويق فرص ورهانات.

زاد الاهتمام بالمشاكل البيئية في العقود الأخيرة على كافة المستويات وساهم التسويق في ايصال هذه الانشغالات الطارئة في المجتمع والسوق الى المؤسسات، سنتطرق في هذا المطلب الى المزايا الممكن أن تجنيها المؤسسة من خلال تخضير وظيفة التسويق.

أولا : التسويق والبيئة.

يعرف فليب كوتلر التسويق على أنه " عمليات التخطيط التسعير الترويج والتوزيع لفكرة أو منتج أو خدمة قابلة للتبادل ومحققة ارضاء المنظمات والأفراد " .[2] كما عرفته الجمعية الأمريكية للتسويق

[1] بوغوس غوكسيان، **"الانتاج الأنظف: استراتيجية وقانية لحماية البيئة صناعيا "**، مجلة البيئة والتنمية، العدد54 سبتمبر 2002،ص 5.

[2] Philip kotler & Bernard Dubois**, marketing management** , 10 éditions, Pearson éducation, paris, 2000, p40.

"مجموع العمليات من أجل خلق (تكوين) ايصال وتقديم القيمة للزبائن ومن أجل ادارة علاقة الزبائن بطريقة تجعل المنظمة وأصحاب المصلحة مستفيدين كلهم ".[1]

مما سبق نستخلص أن التسويق نشاط انساني هادف يتغير موضوعه ووظائفه بتغير الأنشطة الاقتصادية المرافقة له، وبهذا فان التغير في المبادئ والأسس التسويقية يكون متناغما مع تغير سلوكيات الأفراد الشرائية والاستهلاكية، كما يعتبر التسويق من الوظائف الأساسية في المؤسسات الحديثة وهذا لزيادة أهمية وسيطرة المشتري في السوق، وضرورة اهتمام المؤسسة برغبات واهتمامات المستهلك. وقد مر النشاط التسويقي استنادا لمعايير سلوك المستهلك بأربعة مراحل نوجزها في :

1.مرحلة التوجه بالإنتاج:

ظهرت مع ظهور الثورة الصناعية الى الربع الأول من القرن العشرين ، وساد في هذه الفترة تقسيم العمل وسيادة مبدأ الانتاج الواسع، وركز المنتجون في ذلك الوقت على المنتجات فقط ،من خلال تحسين كفاءة نظم الانتاج والتوزيع وتخفيض التكاليف، حيث سادت فلسفة " المنتج الجيد يبيع نفسه " وسميت هذه المرحلة مرحلة أسواق البائع لأن الطلب كان يفوق العرض.

2.مرحلة التوجه بالبيع:

استمرت من الثلاثينيات الى خمسينيات القرن الماضي، وعرفت هذه الفترة فائض في الانتاج وكساد للمبيعات، بدأ المنتجون يتجهون الى رجال البيع لمساعدتهم في تصريف سلعهم، كما بدأت المنافسة تشتد بين رجال البيع أنفسهم لبيع المزيد من السلع المنتجة، وأخذوا يطورون أساليب البيع بمختلف أشكالها.[2]

ويرتكز هذا التوجه على أن المستهلك لن يقوم بشراء السلعة ، الا اذا قامت المؤسسة ببذل جهود بيعية وترويجية كبيرة من أجل اقناعه بشكل فعال لشراء السلعة.

3.مرحلة التوجه بالتسويق:

يعني التوجه بالتسويق سعي المؤسسة لإشباع حاجات المستهلك ورغباته لتحقيق أهدافها في البقاء والنمو والتوسع.[3]

والتوجه التسويقي يتكون من ثلاثة عناصر أساسية هي:

[1] www.cairn.info/revue.management-et-avenir-2011-5-page-14.htm. date de consultation 10.02.2013.

[2] عبد الجبار منديل، **"أسس التسويق الحديث"** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع والدار العلمية الدولية، ط01، عمان،2002،ص16 .

[3] نزار البرواري و أحمد البرزنجي، **"استراتيجيات التسويق"**، دار وائل للنشر والتوزيع ، ط01 ، عمان،2004 ، ص41.

- التوجه بالمستهلك ويعني أن حاجات ورغبات المستهلك هي القوى المحركة لأي نشاط في المؤسسة.
- تكامل الأنشطة التسويقية ويعني أن النشاط التسويقي هو الاساس في تحقيق التكامل بين كافة الأنشطة الأخرى في المؤسسة.
- تحقيق الأرباح من خلال رضا المستهلك ويعني أن تحقيق رضا المستهلك سيؤدي الى تحقيق الربحية للمؤسسة.

4. مرحلة التوجه الاجتماعي للتسويق:

يعتبر هذا التوجه هو الاحدث في فلسفة ادارة التسويق، اذ يهتم بالقضايا المعاصرة مثل حماية البيئة وحقوق الانسان في ممارسته للأنشطة ، فالمؤسسة عضو في المجتمع وتسعى لتقديم ما يفيده، فلها مسؤولية معينة اتجاه المجتمع بالمشاركة بالأنشطة المختلفة ذات الصفة غير البيعية.[1]

هناك ثلاثة اعتبارات تؤخذ بالحسبان في ظل المفهوم الاجتماعي للتسويق وهي [2]:

- تحقيق رغبات وحاجات المستهلك.
- تحقيق الأرباح.
- تحقيق رفاهية المجتمع.

في هذا التوجه على المؤسسة العمل على توازن هذه الاعتبارات، بحيث يهدف الدور الاجتماعي للتسويق على ضرورة العناية بتوفير الحياة الافضل للمستهلكين، من خلال تقديم السلع والخدمات المناسبة والحفاظ على البيئة.

إن ادماج البعد البيئي في النشاط التسويقي أنشأ تسويق بفلسفة جديدة ، هو التسويق الأخضر.

عرفت الجمعية الامريكية للتسويق التسويق الأخضر على أنه " **مدخل اداري خلاق يهدف الى تحقيق الموازنة بين حاجات الزبائن ومتطلبات البيئة و هدف الربحية**"[3].

و لا يمكن أن نتوسع أكثر في تعريف التسويق الأخضر والمزيج التسويق الاخضر والمزيج الترويج له ولكن نكتفي بما يخدم بحثنا ويتناغم معه بالتطرق الى نقطتين هامتين في المسألة المرتبطة بتخضير النشاط التسويقي وهما:

1.تخضير التسويق مدخل لإعادة النظر في مفهوم حياة المنتج.

2.تخضير التسويق مدخل للارتقاء بالحوار والعلاقة بين المؤسسة ومحيطها وأصحاب المصلحة.

---

[1] شفيق ابراهيم حداد ونظام موسى سويدان، **التسويق** –مفاهيم معاصرة- مكتبة الحامد، ط03،عمان 2006،ص36.

[2] Philip kotler & Bernard Dubois, op Cite, p26.

[3] ثامر البكري احمد نزار النوري ، **"التسويق الأخضر"** ، دار اليازوري العلمية للشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان،2007، ص46 .

ثانيا: تخضير التسويق ومفهوم حياة المنتج

رأينا سابقا أن تعريف الجمعية الأمريكية للتسويق ترتكز في تعريفها للتسويق على نقطتين جوهريتين هما المساهمة في المساهمة في تكوين وايصال القيمة للزبائن وادارة العلاقة مع الزبائن بطريقة مربحة لكل الأطراف.

ان مفهوم القيمة من المفاهيم الأساسية في علم الاقتصاد، وهذا المفهوم متجدد دائما في مضمونه، فالسلع لها قيمتان قيمة استعماليه مرتبطة بعوامل الانتاج الداخلة في تكوينها ، وقيمة تبادلية مرتبطة بالمنفعة التي تقدمها للمستهلك (قيمة السلعة في نظر المستهلك).

ويجوز أن يكون ثمن السلعة أعلى من تكلفة انتاجها، اذا كانت منفعتها في نظر المستهلك تبرر استعداده لدفع الثمن المرتفع، لأن منفعة السلعة بالنسبة للبائع غير منفعتها للمشتري، فإذا عد الزبون أن منفعة السلعة أكبر من السعر المدفوع فيها ، فإن الزبون سيحصل على ما أطلق عليه فليب كوتلير قيمة الزبون المستلمة أو مايعرف اقتصاديا فائض المستهلك.[1]

ويكون تكوين القيمة = فائض المستهلك + ربح المنتج .

ومع ترسخ مدخل التوجه نحو الزبون، يكون الزبون مؤثر أساسي في نجاح المؤسسات، فالمؤسسات الناجحة هي تلك المؤسسات التي بإمكانها المحافظة على زبائنها، وتستقطب زبائن جدد من خلال فهم الزبون واهتماماته ،والعمل دائما على تقديم قيمة للزبون أكبر من منافسيها.

ان قيمة الزبون أصبحت غير مرتبطة بالخصائص المادية للمنتج، بل هي حزمة المنافع التي يحصل عليها الزبون من المنتج أو الخدمة، وهي تتكون من قيمة المنتج، قيمة الخدمة المرفقة،القيمة الشخصية (مدى التوافق مع القيم الشخصية للزبون ، قيمة المكانة الذهنية للمؤسسة).[2]

وعليه فان المنتج الأخضر قد يحوي على خصائص جديدة تشبع رغبات الزبائن وتوافق اهتماماتهم الشخصية مثل (الاستهلاك الأخضر....)، أو قد يضيف للمستهلك منفعة أكبر نتيجة تلبية رغباته الشخصية الذي يفضل المنتجات صديقة للبيئة، حتى وان لم تكن متميزة في خصائصها المادية، فخلق القيمة في فلسفة التنمية المستدامة ، تجدد النظرة الى المنتج وتحليل حياة المنتجات.

يكتسي التسويق دور مهم في المبادلات ، حيث يساهم في تكوين القيمة وتقديمها للزبون، ويستعمل

[1] زكريا الدوري وأحمد علي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 213.
[2] للتفصيل أكثر انظر المرجع السابق ، ص ص 212-213.

وسائل من أجل القيام بهذا الدور نوجزها في:[1]

- من قبل، بدراسة حاجيات وتوقعات المستهلكين من فهم كيفية تقييمهم للمنتجات والخدمات المقدمة أي ماهي القيمة المضافة المحتملة بالنسبة لهؤلاء الزبائن .
- من بعد، مواءمة جميع وظائف المؤسسة من أجل تطوير هذا العرض ومعايرة الادوات التسويقية المتاحة، في الاتصال والتوزيع من أجل تقديم جيد للمنتجات والرسائل الى الزبائن.

ان التسويق الأخضر لا يهتم فقط بالزبون ورغباته في السوق ومنطقة التبادل فقط، بل ينظر الى الزبون كفرد مواطن في المجتمع، وكانسان مهتم بمجتمعه وبيئته، وله اهتمامات ورغبات مرتبطة بالمحافظة على قيم هذا المجتمع وحماية البيئة التي يعيش فيها، ان المستهلك الأخضر أو المسؤول هو ذلك المستهلك الذي يأخذ بعين الاعتبار، اثار المنتجات والخدمات التي يستهلكها على مجتمعه وبيئته، اي يضع اعتبار للأثار الخارجية للمنتجات والخدمات .

اذا كان مفهوم البيع يقوم على متطلبات النظام الانتاجي أولا، فان مفهوم التسويق يعتمد على حاجات ورغبات الزبائن المستهدفين، وتوريد المؤسسة لما يحقق رضاهم أفضل من المنافسين، فعندما يكون هناك زبائن خضر فان الاستجابة لحاجاتهم من خلال منتجات وخدمات ودية بيئيا ،تكون من مسؤولية التسويق، وفي هذه الحالة يكون التسويق أخضر ومستدام ، كما هو فعال ومربح في خدمة أغراض الأعمال من خلال الاستجابة الى شريحة سوقية آخذة بالتوسع ، هي الشريحة الخضراء.[2]

ان المستهلك الأخضر أصبح يطالب بمعرفة تأثير المنتج على البيئة في كل مراحل حياته وعند التخلص منه ، ويمكن توضيح ذلك كما في الجدول التالي.

الجدول رقم(3.4): جدول تقييم دورة الحياة

المجالات البيئية	قبل الانتاج	الانتاج	التوزيع	الاستعمال	التخلص
التربة					
الماء					
الهواء					
الضوضاء					
الطاقة					
الموارد الطبيعية					
الأنظمة البيئية					
الطاقة					

المصدر: نجم عبود نجم، مرجع سابق، ص 211.

[1]Ganael Bascoul & Jean – Michel Moutot," **Marketing et développement durable**", Dunod paris,2009,pp 10-11.

[2]نجم عبود نجم ، **"البعد الأخضر للأعمال"**، مرجع سابق، ص ص 235-236.

من الجدول السابق، نرى ان حياة المنتج في الاقتصاد الأخضر لا تعني فترة الاستعمال ، ولكن تمتد من قبل الانتاج الى مرحلة التخلص منه ، فتخضير التسويق يعني الأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي في التصميم وطريقة الانتاج والتغليف والتوزيع و.....الى مرحلة التخلص من المنتج.

أي بعبارة أخرى ادماج البعد البيئي في المزيج التسويق والمزيج الترويجي .

ثالثا: تخضير التسويق مدخل لترقية الاتصال بين المؤسسة ومحيطها

ان حماية البيئة اصبحت تلقى الاهتمام من قبل العديد من الأطراف في المجتمع، فالمؤسسة عندما تهتم بالبيئة تستجيب لإهتمام شريحة من الزبائن، وتتشارك مع عدة أطراف مهتمة بطريقة ما، بحماية البيئة وتحقق اهداف أصحاب المصلحة المهتمين بالبيئة .

ان تخضير المؤسسة كما في وظيفة التسويق، يمكّن المؤسسة من الاستجابة لعدة أطراف مهتمين بالبيئة، فأصحاب المصلحة لهم اهتمامات (اقتصادية اجتماعية وبيئية كذلك) ، ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي.

الجدول رقم (4.4) اهتمامات أصحاب المصلحة

	اقتصادي	اجتماعي	بيئي
الزبائن	سلع وخدمات تمثل علاقة جيدة بين جودة /سعر	الصحة والأمان في تصميم المنتجات	أقل أثر على البيئة
الموظفين	الاستقرار في العمل مكافآت عمل تنافسية ومحفزة	التوظيف مواطنة المؤسسة	الحد من المخاطر المرتبطة بالبنية التحتية وأثناء العمل .
حملة الأسهم	اقساط الارباح. خلق قيمة سهمية .	الشفافية الوقاية من المخاطر	الوقاية من الحوادث البيئية
المجتمع	خلق القيمة	المواطنة و المساهمة في التنمية المحلية	احترام البيئة
الموردين	تواصل العلاقة. احترام فترة السداد. السعر العادل.	تحويل التكنولوجيا والخبرات . الشفافية.	احترام البيئة

Source : Jaques igalens & Sébastien point, "**vers une nouvelle gouvernance des entreprises**" , Dinod, Paris, 2009, P14.

من الجدول السابق، نلاحظ أن أهم أصحاب المصلحة للمؤسسة لهم اهتمام بالبيئة، ويمكن ان تدخل المؤسسة في شراكة أو تعاون في مشاريع لتحسين الاداء البيئي على عدة مستويات، مثل السلطات العمومية من أجل الامتثال للقوانين البيئية والتشريعات، و الاستفادة من عقود النجاعة البيئية ، أو التعاون مع المنظمات غير الحكومية المهتمة بحماية المستهلك و حماية البيئة من أجل الاعلام البيئي، أو التعاون مع مراكز البحث والجامعات والمختبرات أو التنسيق مع المنظمات المحلية و الاقليمية والدولية المختصة بالبيئة والاستفادة من الخبرات والتمويل .

ان المؤسسة تستعمل عدة وسائل من أجل الاعلام البيئي وتحسين صدورة علامتها ومنتجاتها منها :

- الانخراط في البرامج التي تسطرها السلطات الحكومية .
- ادماج الادارة البيئية في الهيكل التنظيمي للمؤسسة .
- الحصول على شهادة المطابقة مع انظمة الادارة البيئية الاقليمية والعالمية مثل الايزو 14000.
- حصول منتجات المؤسسة على الملصقات البيئية التي توضح ان هذه المنتجات صديقة للبيئة.

ويمكن توضيح اوجه التشابه والاختلاف بين التسويق الأخضر والحصول على الايزو 14000 ، رغم أن كلاهما لهما نفس الهدف وهو حماية البيئة والموارد الطبيعية، إلاّ انه يمكن ايراد بعض الاختلافات بينها:

1. يهدف التسويق الأخضر الى تحقيق التوازن بين حماية البيئة وارضاء الزبائن وتحقيق الربحية للمؤسسة، بينما المواصفة الايزو 14000 تهدف لحماية البيئة فقط. مما يجعل الكثير من المؤسسات تنظر اليها على أنها تضر بموقعها التنافسي، على عكس التسويق الأخضر الذي يسعى لتعزيز الموقع التنافسي للمؤسسة.
2. يتم تحقيق هدف حماية البيئة بالنسبة لمواصفة الايزو من خلال التطوير الهيكلي للأنشطة الداخلية، بينما التسويق الأخضر يسعى لتحقيق هدف حماية البيئة من خلال المزج بين رغبات الزبائن وتوجهات المؤسسة ، أي أن التسويق الأخضر يعزز معايير الادارة البيئية ولكن عبر مدخل ابداعي تتميز مؤسسة عن أخرى.
3. تحتاج المؤسسة لتطبيق الايزو 14000 الى استشارات وجهود خارجية ، أما التسويق الأخضر يعتمد على بناء استراتيجية تقوم المؤسسة برسمها اعتمادا على قدراتها وامكانياتها.

4. يرتكز مدخل التسويق الاخضر على أساس الابداع التسويقي البيئي وبالتالي يسهم وبشكل أساسي في تعزيز الموقع التنافسي، وتميز المؤسسة عن غيرها بينما تسهم مواصفة الايزو في رفع درجة البيروقراطية وبالتالي تقليل مستوى الابداع.

رغم هذا ، يمكن تحقيق التكامل بين التسويق الاخضر ومواصفة الايزو 14000 والوصول الى درجة متقدمة من النجاح، فالمؤسسة الحاصلة على شهادة الايزو مثلا، يمكنها أن تعزز من موقعها التنافسي باعتماد التسويق الأخضر و تفعيل المهارات التسويقية التي تمتلكها والعكس.

يمكن تلخيص عمليات ونتائج تحسين الأداء البيئي في المؤسسة كما في الجدول التالي :

الجدول(5.4) عمليا ت ونتائج الأداء البيئي

	على المستوى الداخلي	على المستوى الخارجي
العمليات	التحسين في المنتجات والعمليات	العلاقة مع أصحاب المصلحة .
النتائج	الامتثال للقوانين والتشريعات امكانية تحسين الموقف مالي	أثار بيئية ايجابية تحسين صدورة المؤسسة

المصدر : من اعداد الطالب.

خلاصة الفصل :

توصلنا من خلال هذا الفصل، ان المنافسة باتت أمرا ضروريا في عالم الاعمال، وستظل قائمة مادام النشاط الاقتصادي للإنسان قائما،والمنافسة الشريفة تقوم على العمل والذكاء والالتزام بأصول العمل التجاري وهي جوهر المزاحمة وبذل الجهد في سبيل التفوق، وتتحدد هيكل المنافسة في السوق بتفاعل عدة قوى (الزبائن الموردين، الداخلين الجدد، المنتجات والخدمات البديلة، شدة المزاحمة في الصناعة).

تنافسية المؤسسة تترجم القدرة التي تمتلكها المؤسسة في وقت معين على مقاومة منافسيها، ويجب ان تصب استراتيجية المؤسسة في تعزيز هذه القدرة من خلال (القيادة بالتكاليف ، التميز ، التركيز.). ويجب ان تقوم هذه الاستراتيجيات على تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسة ترتكز على الاهتمام بالزبون.

ان الميزة التنافسية هي المواءمة بين القدرات الجوهرية للمؤسسة مع فرص السوق مع حسن الانصات والتفاعل لفعاليات ومؤثرات المحيط، وكل توجه أو مدخل اداري أو نشاط يساهم في تحسين منتجات المؤسسة أو يستجيب لرغبات الزبائن و اهتمامات المجتمع ، أو يفتح باب لتحسين صورة المؤسسة وتدعيم علاقاتها مع أصحاب المصلحة ، فانه يعزز من مركزها التنافسي ويقدم ميزة تنافسية للمؤسسة .

يمكن لعمليات تخضير المؤسسة بكل مستوياتها (الامتثال اللوائح، تخضير الأنشطة، تخضير الاستراتيجية) ان يعزز من المركز التنافسي للمؤسسة من خلال تقليل التكاليف (من خلال تخفيض مستوى التلوث. الابتكار في المنتجات والعمليات . ..)، اضافة مزايا المنتجات الخضراء لمنتجات المؤسسة والدخول الى أسواق جديدة ، والاستجابة الى شرائح جديدة من المستهلكين ، وتحسين صورة المؤسسة لدى أصحاب المصلحة والمجتمع ككل .

سنتطرق في الفصل التطبيقي الى واقع أداء البيئي للمؤسسة محل البحث.

الفصل الخامس:

دراسة حالة مؤسسة اسمنت متيجة بمفتاح

تمهيد :

تمثل مؤسسات الاسمنت احدى المؤسسات الصناعية التي تحضى بأهمية بالغة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، خاصة في ظل المشاريع التي اطلقتها الدولة في مجال البنى التحتية أو مشاريع السكن، فمؤسسات الاسمنت تساهم في البناء والتعمير باعتبار انها توفر احدى المواد الاساسية الخاصة بذلك.

وقطاع الاسمنت كغيره من القطاعات الصناعية الأخرى اصبح مطالبا باحترام المعايير البيئية تماشيا مع جهود الدولة في تحقيق التنمية المستدامة وذلك بإدخال تقنيات مكافحة التلوث.

وفي ظل ذلك سنتناول ما توصلنا اليه في الدراسة النظرية في شكل دراسة حالة مؤسسة إسمنت متيجة بتحليل آثار استثمار مصفاة الغبار على أداء المؤسسة ، من خلال التطرق الى :

- لمحة عن الاسمنت.
- تقديم المؤسسة وتحليل محيطها.
- الاجراءات البيئية وانعكاساتها على تنافسية المؤسسة.

المبحث الأول: لمحة عن سوق الاسمنت

لقد اهتمت الجزائر منذ استقلالها بوضع قاعدة صناعية كبرى، من أجل تطوير الاقتصاد الوطني وتنميته، وذلك بالقضاء أو على الاقل تقليص استيراد المواد ذات الاستهلاك الواسع من الخارج، وبالتالي خفض أسعارها في السوق الوطني وتمكين المواطنين والمؤسسات من اقتنائها، من هذه المواد الهامة في الاقتصاد الوطني مادة الاسمنت .

سنتطرق في هذا المبحث الى صناعة الاسمنت وأهميتها على المستوى العالمي والوطني.

المطلب الأول : صناعة الاسمنت

ان لصناعة الاسمنت والمواد الخرسانية أهمية كبيرة وتاريخ قديم يمتد الى الحضارات القديمة ، وتطورت هذه الصناعة مع تطور الحضارة الانسانية.

أولا: تاريخ الاسمنت البورتلاندي

يعتبر الفراعنة أول من استعمل المواد الاسمنتية الناتجة من الجير والجبس، ثم جاء الاغريق والرومان فاستعملوا الحجر الجيري بعد تكليسه، وأنتجوا بعد ذلك الاسمنت البوزولاني، وذلك بعد طحن خليط من الجير والتراب البركاني المسمى بالبوزولان الذي اكتشف لأول مرة بالقرب من بلدة بوزولي في ايطاليا بالقرب من خليج نابولي .

وقد استعمل الاغريق مادة مماثلة أسموها سانتورين توفا من جزيرة سان تورين، وكانت الخرسانة الناتجة تتكون من الاسمنت البوزولاني والجير، وهناك الكثير من الأبنية القائمة حتى اليوم شاهدة على امتياز الاسمنت البوزولاني.

وفي سنة 1756 كلف البرلمان البريطاني المهندس جون سميتون ، ببناء مذارة أدي ستون قريبة من الساحل ، التي كانت عرضة للزوابع ، فكانت الحاجة ماسة لمادة قوية متماسكة لها صفات الدوام.

لذلك قام سميتون بعدة تجارب على عدد من أنواع الجير والاسمنت البوزولاني التي أجريت عليه عدة اختبارات في كل من الماء العذب والمالح، وكان من أهم النتائج أن الحجر الجيري غير الصلب وغير النقي والذي يحتوي على مواد طينية يعطي اسمنتا هيدروليكيا من أجود الأنواع.

وفي سنة 1813 بدأ فيكات الفرنسي ثم جيمس فدوست الانجليزي في سنة 1822 في انتاج الاسمنت من الجير والطين ، ثم تلا ذلك اكتشاف الاسمنت الطبيعي الذي يعتمد على أحجار الاسمنت التي تنتج مادة اسمنتية عند تكليسها وطحنها.

ويعود اكتشاف الاسمنت البورتلاندي المعروف حاليا الى جوزيف أسبيدان، وهو بناء انجليزي في بداية القرن التاسع عشر 1825 م، ويسمى الاسمنت بهذا الاسم لتشابه لونه مع أحجار البناء المسماة بأحجار بورتلاند الموجودة في جزيرة يوزلاند بانجلترا.[1]

ثانيا: أنواع الاسمنت البورتلاندي

يعرف الاسمنت البورتلاندي بأنه مادة ناعمة ناتجة عن طحن وتنعيم ناتج حرق المواد الجيرية والطينية،على أن تكون مخلوطة خلطا تاما بنسب معينة قبل الحرق، ولا يضاف أي مادة لناتج المواد المحروقة إلا مادة الجبس والماء بنسب معينة ولأغراض خاصة.

ونتيجة لما تتطلبه الاحتياجات المختلفة فقد وجدت أنواع متعددة من الاسمنت البورتلاندي يتميز كل منها بصفة خاصة حسب تعدد الاحتياجات اهم الانواع هي :[2]

1.الاسمنت البورتلاندي العادي :

يستخدم في أعمال الإنشاءات بوجه عام، وهناك أصناف مختلفة من هذا النوع مثل الأسمنت الأبيض الذي يحتوي على نسبة أقل من أوكسيد الحديد، واسمنت أبار البترول المستخدم في تبطين أبار البترول، وأصناف أخرى ذات استعمالات مختلفة.

2. **الاسمنت البورتلاندي سريع التصلب :**

ويحتوي هذا النوع من الاسمنت على نسبة عالية من سليكات ثلاثي الكالسيوم أكبر من تلك الموجودة في الاسمنت العادي و يطحن بدرجة عالية من النعومة، مع العناية الفائقة في اختيار المواد الخام المكونة له. **3.الاسمنت البورتلاندي منخفض الحرارة :**

يستعمل في الخرسانة الكتلية مثل السدود يستخدم لتقليل كمية حرارة الاماهة الناتجة من التفاعل أثناء عملية التصلد،ويحتوي على نسبة قليلة من الجير وعلى نسبة كبيرة من السليكات ومركبات الحديد مقارنة بالعادي.

4.الاسمنت البورتلاندي الأبيض:

يصنع بنفس الطريقة والمواد الداخلة في تركيبه هي الحجر الجيري والطين الأبيض ويرجع لونه الأبيض الى نسبة أوكسيد الحديد ويستعمل في الحياة العملية في الحالات التالية :

- لصق الرخام السيراميك، الطوب الزجاجي والأدوات الصحية.

[1] عبد الهادي داودي،**" واقع محاسبة التكاليف بمركب الاسمنت حامة بوزيان"**، ماجستير تسيير المؤسسات، جامعة قسنطينة، 2006،ص22.
[2] www.eng.uokufa.edu.iq/staff/zainab/main *date de consultation 10/02/2014 23 :52.*

- ترميم الاثار وأعمال التماثيل والنافورات وغيرها.
- تركيب البلاط بكل انواعه وتغطية الاسطح الخارجية للمباني والواجهات.

اضافة الى ذلك هناك أنواع أخرى مثل (الاسمنت المقاوم للبكتيريا ، اسمنت أبار البترول...)

ثالثا : مراحل انتاج الاسمنت البورتلاندي

يدخل في صناعة الاسمنت البورتلاندي المواد التالية:

- الكلس (CALCAIRE)
- الصلصال (ARGILE)
- الرمل (SABLE)
- معدن الحديد (LE MINERER DE FER)
- الجبس (GYPSE)
- الطوفة (TUF)

هناك عدة طرق لصناعة الاسمنت الطريقة الجافة والطريقة الرطبة والطريقة نصف الجافة والطريقة نصف الرطبة، لكن الطريقتين الاساسيتين في الجزائر هما : الطريقة الرطبة والطريقة الجافة وتعتبر الاخيرة الاكثر استعمالا، ويعتمد اختيار الطريقة المناسبة على:

- طبيعة المواد الأولية الموجودة في المنطقة: حيث تستعمل الطريقة الرطبة عندما تكون نسبة الرطوبة في الخامات عالية، وتستعمل الطريقة الجافة عندما تكون المواد الخام صلدة لدرجة أنها لا تتفتت بالماء.
- ظروف المنطقة من درجات الحرارة وتوفر المياه:حيث تستخدم الطريقة الجافة في البلدان الباردة وذلك خوفا من تجمد الماء في الخليط وكذلك في حالة ندرة المياه.

وتمر انتاج الاسمنت بعدة مراحل نوجزها فيما يلي:

1.تحضير المواد الأولية:

تنقل المواد الاولية من المحجر الى المصنع عن طريق ناقل بالأحزمة Transporteur à courroies أو عن طريق الشاحنات و العربات، وذلك بحسب المسافة الفاصلة بين المحجر والمصنع، وهذا بعد ان تجرى لها عملية الكسر الأولي لأن عادة ما تكون الحجارة المستخرجة من المحجر كبيرة جدا مما يستوجب تكسيرها الى قطع أقل، عادة ما يستعمل تكسير ثانوي خاصة اذا

كانت أجزاء **CALCAIR** صلبة جدا ، ثم تليها عملية طحن المواد المكسرة التي يجب أن تحول الى غبرة أو عجينة ومن أجل هذا يجب أن تمر على الطاحنة بكرات أو أنابيب طاحنة.

2. خلط المواد الأولية :

في الطريقة الجافة : ان الغبرة الصادرة عن الانابيب الطاحنة ترسل الى عدة صومعات ثم تجرى لها عدة عمليات لتكون جاهزة بعدها للإحماء للحصول على الكلينكير

3. حرق الخليط في الفرن الدوار:

تستعمل في تشغيل الفرن الدوار الغاز الطبيعي أو الفحم أو المازوت، وتبدأ العملية بعملية التسخين الاولي للمسحوق باستخدام الغازات الخارجة من الفرن الدوار الذي يبلغ طوله في الطريقة الرطبة 230 متر وقطره 8 متر، وفي الطريقة الجافة طوله 105 متر وقطره 6.2 متر، يدور ببطئ حول محوره ويميل قليلا عن الأفق، يتم تغذية النار في النهاية السفلية وتغذية المواد المسحوقة في النهاية العلوية وأثناء حركتها نحو الأسفل ترتفع درجة الحرارة تدريجيا وتحدث للمواد سلسلة من التفاعلات الكيماوية:

- عند 100° م تفقد المواد الأولية المسحوقة الماء الطليق.
- بين (150–500)° م يتم فقدان الماء المتحد كيميائيا.
- انطلاقا من الصلصال والكلس وفي درجة حرارة 1450 و بتفاعلات متعددة يتم الحصول على الكلنكير، واطلاق غاز ثاني أكسيد الكربون حيث أن انتاج طن من الكلنكير ينتج 825 كغ من غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو[1]، وفي المنطقة السفلى من الفرن حيث درجة الحرارة تصل الى 1500 °م ينصهر جزء من الكلنكير .

4. التبريد والطحن :

يستخدم عادة التبريد السريع للكلنكير من 1200° م الى 70°م ومعدل التبريد يؤثر على درجة ألتبلور ثم يطحن مع الجبس حيث يضاف بنسبة (2 الى 6) % ، لمنع حدوث التجمد الفجائي ، عند اضافة الماء للاسمنت .

5. التعبئة: بعد اخراج الاسمنت من الطاحونة يمرر على فاصلة مع تيار هوائي اذ تتحرك الدقائق الناعمة نحو خزان الاسمنت حيث تتم التعبئة عادة بماكينات التكييس أو ينقل الاسمنت بواسطة ناقلات الاسمنت ، أما الدقائق الخشنة فتعاد الى الطاحونة ليتم طحنها من جديد.

[1] Catherine Gandar-Gervais, « **la responsabilité environnementale des cimenteries** », idées économiques et sociales, 2008/3N°153.p58.

رابعا : صناعة الاسمنت والبيئة

تعد صناعة الاسمنت احدى الصناعات الحيوية لعلاقتها المباشرة والفعالة مع التنمية، ولكون مادة الاسمنت من الأساسيات التي تقوم عليها المشاريع التنموية الصناعية والزراعية والخدمية والعمرانية.

توصف صناعة الاسمنت أنها من الصناعات الملوثة للبيئة، لما تطرحه من دقائق من طحن المواد الأولية وكذا مادة الكلنكير (الاسمنت الخام) الناتجة في الفرن الدوار، اضافة الى الغازات وعوادم الاحتراق ، لذا أصبح من الضروري استخدام وسائل وتقنيات لترسيب واقتناص هذه الدقائق، وضمان عدم تسربها الى الجو، ومنه يمكن تقسيم الملوثات الناجمة عن صناعة الاسمنت الى ملوثات صلبة وملوثات غازية .[1]

في صناعة الاسمنت النفايات الاساسية التي تطرح في الجو تتكون من :[2]

- ✓ الغبار الناجم عن المراحل المختلفة في صناعة الاسمنت .
- ✓ الغازات الناجمة عن تشغيل الفرن الدوار .

ومن أهم الغازات الناجمة عن تشغيل الفرن نجد :

- ثاني أكسيد الكبريت يصدر بشكل أساسي من تشغيل الفرن الدوار، ويمكن أن يتسبب هذا الغاز في الأمطار الحمضية، الا أن هذا الغاز يمكن التقليل من انبعاثه باستعمال الغاز الطبيعي في تشغيل الفرن الدوار.
- أكسيد الأزوت يتشكل أثناء تشغيل الفرن الدوار ويمكن أيضا أن يتسبب في الأمطار الحمضية.
- أول أكسيد الكربون، يتكون في حالة الاحتراق غير الكامل، أو عندما يكون الفرن غير مضبوط جيدا، وهو غاز شديد السمية ويكون منخفض الانبعاث عند تشغيل الفرن الدوار بالغاز الطبيعي.
- ثاني اكسيد الكربون يتشكل أثناء عمليات انتاج الكلنكير، هذا الغاز لا يعتبر رسميا ملوثا في الجزائر ولكن زيادة تركيزه في الجو يطرح مشكل الاحتباس الحراري.

يؤثر غبار الاسمنت – لاحتوائه على السليكا الحرة – على الاراضي المجاورة للمصنع والنبات ومصادر المياه، كما قد يؤثر على الصحة العامة فالتعرض لفترات طويلة لهذا الغبار قد يؤدي الى

[1] www.elebda3.net_8423.doc. Date de consultation le 12/02/2014. 23 :55.

[2] M R Khelifa & S Bada, **« les cimenteries et l'environnement – cas la cimenterie de AIN- Touta** », 1 [3] International Conference on sustainable Built Environment Infrastructures in Developing Countries ENSET Oran (Algeria) October 12- 14 2009, p p 208-209.

الاصابة بالأمراض الجلدية و الحساسية والقرحة المعدية والاثنى عشرية.وعلى المدى الطويل يمكن أن تؤدي الملوثات الناجمة عن صناعة الاسمنت الى أمراض تنفسية قد تتطور الى سرطان الامعاء .[1]

اضافة الى هذا فان غبار الاسمنت ولأسباب فيزيائية و بسكولوجية يعتبر الأكثر ازعاجا وتأثيرا على السكان المجاورين للمصنع ، وقد يؤثر هذا الغبار على البث الاذاعي والتلفزي والملاحة الجوية.

اضافة الى تسبب صناعة الاسمنت في تلويث البيئة، فانها تتميز بالاستهلاك الكبير للموارد والطاقة.

المطلب الثاني : صناعة الاسمنت في العالم.

ان انتاج الاسمنت على مستوى العالم عرف ارتفاعا منسجما مع التنمية، فالاسمنت مادة أساسية في البناء والتشييد الذي يعتبر القطاع الأول في العالم ، فقد شهد الاستهلاك السنوي للاسمنت في العالم تضاعف في 15 سنة فقد كان 2960 مليون طن سنة 2009 وارتفع الى 3200 مليون طن سنة 2010.[2] ووصل الى 3800 مليون طن سنويا سنة 2012 .[3] وسيطرت الصين على ما يقارب 60 % من انتاج واستهلاك العالمي للاسمنت .

أما المؤسسات الرائدة عالميا في صناعة الاسمنت لسنة 2009 فهي موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (1.5) المؤسسات الرائدة عالميا في صناعة الاسمنت سنة 2009

المؤسسة	البلد	المبيعات (مليون طن)
Lafarge	فرنسا	141
Holcim	سويسرا	132
Anhui	الصين	118
Heidelberg cement	ألمانيا	79
CEMEX	المكسيك	65
Italcementi	ايطاليا	56
Taiheiyo	اليابان	32
Buzzi-unicem	ايطاليا	28
Cimpor	البرتغال	26
CRH	ايرلاندا	20

Source : Michel Folliet ,op cité, p04.

من خلال الجدول نلاحظ أن مؤسسة لافارج هي رائدة السوق العالمي للاسمنت .

ان الزيادة السريعة في الاستهلاك العالمي للاسمنت وتميز صناعة الاسمنت أصلا بالاستهلاك الكبير للموارد والطاقة ادى الى ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الاسمنت في الانبعاث العالمية لغاز ثاني

[1] M R Khelifa & S Bada, op cité, p 213.

[2] Michel Folliet , « **ciment et croissance tendance mondiales** », revue secteur privé et développement, N° 10 mai 2011, p02.

[3] www.plate scope.com/matières premières/ production mondiale. Date de consultation 15/04/2014. 00 :45.

أكسيد الكربون الى 7% سنة 2009 في مقابل 19% لقطاع النقل و 32% لقطاع الكهرباء والنقل و 16% لقطاع الصناعة و 10% لقطاعات أخرى و16% للتغيرات الناتجة عن استعمال الأراضي.[1] هذه الانبعاث ناتجة عن حرق الوقود للطاقة و التفاعلات الكيميائية أثناء صناعة الاسمنت و الكهرباء والنقل.

لذلك في الدول الأوروبية أصبح غاز ثاني أكسيد الكربون في صناعة الاسمنت يعتبر ملوثا ويخضع للمراقبة وليس فقط انبعاث الغبار والعلائق الاسمنتية. فأصبحت التشريعات تحث مصانع الاسمنت العمل على تقليص البصمة الكربونية لصناعة الاسمنت من خلال تخفيض كمية غاز ثاني أكسيد الكربون المنبعث من أجل انتاج طن من الاسمنت .

الرائد العالمي في صناعة الاسمنت لافارج وفي اطار ادماج مفاهيم التنمية المستدامة في استراتيجياتها اعتمدت هذه المؤسسة على مفهوم تحليل حياة المنتج وذلك بتقييم الأثر البيئي بالاعتماد على عدة معايير (استهلاك الطاقة. انبعاث غازات الاحتباس الحراري . استهلاك الماء. انتاج النفايات..).وتكوين سلسلة حياة المنتجات بداية من استخراج المواد الأولية الى ما بعد استهلاك المنتجات.

وبما أن غاز ثاني أكسيد الكربون يعتبر الأهم من بين الغازات المسببة للاحتباس الحراري كان العمل على تخفيض انبعاث الناجم عن انتاج كل طن من الاسمنت فكانت النتائج كما يلي:

الجدول (2.5) الانبعاثات الصافية غاز ثاني أكسيد الكربون لكل طن اسمنت منتج

السنوات	الانبعاثات الصافية غاز ثاني أكسيد الكربون كغ/طن اسمنت منتج
1990	774
2007	647
2008	631
2009	614
2010	606

Source : Vincent Mages & Jaques Sarrazin, **« le béton une solution pour la construction durable** », revue secteur privé et développement, N° 10 mai 2011, p08.

يقصد بالانبعاثات الصافية لغاز ثاني أكسيد الكربون، الانبعاثات الخام مخصوما منها الانبعاثات الناجمة عن استعمال النفايات (زيوت عجلات أدوية منتهية الصلاحية...الخ) كوقود في تشغيل الفرن .

[1] Hendrik R.G.Van Oss, « **réduire l'empreinte carbonne du ciment** », revue secteur privé et développement, N° 10 mai 2011, p17.

من الجدول السابق، نلاحظ أن هناك انخفاض في الانبعاثات الناتجة عن انتاج كل طن من الاسمنت وعليه تقليص البصمة الكربونية لمنتوج الاسمنت.

اصبحت صناعة الاسمنت تعرف ضغوطا كبيرة من أجل الأخذ بعين الاعتبار التنمية المستدامة في استراتيجيات مؤسسات هذا القطاع، هذه الضغوطات المتعددة المصادر (المجتمع المحلي، المنظمات غير الحكومية ، الجامعات ومراكز البحث الموظفين ...الخ) ، أدت بالحكومات في العالم الى فرض اشتراطات قانونية مرتبطة بالانبعاثات الصناعية وفي شروط الاستغلال.

ان صناعة الاسمنت في ظل متطلبات التنمية المستدامة، يجب أن تتطلع لرهانات نذكر أهمها :[1]

- زيادة انتاجية الموارد : عن طريق تخفيض استهلاك الموارد واستخدام النفايات كوقود ومواد أولية
- حماية البيئة: وذلك بفضل تسطير برامج لتسيير الكربون، وضع أهداف في المدى المتوسط من أجل تخفيض غاز ثاني أكسيد الكربون المنبعث في كل مؤسسة لصناعة الاسمنت ومن أجل قطاع الاسمنت ككل، أما في المدى الطويل تشجيع الابتكار في مجال العمليات والمنتجات.
- حسن التسيير البيئي : بتحسين استغلال الأراضي والمواقع الصناعية والمقالع .
- تحسين أوضاع العمل : بوضع برامج تحسين الصحة والسلامة للعمال.
- تحسين رفاهية المجتمع المحلي : وذلك بالمساهمة في تحسين جودة الحياة من خلال فتح نقاش مع أصحاب المصلحة وبرامج مساعدة المجتمع.
- خلق قيمة لأصحاب الأسهم : من خلال ضمان معدل مردودية تنافسية للمستثمرين عن طريق التحسينات من تطبيق مفهوم التنمية المستدامة.

المطلب الثالث : قطاع الاسمنت في الجزائر

ان صناعة الاسمنت هامة وأساسية في تنمية أي قطاع أو نهضة اي بلد، لذلك اهتمت الجزائر بعد استقلالها بقطاع الاسمنت ومواد البناء وعرف هذا القطاع عدة تطورات وقفزات .

أولا: تطور صناعة الاسمنت في الجزائر

مرت صناعة الاسمنت في الجزائر، بعدة مراحل تباينت أهدافها و سياساتها نوجزها فيما يلي :

المرحلة الأولى قبل 1962 :

اتسمت هذه المرحلة بوجود مؤسسات انشأها الاستعمار الفرنسي كان عددها ثلاثة هي :

[1] www.wbcsdcement.org. Date de consultation 23/04/2014 21 :58.

- ✓ مؤسسة مفتاح والتي كانت تعرف بRivet Lafarge بطاقة انتاجية 500.000 طن سنويا.
- ✓ مؤسسة رايس حميدو (Pointe Pascade Lafarge)بطاقة انتاجية 400.000 طن سنويا.
- ✓ مؤسسة زهانة بطاقة انتاجية 200.000 طن سنويا .

المرحلة الثانية (1962 – 1967):

تميزت هذه المرحلة باستمرار مؤسسة لافارج في تسيير هذه المؤسسات والتي انتهت بتأميم وانشاء الشركة الوطنية لمواد البناء (SNMC) وذلك بموجب القانون 280/67 المؤرخ في 20 ديسمبر 1967

المرحلة الثالثة: (1967 -1983):

اتسمت هذه المرحلة بتسيير شركات الاسمنت من قبل الشركة الوطنية لمواد البناء ليتم اعادة هيكلة هذه الأخيرة بموجب القرار التنفيذي 322/80 المؤرخ في 30 أكتوبر 1982، وخلال هذه المرحلة تم وضع برنامج واسع للاستثمار بغية اصلاح الخطوط الموروثة عن الاستعمار، بالإضافة الى انشاء سبع وحدات أخرى .

تم في هذه المرحلة اعادة هيكلة القطاع بتقسيم هذه الشركات الى ثلاث شركات عمومية جهوية.

المرحلة الرابعة : (1983 – 1995):

تميزت هذه المرحلة بإنشاء مؤسستين جديدتين ، وفي اطار الاستقلالية المالية طبقا للقانون 88/01 الصادر في جانفي 1988 ، اصبحت هذه الشركات الى شركات ذات مساهمة (**spa**) بتاريخ 1990/03/7 .

المرحلة الخامسة : (1995 الى يومنا هذا):

أصبحت هذه المؤسسات الجهوية تدعى بالمجمعات، وتسير هذه المجمعات من قبل المجمع الصناعي للإسمنت الجزائر (**GICA**) ، كما عرفت هذه الصناعة الانفتاح على الخواص والمستثمرين الأجانب، ليدخل الى السوق الوطني الشركة الجزائرية للاسمنت التابعة للشركة المصرية (ORASCOM) وذلك سنة 2003 بالمسيلة ، وبيعت هذه المؤسسة الى الرائد العالمي لافارج سنة 2010 ، تمتلك كذلك مصنع عكاز وتمتلك 35 % من مؤسسة اسمنت متيجة بمفتاح بولاية البليدة .

المؤسسات المكونة لمجمع الصناعي لاسمنت الجزائر كما يلي :

الجدول (3.5) : مؤسسات الاسمنت التابعة للمجمع الصناعي لاسمنت الجزائر

المجمع	المؤسسات	الطاقة الانتاجية السنوية طن
المجمع الجهوي للاسمنت ومشتقاته للشرق	مؤسسة الاسمنت بتبسة	500.000
	مؤسسة الاسمنت حامة بوزيان قسنطينة	1.000.000
	مؤسسة الاسمنت عين التوتة بباتنة	1.000.000
	مؤسسة الاسمنت عين الكبيرة بسطيف	1.000.000
	مؤسسة الاسمنت حجر السود سكيكدة	900.000
المجمع الجهوي للاسمنت ومشتقاته للغرب	مؤسسة الاسمنت بني صاف عين تيمونشت	1.000.000
	مؤسسة الاسمنت زهانة معسكر	1.200.000
	مؤسسة الاسمنت سعيدة	500.000
المجمع الجهوي للاسمنت ومشتقاته للوسط	مؤسسة رايس حميدو الجزائر	400.000
	مؤسسة الاسمنت سور الغزلان	1.000.000
	مؤسسة الاسمنت متيجة بمفتاح	1.000.000
مؤسسة الاسمنت بالشلف	مؤسسة الاسمنت وادسلي بالشلف	2.000.000

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معلومات من المجمع الصناعي لاسمنت الجزائر.

ان المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر يضم الى جانب مؤسسات الإسمنت مؤسسات أخرى خاصة بالتوزيع ، التكوين والبحث ، والخاصة بالصيانة والأفران.

وعليه فان قطاع الاسمنت يتكون من المجمع الصناعي لاسمنت الجزائر، الذي يضم 12 مؤسسة اسمنت و مؤسسة لافارج التي تضم مصنعين : مصنع حمام الضلعة بالمسيلة ومصنع عكاز بمعسكر.

ثانيا : اتجاه المنافسة في قطاع الاسمنت

رغم ان الانتاج الوطني من مادة الاسمنت مازال عاجزا عن تلبية الطلب الوطني من هذه المادة مما يحتم اللجوء الى الاستيراد من اجل الاستجابة الى احتياجات السوق الوطني المتزايدة باستمرار، التي عرفت تطورا كبيرا خلال العشرية الأخيرة فقد قفز من 8.012 مليون طن سنة 2003 الى 14.380 مليون سنة 2006 ، ووصل الاستهلاك الوطني لمادة الاسمنت لسنة 2013 – حسب احصائيات مقدمة من GICA– الى 22.7 مليون طن توزعت كما يلي:

- المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر انتاج 11.4 مليون طن .
- مؤسسة لافارج انتاج 8.5 مليون طن
- الاستيراد لعام 2013 بلغ 2.8 مليون طن .

ان هذا الطلب من المتوقع ان يبقى مرتفعا نظرا للمشاريع الكبيرة المعلن عنها في قطاع السكن والبنى التحتية.

رغم هذه الحالة ،فان هناك عدة مؤشرات تبين ان المنافسة في هذا القطاع ما لبثت تزيد للظروف التالية :

- **زيادة عدد المنتجين:**

كان قطاع الاسمنت الى سنة 2003 خاضع الى القطاع العمومي فقط قبل ان يفتح المجال الى الخواص والأجانب فكان دخول المتعامل المصري والذي انسحب فيما بعد ، ثم دخول القائد في السوق العالمي لافارج كشريك مساهم في مؤسسة اسمنت متيجة بمفتاح بنسبة 35 % . كما امتلك مصنعين بالمسيلة ومعسكر.

اضافة الى ذلك فان المجمع الصناعي لاسمنت الجزائر فتح الشراكة في رأسمال اربع مؤسسات أخرى بنسبة 35% وهي : مؤسسة اسمنت بني صاف بولاية عين تيموشنت، مؤسسة اسمنت سور الغزلان بولاية البليدة ، مؤسسة اسمنت زهانة بمعسكر ، مؤسسة اسمنت حجر السود بولاية سكيكدة.مع شركاء مصريين ، وايطاليين وسعوديين .

ان هذه الشراكات بالاضافة الى أنها فرصة للتمويل وباب لكسب الخبرات مع مؤسسات رائدة عالميا فانها تزيد من المنافسة في هذا القطاع.

- **زيادة القدرة الانتاجية للقطاع :**

ان ضخامة مشاريع السكن والبنى التحتية ادى الى ارتفاع الطلب المحلي على مادة الاسمنت قررت الحكومة على العمل لرفع قدرة الانتاج في قطاع الاسمنت من خلال زيادة الطاقة الانتاجية لبعض مصانع الاسمنت الموجودة حاليا .

فرغم أن الطاقة الانتاجية لقطاع الاسمنت في الجزائر ارتفعت حتى وصلت الى حوالي 20 مليون طن/سنة ،إلا أن باعتبار أهمية مشاريع السكن ومشروع 2 مليون سكن التي وعدت به الحكومة وكذا ضخامة المشاريع الانشائية ، جعل مادة الاسمنت استراتيجية لإتمام هذه المشاريع واعطاء قوة اقلاع للاقتصاد الوطني ، سعت الحكومة على تعزيز الطاقة الانتاجية لقطاع الاسمنت (العام والخاص).

في هذا التوجه يعمل المجمع الجزائري لاسمنت الجزائر على رفع طاقة انتاجه من خلال :

- توسيع الطاقة الانتاجية لبعض مصانع الاسمنت مثل (عين الكبيرة ، بني صاف ، زهانة ، صدورا لغزلان الشلف ، مفتاح ،تبسه) بطاقة 8.15 مليون طن، وقد اتخذت الاجراءات الأولية

لهذه المشاريع كما يحصل في مؤسسة اسمنت متيجة بمفتاح، الذي ستتدعم بخط انتاج ثاني بطاقة انتاج 800000 طن/سنة ، حيث نشر اعلان عن اجراء تحقيق عمومي عن الملائمة وعدم الملائمة لهذا المشروع.[1]

- انشاء مصانع جديدة في كل من غليزان و الجلفة ومصانع بطاقة انتاجية صغيرة في الجنوب الكبير.[2]

ثالثا: الاشتراطات البيئية المفروضة في قطاع الاسمنت.

ان زيادة الوعي البيئي و اهتمام المنظمات غير الحكومية وظهور جمعيات بيئية وكذا مصادقة الجزائر على اتفاقيات دولية ، أدى الى ظهور تشريعات تحث المؤسسات خاصة الملوثة – مصانع الاسمنت منها– الى احترام المعايير البيئية والقيام بخطوات لفرض التوجه البيئي على انشطتها المختلفة .

1.تعيين مندوب البيئة والتصريح بالنفايات الخطرة :

تخضع المؤسسات حسب أهمية نشاطها والأخطار التي تنتج عن نشاطها الى ترخيص من الوزير المكلف بالبيئة والوزير المعني، أو الوالي المنتدب، أو رئيس المجلس الشعبي البلدي .

من هذه الاشتراطات نذكر:

أ. تعيين مندوب البيئة :

طبقا للمرسوم التنفيذي 240.05 المؤرخ في 28 جوان 2005 المتعلق بكيفية تعيين مندوب البيئة ومن مهام مندوب البيئة [3]:

- تطبيق القوانين البيئية على مستوى المؤسسة .
- البحث الدائم عن وسائل الوقاية والتخفيض من التلوث.
- ضمان أحسن تسيير بيئي في المؤسسة.
- تنفيذ نظام الرقابة الذاتية للنفايات والتجهيزات.
- تبني أدوات جديدة لتسيير البيئة لاسيما المراجعة البيئية ونظام الادارة البيئية.
- تأكيد الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية والطاقة.

[1] أنظر الملحق رقم 02 .

[2] www. Eremnews.com date de consultation 13/04/2014 13 :52

[3] **Cuide écologique du délégué à l'environnement** , ministère de l'aménagement et de l'environnement ,Algérie,2004.

- توعية العمال وتدريبهم.

ب. تقديم تصريح سنوي عن النفايات الخاصة الخطرة:

يحدد المشرع في المرسوم التنفيذي رقم 05 – 315 المؤرخ في 10 سبتمبر 2005 المتعلق بكيفيات التصريح بالنفايات الخاصة الخطرة ، من حيث طبيعة هذه النفايات وكميتها وخصائصها و طرق معالجتها والإجراءات المتخذة والمتوقعة لتفادي انتاج هذه النفايات .

كما يؤكد المشرع على ضرورة ارسال هذا التصريح الى الادارة المكلفة بالبيئة في أجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر بعد نهاية السنة المعتبرة من هذا التصريح.[1]

2.الدراسات البيئية و رخصة الاستغلال:

أ.القيام بدراسة التأثير أو موجز التأثير ودراسة الخطر:

تنجز هذه الدراسات من قبل مكتب دراسات أو مكتب خبرة أو مكتب استشارات، مختص في هذا المجال ومعتمد من الوزير المكلف بالبيئة ، وتنجز على نفقة صاحب المشروع، وهذا وفقا للمرسوم التنفيذي 07 – 145 المؤرخ في 19 ماي 2007 المحدد لمجال تطبيق و محتوى وكيفيات المصادقة على دراسة التاثير أو موجز التأثير . وكذا المرسوم التنفيذي رقم 06 –198 المؤرخ في 31 ماي 2006 المتعلق بضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة (المادة 13).

بالنسبة لدراسة الخطر فهي تهدف الى تحديد المخاطر المباشرة و غير المباشرة التي تعرّض الأشخاص و الممتلكات والبيئة للخطر من جراء نشاط المؤسسة .

ب. الحصول على رخصة الاستغلال:

رخصة الاستغلال هي " وثيقة ادارية تثبت أن المؤسسة المصنفة المعنية تطابق الأحكام والشروط المتعلقة بحماية البيئة وصحة وأمن البيئة ".[2]

- **بالنسبة للمؤسسات المصنفة قيد الانشاء** : الحصول على رخصة الاستغلال، يتطلب من المؤسسة:
  - القيام بدراسة التأثير أو موجز التأثير أو دراسة الخطر.
  - اجراء تحقيق عمومي : حيث يجرى هذا التحقيق بعد الفحص الأولي لدراسة التأثير وبإعلان من الوالي، وهذا ابداء كل شخص طبيعي أو معنوي رأيهم في المشروع وفي

[1] المرسوم التنفيذي 05-315 المؤرخ في 10 سبتمبر 2005 **المحدد لكيفيات التصريح بالنفايات الخطرة** ، المادة 03.
[2] المرسوم التنفيذي 06-198 المؤرخ في 31 ماي 2006، **المتعلق بضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة.**

الآثار المتوقعة على البيئة، ومدة هذا التحقيق محددة قانونا بشهر واحد منذ تاريخ تعليق اعلان فتح تحقيق عمومي عن الملائمة وعدم الملائمة.

عند نهاية المدة يحرر المحافظ المحقق (الذي يعين من قبل الوالي لمتابعة اجراءات التحقيق العمومي) محضرا يحتوي على تفاصيل تحقيقاته والمعلومات التكميلية التي جمعها، ثم يرسله الى الوالي ثم يحرر الوالي بناء على ذلك تقرير لمختلف الآراء ثم يستدعي صاحب المشروع لتقديم مذكرة جوابية عن الآراء الصادرة ،ثم يرسل الوالي كل هذه الملفات (دراسة الأثر أراء المصالح التقنية نتائج التحقيق العمومي مع محضر المحافظ المحقق والمذكرة الجوابية) الى الوزير المكلف بالبيئة بالنسبة لدراسة التأثير، أو المصالح المكلفة بالبيئة المختصة اقليميا بالنسبة لموجز التأثير المخولين بإصدار قرار الموافقة أو الرفض مع التبرير.

- **بالنسبة للمؤسسات المصنفة القائمة :** هي مطالبة بانجاز مراجعة بيئية خلال مدة لا تتعدى سنتين من تاريخ صدور المرسوم (04.06.2006) ، حيث يحدد في هذه المراجعة مختلف مصادر التلوث والأضرار الناجمة ، مع اقتراح التدابير والإجراءات التي تهدف الى الوقاية منها (التخفيف أو الازالة) ثم ترسل الى الوالي المختص اقليميا لدراستها ثم المصادقة عليها من قبل الوزير المكلف بالبيئة ان كانت المؤسسة مصنفة من الفئة الأولى، ومن قبل الوالي المختص اقليميا ان كانت من الفئة الثانية أو الثالثة .

المبحث الثاني : تقديم مؤسسة اسمنت متيجة بمفتاح: S.C.MI

تطرقنا في المبحث الماضي الى قطاع الاسمنت في الجزائر والذي يعتبر مجتمع البحث سنتطرق في هذا المبحث الى عينة البحث التي تتمثل في مؤسسة اسمنت متيجة بمفتاح ولاية البليدة .

المطلب الأول: تعريف مؤسسة اسمنت متيجة بمفتاح

S.C.MI هي احدى فروع المجمع الجهوي للإسمنت ومشتقاته للوسط التابعة للمجمع الصناعي لاسمنت الجزائر (GICA) ، وهي مؤسسة تنشط في مجال انتاج وتسويق الاسمنت الرمادي منذ أكثر من 37 سنة.

أولا : نبذة تاريخية عن نشأة مؤسسة اسمنت متيجة بمفتاح:

مؤسسة اسمنت متيجة بمفتاح ، مؤسسة جزائرية تضم مصنع الاسمنت بمفتاح يتربع على مساحة قدرها 40 هكتار ، ومقلع بمنطقة زموري بولاية بومرداس وهي مؤسسة ذات أسهم يقدر رأسمالها 1.400.000.000.00 دج .

سجّل مشروع مصنع الاسمنت بمفتاح في اطار المخطط التنموي 1973/1970 بقرار رقم 70-20 المؤرخ في 10 مارس 1970، وتم انجاز هذا المشروع حصة بحصة وقدّرت تكاليف هذا المشروع

680.000.000.00 دج .

المشروع من تصميم المهندس الكندي **SURVEYER NENNINGER & S.N.C CHENERVET**

المؤسسات الرئيسية المنفذة للمشروع هي :

- **KAWASAKI HEAVY INDUSTRIES LTD (K.H . I) .**
- **FIVE CAIL BABOCK (F .C . B) .**

- انطلق العمل في الورشات في 1975/01/30.
- أشعل الفرن في 1975/05/06 .
- بداية انتاج الاسمنت في 1975/09/01.

في سنة 2008 تم انضمام الى مؤسسة اسمنت متيجة بمفتاح ، شريك أجنبي المتمثل في الرائد العالمي في صناعة مواد البناء ، مجمع لافارج بنسبة 35 % .

ثانيا : أهداف ومنتجات المؤسسة

أنشئت هذه المؤسسة أساسا لتموين الاقتصاد الوطني بمادة الاسمنت ومن ثم يكون الهدف الأكبر هو تحقيق التنمية الاقتصادية في هذا المجال، وتتمثل أهداف المؤسسة فيما يلي:[1]

1.**أهداف مالية واقتصادية** : تتمثل هذه الأهداف في :

- توفير مادة الاسمنت التي تعتبر مادة أساسية في مجال البناء. والتقليل من استيرادها من الخارج.
- تحقيق الأرباح والمساهمة في تطوير المؤسسة .

2.أهداف اجتماعية : تتمثل الأهداف الاجتماعية في :

- توفير مناصب الشغل و من ثم تخفيض البطالة.
- توفير مادة الاسمنت بأسعار معقولة ومقبولة مقارنة بأسعار المنتجات المستوردة ومن ثم المساهمة في خفض أسعار السكن الى حد ما.
- تحسين المستوى المعيشي من خلال توزيع جزء من الأرباح على العمال .

اضافة الى ذلك تسعى المؤسسة الى المحافظة على البيئة فسعت لتحقيق ذلك جاهدة من خلال تجهيز المصنع بمجموعة من المصافي لمنع وصول المواد والغازات المتطايرة من المداخن الى البيئة.

تقع مؤسسة اسمنت متيجة – مصنع الاسمنت – في بلدية مفتاح بولاية البليدة بمحاذاة الطريق الوطني رقم 29 الذي يربط بلدية مفتاح ببلدية خميس الخشنة شرقا وبلدية الأربعاء غربا على سفح جبال الأطلس، وهي تقع على بعد 20 كلم جنوب غرب الجزائر العاصمة وعلى بعد 15 كلم من مطار الجزائر الدولي وهذا ما يعطي لهذه المؤسسة مكانة استراتيجية من الجانب التجاري في الاقتصاد الوطني.

أما بالنسبة لمساهمة المؤسسة في التشغيل ومحاربة البطالة، فان المؤسسة وحسب احصائيات 2012 تشغل 511 عاملا موزعين كما يلي:

الجدول رقم (4.5): احصائيات العمال لسنة 2012 .

الفئة	اطار	عون تحكم	عون تنفيذ	المجموع
عمال دائمين	221	200	49	470
عمال مؤقتين	27	14	0	41
المجموع	248	214	49	511

المصدر: وثائق مصلحة الموارد البشرية بالمؤسسة.

[1] www.scmi.dz

من الجدول السابق ، نلاحظ أن نسبة الاطارات تقارب النصف اضافة الى التكوين المتواصل المنتهج في المؤسسة على مستوى مديرية الموارد البشرية .

أما تطور مبيعات مؤسسة اسمنت متيجة، فيمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (5.5): مبيعات مؤسسة اسمنت متيجة (2007-2013)

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المبيعات طن	951960	751851	717462	623647	930509	1044424	894028
الانتاج طن	952523	746977	709068	636110	926557	1032757	906792

المصدر: المديرية التجارية لمؤسسة اسمنت متيجة بمفتاح.

من الجدول يمكن أن نبين هذه التطورات في الشكل التالي :

الشكل (1.5): تطور مبيعات المؤسسة (2007-2013)

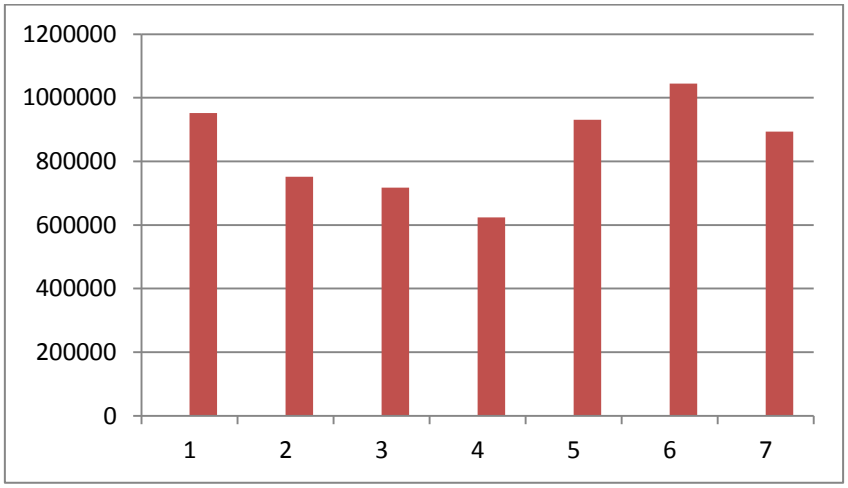

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول.

مما سبق نلاحظ ان مبيعات الاسمنت تقارب تقريبا الكمية المنتجة (الفرق بين مخزون أول وآخر فترة) .

كما نلاحظ أن الكمية المباعة تنخفض من 951960 طن سنة 2007 الى 623647 طن سنة 2010، ثم يرتفع مجددا في السنوات الثلاثة التالية ، وهذا تماشيا مع الطاقة الفعلية للانتاج تبعا لعدد ايام التوقف (بسبب التوقف النظامي –تغيير دوري للفرن الدوار– أو التوقف الاضطراري الناجم عن حوادث أو ايقاف نتيجة امر اداري من وزير البيئة كما في 2008.

المطلب الثاني : تحليل محيط المؤسسة

حتى تتم المعرفة الشاملة بالوضع التنافسي للمؤسسة محل الدراسة، وجب التطرق الى امكانيات المؤسسة الداخلية و التغييرات في المحيط الخارجي للمؤسسة (اقتصادية اجتماعية قانونية) تكون محدّدا لسلوك المؤسسة البيئي.

أولا:تحليل الهيكل التنظيمي لمؤسسة اسمنت الجزائر.

ان الهيكل التنظيمي للمؤسسة يبين تحديد ما يجب عمله وتخصيص وتوزيع الأعمال و تقرير السلطة اللازمة لذلك، و نجد حسب الهيكل التنظيمي لمؤسسة اسمنت متيجة بمفتاح مايلي:

1.المديرية العامة :

المديرية العامة هي أعلى سلطة في الهيكل التنظيمي للمؤسسة ، والتي على رأسها المدير العام والسكرتارية ومدير المشاريع المكلف بالبيئة وهي تضطلع بالمهام التالية :

- السهر على السير الحسن لمصالح المؤسسة.
- تحديد الخطوط العريضة لسياسة المؤسسة.
- ضمان أمن الورشات.
- متابعة ومراقبة برامج الانتاج والتسويق.
- التنسيق بين الادارة ومختلف الفروع.
- القيام بالتوجيه والرقابة.

2. مديرية المصنع:

هذه المديرية تختص بكل ما يتعلق بالدورة الانتاجية وتسليم كل احتياجات الدائرة التجارية من المنتجات المطابقة للمواصفات وفي الآجال المحددة ومتابعة نوعية المنتجات والعمل على تلبية رغبات الزبائن، ومن جهة أخرى تحدد كميات وتواريخ انطلاق العمليات الانتاجية وذلك بمساعدة مختلف الدوائر والمصالح، وتضم هذه المديرية ما يلي:

أ. مصلحة الانتاج : تتمثل مهام هذه المصلحة في :

- تأمين صناعة الاسمنت.
- تنظيم وتنسيق ومراقبة عمليات النوعية واعداد تقارير التحاليل.
- البحث وتطبيق تقنيات المراقبة الجديدة والمتطورة.

- ضمان و تأمين استمرارية تسيير المصنع.
- متابعة عمل الورشات والصعوبات التي تواجهها من أجل استخدام أحدث الطرق والتقنيات.
- السهر على احترام معايير الانتاج.
- العمل على بلوغ الهدف الأساسي ألا وهو الاستمرار في الانتاج بأحسن نوعية.

ب. مصلحة الوقاية والأمن: وتقوم هذه المصلحة بمراقبة جميع العمليات الخاصة بالمؤسسة والمحافظة على ممتلكات المؤسسة.

ج. مصلحة تسيير المخزون: ويشرف عليها أمين المخزون والذي يتكفل بما يلي :

- استقبال البضائع ومراقبتها كما ونوعا.
- ترتيب البضائع في المخازن.
- اعداد وصولات الدخول والخروج .
- القيام بعمليات الجرد المادي.

3.المديرية التجارية :[1]

تلعب هذه المديرية دورا فعالا باعتبارها همزة وصل التي تربط المؤسسة بمحيطها وتتمثل مهامها في :

- اعداد برامج للبيع والشراء للوحدة ومتابعة تنفيذها.
- السهر على حسن سير النظام.
- اجراء دراسة السوق.
- اعداد تقارير دورية مرتبطة بنشاطها.
- مسك وتسيير ملفات الزبائن .
- تنفيذ برامج التوزيع سواء كان البيع أو التنازل بين الوحدات.
- توزيع الاسمنت.
- المساهمة في تحقيق رغبات الزبائن وتطوير رقم الأعمال.

4.مديرية المالية والمحاسبة :

تقوم هذه المديرية بمسك الدفاتر المالية والمحاسبية التابعة للمؤسسة ، وكذا متابعة التدفقات النقدية للعمليات التي تقوم بها المؤسسة والتأكد من انجاز العمل المخطط والمسطر، وتتكون هذه المديرية من:

أ. ركن المالية : وتتمثل مهامها في :

- العمل والتنسيق مع البنوك.
- دفع مبالغ الشراء.

[1] وثائق المؤسسة المصلحة التجارية .

- تحصيل الايرادات وتسديد المصاريف في الاطار القانوني.

ب. ركن الميزانية : وتتمثل مهامها في :

- المشاركة في تقسيم وتخصيص الامكانيات الضرورية من أجل تحقيق الأهداف.
- تحضير البيانات التقديرية للمصاريف الشهرية والسنوية.
- اعداد الميزانية.

ج. ركن المحاسبة : وتتمثل مهامها في :

- المعالجة اليومية لحسابات الوحدة بالاعتماد على قواعد المحاسبة .
- اعداد جدول مقارنة في نهاية كل دورة محاسبية للتأكد من تساوي الرصيد الموجود في الحساب البنكي والموجود في دفاترها.
- محاسبة المشتريات.

5.مديرية الموارد البشرية :

تكتسي هذه المديرية أهمية كبيرة لأنها تتخصص في مورد هام وأساسي لمؤسسة اسمنت متيجة بمفتاح وهي الموارد البشرية من خلال استقطاب يد عاملة مؤهلة والعمل على تطوير هذه الموارد عن طريق التكوين وتنمية المهارات.وهي تضم :

أ. مصلحة الموارد البشرية: وتتمثل مهامها غي تسيير كل ما يتعلق بالعمال من الجانب المهني.

ب. ركن التكوين وتنمية المهارات : تتدرج مهامه في :

- تكوين العمال والإطارات .
- ضمان تنمية مهارات العمال.
- استقبال الطلبة والمتربصين.
- متابعة الزيارات الميدانية للمتربصين.

6.مديرية التنمية:

وهي تختص بكل ما يتعلق بالمشاريع الجديدة من متابعة حتى تنفيذها والوقوف على صيانة العتاد المتنقل، وهذا بالتنسيق مع مدير المشاريع المكلف بالبيئة.وهي تتكون من:

أ. ركن الاستثمار وترقية الأصول الموجودة:

وتتمثل مهامها في :

- اقتراح مشاريع جديدة

- متابعة المشاريع ومدى تحقيقها.
- وضع الامكانيات المادية والبشرية في مكانها المناسب.

ب. مصلحة صيانة العتاد المتنقل: وتنحصر مهمتها في صيانة العتاد المتعلق بالمشاريع.

7.مديرية المشتريات:

تهتم بكل ما يتعلق بمشتريات المؤسسة من مواد و اللوازم و المعدات والأدوات.

8.مصلحة الاتصال:

وتتمثل مهمة هذه المصلحة في :

- توجيه العمال.
- ايصال المعلومات الصحيحة عن كل ما يتعلق بظروف العمل .

ويمكن توضيح الهيكل التنظيمي لمؤسسة اسمنت متيجة في الشكل في الصفحة التالية.

ثانيا : تحليل امكانيات المؤسسة

من خلال الدراسة البسيطة للهيكل التنظيمي للمؤسسة و الملاحظات خلال تربصي يمكن ادراج الملاحظات التالية:

- ✓ يسهر على تسيير المؤسسة اطارات تتمتع بالكفاءة والقدرة على التسيير .
- ✓ توجد عدة مديريات وكل مديرية تنقسم الى مصالح تعمل بالتنسيق مع بعضها.
- ✓ هناك علاقة وظيفية بين كل مديرية والمصالح التابعة لها.
- ✓ بالنسبة للأوامر فان كل موظف يستجيب لأوامر المسؤول الأعلى منه الذي يكون في نفس الدائرة أو المصلحة.

رغم نقاط القوة الملاحظة في الهيكل التنظيمي للمؤسسة إلا أنه وجب التنبيه على ضرورة الاهتمام بالاتصال الداخلي والخارجي، وانشاء قناة تكون أداة للحوار مع المجتمع و رصد تغيراته واهتماماته ورغبات الزبائن هذا المصلحة هي مديرية التسويق أو احداث مصلحة التسويق تكون تابعة للمديرية التجارية.

اضافة الى مميزات الهيكل التنظيمي فان مؤسسة اسمنت متيجة بمفتاح لها امكانيات أخرى نوجزها في :

- ✓ المؤسسة تتمتع بموارد بشرية مؤهلة بفضل التكوين والتنمية المتواصلة للمهارات.
- ✓ امكانيات تكنولوجية عالية تجددها المؤسسة باستمرار تسمح بتحقيق مستويات نشاط بتكلفة منخفضة.

- ✓ امتلاك المؤسسة لمحاجر قريبة لتموين العملية الانتاجية بمواد أولية ذات جودة عالية.
- ✓ موقع جغرافي مناسب.
- ✓ وجود طريق وطني رقم 29 والذي يسهل عمليات التموين بالرمل وخامات الحديد والطوفة ونقل الزبائن لسلعهم بكل حرية.

اضافة الى نقاط القوة السابقة، فان مؤسسة اسمنت متيجة بمفتاح تعززت بشريك أجنبي الرائد العالمي في الاسمنت ومواد البناء ، وهو المجمع الفرنسي لافارج الذي أنشئ سنة 1833 ، ومتواجد في 79 بلدا ووصل رقم أعماله في 2009 الى 19.5 مليار أورو بنتيجة صافية ب 1.5 مليار أورو [1].

[1] www.scmi.dz date de consultation 25/02/2014 23 :52.

الشكل رقم (2.5) الهيكل التنظيمي لمؤسسة اسمنت متيجة بمفتاح .

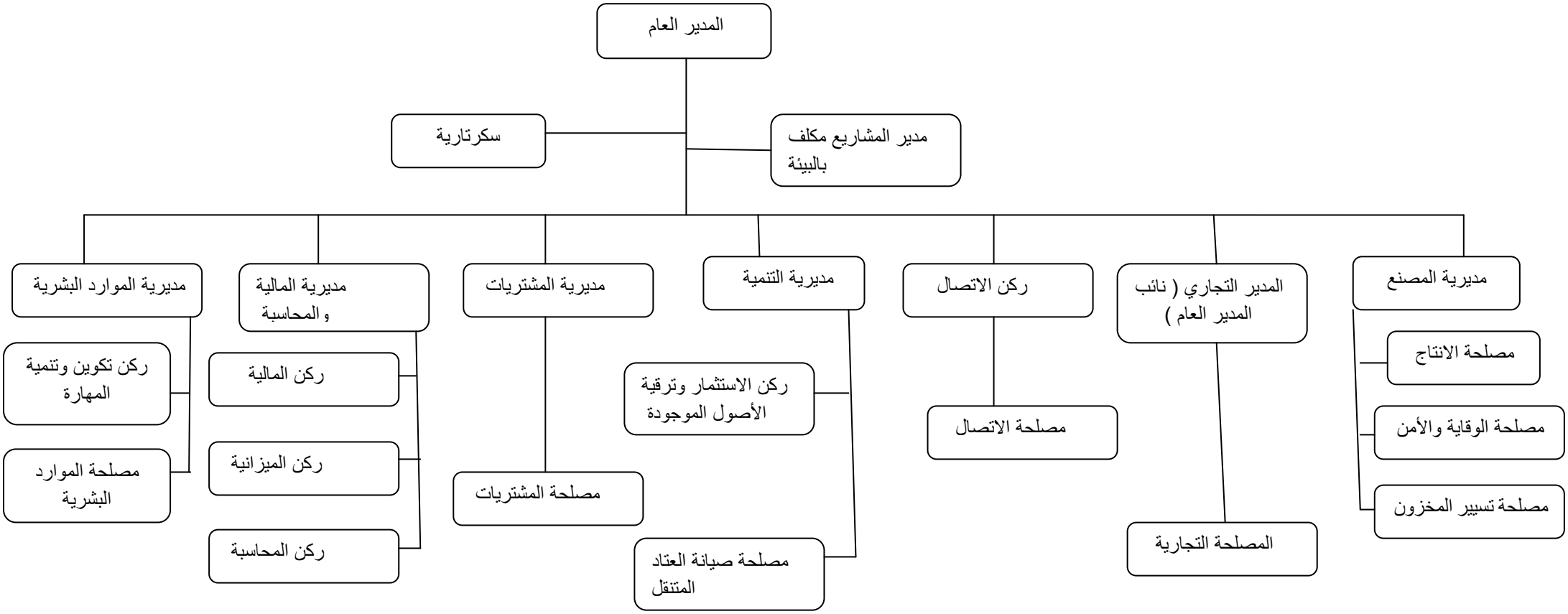

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

ثالثا : تحليل الوضعية التنافسية لمؤسسة اسمنت متيجة

ان الوضعية التنافسية لمؤسسة ما ، تتحدد بالتقاء عدة قوى ومؤشرات وهي :

1. تهديد الداخلين الجدد:

يعد الداخلين الجدد بمثابة تهديد، على اعتبار أن لهم الرغبة في اقتحام السوق بإمكانيات وقدرات وتجهيزات من الجيل الحديث تؤثر على مردودية القطاع .حيث دخلت عدة مؤسسات أجنبية كمساهمين في مؤسسات اسمنت وطنية (مؤسسة بني صاف ، مؤسسة اسمنت متيجة بمفتاح ، مؤسسة صور الغزلان مؤسسة اسمنت زهانة ، مؤسسة اسمنت حجر السود) بنسبة 35 %.

فالرائد العالمي في الاسمنت ومواد البناء لافارج دخل شريك في مؤسسة اسمنت متيجة بمفتاح واستحوذ على الشركة الجزائرية للاسمنت بالمسيلة بطاقة انتاجية 4 مليون طن/سنة التي كانت ملك لأوراسكوم المصرية ، وقام بإنشاء مصنع عكاز بمعسكر بطاقة انتاجية 4.5 مليون طن /سنة.

اضافة الى امكانية دخول شركات عالمية الى الجزائر على اعتبار الموقع الاستراتيجي من جهة، وقلة الضغوط الحكومية فيما يخص التلوث البيئي مقارنة بالبلدان الأوروبية، وأسعار الطاقة في الجزائر تنافسية مقارنة بالبلدان الأخرى.

2. تهديد المنتجات البديلة:

تعد مادة الاسمنت احدى المواد الاولية الممونة لقطاع البناء، فهي كغيرها من المواد التي لها منتجات بديلة وتتجسد بدائلها في كل من مواد الزجاج الحديد والألمنيوم التي عادة ما تستخدم في البناءات الحديثة.

هذه المواد لا تشكل تهديدا كبيرا على مادة الاسمنت في الجزائر لأنها تقلل من استخدامها ولا تلغيها.

3. قوة تفاوض الزبائن:

يتمثل زبائن المؤسسة في المؤسسات التي تنشط في قطاع البناء العمومية والخاصة، إلا أن الزبائن لا يشكلون تهديدا باعتبار أن الطلب المحلي يفوق العرض. لكن على المستوى الجهوي وبعد تجديد فتح مصنع حمام الضلعة بالمسيلة التابع لمجمع لافارج فان العرض الجهوي ارتفع ب 4 مليون طن وهذا ما يعزز مكان الزبائن في الوسط ويدعم موقفهم.

4.قوة تفاوض الموردين :

تقوم المؤسسة بتوفير المواد الأولية الأساسية من خلال التكامل الخلفي ، أي أنها تقوم بعملية التموين الذاتي (الكلس ، الصلصال، الرمل، الطوفة.) وتستعين بمتعاملين آخرين لتوفير بعض المواد الأولية منها:

- ✓ **مادة الجبس:** مورد المؤسسة بهذه المادة مؤسسة بولاية المدية بموجب عقد سنوي وهي بذلك لا تمثل أي تهديد حالي على مؤسسة اسمنت متيجة بمفتاح .
- ✓ **خامات الحديد** : هناك عدة بدائل أقربها للمؤسسة هو منجم الروينة التابع لوحدة فارفوس بولاية عين الدفلى ، ويتم التعامل مع هذا المنجم بعقد سنوي.وعليه لا يوجد تهديد في هذه المادة .
- ✓ **قطع الغيار والآجر الخاص بالفرن** : تحصل المؤسسة عليه من خلال عملية الاستيراد من الخارج من ألمانيا وايطاليا وأحيانا من فرنسا فهي قد تشكل تهديدا على المؤسسة كونها تتحمل تكاليف باهظة للحصول عليه.
- ✓ **الاكياس الورقية للاسمنت** : تعتبر مؤسسة – كوجام باك – المتواجدة بتيزي وزو الممون الوحيد للمؤسسة بهذه الأكياس اذ لابد للمؤسسة أن تبحث عن بدائل لتفادي أي تهديدات قد يشكلها هذا المورد.

5.المزاحمة في قطاع الاسمنت :

رغم أن المزاحمة في قطاع الاسمنت ليست حادة حاليا مادام أن الانتاج المحلي لم يصل بعد الى الاستجابة الى الطلب المحلي المتزايد ، حيث تضاعف من سنة 2000 باستهلاك يقارب 09 ملايين طن الى 22.4 مليون طن مسجلة سنة 2013 . إلا أن هناك جهود كبيرة من قبل الدولة من أجل رفع الطاقة الانتاجية المحلية من مادة الاسمنت التي قاربت 20 مليون طن سنة 2013 (8.5مليون طن مجمع لافارج ، 11.5 مليون طن للمجمع الصناعي لإسمنت الجزائر). وستتدعم هذه القدرة بمشاريع رفع الطاقة الانتاجية لبعض مصانع الاسمنت الحالية وكذا مشاريع انشاء مصانع جديدة .

6. ضغوطات أصحاب المصلحة البيئيين:

هناك عدة فاعلين في السوق والمجتمع قد تؤثر على أرباح المؤسسات وعلى شرعية نشاط هذه المؤسسات ، وفي قطاع الاسمنت الذي له سمعة سيئة كصناعة ملوثة للبيئة ، مستنزفة لمواردها ، ومستهلكة لطاقة كبيرة في نشاطها .

في بداية هذا القرن عرفت تزايد الضغوط على قطاع الاسمنت من أجل تقليل الاثار السلبية لنشاطه على البيئة والإنسان نذكر أهمها :

أ.الضغوطات الحكومية:

اضافة الى الجهود الوطنية لحماية وتسيير البيئة عموما – كما رأينا في الفصل الأول – من استحداث لوزارة تهتم بالبيئة ومديريات للبيئة في كل الولايات .فان هناك تشريعات جديدة ومراسيم تنظيمية تخص قطاع الأعمال من أجل فرض احترام المعايير البيئية في النشاطات الاقتصادية.

نذكر أهم الاجراءات :

- استحداث مديرية(على مستوى وزارة تهيئة الاقليم والبيئة) تهتم بالسياسة البيئية الصناعية والتي تضم :[1]
  - نيابة المديرية للمنتجات والنفايات الخطيرة .
  - نيابة المديرية للتكنولوجيات النظيفة وتثمين الفضلات.
  - نيابة المديرية لبرامج مكافحة التلوث الصناعي و المخاطر الصناعية.
  - نيابة المديرية للمؤسسات المصنفة.
- اصدار العديد من القوانين والمراسيم التي تهدف الى ادماج البعد البيئي في أنشطة المؤسسات الاقتصادية نذكر أهمها :
  - القانون رقم 03 – 10 المؤرخ في 20 يوليو 2003 المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة.
  - المرسوم التنفيذي رقم 05 –240 المؤرخ في 28 جوان 2005 المتعلق بكيفية تعيين مندوب البيئة .
  - المرسوم التنفيذي رقم 06 – 198 المؤرخ في 31 ماي 2006 المتعلق بضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة.
  - المرسوم التنفيذي رقم 07 –144 المؤرخ في 19 ماي 2007 يحدد قائمة المؤسسات المصنفة لحماية البيئة.
  - المرسوم التنفيذي رقم 07 –145 المؤرخ في 19 ماي 2007 المتعلق بدراسة الأثر وموجز التأثير.

[1] www.mate.dz date de consultation 23/05/2014 20 :20.

ب. ضغوطات المجتمع المدني :

رغم أن هناك صعوبة لقياس الوعي البيئي في مجتمع ما، إلا أن هناك مؤشرات يمكن الاستئناس بها من أجل القول أن هناك زيادة في الوعي البيئي في المجتمع الجزائري خاصة اتجاه الأنشطة المضرة بالبيئة.

هذه الزيادة في الوعي البيئي ساهمت فيه الجهود التي تقوم بها الدولة خاصة وزارة تهيئة الاقليم والبيئة في مجال التربية والإعلام البيئي، وسهل في انتشاره وسائل الاعلام والاتصال و مواقع الاتصال الاجتماعية ويظهر في الحراك المتجدد في مجال حماية البيئة ويظهر في :

– انشاء منظمات غير حكومية تهتم في المجال البيئي .

– ظهور وزيادة عدد الجمعيات البيئية و تنظيمها أكثر ففي ولاية البليدة ظهرت عدة جمعيات بيئية تكافح من أجل بيئة نظيفة مثل جمعية أصدقا البيئة بالشفة ، وجمعية المنظر الجميل ، وجمعية حماية البيئة والتنمية المستدامة .

– حراك الجمهور والشكاوي المرفوعة للجهات الوصية كما حدث في 2008/04/27 اعتصام سكان مفتاح أمام مصنع الاسمنت بعد فشل المحاولات الاخرى لوضع حد للتلوث الذي طال أرجاء بلدية مفتاح لدرجة امتناع تلاميذ المدارس عن رفع العلم الوطني احتجاجا على التدفق الكبير لغبار الاسمنت ، مؤكدين عدم اعتراضهم على الانتاج ولكن لا يجب أن يكون على حساب سلامتهم وبيئتهم، وطالب السكان بإغلاق المصنع الى غاية تصليح المصفاة الموجودة فيه ووجوب العمل ضمن الاشتراطات البيئية المنصوص عليها دوليا ومحليا.

وتم توقيف نشاط المصنع بصفة مؤقتة من قبل وزير البيئة في 4 جويلية 2004 بسبب انعدام الشروط البيئية المعمول بها وطنيا ودوليا [1].

المطلب الثالث: الجوانب البيئية لنشاط مؤسسة اسمنت متيجة.

ان لصناعة الاسمنت عدة مراحل ولكل مرحلة تنتج ملوثات وانبعاثات تؤثر على البيئة.

أولا : مراحل صناعة الاسمنت في المؤسسة

بالاعتماد على وثائق المؤسسة وتوضيحات المقدمة في الزيارات الميدانية يمكن توضيح مراحل انتاج الاسمنت في الشكل التالي:

[1] جريدة الشروق اليومي بتاريخ 2008/04/27 .

الشكل رقم (3.5) مراحل صناعة الاسمنت في المؤسسة

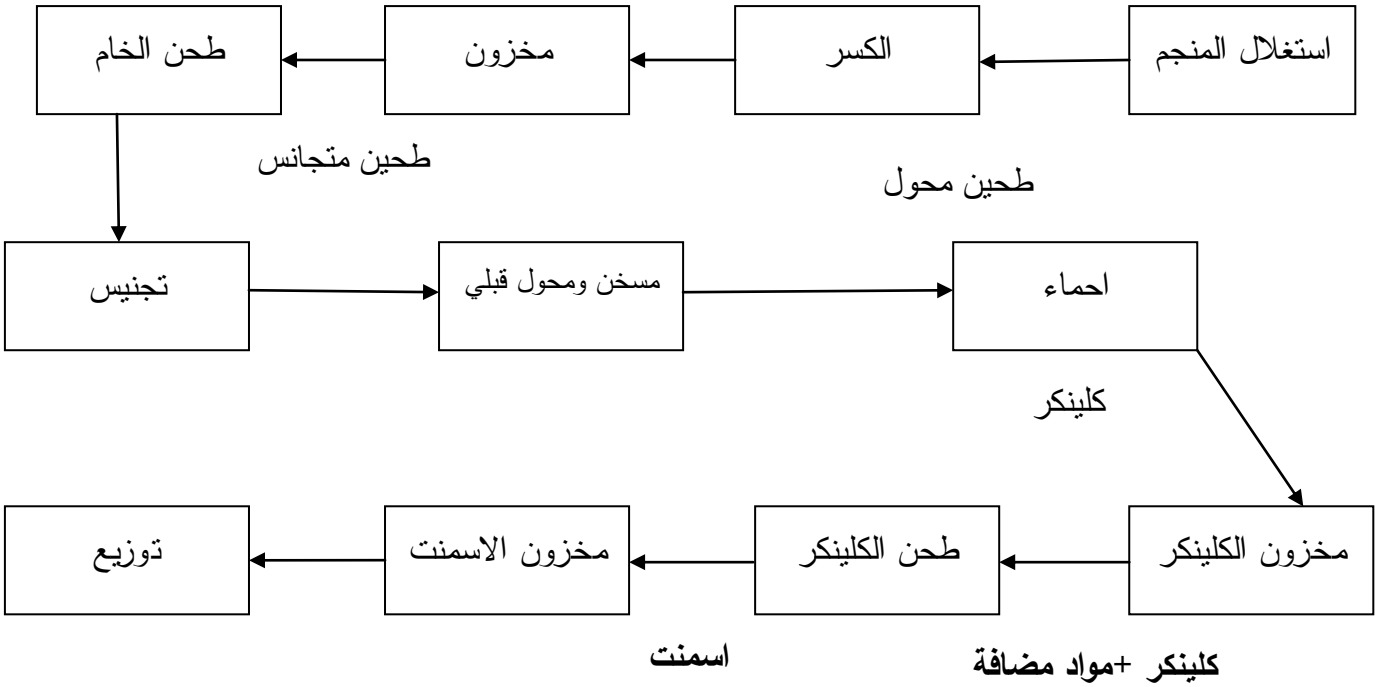

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات المؤسسة

الاسمنت البورتلاندي من نوع45 CPJ هو اسمنت عادي يستعمل في البناءات العادية لظروف عادية .

الاسمنت = الكلينكر (اسمنت خام) + الجبس + الطوفة

الكلينكر (الاسمنت الخام)= الكلس (80%) + الصلصال (17%) + الرمل (2%) + الحديد 1%

وتمر عملية انتاج الاسمنت في مؤسسة اسمنت متيجة بالورشات الآتية :

1.ورشة تكسير وتخزين المواد الأولية:

في هذه الورشة تتم عملية تكسير الصخور الكلسية الكبيرة الحجم بواسطة الآلة المكسرة المتواجدة في المحجر ذات المطرقة (بعد استعمال المتفجرات) من نوع FCB وطاقتها النظرية 450 طن/ ساعة. والألة المكسرة رقم 02 من نوع KhD ذات مطرقة بطاقة نظرية 1000 طن /ساعة ،ثم تنقل هذه الحجارة الكلسية عن طريق الأشرطة الناقلة الى مستودع التخزين.

هناك مستودعات للمواد الأولية :

- مستودع الكلس بطاقة 35000 طن x 2.
- مستودع الصلصال بطاقة 25000 طن x 2.
- مستودع الحديد بطاقة 1000 طن .
- مستودع الرمل بطاقة 5000 طن .

2.ورشة الطحن :

في هذه الورشة تمر المواد الأولية الثلاث الكلس ، الصلصال ، معدن الحديد عبر مكسرة من نوع HAZEMAG ذات طاقة نظرية 200 طن /ساعة، أما مادة الرمل فتنقل مباشرة الى ورشة الطحن الاولي والتجفيف ، ثم تلتقي المواد الأولية في آلة طحن بطاقة نظرية 240 طن/سا، نتحصل بعد ذلك على طحين مكون من جزيئات صغيرة الحجم ، يتعرض هذا الطحين الى عملية التجانس في حاويات التجانس 1 H 2.H ثم تخزن في حاويات التخزين فتهيئ الطحين وتدفئته تدريجيا عن طريق الغازات الساخنة في قلعة التسخين الأولي، هذه الأخيرة تعمل كمحول للحرارة.

3.ورشة الطهي :

هذه الورشة تتمثل أساسا في الفرن الدوار الذي يتميز بطاقة نظرية 125 طن/سا ، الفرن ذو طول 84 م وقطر 5.6م، وسرعة دوران قصوى 1.99 دورة /دقيقة وسرعة دوران متوسطة 1.44 دورة /دقيقة.

في الفرن يتم طهي الطحين في درجة حرارة تعادل 1450 ° ليتحول بعد عدة تفاعلات كيماوية الى مادة الكلينكر أو الاسمنت الخام ،ليحول بعد خروجه من الفرن الى المبرد المشبكي من نوع b.M.H. لتنخفض درجة حرارة الاسمنت الخام الى 90 ° ، ويوضع في حاويات التخزين ثم ينقل الى ورشة الاسمنت بواسطة السلاسل الحديدية.

4.ورشة الاسمنت :

في هذه الورشة يضاف الى الاسمنت الخام كل من مادتي الجبس والطوفة بنسب مئوية تحدد بواسطة المكيال فنحصل على الاسمنت الذي يخزن في 8 حاويات لتخزين الاسمنت ارتفاعها 31.5م وقطرها 15م وطاقة استيعاب تقدر ب4500 طن لكل حاوية.

5.ورشة الارسال والشحن:

في هذه الورشة يتم ارسال و شحن الاسمنت بطريقتين :

- اما عن طريق تعبئة الاسمنت داخل أكياس بواسطة آلة تغليف .

- واما تعبئ مباشرة في الشاحنات ذات الصهاريج .

ثانيا : الملوثات الناجمة عن صناعة الاسمنت في المؤسسة

بعد الاطلاع على مراجع في صناعة الاسمنت و الاستفسار المقدم للتقنيين في المصنع والإطلاع على مراحل انتاج الاسمنت يمكن ايجاز أهم الملوثات أثناء العملية الانتاجية في المصنع في الجدول التالي :

الجدول رقم (6.5) مصادر التلوث في مراحل انتاج الاسمنت

المدخلات	العملية الانتاجية	الملوثات
الكلس ، الصلصال،الرمل ،الحديد	تكسير	المتفجرات (الضوضاء) انبعاث غبار
	تقسيم وخلط المواد الخام	انبعاث الغبار
	طحن المواد الخام	انبعاث الغبار الضوضاء (محيط العمل)
وقود (غاز طبيعي)	مسخن ابتدائي	غازات العادم
وقود (غاز طبيعي)	الفرن	غازات العادم انبعاث الغبار حرارة مرتفعة(محيط العمل)
	طحن وتبريد الكلينكر	انبعاث الغبار
	تعبئة	ضوضاء انبعاث الغبار

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة وملاحظات ميدانية.

من الجدول السابق، نلاحظ أن الملوثات تنحصر بين الانبعاثات الصلبة والغازية والضوضاء لكن يبقى الغبار الاسمنتي اكثر اثارة للقلق لأنه يثير القلق ومرئي ومحسوس أكثر من غيره لذا نركز في دراستنا عليه.

المبحث الثالث : الاجراءات البيئية وانعكاساتها على تنافسية المؤسسة

بعد تقديمنا لمؤسسة اسمنت متيجة بمفتاح واستعراض امكاناتها وكذا التطرق الى محيطها الاقتصادي الذي أصبح أكثر تنافسية بدخول شركاء أجانب وزيادة القدرة الانتاجية للقطاع ، واستعراض التغيرات في المحيط القانوني الذي أصبحت الدولة أكثر صرامة فيما يخص الاهتمام بالبيئة ، وتطور الوعي البيئي في المجتمع الذي أصبح يطالب ويناضل من أجل بيئة سليمة من خلال العمل المنظم من خلال الجمعيات البيئية والمنظمات غير الحكومية ، و رفع شكاوي للجهات المعنية من أجل أن تكون الانشطة الاقتصادية أكثر احتراما للبيئة .

قامت مؤسسة اسمنت متيجة بجهود حثيثة لمسايرة القوانين والأنظمة والاستجابة لاهتمامات المجتمع المحلي .

رغم أن هناك صعوبة في محاولة قياس الأثار المباشرة وغير المباشرة للإجراءات البيئية على تنافسية المؤسسة المرتبطة بتأثير هذه الاجراءات على تحسين صورة المؤسسة عند الزبائن والجمهور والمجتمع المحلي ، ومدى ارتباط هذا التحسن بأثار ايجابية على رقم أعمال المؤسسة ،الا أنه مما لاشك فيه أن الصورة السلبية لمؤسسة ما لدى الزبائن والجمهور والمجتمع المحلي سيكون له أثار سلبية قد تظهر في هجر الزبائن لمنتجات المؤسسة ، أور معارضة من الجمهور والمجتمع المحلي لأنشطة المؤسسة بصورة شكاوى لدى الجهات المعنية ، أو ابداء معارضتهم عند القيام بالتحقيق العمومي للملائمة وعدم الملائمة للحصول على رخصة الاستغلال .

وعليه فان كان صعبا قياس اثر تحسن صورة المؤسسة واكتسابها صورة جيدة ، فان محو الصورة السلبية للمؤسسة له الاثر الايجابي على تنافسيتها ، وان صعب قياسها فيمكن استشعارها على الأقل في زوال معارضة الجمهور والمجتمع المحلي لنشاط المؤسسة .

سنحاول التطرق في هذا المبحث الى الاجراءات البيئية وانعكساتها على مؤسسة اسمنت متيجة بمفتاح.

المطلب الأول : الاجراءات البيئية المتخذة في مؤسسة اسمنت متيجة

ان مؤسسة اسمنت متيجة بمفتاح مثلها مثل الكثير من المؤسسات الجزائرية تبنت البعد البيئي ضمن نشاطاتها حديثا ، وهذا التبني كان تماشيا مع المتطلبات القانونية التي يفرضها المشرع و تفاعلا مع مطالب واهتمام المجتمع المحلي، هذه الاجراءات البيئية يمكن ايجازها في مجهودات ادارية تنظيمية و استثمارات بيئية خاصة بعد دخول لافارج كشريك في المؤسسة .

أولا : تعيين مندوب للبيئة

لقد كانت البيئة في ما مضى تابعة لمسؤولية مصلحة الأمن والوقاية ، اما بعد جوان 2011 تم الحاق هذه الوظيفة بالادارة العليا وعين كمندوب للبيئة مدير المشاريع مكلف بالبيئة كما رأينا سابقا في الهيكل التنظيمي ، وقد أوكلت له مهمة تنفيذ وحفظ المتطلبات البيئية ، ويعمل على تقديم تقارير على مستوى الادارة العليا حول كفاءة نظام الادارة البيئية.

ووفق الشروح والإجابات المقدمة من مندوب البيئة بالمؤسسة فان المؤسسة تعمل على تحديد الجوانب البيئية لنشاطات المؤسسة ، أو التي تؤثر فيها .

كما وسعت المؤسسة مجالات الاتصالات الداخلية والخارجية لتحديد الجوانب البيئية ،إلا أن هذه الجهود تبقى تحت السقف المأمول .

رغم ان للمؤسسة سياسة بيئية موثقة[1] إلاّ أنها لم تنشر بالوجه المطلوب ولم تصل الى كل العاملين ، كما أن الاهداف و الغايات لم تحدد ولم توثق بعد ، كما لا توجد اجراءات تعرف أو توفر نسخا من الوثائق التي لها صلة بالجوانب البيئية ، كما لا توجد اجراءات تضمن المراجعة الدائمة والنظامية لها. وقد اقتصر تعريف القضايا والتأثيرات البيئية الهامة وعلى الموظفين المعنيين فقط، دون تعميمها على الموظفين ككل.

بالنسبة لنوع النفايات فقد تنوعت في المؤسسة كمايلي :

غبار الاسمنت والمواد الحديدية والبلاستيك والخشب وعجلات العربات والورق والزيوت.

عموما فان المؤسسة لا تحوي حاليا ضمن هيكلها التنظيمي ادارة بيئية (مديرية للبيئة) بل موجود مندوب للبيئة لا يتمتع بالصلاحية الكافية لإدارة الشؤون البيئية لحد الآن ، كما أنه لا يمتلك السلطة الكافية لفرض التوجيهات البيئية. فكل ما يمكن القيام به ، هو توضيح الرؤية البيئية لمن تمس أنشطته البيئية بشكل مباشر أو غير مباشر ، واقتراح الحلول الممكن اتخاذها ، كما يعمل على تجميع المعلومات البيئية الكافية حول المؤسسة ونشاطاتها لتقديم التوضيحات المناسبة للجنة مديرية البيئة بالولاية عند زيارتها للمؤسسة ، كما أنه يقوم بالاتصال بمختلف الموردين والحصول على البطاقات التقنية للمواد الأولية التي تستعملها المؤسسة.

ويمكن أن نبين علاقات مندوب البيئة بالمصالح الأخرى كما في الشكل التالي .

[1] أنظر الملحق رقم 03.

الشكل رقم (4.5): علاقة مندوب البيئة بالمصالح الأخرى.

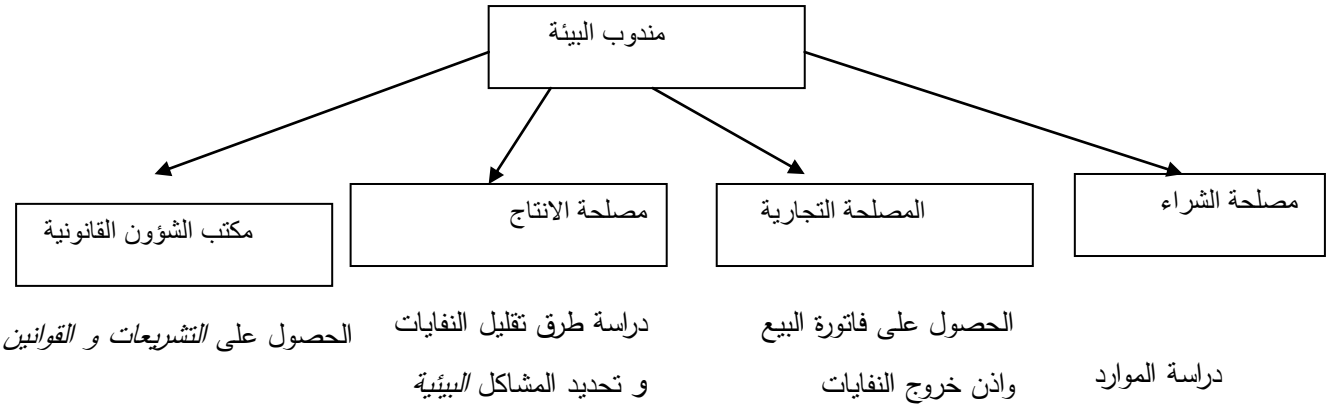

ملاحظة : الأسهم تشير الى العلاقة وليس الى السلطة

المصدر: مندوب البيئة في المؤسسة.

ان عدم وجود مديرية خاصة بالبيئة وعدم سعي المؤسسة الحصول على شهادة الايزو 14000 يطرح مشكل عدم وضوح الاجراءات الادارية من أجل تطبيق السياسة البيئية وتوثيق نظام الادارة البيئية .

ثانيا :الاستثمارات البيئية

ان الاستثمارات البيئية الهادفة لمكافحة التلوث بدأت في المؤسسة سنة 1999 بوضع مصفاة كهربائية (Electro filtre) التي كانت تراعي المعايير الدولية في تلك الفترة .

ومع مرور الوقت أصبحت هذه المصفاة اقل كفاءة وعرضة لأعطال كثيرة مما نجم عنه عن عدم تشغيل المصفاة لفترات طويلة ، مما جعل التلوث بغبار الاسمنت يزداد فقامت المؤسسة بتدعيم هذه المصفاة ، بمصفاة من نوع جديد أكثر تطور وكفاءة هي من نوع (filtre a manche) مصفاة ذات أذرع ويبين الجدول التالي تكاليف هذه الاستثمارات كما يلي:

الجدول رقم (7.5): تكاليف الاستثمارات البيئية

التاريخ	تعيين العملية	المبلغ (دج)
1999	تركيب مصفاة كهربائية	300.000.000.00
2010/09/01	تركيب مصفاة ذات أذرعaaf	380.000.000.00
2011/03/24	تركيب لوازم مصفاةaaf	600.000.00
2011/04/02	أعمال صيانة المصفاةaaf	760.000.00
2011/12/31	المصفاة aafوضع جسر مروحة	414.960.00

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات مصلحة المحاسبة.

من الجدول السابق، نلاحظ أن الاستثمارات البيئية مكلفة جدا وهذا احد أسباب إعراض المؤسسات على تبني التوجه البيئي في أنشطتها.

في مؤسسة اسمنت متيجة بمفتاح في مجال استثماراتها البيئية قامت باستثمارين هما :

تركيب المصفاة الكهربائية Electro filtre في سنة 1999 بقيمة 30 مليار سنتيم ،هذه التكنولوجيا التي تعتمد على استعمال الماء لرش غبار الاسمنت عند مرورها بين صفيحتين مكهربتين تشكلان حقل مغناطيسي يمكن من جذب حبيبات الغبار الاسمنتي الى الصفيحتين وكانت هذه التقنية الاحسن في وقتها.

ثم تحولت المؤسسة الى مصفاة ذات الاذرع filtre a manche aaf التي تعتمد على تقنية جديدة والتي لا تستعمل الماء ولكن تستهلك الطاقة الكهربائية أكثر، والتي تتميز بتكلفة أكبر من المصفاة الكهربائية ، وهناك اختلاف في الخصائص التقنية للمصفاتين.

ويمكن اعداد مقارنة بين المصفاتين كما في الجدول التالي :

الجدول رقم (8.5): مقارنة بين المصفاة الكهربائية وذات الأذرع

الخصائص	مصفاة ذات أذرع	مصفاة كهربائية
نسبة الحد من انبعاث الغبار لا تتأثر بحرارة التشغيل	تتحمل حتى 150° لكن يجب المحافظة على حرارة أعلى من تلك المؤدية الى تكثف الغازات.	تعتمد على حرارة الغاز المنبعث.
امكانية الحد من انبعاث ثاني اكسيد الكبريت.	نعم	كلا
لا يؤدي الى هبوط في قوة دفع الغازات	كلا	نعم
نسبة الحد من انبعاث الغبار لا تتأثر بالوضع التشغيلي للمصنع	نعم	كلا
الصيانة ممكنة حتى عند التشغيل	نعم	كلا
نسبة الحد من انبعاث الغبار	حتى 20 مغ/ن م^3	حتى 40مغ/ ن م^3
انتاج النفايات الصلبة	فلاتر غير صالحة	لا ينتج نفايات
نسبة الحد من انبعاث الغبار تتأثر بحجم الغبار المتصاعد	كلا	نعم
المحافظة على موارد المياه	نعم	كلا
التكلفة الانشائية	أعلى	أدنى
تكلفة التشغيل	أعلى	أدنى
القدرات المحلية للقيام بأعمال الصيانة	قليلة الى متوفرة	قليلة

المصدر : معتصم الفاضل ، تقييم بيئي لمصنع اسمنت باليمن،.**www.yemen-nic.info**

من خلال الجدول السابق ، نلاحظ أن المصفاتين تمتلكان مزايا متفاوتة في الخصائص التقنية حيث تتفوق المصفاة الكهربائية في بعض الخصائص مثل (انخفاض التكلفة ، تكلفة التشغيل ، عدم انتاج نفايات ..)

وتتفوق المصفاة ذات أذرع في خصائص أخرى مثل (نسبة الحد من تلوث الغبار ، امكانية التصليح عند التشغيل .الخ.).

في حالة مؤسسة اسمنت متيجة بمفتاح فان المصفاة ذات الأذرع تمتلك خاصيتين حاسمتين من أجل تحقيق هدف تخفيض انبعاث الغبار الاسمنتي هما :

- نسبة الحد من انبعاث الغبار.
- امكانية تصليح المصفاة أثناء التشغيل .

فقد انخفضت نسبة التلوث من 150مغ/م م ³ .من 99 الى 60 مغ /م م³ بعد وضع المصفاة الكهربائية[1] الى30 مغ /م م³ بعد وضع المصفاة ذات الأذرع.[2]

اضافة الى هذه الاستثمارات فان هناك اجراءات اتخذت من قبل المؤسسة من أجل تحسين الوضع البيئي في المؤسسة خاصة بعد انضمام الشريك الفرنسي نوردها فيما يلي : [3]

- انشاء صفحة خاصة عن البيئة في الموقع الرسمي للمؤسسة على شبكة الانترنت.
- العمل على تحسين محيط المؤسسة مثل انشاء مستودع للكالكير.
- انشاء مساحات خضراء في المصنع.
- تنظيف وتطهير المصنع كجزء من البرنامج البيئي حيث تم توقيع عقد مع ERQ لاسترداد الخردة الحديدية في المحجر والمصنع.
- اعادة استعمال المياه ومعالجة نفايات الزيوت.
- اعادة تأهيل المحاجر (جبل زرولة المنطقة الاولى) فبناء على مناقصة وطنية ودولية تم اختيار شركة استشارة فرنسية متخصصة في اعادة تأهيل مواقع المحاجر.

ومن المقرر القيام بـ:

- اعادة تأهيل وسط وشرق المنطقة – 1 – بشكل تام .

[1] تبعا لقياسات داخلية مسلمة لمندوب البيئة .

[2] **Rapport de gestion 2011**. P03.

[3] www.scmi.dz/.../respect- environnement. الموقع الرسمي للمؤسسة على شبكة الانترنت

- جعل اعادة تأهيل تدريجي على مدى فترة ثلاث سنوات مع الاستمرار في استغلال الجزء الغربي من المنطقة نفسها .

ويكون الاهداف الرئيسية التي يرمي بعد اعادة التنظيم :

- تأمين الاستقرار بشكل دائم في الموقع.
- التقليل من التأثير البصري ودمج الموقع في المناظر الطبيعية المحيطة بها والضواحي.

المطلب الثاني : الأداء البيئي والأداء المالي للمؤسسة.

يعرف الأداء أنه بأنه تحقيق افضل الأهداف بأحسن استعمال للموارد ، وتهتم كثير من المؤسسات في تقييم أدائها على الجانب المالي كمؤشر وحيد ، فيقيم أي قرار أو استراتيجية بأثره على الجانب المالي للمؤسسة .

سنحاول دراسة تأثير تحسن الاداء البيئي للمؤسسة جراء الاستثمار البيئي (المصفاة ذات أذرع) على النتائج المالية لمؤسسة اسمنت متيجة بمفتاح، فمكافحة انبعاث غبار الاسمنت يمكن من استرجاع كميات معتبرة من غبار الاسمنت يعاد ضخه في العملية الانتاجية.

يسمح التحليل المالي للمؤسسة باستخراج النتائج و الهوامش و قبولها، كما يعطينا معلومات عن تطور نشاط المؤسسة وتغير الوضعية المالية وكذا النتائج المالية التي حققتها المؤسسة.

يهدف التحليل المالي الى تحديد الصحة المالية للمؤسسة والتي تعتبر هامة في اعطاء صورة عن المؤسسة .

نعتمد في تحليلنا المالي لمؤسسة اسمنت متيجة على مؤشرات التوازن المالي ومؤشرات النتائج والتحليل المالي عن طريق النسب المالية.

أولا : مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة اسمنت متيجة (s.c.mi).

نتطرق في مؤشرات التوازن المالي الى رأس المال العامل (FR) ، احتياجات رأس المال العامل (BFR)، الخزينة (TR).

1. **رأس المال العامل (FR) Le Fond de roulement.**

يعرف رأس المال العامل " مجموع الأموال الدائمة الباقية تحت تصرف المؤسسة بعد تحويل الأصول الثابتة فهو يمثل هامش الأمان لتمويل الأصول المتداولة ".[1]

صيغة رأس المال العامل تكون على النحو التالي :

[1] Pierre conso, « **la gestion financière de l'entreprise »**, 7eme édition, Dunod,Paris , 1990, p80.

- من خلال أعلى الميزانية : يساوي نتيجة طرح الأصول الثابتة من الأموال الدائمة.

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – أصول ثابتة صافية .

- من خلال أسفل الميزانية : يساوي نتيجة طرح الخصوم المتداولة من الأصول المتداولة.

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الخصوم المتدولة.

يمكن توضيح تطور الرأس المال العامل في مؤسسة اسمنت متيجة بمفتاح كما في الجدول التالي.

الجدول رقم (9.5) تطور رأس المال العامل في (s.c.mi) خلال الفترة 2009- 20012.

الوحدة 1000 دج

	2009	2010	2011	2012
رأس المال العامل	960.285	1.134.348	1.128.211	1.254.526
نسبة التطور %	____	18	0.5-	11

Source :rapport de gestion(2011 ,2012).

يمكن صياغة نتائج هذا الجدول في الشكل التالي :

الشكل رقم (5.5) تطور راس المال العامل للمؤسسة خلال الفترة (2009- 2012)

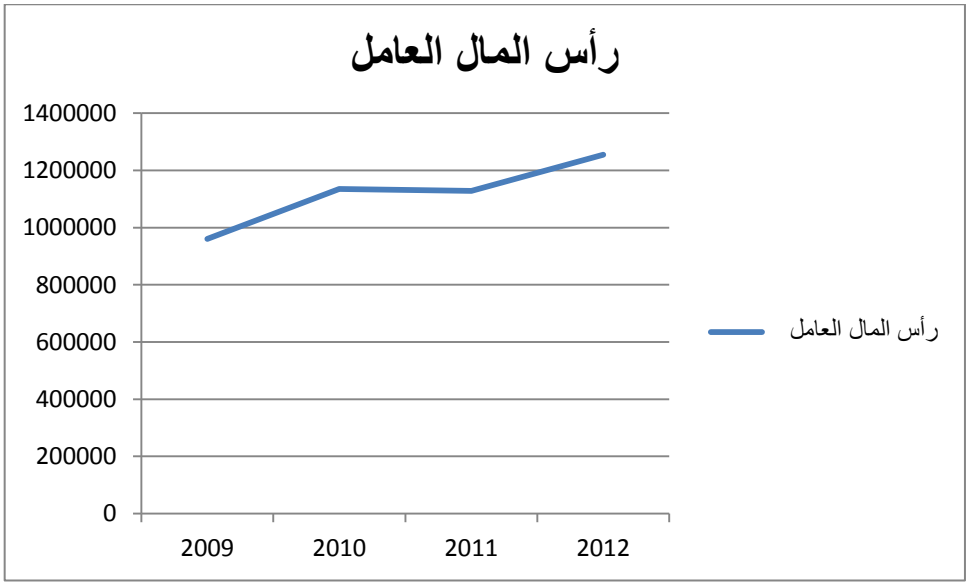

المصدر : من اعداد الطالب استنادا الى الجدول رقم (9.5).

من خلال هذه النتائج يتبين لنا أن راس المال العامل لمؤسسة اسمنت متيجة كان موجب خلال فترة الدراسة وهذا يدل على وجود فائض في السيولة على المدى القصير مما يعبر عن قدرة المؤسسة بالوفاء بديونها قصيرة الأجل عند تاريخ استحقاقها، باستعمال الفائض من الاموال الدائمة بعد تمويل الأصول الثابتة.

2. احتياجات رأس المال العامل Besoin fond de roulement (BFR):

تعبر احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين عن رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ، أو هو جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغطى من الموارد الدورية ، فدورة الاستغلال تنتج احتياجات للتمويل مرتبطة بسرعة دوران عناصر الأصول المتداولة (قيم الاستغلال + القيم غير الجاهزة) بينما موارد التمويل مرتبطة بسرعة دوران الديون قصيرة الأجل باستثناء التسبيقات.

BFR = (قيم الاستغلال + القيم غير الجاهزة) – (ديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية)

يمكن توضيح تطور احتياجات رأس المال العامل لمؤسسة اسمنت متيجة خلال الفترة 2009 – 2012 في الجدول التالي :

الجدول رقم (10.5) تطور(**BFR**) في مؤسسة (**s.c.mi**) **خلال الفترة 2009 – 2012.**

الوحدة ألف دج

السنة	2009	2010	2011	2012
BFR	105.934	125.890	400.564-	353.832 -

Source :rapport de gestion(2011 ,2012).

يمكن صياغة نتائج هذا الجدول في الشكل التالي :

الشكل رقم (6.5) تطور(**BFR**) في مؤسسة (**s.c.mi**) **خلال الفترة 2009 – 2012.**

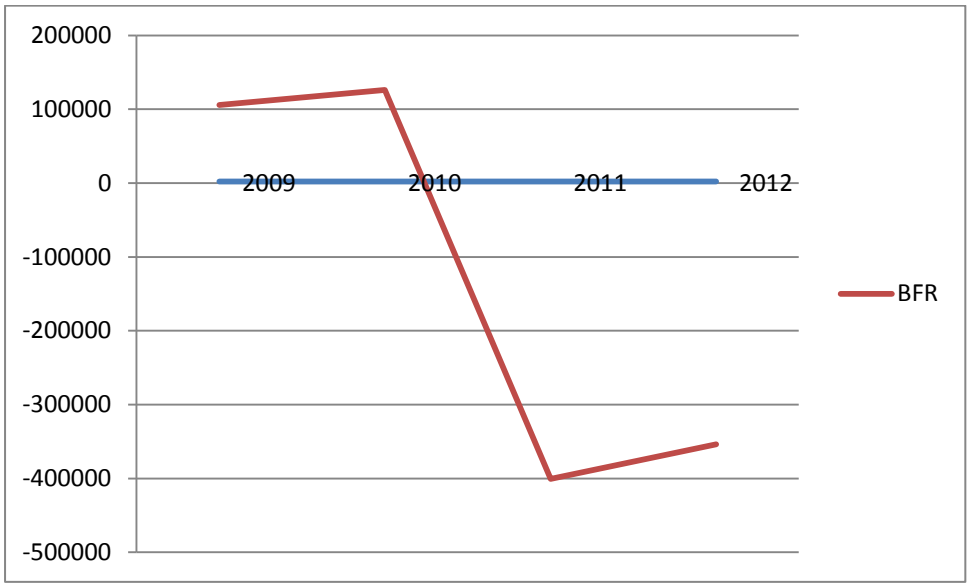

من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (10.5).

من خلال هذه النتائج يتبين لنا احتياجات راس المال العامل لمؤسسة اسمنت متيجة كانت موجبة خلال السنتين 2009 – 2010 حيث ارتفع من 105934 (الف دج) الى 125890 (الف دج) وهذا يبين ارتفاع قيم الاصول المتداولة عن الخصوم المتداولة .بينما اصبح **BFR** سالبا في العامين التاليين وهذا راجع الى ارتفاع قيمة الديون القصيرة الأجل عن قيمة الاصول المتداولة.

3 . الخزينة Trésorerie :

هي مرتبطة برأس المال العامل واحتياجاته وتعبر عن اجمالي النقديات الموجودة (باستثناء السلفات المصرفية)

كما يمكن معرفتها عن طريق الفرق بين رأس المال العامل و احتياجاته .

الخزينة = ر م ع الصافي – ا ر م ع الصافي

ويمكن توضيح تطور الخزينة الصافية لمؤسسة (**s.c.mi**) خلال **2009–2012 في الجدول**

الجدول رقم (11.5) تطور الخزينة لمؤسسة (**s.c.mi**) خلال **2009–2012.**

الوحدة ألف دج

السنة	2009	2010	2011	2012
ر م ع الصافي **FR**	960.285	1.134.348	1.128.211	1.254.526
ا ر م ع الصافي **BFR**	105.934	125.890	- 400.564	- 353.832
الخزينة الصافية	854.352	1.008.458	1.528.775	1.608.358
نسبة التطور %	----	18.03	51.59	5.2

Source :rapport de gestion(2011 ,2012).

يمكن صياغة النتائج السابقة في الشكل التالي :

الشكل رقم (7.5) تطور الخزينة لمؤسسة (**s.c.mi**) خلال **2009-2012**.

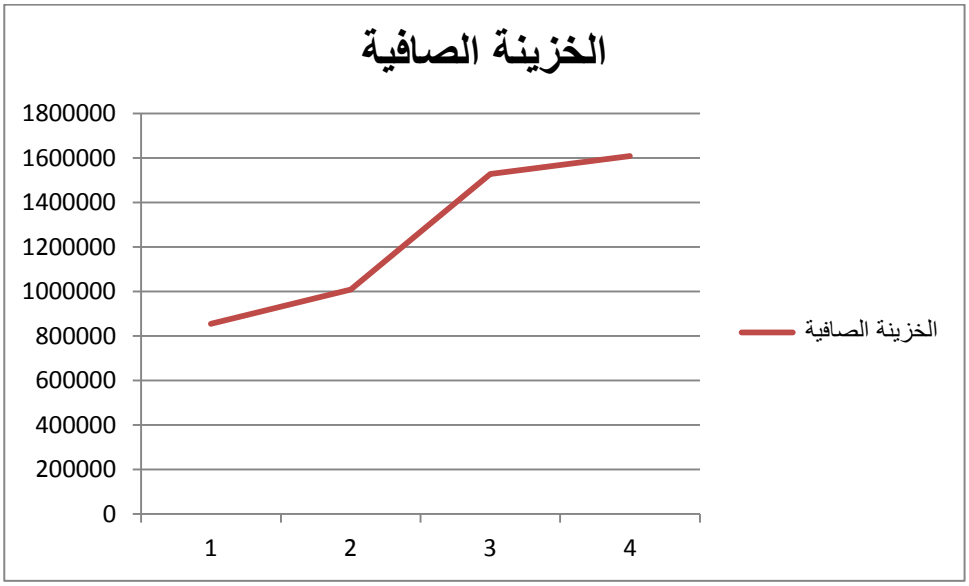

من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (.11.5).

من خلال النتائج السابقة يتبين أن الخزينة الصافية للمؤسسة موجبة وهذا راجع الى أن رأس المال العامل اكبر من احتياجاته، أي أن المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الدائمة لتغطية احتياج راس المال العامل، وهي بذلك لها امكانية الوفاء بديونها في الاجال المحددة ولكن قد يطرح مشكل تكلفة الفرصة الضائعة ويمكن للمؤسسة القيام بعدة اجراءات منها:

. تخفيض الموارد الدائمة وذلك بتسديد الديون الطويلة والمتوسطة الأجل.

. العمل على رفع القيم الثابتة بشراء استثمارات جديدة.

من خلال تحليلنا للتوازن المالي نلاحظ ان للاستثمار الاخضر البيئي اثر جيد على التوازن المالي للمؤسسة.

ثانيا: تطور مؤشرات النتائج

نعتمد في دراستنا لتطور مؤشرات النتائج على رقم الاعمال ، القيمة المضافة، الفائض الخام للاستغلال ، النتيجة الصافية المالية.

1. رقم الأعمال (CA) Chiffre d'affaire:

يبين الجدول الموالي تطور رقم الأعمال لمؤسسة (**s.c.m**) خلال الفترة 2009-2012.

الجدول رقم (12.5) تطور رقم الأعمال لمؤسسة (**s.c.m**) خلال الفترة 2009-2012

الوحدة ألف دج

السنة	2009	2010	2011	2012
رقم الاعمال	**2538690**	**2206536**	**3850789**	**4770480**
نسبة التطور %	----	**13.08-**	**74.51**	**23.88**

Source :rapport de gestion(2011 ,2012).

ويمكن صياغة النتائج السابقة في الشكل التالي :

الشكل رقم (8.5) تطور رقم الأعمال لمؤسسة (**s.c.mi**) خلال الفترة 2009-2012

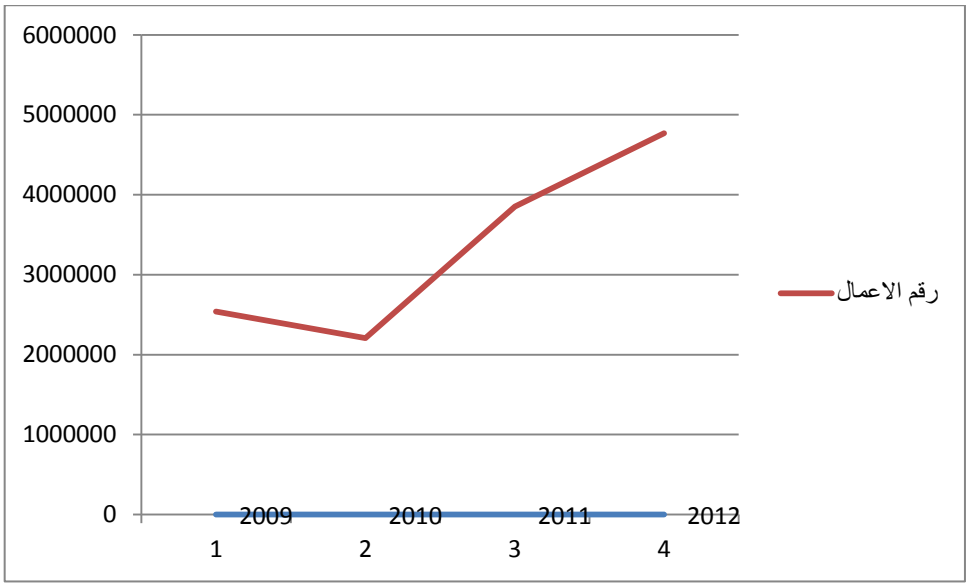

من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (.11.5).

يعتبر رقم الأعمال من المؤشرات الاساسية لنشاط مؤسسة ما من خلال النتائج السابقة نلاحظ ان هناك ارتفاع بعد سنة 2010 (سنة تركيب المصفاة) حيث ارتفع من 2206536 سنة 2010 الى 3850789 سنة 2011 ثم واصل الارتفاع الى 4770480 سنة 2012 ، وهذا تماشيا مع ارتفاع الانتاج الفعلي في سنة 2011 و **2012**.

2. القيمة المضافة

القيمة المضافة هي الفارق بين قيمة السلعة عند خروجها من المؤسسة الى السوق و قيمة المواد الوسيطية الداخلة في انتاج هذه السلعة .

ويمكن تتبع تطورات خلق القيمة المضافة في المؤسسة من (2009 -2012) في الجدول التالي:

الجدول رقم (13.5): تغيرات القيمة المضافة .(الوحدة الف دج) KDA

السنة	2009	2010	2011	2012
رقم الاعمال	2.538.690	2.206.536	3.850.789	4.770.480
الاستهلاكات الوسيطية	1.618.717	1.622.930	2.197.629	2.540.824
القيمة المضافة	873.036	796.140	1.481.876	2.229.656

source: rapport de gestion 2011.2012

ويمكن صياغة النتائج السابقة في الشكل التالي :

الشكل رقم (9.5) **تغيرات القيمة المضافة**

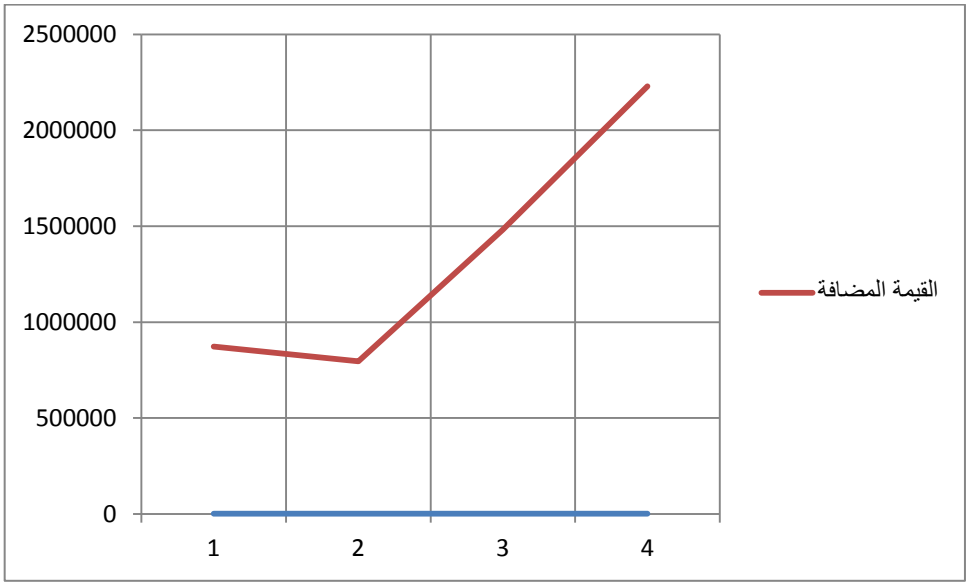

من خلال النتائج السابقة، نلاحظ أن القيمة المضافة والتي تعبر عن قدرة المؤسسة على خلق الثروة ، قد تزايدت بعد سنة 2010 (سنة تركيب المصفاة ذات الأذرع) من 873036 سنة 2009 إلى

1.481.876سنة 2011 ، ووصلت إلى2.229.656 سنة 2012، وهذا ما يدل على الأثر الإيجابي لهذا الإستثمار الأخضر على قدرة المؤسسة في خلق الثروة وتحسين أرباحها.

3.الفائض الخام للاستغلال(EBE) l'Excédent Brut de l'exploitation:

إن التدفق الخام للإستغلال يعبّر عن الأداء الاقتصادي للمؤسسة ، هذا الأخير عبارة القيمة المضافة مطروحا منها الضرائب والرسوم ومصاريف العمال .

الفائض الخام للاستغلال **(EBE)** = القيمة المضافة – (ضرائب ورسوم + مصاريف العمال)

والجدول التالي يمثل تطور **(EBE)** للمؤسسة خلال 2009– 2012:

الجدول رقم(14.5): تغيرات الفائض الخام للاستغلال

(الوحدة الف دج)

السنة	2009	2010	2011	2012
القيمة المضافة	**873.036**	**796.140**	**1.481.876**	**2.229.656**
مصاريف العمال	56391	59120	92682	782754
الرسوم والضرائب	440352	536926	704660	112970
الفائض الخام للإستغلال	**376593**	**200094**	**684535**	**1333932**
معدل التطور%	-----	- 46.8	242	94.86

source: rapport de gestion(2011p33 2012.p34)

ويمكن صياغة النتائج السابقة في الشكل التالي :

الشكل رقم (10.5) **تغيرات الفائض الخام للاستغلال**

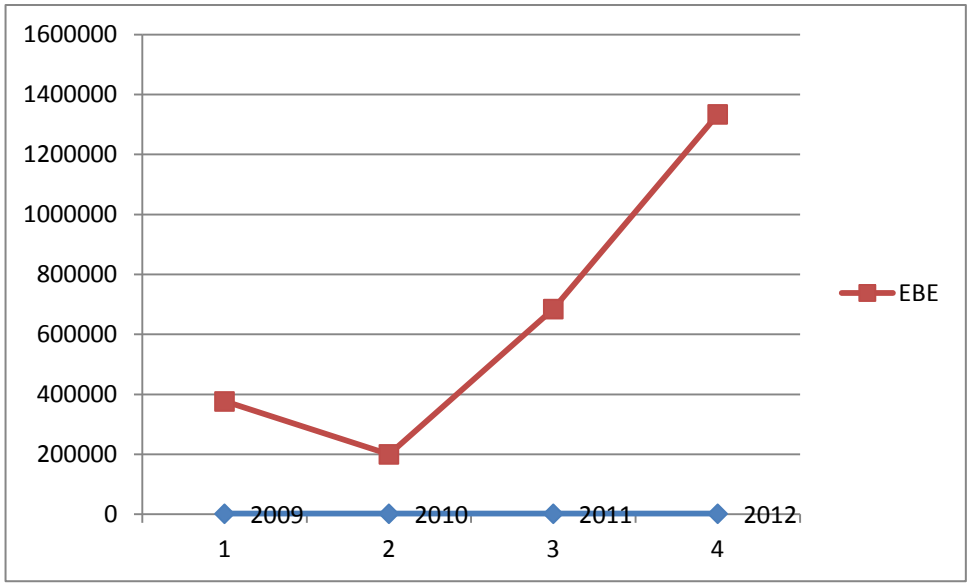

من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (14.5).

من خلال النتائج السابقة، نلاحظ أن الفائض الخام للاستغلال قد تحسن بعد سنة 2010 (سنة تركيب المصفاة ذات الأذرع) وكذلك مقارنة بسنة 2009 ، حيث انخفض من 376.593 سنة2009 إلى 200.094 سنة 2010، وهذا بسبب انخفاض القيمة المضافة (نتيجة انخفاض الانتاج) من جهة ، وزيادة أعباء الضرائب والرسوم ومصاريف العمال. ثم ارتفعت الى 684.535 سنة 2011 ثم الى 1.333.932 سنة 2012 وهذا بسبب ارتفاع القيمة المضافة .

4: تطور النتيجة الصافية للدورة le résultat net de l'exercice :

تسمح النتيجة الصافية للدورة بالتعرف على قدرة المؤسسة على تغطية **الأعباء** الخاصة بوظيفتها، وهي تمثل الربح النهائي المالي حيث تقوم المؤسسة اما بتوزيعه أو الحفاظ عليه.

والجدول الموالي يبين تطور نتائج مؤسسة (**s.c.mi**) خلال الفترة 2009-2012

الجدول رقم(15.5): تطور النتيجة الصافية للدورة . الوحدة الف دج

السنة	2009	2010	2011	2012
النتيجة الصافية للدورة	138678	59385	404260	853761

Source: rapport de gestion (2011 p35, 2012.p : 07)

الشكل رقم (11.5) **تطور النتيجة الصافية للدورة**

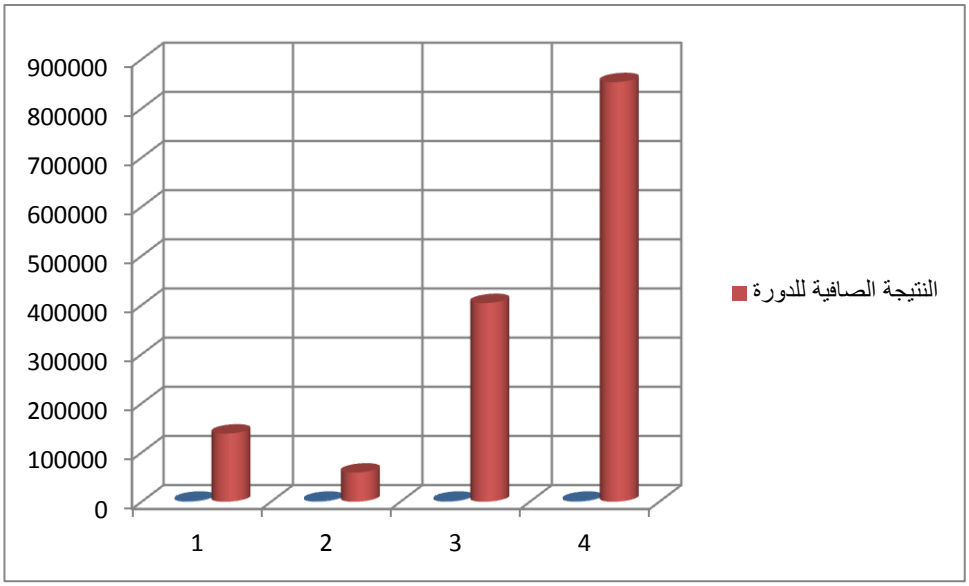

نلاحظ من خلال النتائج في الشكل السابق أن النتيجة الصافية للمؤسسة كانت :

. موجبة في السنوات الاربع وهذا دليل على ربحية نشاط المؤسسة.

. انخفضت النتيجة الصافية من 138.678 سنة 2009 الى 59.385 سنة 2010 وهذا بسبب الاستثمار الأخضر والانخفاض في الانتاج .

. ارتفاع النتيجة الصافية سنتي 2011 الى 404.260 ثم الى 853.761 سنة 2012 وهذه النتيجة أفضل بكثير من سنتي 2009 و 2010.

ثالثا : التحليل المالي بطريقة النسب

تشير النسبة المالية الى " العلاقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية وذلك بقصد الكشف عن نواحي القوة والضعف في السياسات المالية"[1] .

يمكن الاستفادة من النسب المالية عن طريق مقارنة النسب الحالية مع النسب المحققة في السنوات السابقة، وذلك لمعرفة الكفاءة والفعالية في السياسات المنتهجة في المؤسسة ، أو مقارنة النسب المستخرجة بالمعدلات النمطية السائدة في القطاع وذلك لمعرفة المركز المالي للمؤسسة مقارنة مع النسب المتوسط في القطاع.

ويمكن أن نستخرج هذه النسب من الميزانية أو جدول الحسابات.

[1] كمال الدين الدهراوي، **"تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار"**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، الاسكندرية،2007، ص204.

سنتطرق الى أهم النسب وهي :

1. نسبة المردودية الاقتصادية Ration de rentabilité économique:

تعد المردودية الاقتصادية من المؤشرات الأساسية المعبرة عن الصحة المالية للمؤسسة وهي تحتسب بالطريقة التالية :

المردودية الاقتصادية =(الفائض الخام للاستغلال / رقم الأعمال)*100

والجدول التالي يبين تطور المردودية الاقتصادية لمؤسسة (**s.c**.mi) خلال الفترة 2009-2012.

الجدول رقم (16.5) تطور نسبة المردودية الاقتصادية لمؤسسة (.S.C.MI)

السنة	2009	2010	2011	2012
الفائض الخام للإستغلال EBE	**376.593**	**200.094**	**684.535**	**1.333.932**
رقم الأعمال CA	2.538.690	2.206.536	3.850.789	4.770.480
المردودية الاقتصادية (100* EBE/CA) %	14.8	9	18	27.9

من اعداد الطالب اعتمادا على الجدولين رقم (14.5) و (12.5).

من الجدول السابق أن نسبة المردودية الاقتصادية انخفضت في اول سنة للاستثمار الاخضر (المصفاة) من 14.8 % سنة 2009 الى 9 % فقط سنة 2010 لكن تحسنت الى افضل من سنة 2009 حيث سجلنا 18 % سنة 2011 وارتفعت الى 27.9 % سنة 2012، وهي نتائج مرضية .

2. نسبة المردودية التجارية (الهامش الصافي) :

تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الربح ومقاومة المنافسة وهي تمثل حصة النتيجة الصافية في مجموع نشاطات المؤسسة.

نسبة الهامش الصافي = (نتيجة الصافية / رقم الاعمال) * 100.

يبين الجدول التالي تطور نسبة الهامش الصافي (المردودية التجارية) لمؤسسة (.S.C.MI).

الجدول رقم (17.5) تطور نسبة الهامش الصافي (المردودية التجارية) لمؤسسة (.S.C.MI).

السنة	2009	2010	2011	2012
نتيجة الصافية	138.678	59.385	404.260	853.761
رقم الاعمال	2.538.690	2.206536	3.850.789	4.770.480
المردودية التجارية%	5.4	2.6	10.49	17.89

من اعداد الطالب اعتمادا على الجدولين (15.5) و (12.5).

من الجدول السابق نلاحظ أن نسبة المردودية التجارية موجبة وهذا يعني أن المؤسسة تحقق ربحا .

وقد انخفضت النسبة من 5.4 سنة 2009 الى 2.6 سنة 2010 ثم تحسنت سنة 2011 حيث ارتفعت الى 10.49 ثم الى 17.89 سنة 2012، وهذا يبين الأثر الايجابي للاستثمار البيئي على المردودية التجارية.

3. مردودية الاستغلال : Rentabilité d'exploitation

تمثل نسبة مردودية الاستغلال القيمة المضافة مقارنة مع رقم الاعمال

RE =(VA/CA)*100

الجدول رقم (18.5) تطور نسبة مردودية الاستغلال لمؤسسة (.S.C.MI) .

السنة	2009	2010	2011	2012
القيمة المضافة VA	873.036	796.140	1.481.876	2.229.656
رقم الاعمال CA	2.538.690	2.206.536	3.850.789	4.770.480
% RE	34.38	36.08	38.48	46.7

من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدولين (13.5) و (12.5).

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن نسبة مردودية الاستغلال قد تحسنت تتابعا من 34.38 سنة2009 االى 36.08 سنة 2010 ثم الى 38.48 سنة 2011 ثم الى 46.7 سنة 2012

وهذا يبين الأثر الايجابي لعمل المصفاة ذات الأذرع من خلال تخفيض الاستهلاكات الوسيطية باسترجاع غبار الاسمنت الذي كان يضيع في الهواء.

المطلب الثالث: الأداء البيئي وانتاجية الموارد.

ان حماية البيئة تعني تقليص نسبة التلوث ومنه العمل على تخفيض الموارد والمواد التي تذهب على شكل نفايات واعادة تدويرها في العملية الانتاجية اي زيادة نواتج استعمال الموارد، وسنحاول من خلال هذا المطلب معرفة آثار الإستثمار الأخضر(تركيب مصفاة الأذرع) على انتاجية الموارد المستخدمة في العملية الانتاجية للمصنع، والتي تتجلى في النقاط التالية:

أولا: انتاجية المواد الأولية.

ان انتاجية الموارد الأولية يمكن تفسيرها بنصيب كل طن من الإسمنت المنتج من المواد الأولية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(19.5): تطور انتاجية المواد الأولية لمؤسسة (.S.C.MI)

(الوحدة بالطن).

السنة	2009	2010	2011	2012
انتاج الاسمنت	709.068	636.110	926.557	1.032.757
الكلس	835.825	746.949	1.114.650	1.085.654
الصلصال	152.056	132.534	160.139	222.868
معدن الحديد	31.636	23.181	23.264	26.720
الرمل	27.476	36.093	27.476	25.749
مجموع المواد الأولية	1.046.933	938.757	1.325.529	1.360.991
نصيب طن اسمنت منتج من المواد الاولية	1.47	1.4757	1.43	1.31

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة (مصلحة الانتاج).

نصيب الطن من الاسمنت المنتج= مجموع المواد الأولية/ كمية الاسمنت المنتجة

من الجدول السابق، نلاحظ ان نصيب طن من الاسمنت المنتج ، ينخفض بعد سنة 2010 من 1.47 طن (من المواد الأولية) إلى 1.43 طن سنة 2011 ، وصولا إلى 1.31 طن (من المواد الأولية) سنة 2012، وهذا ما يعكس زيادة انتاجية المواد الأولية نتيجة الاستثمار الاخضر الذي قامت به المؤسسة، حيث تعمل المصفاة على استرجاع كميات معتبرة من غبار الاسمنت تصل في الشروط النظامية ، 30 طن /الساعة، يعاد تضمينها في العملية الانتاجية ، مما ساهم في الاستغلال الامثل للمواد الأولية وتحسين كفاءة العملية الانتاجية.

ثانيا: الأداء البيئي واستهلاك الطاقة.

تعتبر صناعة الاسمنت من الصناعات الأكثر استهلاكا للطاقة ، لذا فإن استرجاع كميات معتبرة من غبار الاسمنت الخام (الكلنكير) ، يمكن المؤسسة من استرجاع مواد اولية بالإضافة الى الطاقة التي استخدمت في تحويل المواد الأولية الى غبار الاسمنت الخام.

وسنتناول اثر استخدام المصفاة على استهلاك الطاقة والماء .

- **الجدول لتالي : يمثل استهلاك الغاز لمؤسسة (S.C.MI.) 2010 – 2013.**

الجدول رقم (20.5): استهلاك الغاز من 2010 – 2012.

السنة	2010	2011	2012
كمية الاسمنت المنتجة طن	636.110	926.557	1.032.557
استهلاك الغاز(Kg)	2.014.700	2.842.746	2.856.620
نصيب استهلاك الغاز لكل طن منتجKg /طن	3.16	3.06	2.76

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معلومات مصلحة الانتاج بالمؤسسة

نصيب استهلاك الغاز لكل طن منتج = كمية الغاز المستهلكة / كمية الاسمنت المنتجة Kg/طن اسمنت منتج.

من الجدول السابق، نلاحظ ان هناك انخفاض في استهلاك الغار لكل طن منتج من الاسمنت ، من 3.16 kg/ طن سنة 2010 إلى 2.76 kg/طن سنة 2012، وهذا يؤشر الى الاقتصاد استهلاك الطاقة ومنه تخفيض تكاليف الانتاج..

الجدول رقم(21.5): تطور الاستهلاك الوسطي الكهرباء2009-2012.

السنة	2009	2011	2012
كمية الاسمنت المنتجة طن	709.068	926.557	1.032.557
تكلفة استهلاك الكهرباء(kda)	273.840	267.658	282.631
تكلفة الكهرباء لكل طن منتج	0.33	0.2888	0.2736

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على ميزانية المؤسسة.

من الجدول السابق ، نلاحظ ان هناك انخفاض في تكلفة في استهلاك الكهرباء لكل طن منتج من الاسمنت ، من 0.33 KDA (333 دج) سنة 2009 إلى (273.6 دج) سنة 2012. وهذا ما يؤشر على الاقتصاد في استهلاك الكهرباء.

ثالثا : الأداء البيئي وانتاجية العمل

تبين نسبة انتاجية العمل قيمة مساهمة عامل (شخص واحد) في القيمة المضافة .

انتاجية العمل = القيمة المضافة / عدد العمال

يبين الجدول التالي انتاجية العمل للمؤسسة

الجدول رقم (22.5) تطور انتاجية العمل **لمؤسسة** (.S.C.MI) خلال الفترة (2009-2012KDA

السنة	2009	2010	2011	2012
القيمة المضافة	873.036	796.140	1.481.876	2.229.656
عدد العمال	564	522	492	511
الانتاجية KDA/عامل	1548	1525	3012	4363

من اعداد الطالب استنادا الى الجدول (13.5) .

من معطيات الجدول نلاحظ أن انتاجية العمل عرفت انخفاضا من 1548 KDA سنة 2009 الى 1525 KDA سنة 2010 ، وهذا للانخفاض الكبير في القيمة المضافة ، لترتفع بعد ذلك بشكل مستمر خلال الفترة 2010 –2012 لتسجل سنة 2012 4363 KDA وهذا بسبب التحسن الكبير في القيمة المضافة.

خلاصة الفصل :

حاولنا من خلال هذا الفصل اسقاط بعض الجوانب النظرية المتعلقة بالمسؤولية البيئية والميزة التنافسية على حالة مؤسسة اسمنت متيجة بمفتاح ، وذلك من خلال اعطاء نظرة حول رهانات صناعة الاسمنت في العالم من أجل تحقيق متطلبات التنمية المستدامة ، وقطاع الاسمنت في الجزائر الذي أصبح مطالب بالاستجابة للضغوط الحكومية من أجل تقليل الآثار السلبية لهذه الصناعة.

كما تناولنا محيط المؤسسة الذي يشهد زيادة في حدة المنافسة لزيادة عدد المنتجين والقدرة الانتاجية الا أن الضغوط الحكومية و المجتمع المحلي لهما الاثر الاساسي في تبني مؤسسات الاسمنت تقنيات تخفيض التلوث.

رغم ذلك فان الدراسة خلصت الى أن هناك انعكاس ايجابي لاجراءات الحد من التلوث فعززت انتاجية الموارد

ورفعت كفاءة الطاقة مما يحسن الاداء الاقتصادي للمؤسسة الا ان هناك أثار غير مباشرة صعبة القياس كمحو الصورة السلبية للمؤسسة لدى الجمهور وتحسين العلاقة مع أصحاب المصلحة .

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي ظهرت فلسفة تنموية جديدة تأخذ بعين الاعتبار المشكلات البيئية التي تهدد الحياة فوق سطح الأرض ،وهي التنمية المستدامة التي تهدف الى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة بين الانسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع وتنميته.

أمام الاهتمام المتزايد بالأمور البيئية وبروز مفهوم التنمية المستدامة وجدت المؤسسات الاقتصادية نفسها مطالبة بتحمل مسؤوليتها عما تسببه للبيئة من أضرار بسبب أنشطتها في سياق قيامها بمسؤوليتها تجاه المجتمع ، وأصبحت هذه المؤسسات –خاصة الصناعية منها– تخضع لعدد متزايد ومتنام من القوانين المنظمة للبيئة، ولضغوطات أكبر من أصحاب المصلحة من أجل ادماج الاهتمامات البيئية في سياسات و أنشطة هذه المؤسسات من أجل ادارة القضايا البيئية بشكل سليم .

تعتبر المسؤولية البيئية من القضايا الاساسية حديثة الرصد نتيجة للتوسع الصناعي والاستعمال المفرط للموارد الطبيعية، و تزايد التدهور البيئي واتساعه على مستوى العالم،وتنامي الوعي البيئي حيث اصبحت قضية حماية البيئة من مخاطر التلوث تتصدر اهتمامات الحكومات والشعوب.

في هذا السياق بدأت المؤسسات الصناعية تتيقن أن الادارة البيئية كنهج اداري يهدف تسييريا الى التصدي للمشاكل البيئية يمكن أن يكون مدخل لتحقيق تميز تنافسي باعتبار أن الاهتمام بالشأن البيئي أضحى مجالا جديدا للتنافس بين المؤسسات ،بحيث أن اتباع هذا المدخل يساعد على اكتساب مزايا تنافسية و يعزز علاقة المؤسسة بأصحاب المصلحة ومحيطها بشكل عام.

وفي هذا الإطار، فقد كان الهدف من الدراسة هو الاحاطة بالأركان الأساسية للموضوع والمتمثلة في البعد التسويقي للمسؤولية البيئية مع تسليط الضوء على الاطار النظري للموضوع من خلال التطرق الى مفهوم البيئة والاقتصاد البيئي والدراسة الاقتصادية للتلوث والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ، بالاطلاع على آخر ما توصلت اليه البحوث العلمية والدراسات الميدانية في هذا المجال و السياق التاريخي للموضوع من خلال تطور جهود حماية البيئة الدولية والمحلية.

وحتى تكون هذه الدراسة أقرب الى الواقع فقد هدفت أيضا الى معرفة أسباب ومحددات تخضير المؤسسات الى جانب معرفة استراتيجية ادماج البعد البيئي في المؤسسات الصناعية، والتطرق الى واقع تبني المؤسسة الجزائرية للمسؤولية البيئية .

ويمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل اليها من خلال هذه الدراسة في النقاط التالية:

– يعتبر التلوث من المؤثرات الخارجية السلبية ، دليل على فشل نظام السوق وعدم قدرته على تحقيق الشفافية التامة ، مما يستوجب تدخل الدولة لتكون مسؤولتها كضابط للنشاطات الانتاجية و الاستهلاكية عن طريق توليفة من الأدوات القانونية والاقتصادية من أجل حماية البيئة.

– ان تدهور البيئة ناتج عن الخلل في فهم العلاقة بين التنمية والبيئة، ومن أجل تحقيق تنمية مستدامة يجب أن تكون حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن النظر فيها بمعزل عنها،وهذا ما يجب أن يجسد في سياسات الدولة والمؤسسات وسلوكيات الأفراد.

– هناك عدة عوامل ساهمت في زيادة الاهتمام العالمي بحماية البيئة منها ظهور مصطلحات جديدة في الفكر لاقتصادي مثل التنمية المستدامة و الاقتصاد الأخضر و تعاظم المشكلات البيئية من مشاكل محلية الى جهوية ودولية و زيادة الوعي البيئي " وهذا ما يبين صحة الفرضية الأولى".

– ان المؤسسة الصناعية تتضمن في مفهومها أبعادا متعددة اقتصادية قانونية ...الخ تعيش ضمن نظام مفتوح تؤثر وتتاثر به، والبيئة أبرز أركان هذا النظام.

– تعتبر المؤسسة الصناعية المسؤول الأول عن تلوث البيئة واستنزاف مواردها ، وعليه يجب أن توازن بين تحقيق ربحها وحماية البيئة من التلوث،استجابة الى مسؤوليتها تجاه المجتمع.

– ان تخضير المؤسسة يتحدد بالحوافز المتوفرة في محيط المؤسسة وبدوافع المؤسسة ذاتها و ظروفها الداخلية وهذا يعزز الفرضية الأولى.

– يعد نظام الادارة البيئية حسب المواصفة الايزو 14001 نموذجا تسييريا استراتيجيا يصلح لجميع المنظمات ، يتألف من جملة من المعايير القياسية تمكن ادارات هذه المؤسسات من تخطيط و تنفيذ ومراقبة مدى تحسن أدائها البيئي باستمرار" هذا مايبين صحة الفرضية الثالثة".

– ان قياس وتقييم الاداء البيئي هو اعلان صريح باهتمام المؤسسة بالمسؤولية البيئية ورغبتها في توطينها (المسؤولية البيئية) في قلب النظام التسييري والاستراتيجي للمؤسسة، لذلك فالاهتمام بتخصيص أدوات ومؤشرات لقياس الأداء البيئي مهم جدا في المؤسسة.

– في ظل التغيرات التي يشهدها العالم في الوقت الراهن يتضح دور الاصغاء الجيد من قبل المؤسسة والاستجابة الفعالة لاهتمامات الجديدة المرتبطة بحماية البيئة في المجتمع، في خلق مكانة متميزة للمؤسسة واكتساب ميزة تنافسية حاسمة يصعب محاكاتها" يبين صحة الفرضية الرابعة".

– رغم أن طلب الاسمنت في الجزائر يعرف ارتفاعا مضطردا الا أن قطاع الاسمنت بدأ يشهد ارتفاعا في شدة المنافسة بسبب تنوع عدد المنتجين وارتفاع القدرة الانتاجية للقطاع .

– لقد كان لانضمام الرائد العالمي في صناعة مواد البناء الشريك الفرنسي (لافارج) الى مؤسة اسمنت متيجة تحسن في الاهتمام بالجانب البيئي.

– تعتبر الضغوط الحكومية والمجتمع المحلي أهم دوافع تبن البعد البيئي في المؤسسة .

– مع أن المؤسسة قد عينت مسؤول عن البيئة الا نظام الادارة البيئية غير مكتمل من الناحية الادارية وهذا ما يضيع الجهود الرامية لتحسين الجانب البيئي في المؤسسة ويبين قلة الاهتمام بالجانب البيئي " يبين صحة الفرضية الخامسة" .

– ان الاجراءات البيئية تختلف في درجة تأثيرها على اداء المؤسسة.

–لمشاريع ازالة غبار الاسمنت وتخفيض التلوث أثار ايجابية على أداء المؤسسة من خلال المساهمة في زيادة انتاجية الموارد وتحسين كفاءة استخدام الطاقة.

– بعد تحليل الوضعية التجارية والمالية للمؤسسة قبل و خلال وبعد تركيب المصفاة ذات الأذرع ،واجراء المحادثات مع بعض المسؤولين بالمؤسسة، تبين لنا أن مستوى أداء المؤسسة قد تحسن بكثير، فقد تحسنت المردودية الاستغلال من 34.38% سنة 2009 الى 46.7 % سنة 2012 وتحسنت نسبة المردودية التجارية من 14.8 % الى 27.9% سنة 2012 ،وتحسنت مردودية انتاجية الموارد من 1.47 طن من المواد الاولية لكل طن منتج الى 1.31.

هذا ما يعزز من تنافسيتها اضافة الى تحسن العلاقة مع محيطها " يعزز الفرضية الرابعة".

الاقتراحات :

وعلى ضوء النتائج التي توصلنا اليها يمكن تقديم بعض الاقتراحات التي قد تستفيد الهيآت ذات الصلة بموضوع البحث وكذلك تلك المهتمة به، ونلخصها في النقاط التالية:

– ضرورة الموازنة بين مختلف الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والأهداف البيئية لأنه يمكن للتدهور البيئي أن يعيق النمو الاقتصادي .

– التفكير في دور أوسع وأكفأ للحكومة في حماية البيئة باستعمال مزيج مناسب من الأدوات القانونية والاقتصادية ، وتفعيل التعاون في هذا المجال مع البلدان المتقدمة لاسيما التي تربطها شراكات تعاون مع الجزائر.

– على الدولة أن تأخذ بعين الاعتبار في وضع سياساتها البعد البيئي، كأن تربط برامج منح الاعانات بضرورة اشتراط الاهتمام بالبعد البيئي.

– تكريس الجهود على المستوى الجزئي من أجل تحميل المؤسسات والمشاريع الاقتصادية مسؤوليتها الاجتماعية والبيئية ، من خلال الزامها بدراسة وتقييم أثارها على البيئة والتي بمقتضاها يتم التوقع بالأضرار البيئية ثم العمل على درئها ، وتجنب وقوع التدهور البيئي والاستنزاف للموارد البيئية.

– يجب على المؤسسات أن تراعي مسؤوليتها الاجتماعية والبيئية وأن تمارسها كجزء لا يتجزء من سياستها العامة.

– على المؤسسة الاهتمام باستكمال وضع نظام للادارة البيئية، والسعي على مطابقته مع المواصفة العالمية الايزو 14001 والحصول على شهادة المطابقة.

– على المؤسسة الاهتمام اكثر بالمحاسبة التحليلية و ادخال مفهوم وتطبيقات المحاسبة البيئية.

– ضرورة استحداث تخصصات تعنى بالاقتصاد الأخضر، و التنمية المستدامة، البعد الاستراتيجي للمسؤولية البيئية والاجتماعية في تسيير المؤسسات الاقتصادية على مستوى الجامعات والمعاهد المتخصصة.

– حماية البيئة تعتمد بالدرجة الأولى على وعي أفراد المجتمع باعتبار التلوث بالدرجة الأولى مصدره الانسان لذلك وجب العمل على تحسيس المجتمع وغرس الثقافة البيئية بضرورة المحافظة على مختلف مكونات البيئة باعتبارها مصدر حياتهم.

أفاق الدراسة :

في الأخير يمكن اعتبار هذا البحث بداية لدراسات وبحوث أخرى سواء على مستوى الجزئي المؤسسة الاقتصادية وما يتصل بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية أو الانتاج الانظف والتسويق الاخضر أو بما يتصل بالاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة .لذا نقترح المواضيع التالية :

– الادارة الاستراتيجية للمسؤولية البيئية .

– دراسات méso لقطاع الاسمنت في الجزائر : وهي تعنى بدراسة أثار (تكاليف و مزايا) الاجراءات البيئية في قطاع الاسمنت.

– المسؤولية البيئية والصورة الذهنية للمؤسسة.

– المسؤولية البيئية والتعلم والتغيير التنظيمي.

– دمج المؤشرات البيئية في قياس أداء المؤسسة.

"وفي الأخير لايسعنا الا أن نسأل الله العظيم التوفيق والسداد، راجين من الله أن يفيد بحثنا هذا الباحثين والمهتمين وأن يجعله فاتحة وبداية لبحوث أخرى "

قائمة المراجع

.القرآن الكريم

<u>الكتب بالغة العربية:</u>

01.ابن منظور، " **لسان العرب**"، دار صادر، الطبعة السابعة، المجلد الأول، بيروت، لبنان ، 2011.

02.أحمد عبد الوهاب عبد الجواد، "**موسوعة بيئة الوطن العربي**"، الدار العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر ،2001.

03.أحمد محمد حشيش، " **المفهوم القانوني للبيئة في ضوء مبدأ أسلمة القانون المعاصر**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر،2001.

04.ابراهيم سليمان ، "**تلوث البيئة**" ، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010.

05.أحمد عبد الفتاح ، اسلام ابراهيم، "أضواء على التلوث البيئي"، المكتبة المصرية للطباعة و النشر و التوزيع، ط 01، مصر ، 2007.

06.أحمد محمد محرز، "**الحق في المنافسة المشروعة**"، دار الكتب القانونية، مصر، 2004.

07.اسماعيل محمد المدني ،"**من أجل وعي بيئي خليجي** "، المطبعة الحكومية لوزارة الاعلام ، البحرين،1989.

08.الشيخ حسنين مخلوف، "**كلمات القرآن** "، مكتبة رحاب ،بورسعيد، الجزائر. دون سنة نشر.

09. **المعجم الوجيز** ، اصدار مجمع اللغة العربية ، ط1 ، 1980.

10. باتر محمد علي وردم، "**العالم ليس للبيع – مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**– "، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، عمان ، الأردن ، 2003.

11.ثامر ياسر البكري ،"**التسويق والمسؤولية الاجتماعية** "،دار وائل للنشر ،ط الثانية ،عمان الأردن، 2009.

12.ثامر البكري ، أحمد ذزار الذوري، "التسويق الأخضر" ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط العربية، عمان الأردن، 2007.

13.جبران مسعود، "**الرائد**"، دار العلم للملايين ، ط 03، بيروت، 2005.

14. جودة محفوظ أحمد ، "**ادارة الجودة الشاملة** "، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان، الاردن،2004.

15. جمال داود سليمان، " **اقتصاد المعرفة** "، دار اليازوري العلمية ، الأردن ، 2009.

16.جمال الدين محمد مرسي، مصطفى محمود أبو بكر،رشدي جبة طارق،" **التفكير الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية**"، الدار الجامعية، مصر،2007.

17.خالد محمد القاسمي، وجيه جميل البعيني، "**حماية البيئة الخليجية**"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر ، 1999.

18.خالد مصطفى قاسم، "**إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2007.

19. خالد شوكات، "**الجريمة البيئية** " ، جمعية أفاق للتربية والتعليم ،ط 01 ،القاهرة ،مصر ،2001.

20. راتب سلامة السعود، "**الإنسان والبيئة**"، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،ط1، الأردن، 2010.

21. رمضان محمد مقلد، أحمد رمضان نعمة الله، محمد فوزي أبو السعود، ايمان عطية ناصف، "**اقتصاديات الموارد البيئية**"، الدار الجامعية ، مصر ، 2004.

22. رعد حسن الصرن، "**نظم الإدارة البيئية و الإيزو 14000**"، دار الرضا، دمشق، 2001.

23. روبرت أ بتس،ديفيدلي، (ترجمة عبد الحكيم الخزامي)، "**الادارة الاستراتيجية –بناء الميزة التنافسية**– "،دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة،مصر، 2008.

24. رشيد الحمد ، محمد سعيد الصابرين ،" **البيئة ومشكلاتها**"، عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، 1979.

25.زكرياء طاحون، " **أخلاقيات البيئة وحماقات الحروب**"، جمعية المكتب العربي للبحوث والبيئة"، الطبعة الأولى، دون بلد النشر، 2002.

26. زكريا الدوري، أحمد علي الصالح،" **التفكير الاستراتيجي وانعكاساته على نجاح منظمات الأعمال** "، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2009.

27.سامح غرايبية، يحيى الفرحان، " **مدخل للعلوم البيئية**"، الطبعة الثانية، الأردن، 1997.

28. سامية جلال سعد ، " **الادارة البيئية المتكاملة** "، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر ،2005.

29. سحر أمين حسين،" **التلوث البيئي** " ، دار دجلة ، الأردن ، 2007.

30.شفيق ابراهيم حداد ، نظام موسى سويدان،" **التسويق – مفاهيم معاصرة**–" ، مكتبة الحامد، ط3، عمان، الأردن، 2006.

31. صلاح حجار، "**التوازن البيئي و تحديث الصناعة**" ، دار الفكر العربي ، ط01 ، القاهرة، مصر، 2003.

32. طلعت أسعد عبد الحميد، "**التسويق الفعال –كيف تواجه القرن 21**– "،دار منشأة المعارف،الاسكندرية، مصر، 2002.

33. طلعت الدمرداش، "**الاقتصاد الاجتماعي**"، مكتبة الزقازيق، ط 01، مصر، 2006

34.عادل مشعان ربيع، حمادي مشعان، ربيع أحمد محمد ربيع، " **التربية البيئية**"، دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007.

35. عبد الجبار منديل، " **أسس التسويق الحديث** "، دار الثقافة للنشر والتوزيع و الدار العلمية الدولية ، ط1، عمان ، الأردن ، 2002.

36.عبد القادر رزيق المخادمي، "**التلوث البيئي – مخاطر الحاضر و تحديات المستقبل**"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 02، الجزائر، 2006.

37. عبد العزيز قاسم محارب ، "**اللتنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور اسلامي** "، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، مصر، 2011.

38. عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، " **دور المنظمات الدولية في حماية البيئة**"، دار النهضة العربية القاهرة،مصر ، 1986.

39.عبد الهادي مقبل ،"**نظرية الضريبة**" ،مكتبة جامعة طنطا ، مصر،2000.

40. عبيد علي أحمد حجازي، "**الميزة اللوجستيكية كبديل للميزة النسبية** "، دار منشأة المعارف، الاسكندرية ،مصر، 2000.

41.عدلي علي أبو طاحون، " **إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية**"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2000.

42.عدنان الأحمد ، "**التربية البيئية و السكانية**"، منشورات جامعة دمشق، ط 01، دمشق، 2004.

43. عمر صقر،" **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة** "، الدار الجامعية ، مصر، 2003/2002.

44. عيسى حيرش، " **الادارة الاستراتيجية** "، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، الأردن ، 2011.

45.فتحي دردار، "**البيئة في مواجهة التلوث**"، نشر مشترك بين المؤلف و دار الأمل، تيزي وزو، الجزائر، 2003.

46. فريد النجار، " **المنافسة والترويج التطبيقي** "، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر،2000.

47. كلود فوستر ،بيتر جيمس ،(تر علا أحمد صالح) ،" **ادارة البيئة من أجل جودة الحياة** "، مركز الخبرات الفنية للادارة ، مصر،2001.

48. كمال الدين الدهراوي، **"تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار"**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، الاسكندرية،2007.

49. محمد الصيرفي، "**ادارة التسويق** "، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، ط1، الاسكندرية، مصر،2005.

50. محمد سمير أحمد، " **الادارة الاستراتيجية وتنمية الموارد البشرية** "، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، الاردن، 2009.

51.محمد صالح الشيخ، " **الأثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**"، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر ،2002.

52.محمد عبد البديع ، " **اقتصاد حماية البيئة**" ، دار الأمين ، مصر ، 2003.

53.محمد عبد الكريم ، محمد عزت، "**اقتصاديات الموارد البيئية**"، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000.

54.محمد عبد البديع، "**اقتصاد حماية البيئة**"، دار الأمين، القاهرة، 2003.

55.محمد عبد الوهاب العزاوي، "**أنظمة إدارة الجودة و البيئة**"، دار وائل للنشر، عمان، 2002.

56.محمد عبد القادر الفقي، " **البيئة مشاكلها وقضاياها وحمايتها من التلوث**"، مكتبة ابن سينا، الجزائر،1993.

57.محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف، "**التسويق الاستراتيجي**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 1، عمان ، الأردن، 2011.

58. مصطفى محمود ابو بكر، فهد عبد الله منعم، " **الادارة الاستراتيجية وجودة التفكير والقرارات في المؤسسات المعاصرة** "، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008/2007.

59.مصطفى محمود أبوبكر، "**مدخل استراتيجي تطبيقي في إدارة التسويق في المنشات المعاصرة**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004/2003.

60.منى عبد الرزاق، "**التلوث البيئي**"، دار وائل للنشر، عمان، 2000.

61.منور أوسرير، محمد حمو، " **الإقتصاد البيئي**"، دار الخلدونية، الجزائر، 2010.

62. موسوعة عالم التجارة و ادارة الاعمال – التسويق والاحتكار والمنافسة، Editions creps .

63.موليلي سكوت كاتو، "**الاقتصاد الأخضر**"، (ترجمة علا أحمد إصلاح)، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر،2010.

64. نادية حمدي صالح ،" **الادارة البيئية (المبادئ و الممارسات)**"، المنظمة العربية للتنمية الادارية ،القاا هرة ، مصر ، 2003.

65. نبيل خليل مرسي،" **الميزة التنافسية في مجال الأعمال**" ، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 1998.

66. نجم العزاوي ،عبد الله النقار،" **ادارة البيئة نظم ومتطلبات وتطبيقات الايزو 14000**."،دار المسيرة،عمان ، الأردن ،2007.

67. نجم عبود نجم، "**ادارة المعرفة**" ، مؤسسة الوراق للنشر والطباعة، الأردن، 2007.

68.نجم عبود نجم، "**البعد الأخضر للأعمال –المسؤولية البيئية لرجال الأعمال–**"، الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.

69. نزار البرواري ، أحمد البرزنجي ، " **استراتيجيات التسويق** "، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2004.

70. نزيه عبد المقصود محمد مبروك ،"**الضرائب الخضراء والرخص القابلة للتداول كأدوات لمكافحة التلوث**"، دار الفكر العربي،ط01، الاسكندرية،مصر، 2011.

<u>الرسائل والأطروحات :</u>

01. أحمد بلالي ، " **الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية بين مواردها الخاصة وبيئتها الخارجية** "، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير – تخصص ادارة الأعمال – ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.

02. سمير بوعافية ، " **مساهمة المؤسسة الصناعية في مكافحة التلوث الصناعي** " ، مذكرة ماجستير فرع اقتصاد وتسيير البيئة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر، 2008.

03. صليحة بوذريع ، "**تكاليف التدهور البيئي** " ، مذكرة ماجستير ، المركز الجامعي ، خميس مليانة، الجزائر ، 2008.

04. عائشة سلمى كيحلي ، "**دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر – دراسة ميدانية لقطاع النفط في حاسي مسعود –** " ، مذكرة ماجستير فرع اقتصاد وتسيير البيئة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر ، 2008.

05. عبد الهادي داودي،**" واقع محاسبة التكاليف بمركب الاسمنت حامة بوزيان"**، ماجستير تسيير المؤسسات، جامعة قسنطينة، 2006.

06. كريمة بكوش ، " **أثر الابداع التكنولوجي البيئي على ترقية الأداء التسويقي** " ، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية – فرع تسويق – ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03 ، 2012/2011.

07. لطيفة برني ، " **دور الادارة البيئية في تحقيق مزايا تنافسية للمؤسسة الصناعية – دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل ببسكرة –** "،مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة ، جامعة محمد خيضر، بسكرة،الجزائر ،2007.

08. محمد مسعودي ، "**دور الجباية في الحد من التلوث البيئي– دراسة حالة الجزائر**– " ، مذكرة ماجستير فرع اقتصاد وتسيير البيئة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر،2008.

09. وردية بوقابة ،" **واقع استراتيجية التأهيل وأثرها على تنمية تنافسية المؤسسات الاقتصادية في الجزائر – دراسة حالة مؤسسة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات** – مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المنظمات – "، جامعة امحمد بوقرة ، بومرداس ، 2011/2010.

10. يحضية سملالي ، " **أثر التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية و تنمية الكفاءات على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية – مدخل الجودة والمعرفة**– "، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، تخصص تسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003.

<u>الملتقيات والمؤتمرات والندوات :</u>

01.الهام يحياوي ،" **أثار تطبيق الايزو 14001 على التلوث البيئي – حالة شركة الاسمنت الجزائرية –** " ، الملتقى الدولي الثالث حول البيئة ومحاربة الفقر في الدول النامية ، المركز الجامعي خميس مليانة ، الجزائر ، 3 و 4 ماي 2010.

02. بن حاج جيلالي مغراوة فتحية ، صليحة حفصي ، " **الأداء البيئي كإستراتيجية تنافسية للمؤسسة الصناعية – دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف –** "، الملتقى الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات للدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر ، 8 و9 نوفمبر 2010، ص ص(1–20).

03.جمال الدين سحنون ، معمر حمدي ، "**تحليل التنافسية على مستوى القطاع الصناعي** " ، الملتقى الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات للدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر ، 8 و9 نوفمبر 2010 ص ص (1–21).

04. حمزة رملي ، اسماعيل زحوط ، " **دور ادارة العلاقة مع أصحاب المصلحة في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية** "، الملتقى الدولي الأول حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة و العدالة الاجتماعية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 20 و 21 نوفمبر 2012 ، ص ص (323 – 350) .

05. خضرة قاسمي ، عبلة بزقراوي ،" **دور التعاقد الباطني في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية** "، الملتقى الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات للدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر ، 8 و9 نوفمبر 2010.

06. خيس عبد الرحمن رداد ، "**المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة** " ، المؤتمر الاحصائي الثاني ، ليبيا ، 2 – 4 نوفمبر 2009 ، ص ص (1–27).

07. زكريا الدوري ، أبو بكر أحمد ابو سالم ، " **رأس المال الفكري كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية المستديمة** "، ملتقى دولي حول راس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، شلف ، 13 –14 ديسمبر 2011 ص ص (1–17).

08. زين الدين بروش ، جابر دهيمي ،" **دور نظام الادارة البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات** "الملتقى الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات –ط02 – نمو المؤسسات و

الاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 22 و23 نوفمبر 2011 ص ص (645-672).

09. سحر قدوري الرفاعي ، " **التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الادارة البيئية : اشارة خاصة الى العراق** " ، المؤتمر العربي الخامس للادارة البيئية ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، تونس ، سبتمبر 2006.

10. سعيد محمد الحفار، " **البيئة (المحيط) والصحة البشرية** "، ندوة مجلس الأمة، منشورات مجلس الأمة، 2003.

11. سفيان ساسي ، منية غريب ،" **المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و المسؤولية البيئية (بين التشريع والتطبيق)** " ، الملتقى الدولي الأول حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة و العدالة الاجتماعية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 20 و 21 نوفمبر 2012 ، ص ص (351-370).

13. عائشة سلمى كيحلي ، سليمة غدير أحمد ، يوسف قريشي ، " **التكاليف الاقتصادية للمشكلات البيئية و أهم طرق التقييم البيئي المستخدمة** " ، الملتقى الدولي الأول حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة و العدالة الاجتماعية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 20 و 21 نوفمبر 2012 ، ص ص (458 – 473).

14. عبد الرحمن العايب ، شريف بقة، " **قراءة في دور الدولة الداعم لتحسين الأداء البيئي المستدام للمؤسسات الاقتصادية – حالة الجزائر –** "، الملتقى الدولي الأول حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة و العدالة الاجتماعية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 20 و 21 نوفمبر 2012 ، ص ص (82 – 96).

15. عبد الفتاح بوخمخم وعائشة مصباح، "**دور اليقظة الاستراتيجية في تنمية الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية**"، الملتقى الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات للدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر ، 8 و9 نوفمبر2010 ص ص (1-21).

16. عثمان حسن عثمان ، " **دور ادارة البيئة في تحسين الأداء البيئي** " ، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستغلالية للموارد ، جامعة فرحات عباس، سطيف ، 07 و 08 ماي 2008 ص ص (1-14).

17. عمر عماري ، " **اشكالية التنمية المستدامة و أبعادها**" ، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستغلالية للموارد ، جامعة فرحات عباس، سطيف ، 07 و 08 ماي 2008 .

18. محسن أحمد هلال ، "**التجارة والبيئة في مفاوضات تحرير التجارة العالمية**" ، المؤتمر العربي حول حول مستقبل مفاوضات تحرير التجارة في ظل منظمة التجارة العالمية ، المنعقد في صنعاء فيفري 2009، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية ، مصر ، 2009 ص ص(327-359).

19. محمد فرحي ، " **اشكالية تقييم المؤثرات الخارجية و مسؤولية العدالة الاجتماعية** " ، الملتقى الدولي الأول حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة و العدالة الاجتماعية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 20 و 21 نوفمبر 2012، ص ص (05 – 20).

20.محمد حمزة بن قرينة ، حدة فروحات ، " **تقييم دور المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية في الجزائر – دراسة حالة مشروع الجزائر البيضاء بورقلة** – "، الملتقى الدولي الأول حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة و العدالة الاجتماعية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 20 و 21 نوفمبر 2012 ، ص ص (20 – 40).

21. ميلود وعيل ، رابح بلقاسم ،" **مداخل التنافسية و استراتيجيات المؤسسات الصناعية في ظل المنافسة العالمية** "، الملتقى الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات للدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر ، 8 و9 نوفمبر 2010 ص ص (1-22).

21.نجوى عبد الصمد ، طلال مفضي بطانية، " **الادارة البيئية للمؤسسات كمدخل حديث للتميز التنافسي** "، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 8 و9 مارس 2005 ، ص ص (134 -145).

22. نسرين بركات ، عادل العلي ، " **مفهوم التنافسية والتجارب الناجحة في النفاذ الى الأسواق الدولية**"، **بحوث ومناقشات** ، ورشة عمل عقدت في تونس ، 19 و 20 جوان 2000.

المجلات :

01.أحمد علي أحمد الراشد، " **تقييم و تحسين أداء أنظمة الادارة البيئية في المنظمات باستخدام عملية التصميم التجريبي لمؤشرات الأداء** "، مجلة الادارة والاقتصاد ، المجلد الرابع، العدد 08، كلية شط العرب ، العراق ، ماي 2012 ، ص ص (127 – 173).

02. أحمد بن عيشاوي ، " **ادارة المعرفة وتحسين الميزة التنافسية** " ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 12، فيفري 2009.

03.أسامة الخولي ،" **مفهوم التنمية المستدامة** " ، البيئة والتنمية ، العدد التاسع ، نوفمبر 199.

04. الطيب داودي ، مراد محجوب ،" تعزيز **تنافسية المؤسسة من خلال تحقيق النجاح الاستراتيجي** "،مجلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد خيضر، العدد 12، بسكرة ، نوفمبر 2012 ص (37-58).

05. المرسي سيد حجازي ، "**تطور العلاقة بين الاقتصاد والبيئة – دراسة تحليلية –** "، مجلد الملك سعود للعلوم الادارية، المجلد الثامن، العدد 16، الرياض، 1996.

06. الهام يحياوي ، نجوى عبد الصمد ، " **أثر التحديات البيئية على الأداء التسويقي في المؤسسات الصناعية** "، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد 01 ، 2012/2011 ،ص (61-76).

07. ايثار عبد الهادي آل فيحان، سوزان عبد الغني البياتي، " **تقويم مستوى تنفيذ متطلبات نظام الادارة البيئية الايزو 14001 – دراسة حالة الشركة العامة لصناعة البطاريات ببابل –** "، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 70، كلية شط العرب ،بغداد ،2008، ص ص (109 – 150).

08. ايمان غنيم، "**دراسة بالاستشعار عن بعد أي الشواطئ العربية يغرقها ارتفاع البحر** "، البيئة والتنمية، المجلد 15، العدد 142 ، جانفي 2010 ص ص (16-25).

09. بوغوس غوسمان، " **الانتاج الأنظف : استراتيجية وقائية لحماية البيئة صناعيا** "، البيئة والتنمية ، العدد 54، سبتمبر 2002.

10. راغدة حداد، عماد فرحات، " **الكارثة النفطية الأفظع في التاريخ** "، البيئة والتنمية ، المجلد 15، العدد 148، جويلية 2010 ص ص (20-27).

11.رضوان شكر الله ، "**مياه الصرف المعالجة مورد استراتيجي للبلدان العربية**"، البيئة والتنمية،المجلد 16، العدد 163، أكتوبر 2011، ص ص (22 -28).

12.زهير طافر ،" **النظريات السكانية وانعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع** "، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة بشار ، العدد 10، سبتمبر 2010.

13. سناء عبد الرحيم سعيد ،" **متطلبات تحقيق الميزة التنافسية المستدامة في اطار بناء الاستراتيجية الخضراء لمنظمة الأعمال** "، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية ، جامعة بغداد ، المجلد 19، العدد 73،

ص ص (133- 165).

14. سوزان ساكمار ، ماتيس واكرناجل،ديفيد مور،أليساندرو غاالي ،" **البصمة البيئية الحد الفاصل بين سخاء الطبيعة و طمع البشر** "،البيئة والتنمية، العدد 157، أفريل 2011 ص ص(20-27).

15. عدنان فضل أبو الهيجاء، "**المقدرة التنافسية للصناعات الصغيرة الأردنية** "، مجلة المنارة ، المجلد 13 ، العدد 02، 2007.

16. عوض محمد باشراحيل،" **الاستراتيجيات التنافسية وعلاقتها بتحقيق الميزة التنافسية** "، مجلة الباحث كلية العلوم الادارية ، العدد الثامن، اليمن، فيفري 2005.

17. كربالي بغداد، حمداني محمد، "**استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية و التكنولوجية بالجزائر** " ، مجلة العلوم الانسانية، السنة السابعة ، العدد 45، 2010.

18. لعلي بوكميش ،" **التنمية المستدامة ومشكلة التسلح** "، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، العدد الثاني، مارس 2003.

19.محمد أبو القاسم محمد، "**ادارة البيئة والتنمية المستدامة** "، مجلة أسيوط للدراسات البيئية ، العدد29، مصر ، جوان 2005. ص ص (23 – 45).

20. محمد عادل عياض ،" **دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة في المؤسسة**" ، مجلة الباحث ، العدد 07، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011، ص ص (11 –25).

21.ملخص تقرير آفد 2010 ،" الكارثة **المائية تقرع أبواب العرب** "، البيئة والتنمية ، العدد 152 ، نوفمبر 2010.

22. منصور مجاجي، " **المدلول العلمي والمفهوم القانوني للتلوث البيئي** "، مجلة الفكر، بسكرة ، العدد الخامس.

23.موسى عبد الناصر ، لطيفة برني ،" **الادارة البيئية و آليات تفعيلها في المؤسسات الصناعية**"، مجلة أبحاث اقتصادية ، جامعة بسكرة ، العدد 04 ،ديسمبر 2008، ص ص (65 –97).

24. وديع محمد عدنان ،" **القدرة التنافسية وقياسها** "، العدد 24، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، ديسمبر 2003.

تقارير:

01.تقرير اقتصاديات النظم الايكولوجية والتنوع البيولوجي (teeb) **2010، تعميم اقتصاديات النظم الايكولوجية والتنوع البيولوجي.**

نصوص تشريعية :

01.القانون رقم 83 – 03 المتعلق **بحماية البيئة عامة**، العدد 06 ،1983.

02. القانون رقم 03 – 10 المؤرخ في 20 جويلية 2003، المتعلق **بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة.**

03. المرسوم التنفيذي رقم 06 – 02 المؤرخ في 07 جانفي 2006 الذي يضبط **القيم القصوى و أهداف نوعية الهواء.**

04. ، المرسوم التنفيذي 05-315 المؤرخ في 10 سبتمبر 2005 **المحدد لكيفيات التصريح بالنفايات الخطرة**.

05. المرسوم التنفيذي 06-198 المؤرخ في 31 ماي 2006، المتعلق **بضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة.**

قائمة المراجع باللغات الأجنبية :

les ouvrages :

1.Alain Michel Chauvel , « **au dela de la certification** », Edition d'organisation, paris, 2002.

2.Beaumais O & Cheroleu – Assouline M, « **Economie de l'environnement »**, Bréal, Paris,2001.

3.Bernard Cazeneuve, « **la responsabilité du fait des produits** » , Dunod ,paris, 2004.

4.claude pinet, « 10 clés pour réussir sa certification QSE, ISO9001:2008, ISO14001:2004, OHSAS18001:2007 », AFNOR, 2009.

5.corinne gendron, « **la gestion environnementale et la norme ISO14001** », les presses de l'université de Montréal, 2004.

6.Donald G.Mc Fetridge, « **la compétitivité: notions et mesures »**, industrie Canada, Document hors série N 05, Avril 1995.

7.François Bonnieux , Brigitte Desaigues, « économie et politique de l'environnement , Precis Dalloz , 1998.

8.Ganael Bascoul & Jean – Michel Moutot, « **Marketing et développement durable** », Dunod paris,2009.

9.Hamel Cary , Prahalad C k , « **la conquête du futur »** , Dunod, paris, 1999.

10.Jean Baptist Lessourd , « economie et gestion de l'environnement », l'libraire droz ,Genève ,1996.

11.James Lamprecht, **« ISO 14001, Commentaires Et Conseilles Pratiques »,** Afnor, 2003.

12.Jaque Salamitou, « **management environnementale** », Dunod, paris 2004.

13. Jaques igalens, Sébastien point, « **vers une nouvelle gouvernance des entreprises** », Dinod, Paris, 2009.

14.Loetitia Vaute , Marie – poule Grevéche, certification iso 14001 , Afnor, 2009.

16. Mêler olivier, « **Diagnostic stratégique** », ed Dunod, Paris, 2005.

17.Michel capron, « **l'économie éthique privée** :la responsabilité des entreprises à l'épreuve de humanisation de la mondialisation », UNESCO 2003.

18.Michael Porter, **« l'avantage concurrentiel** », Dunod, Paris, 1999

19.Michael porter, (traduction Michelle seach), « **la concurrence selon porter** », édition village mondial, 1999.

20.Paolo Barachini, guide à la mise en place du management environnementale à l'entreprise selon iso 14001, Presse Polytechnique et universitaire, Lausanne, 2004.

21.Philip kotler, Bernard Dubois**, « marketing management »** , 10 éditions, Pearson éducation, paris, 2000.

22.Pierre André, Claude E declisle et Jean Pierre Revéret, « **l'évaluation des impacts sur l'environnement** », Presse internationales polytechnique,3 Emme édition Canada.2010.

23. Pierre conso, « **la gestion financière de l'entreprise »**, 7eme édition, Dunod,Paris , 1990.

24.Quélin Bertrand & Arrégle, Jean-Luc**, « Le Management stratégique des compétences** », Ellipses,2000.

25.Quellin Bertland,Jean Luc, « **le management stratégique des compétences** », Ellipses, Paris, 2000.

26.Roland Peres & Julienne Brabet, « **management de la compétitivité et emploi »**, édition L'HARMATTAN, paris, 2004.

.27Suren Erkman, « **vers une écologie industrielle »,** charle lépold mayer , paris 2004

28.Spitezki H**, « la stratégie d'entreprise : compétitivité et mobilité »** , ed : Economica, paris, 1995.

Les thèses :

01.Emmanuel Raynoud, les déterminants de comportement de protection de l'environnement des entreprises, thèse doctorat d'administration des entreprises , Marseille, 1997.

02.Flouriane Bouyoud, « le management stratégique de la RSE », thèse doctorat en science de gestion , Conservatoire national des arts et des métiers, avril 2010.

Les colloques :

1. Ahmed atil , abdelouahab dadane**, « la notion et le concept de la rse dans les PME algériennes** :entre une perception floue et une représentation controversée », colloque international sur les comportements des entreprises économiques face aux enjeux du développement durable et de l'équité sociale, Ouargla 20et 21 novembre 2012,pp (3-20).

2. Hamidi youcef, Khelfaoui Mounia, « **la perception de la RSE chez les dirigeants d'entreprises (PME) algériennes**" : quelle forme de RSE implicite ou explicite », colloque international sur les comportements des entreprises économiques face aux enjeux du développement durable et de l'équité sociale, Ouargla 20et 21 novembre 2012 , pp (21 – 35).

3. Mourad Aftarça & Thierry Jacquot, " **la représentation de la RSE : une conformation entre les approches théorique et les visions managériales**", 16 conférence internationale de management stratégique, pays de la Loire Angers 2005.

4. M R Khelifa, S Bada, « **les cimenteries et l'environnement – cas la cimenterie de AIN- Touta »**, 1 ³ International Conference on sustainable Built Environment Infrastructures in Developing Countries ENSET Oran (Algeria) October 12- 14 2009.

. **les revues** :

01. Alexander Dahlsrud," **How Corporate Social Responsibility is Difined: an analysis of 37 Difinitions**" , Corporate Social Responsibility and Environmental Management,15 ,2008,p 1-13. www.interscience.wily.com.

02. Aurélien Acquier et Jean Bascal Gond, **aux sources de la responsabilité sociale de l'entreprise :à la (re)découverte d'un ouvrage fondateur**, finance contrôle stratégie, volume10,n°2,juin2007,pp 5-35.

03. Aurélier Acquier , Frank Aggeri, « **une généalogie de la pensée managériale sur la RSE »**, Revue française de gestion,2007/11N°180,pp 131-157. www.cairn.info/revue-française-de-gestion-2007-11-page-131.htm.

04. Angès François Lecompte," **la consommation socialement responsable : oui mais …**", reflets et perspectives de la vie économique , 2009/4 tome XL Vlll, pp 89-98. www.cairn.inforevue-reflet-et-perspectives-de-la-vie-économique-2009-4-page-89.htm.

05.Ahmed turki, « **comment mesurer la performance environnementale** ? », gestion, 2009/1vol34.

06. Angèle Renaud, **« le rôle des outils de mesure de la performance environnementale : le cas des audits et indicateurs environnementaux dans dix entreprises françaises certifiées ISO14001** », management et avenir, 2009/9N°29,pp 344-362.

07. Bruno Boidin**, les enjeux de la responsabilité sociale et environnementale des entreprises dans les pays en développemen**t, monde en développement, 2008/4 n° 144, pp 7- 12. www. Cairn .info/ revue-monde-en-developpement-2008-4-7.htm

08. Boiral O," **protéger l'environnement naturel et la santé des travailleurs**", Revue Internationale de gestion, volume 22,N°4, Montréal, 1997, pp 49-55.

09. Catherine Gandar-Gervais, **« la responsabilité environnementale des cimenterie**s », idées économiques et sociales, 2008/3N°153

10. Claude Bourdes, « **la croissance ne fait pas le bonheur mais elle y contribue** », problèmes économiques, N° 2897, avril 2006, pp 37 – 48.

11. Cyrille Baudiot Et Emmanuel Raufflet, « **L'évolution Des Motivations D'adaption De Normes Environnementales**, L'expérience De Quatre Firmes Canadiennes Du Secteur Des Pattes Et Papiers (1996-2005) », management et avenir, 2009/6N°26, pp 95-111.
www.cairn.info/revue-management-et-avenir-2009-6-page-95.htm.

12. Daejoong Kim, Yoonjae Nam & Sink Kang, **An Analysis of Corporate environmental responsibility on the global corporate Web sites and their dialogic principales**, Public Relations Review, 36(2010),pp 285-288.

www.sciencedirect.com.sndl1.arn.dz.

13. Daniel Labaronne & Emna Gana ouslati ," **analyse comparative Maroc - Tunisie du cadre institutionnel de la RSE au PME**" ,revue de management & avenir , N° 43, 2011/3, P103-120.

14. Dirk Holtbrugge & Corinna Dogl**," How international is corporate environmental responsibility? A literature review**", journal of international management,18(2012,pp 180-195. www.sciencedirect.com/science/article/pii

15. Frank Aggeri et Olivier Godard," **les entreprises et le développement durable**", entreprise et histoire, 2006/4 N° 45, pp 6-19.

www.caire.info/revue–entreprise–et–histoire–2006–4–page–6.htm

16. Françoise Quairel et Michel Capron, "**le couplage responsabilité sociale des entreprises- et –développement durable - : mise en perspective, enjeux et limite**s", revue Française de socio-économique,2013/1n°11, pp 125-144.

www.cairn.info/revue-française-de-socio-economie-2013-1-page-125.htm.

17 Gyöngyi Kovacs, Corporate environmental responsibility in the supply chain, journal of production,16(2008).

18. Gherib johaina et ghozzi-nékhili chiraz, « **Motivation Et Implications Organisationnelles De La Certification ISO14001, cas de la Tunisie** », recherche en sciences de gestion, 2012/5 N°92,pp 135-154.
www.cairn.info/revue-recherche-en-science-de-gestion-2012-5-page.135htm

19. Grandval Samuel & Soparnot Richard**, le développement durable comme stratégie de rupture : une approche par la chaine de valeur intersectorielle**, revue management et avenir, 2005/3 N° 5.

20. Hendrik R.G.Van Oss, « **réduire l'empreinte carbonne du ciment** »,revue secteur privé et développement, N° 10 mai 2011, pp (12-18).

21. Isabelle Cassiers, Catherine Delain, « **la croissance ne fait pas le bonheur, les économistes le savent – ils** », problèmes économique , N° 2938, janvier 2008, pp 03 −10.

22. Jennifer K lynes, Mark Andrachuk**," motivations for corporate social and environmental responsibility: A case study of Scandinavian airlines**", Journal of international management 14(2008), pp 377-390.

www.sciencedirect.com.sndl.arn.dz.

23. Julie bastianutti et Hervé Dumez," **pourquoi les entreprises sont –elles désormais reconnues comme socialement responsable**s" , Annales des mines – gérer et comprendre, 2012/3 N° 109, pp 44-54.

www.cairn.info/revue-gerer-et-comprendre-2012-3-page-44.htm.

24. Lefèvre Mathias, **l'écologie d'entreprise : inscrire la considération écologique au cœur de la firme**, revue écologique et politique, 2008/n 37, pp 160-167.
www.cairn.info/revue écologique-et- politique-2008-3-page-153.htm

25. LUC Janicot, **« les systèmes d'indicateurs de performance environnementale (IPE), entre communication et contrôle**, comptabilité-contrôle-audit »,2007/1 tome 13,pp 47-67.

www.cairn.info/revue-comptabilité-controle-audit-2007-page-47.htm

26. Michel capron," **déconstruire la RSE pour retrouver le sens des relations entreprise-société. Jalons pour un nouvel agenda de recherche**", Revue de l'organisation responsable, 2011/1 vol.6,pp 7-15.

27.Michel Folliet , « **ciment et croissance tendance mondiales** », revue secteur privé et développement, N° 10 mai 2011.pp(1-5).

www.cairn.info/revue-de-l-organisation-responsable-2011-1-page-7.htm

28..Moez ben Yedder et Férid zaddem," **la responsabilité sociale de l'entreprise (RSE) voie de conciliation ou terrain d'affrontements** "? revue multidisciplinaire sur l'emploi, le syndicalisme et le travail (REMEST),2009 vol 4 N° 1. www.Id.erudit.org/iderudit/000387av..

29. Mouloud Kadri," **le développement durable, l'entreprise et la certification**", marché et organisation, 2009/1. N° 8. pp 201-215.

www.cairn.info/revue-marché-et-organisation--2009-1-page.htm.

30.Olivier Boiral,**" concilier environnement et compétitivité : ou la quête de l'éco-efficience"**, Revue française de gestion, 2005/5N°5.

31. Samuel Mercier," u**ne analyse historique du concept de parties prenantes : quelles leçons pour l'avenir ?",** management et avenir, 2010/3,pp 142-156. www.cairn.info/revue-management-et-avenir-2010-3-page-142.htm

32. Sandrine berger-douce, **« Gestion Environnementale Et Certification, Le Cas De Trois PME** », gestion, 2011/1.vol35.
www.cairn.info/revue−gestion−2011−1−page−10−htm

33.Sobczak André et Cam Cécile , « **Certification RSE : la quête du label** », L'Expansion Management Review , 2013 /4 N° 151,pp 10-19.

www.cairn.h/l-expansion-management-review-2013-4-10.htm...

34. Suren ERkman, **l'écologie industrielle : une stratégie de développement**, le debat , 2001/1 N°113,pp 109-110.

35. Vincent Mages & Jaques Sarrazin, **« le béton une solution pour la construction durable** », revue secteur privé et développement, N° 10 mai 2011,p p (6-11).

Les rapports :

1. Cuide écologique du délégué à l'environnement , ministère de l'aménagement et de l'environnement ,Algérie,2004.
2. Rapport de gestion 2011.(S.C.MI.)
3. Rapport de gestion 2012. (S.C.MI.)

Les sites internets :

1. www.wikipedia.org/wiki/ecologie.

2. www.cbaksueduserver261/membre/fille/libriry/edoc.

3. www.css.ecswa.org/sdpd/1390/1−roulaMajdalain.pts.

4. www.marefa.org/index.php.

5. www.stp.FAO.org.pdf.

6. www.IANOR.org.

7. www.cairn.info/revue−management−et−avenir−2011−5−page−14.htm.

8. www.apeque.org

9. www.ISO14001.fr.

10. www.ISO.org.

11. www.UN.org/esa/policy/wess/index.html.

12. www.eng.uokufa.edu.iq/staff/zainab/main.

13. www.elebda3.net 8423.doc.

14. www.plate scope.com/matières premières/ production mondiale.

15. www.wbcsdcement.org .

16. www.scmi.dz.

قائمة الملاحق

الملحق -1 -

ماهي خدمات النظم الايكولوجية ؟

1 الخدمات التموينية : هي خدمات نظم ايكولوجية تصف المخرجات المادية من النظم الايكولوجية ،وتشمل الغذاء والماء وموارد أخرى

الغذاء : توفر النظم الايكولوجية ظروف زراعة الغذاء – قي موائل برية وفي نظم زراعية مدارة .

المواد الخام : توفر النظم الايكولوجية تنوعا كبيرا من المواد للبناء والوقود .

المياه العذبة : توفر النظم الايكولوجية المياه السطحية والجوفية .

موارد دوائية : يتم استخدام الكثير من النباتات كأدوية تقليدية وكمواد داخلة في الصناعات الدوائية

2 الخدمات التنظيمية : هي الخدمات التي توفرها النظم الايكولوجية بالعمل كعوامل منظمة مثل تنظيم نوعية الهواء والتربة أو بتوفير الغذاء والتحكم في الامراض .

تنظيم المناخ المحلي ونوعية الهواء : توفر الاشجار الضلال وتزيل الملوثات من الغلاف الجوي .وتؤثر الغابات على معدل تساقط الأمطار .

عزل الكربون وتخزينه : بينما تنمو الاشجار والنباتات فانها تعمل على ازالة ثاني أوكسيد الكربون من الغلاف الجوي وتحجزه بفعالية في أنسجتها .

تلطيف الاحداث الشديدة : تخلق النظم الايكولوجية والكائنات الحية مصدات امام المخاطر الطبيعية مثل الفياضانات والعواصف والانهيارات الارضية .

معالجة مياه الصرف : تحلل الكائنات الحية المجهرية في التربة وفي الاراضي الرطبة مخلفات الانسان والحيوان والكثير من المواد الملوثة .

منع التآكل والمحافظة على خصوبة التربة :يعد تآكل التربة عاملا اساسيا في عملية تدهور الارض وتصحرها .

التلقيح : يعتمد نحو 87 من بين 115 محصول غذائي عالمي رئيسي على التلقيح بواسطة الحيوان ويشمل ذلك محاصيل هامة مثل الكاكاو والبن .

التحكم البيولوجي : تعد النظم الايكولوجية هامة في تنظيم الأفات الزراعية و الامراض المنتشرة مع الحشرات الناقلة للجراثيم .

3 **الخدمات المساندة (خدمات الموائل)** :تعزز تقريبا كل الخدمات الأخرى .وتوفر النظم الايكولوجية أماكن عيش للنبات والحيوان ،وتحافظ كذلك على السلالات المختلفة الحيوان والنبات .

موائل للأنواع : توفر المواطن كل ما يحتاج اليه النبات أو الحيوان الواحد للبقاء . وتحتاج الانواع المهاجرة الى موائل على امتداد خطوط هجرتها .

المحافظة على التنوع الجيني : يميز التنوع الجيني السلالات و الاعراق المختلفة ،ويوفر الأساس للانواع المستزرعة الجيدة التكيف محليا و مجمعا من الجينات لتطوير المزيد من المحاصيل التجارية والماشية .

4 الخدمات الثقافية : تشمل المنافع غير المادية التي يحصل عليها الانسان من الاتصال بالنظم الايكولوجية ، وتشمل المنافع الجمالية والروحية والنفسية .

الترفيه والصحة العقلية والنفسية : ان دور أراضي المناظر الطبيعية والمساحات الخضراء الحضرية في المحافظة على الصحة العقلية والبدنية بات اكثر ادراكا ووضوحا.

السياحة : توفر السياحة الطبيعية منافع اقتصادية هامة وهي مصدر حيوي للدخل في العديد من البلدان .

التقدير الجمالي والالهام الثقافي والفني والتصميمي : على امتداد التاريخ البشري ارتبطت كل من اللغة و المعرفة و تقدير البيئة الطبيعية ارتباطا وثيقا .

التجربة الروحية و الحس بالمكان : ان الطبيعة عنصر مشترك في كل الديانات الرئيسية . كما تشكل المناظر الطبيعية هوية محلية وحسا بالانتماء .

الملحق رقم 02 – اعلان عن اجراء تحقيق عمومي عن الملائمة وعدم الملائمة لمشروع اضافة خط انتاج ثاني في مؤسسة اسمنت متيجة بمفتاح.

الثلاثاء 29 أكتوبر 2013 / الموافق لـ 4

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية البليدة
دائرة مفتاح
بلدية مفتاح
رقم.../2013

إعلان عن تحقيق عمومي

بناءا على القرار الولائي رقم 1912 بتاريخ 03 / 09 / 2013 المتضمن إجراء تحقيق عمومي من أجل الملائمة وعدم الملائمة.

يعلن رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية مفتاح عن إجراء تحقيق عمومي من أجل الملائمة وعدم الملائمة فيما يخص إضافة خط جديد للإنتاج بمؤسسة الإسمنت متيجة مفتاح من طرف المجمع الصناعي للإسمنت الجزائر لمدة شهر واحد (30 يوما) ابتداء من يوم 03 / 11 / 2013 إلى 02 / 12 / 2013 مع فتح سجل للعرائض بالبلدية للسماح للمواطنين بإبداء ملاحظاتهم.

رئيس المجلس الشعبي البلدي

ANEP N° 547 694 - 2013-10-29 الشروق

الملحق رقم -03 -

POLITIQUE ENVIRONNEMENTALE S.C.MI.

UN PROJET D'AVENIR

La SCMI est une enterprise citoyenne, qui tient à agir dans le respect de la réglementation environnementale locale, est selon les principes universels du développement durable.

Performance environnementale et performance industrielle vont de pair, nous avons l'ambition d'inscrire l'ensemble de nos activités dans une gestion soucieuse du développement durable ,et de mettre tous les moyens nécessaires, afin de garantir la pérennité de notre activité industrielle, de préserver le patrimoine nature et de protéger la qualité de la vie, en développant des solutions respectueuses de l'environnement.

Afin de mettre en œuvre ces convictions, nous nous engageons à :

Sites Industriels :

- . Nous mettre en conformité avec les lois, réglementations et exigences relatives à l'environnement, auxquelles nous nous référons dans le cadre de nos activités.
- . Déployer un Système de Management Environnemental (SME), qui sert de cadre pour une amélioration continue de notre gestion environnementale.
- . Réduire l'empreinte environnementale de nos activités sur nos sites, les émissions et les nuisances.
- . Développer des produits innovants, en faveur de la réduction de l'impact sur le changement climatique.
- . Favoriser le recyclage des eaux sur nos sites et diminuer notre consommation des eaux de surface et/ou souterraine.
- . Réaliser des audits environnementaux sur tous nos sites et inclure dans le cadre de l'inspection générale les thématiques environnementales.

Minimiser l'utilisation de ressources non renouvelables et les remplacer par des matières premières et des combustibles de substitution.

Poursuivre une gestion exhaustive des déchets : réduire la génération, étudier les possibilités de recyclage, élimination en recourant à des méthodes sures.

Elaborer des plans de réaménagement pour les carrières en tant compte de la préservation de la biodiversité et des attentes des parties prenantes, et ce, conformément à la réglementation en vigueur pratiques internationales.

Relations avec nos Collaborateurs et sous- traitants :

- . Fournir les ressources financières et humaines adaptées, sensibilisation et formation du personnel, en vue d'une amélioration continue, en matière d'environnement.
- . Sensibilisation et supervision des sous-traitant et des fournisseurs, sur le respect de l'environnement, et la réglementation y afférente.
- .Veiller à la conformité de nos sous-traitants avec notre politique en matière d'environnement, de sécurité et de santé, lors qu'ils sont présente sur notre sites.

Relation avec nos Parties prenantes :

- . Interagir et encourager le dialogue régulier et de façon ouverte, avec les parties prenantes sur les aspects environnementaux de nos installations et de nos produits.
- . Identifier leurs attentes, leurs besoins , ainsi que leur « état d'esprit » vis- à- vis de nos activités.

Produits et solutions Constructives Durables :

- . Adapter des pratiques de bonne gestion environnementale dans la conception , la fabrication, la distribution et la mise en men-aux de nos produits.
- .Promouvoir les initiatives, solutions et produits en faveur de constructions durables plus efficaces, qui apporteront durabilité, économie d'énergie et confort.

Cette politique est fondé sur des engagements forts, qui se traduisant par des objectifs concerts et mesurables , pour limiter l'empreinte écologique de nos activités.

Nous nous engageons, à mettre les moyens nécessaires à bonne compréhension et application de cette politique, par l'ensemble des collaborateurs de la (S.C.MI.) , et à communiquer régulièrement sur les résultats et les améliorations obtenus.

Chacun d'entre nous pourra ainsi, dans le cadre de ses activités quotidiennes et du suivi de ses projets, mettre en œuvre et appliquer les principes et actions définis dans notre politique environnementale.

Sofiane Benmaghnia

Directeur Général de la S C MI

الملحق رقم – 04 - صورة للمصفاة ذات الأذرع والمصفاة الكهربائية